• إفتتاحية العدد :
حول ذكرى ثورتي يوليو والجزائر

• مقابلة مع السيد محمد حسين فضل الله

• حول العرب وأمريكا (ملف) :
منير العكش - كمال الطويل

• الآفاق المستقبلية للمشروع القومي العربي
عبد الله التركماني

• العالم ومصر خلال نصف قرن
جميل مطر

• تحدّيات "الإرهاب الدولي"
إدريس لكريني

• المحكمة الجنائية الدولية : قراءة حقوقية
عبد الحسين شعبان

• الانفتاح السياسي في موريتانيا
شيخنا محمدي ولد الفقيه

آراء ومناقشات:
• ماذا بعد النفط؟/ أسامة عبد الرحمن

كتب وقراءات:
• النظم السياسية العربية
• المواطنة والديمقراطية
• المستوطنات الإسرائيلية
• إسرائيل وفلسطين

مؤتمرات:
• المؤتمر القومي - الإسلامي
• مؤتمر مقاومة التطبيع
• ندوة: علم الاجتماع
• ندوة: الوحدة الأفريقية
• الملف الإحصائي: المالية العامة في الوطن العربي
• يوميات الوحدة العربية
• ببليوغرافيا الوحدة العربية

٢٠٠٢ / ٧

٢٨١

يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

قواعد النشر في المجلة

دعوة إلى الكتّاب والباحثين

ترحّب مجلة المستقبل العربي بإسهامات الكتّاب والمفكرين، من المدارس الفكرية المختلفة المقتنعة بقضية الوحدة العربية، ومن المهتمين بالواقع والمستقبل العربي والعلاقات العربية ـ الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص بما يتعلق بالمشروع الحضاري النهضوي العربي وعناصره الستة: الوحدة ـ الديمقراطية ـ العدالة الاجتماعية ـ التنمية المستقلة ـ الاستقلال الوطني والقومي ـ التجدد الحضاري. وتحيطهم علماً بشروط النشر فيها:

١ ـ أن تعالج القضايا بأسلوب علمي موثّق.

٢ ـ يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي، يتضمن:

ـ في الكتب: اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر.

ـ في المجلات: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.

٣ ـ معيار النشر هو الموضوعية، والمستوى العلمي، والدقة، ودرجة التوثيق.

٤ ـ يفضّل أن يكون النص مطبوعاً على الحاسب الآلي ومرفقاً بالقرص تجنباً للأخطاء المحتملة، وإن تعذّر ذلك فبخطٍ واضح.

٥ ـ أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على ستة آلاف كلمة كحد أقصى، والمقال على أربعة آلاف كلمة، وأن يرفق كذلك بخلاصة للبحث أو المقال لا تتجاوز (٥٠ كلمة) تنشر معه عند نشره.

٦ ـ ترحّب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدّى ٢٥٠٠ كلمة كحد أقصى، يذكر فيها مكان الندوة/ المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين فيها، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات.

٧ ـ ترحّب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة كحد أقصى، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدوّن في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألّف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركّزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة طروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته.

٨ ـ يرفق مع كل دراسة أو بحث أو تقرير عن مؤتمر أو مراجعة كتاب تعريف بحياة الكاتب الفكرية وعمله الحالي.

٩ ـ لا تدفع المجلة أية مكافآت مالية عمّا تقبله للنشر فيها، ويعتبر ما ينشر فيها إسهاماً معنوياً من الكاتب في بثّ الفكر القومي وتنميته.

١٠ ـ يُشترط أن لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.

١١ ـ تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة الاستشارية للمجلة، ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.

١٢ ـ يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.

١٣ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم ٤١٧٤ لعام ٢٠٠٠)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ــ ١١٣

الحمراء ــ بيروت ١١٠٣ ٢٠٩٠ ــ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ــ ٨٠١٥٨٢ ــ ٨٠١٥٨٧ برقياً: «مرعربي» ــ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:

ــ الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).

ــ المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ــ الأفراد: ٥٠٠ دولار أمريكي.

ــ المؤسسات: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً.

تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٢٥٢٠٧٠١٣٥٠٩) بنك بيبلوس ــ فرع الحمرا ــ السادات ص.ب: ٥٦٠٥-١١ ــ بيروت ــ لبنان ــ تلكس Bybank 44078-41601 LE ــ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ــ ٢٥٥٦٢٠/٣١.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة والعشرون العدد مئتان وواحد وثمانون تموز/يوليو ٢٠٠٢

المحتويات

☐ افتتاحية العدد: حول ذكرى ثورتي يوليو والجزائر ٦
☐ مقابلة مع آية الله السيد محمد حسين فضل الله:
العروبة أعطت الإسلام من حيويتها الحركية
والإسلام أعطاها من خصائصه الحضارية ..... حاوره: هاشم قاسم ٨

في هذا الحوار يطل محمد حسين فضل الله على التحديات المطروحة على الساحة الإسلامية، فينتقد الحركة الإسلامية السياسية ويقومها ويراجع مواقفها، كما يرسم تصوره لمواقف الدول الكبرى من قضايا المنطقة وأزماتها، وبخاصة القضية الفلسطينية، ومستقبل المقاومة في فلسطين وفكرة المؤتمر الدولي وسائر قضايا الصراع مع إسرائيل.

☐ مقاربة حول أزمة المشروع القومي العربي
وآفاقه المستقبلية ..... عبد الله التركماني ٢٣

المشروع الحضاري القومي العربي ما زال، بأهدافه الكبرى، مطمح كثير من النخب الفكرية والسياسية العربية، ولا بد من استنباط وسائل جديدة لاستنهاض العمل القومي الديمقراطي العربي. فالمشكلة الأهم المطروحة أمام الحركة القومية العربية هي بناء الدولة الحديثة وما يتفرع عنها من أدوات مفاهيمية تنتهي إلى المجال التداولي المعاصر!

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

☐ **مكافحة «الإرهاب الدولي» بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية** ..... **إدريس لكريني** ٣٧

تقدم هذه الدراسة عرضاً شاملاً ينطلق من تبيان خطورة الإرهاب وتاريخيته باعتباره ظاهرة رافقت المجتمعات الإنسانية. ثم تعرض لأنواع الإرهاب الداخلي والدولي وتطور النظرة الدولية إليه. كما تشرح بدقة الفرق بين الإرهاب والمقاومة وتشدد على مشروعية مقاومة الاحتلال ومحاولة بعض الدول الغربية نزع هذه الشرعية.

☐ **العالم ومصر خلال نصف قرن** ..... **جميل مطر** ٥٢

يعرض الكاتب في هذه المطارحة للتمهيد الايديولوجي والسياسي من قبل كاتبين أمريكيين هما جورج كينان ويدعوه المستر X وصموئيل هانتنغتون ويدعوه المستر H، حيث مهد الأول للحرب الباردة، ومهد الثاني للحرب ضد الإسلام. ويستعرض في كل ذلك موقع مصر وسياستها الخارجية.

☐ **المحكمة الجنائية الدولية: قراءة حقوقية عربية لإشكالات منهجية وعملية** ..... **عبد الحسين شعبان** ٦٠

تشرح هذه المطالعة أهمية قيام «المحكمة الجنائية الدولية» بما تشكله من خطوة متقدمة في سياق مكافحة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتعرض للأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى معارضة قيام هذه المحكمة.

□ **الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا:**
قراءة أولية ..... **شيخنا محمدي ولد الفقيه** ٧٢

تعرض هذه الورقة قراءة أولية لمعالم الانفتاح السياسي الذي تشهده موريتانيا منذ عام ١٩٩١، وتتناول أربع نقاط رئيسية: مقاربة الديمقراطية في موريتانيا، ودواعي التحول السياسي، والانفتاح السياسي الراهن، وسيناريوهات المستقبل.

حول العرب وأمريكا (ملف):

■ **المعنى الإسرائيلي لأمريكا** ..... **منير العكش** ٩١

يتناول الباحث في هذه الدراسة المهمة الكشف عن جذور الدعم الأمريكي لإسرائيل وخلفياته. وهو لذلك يعود إلى نبش الأسس الايديولوجية والدينية التي انطلق منها رواد الاستعمار البريطاني خلال سيطرتهم على شمال أمريكا حيث سموا أنفسهم "إسرائيليين" و"عبرانيين"، وأطلقوا على العالم الجديد اسم "أرض كنعان" أو "إسرائيل الجديدة".

■ **أمريكا والعرب من منظور عربي - أمريكي** ..... **كمال خلف الطويل** ١٠٥

تعرض هذه المقاله لتطور التعاطي الأمريكي مع الوطن العربي عبر المراحل المختلفة التي مر بها، إلا أن التركيز ينصب على نقطتين: الأولى وتعتبر أن القيادة الأمريكية هي التي تقرر سياستها في المنطقة وليست ضغوط اللوبي الصهيوني، والثانية تقول إن تأثير الجالية العربية في الداخل الأمريكي لا يراهن عليه في غياب الموقف العربي الصلب.

آراء ومناقشات

□ **ماذا بعد النفط؟** ..... **أسامة عبد الرحمن** ١١٧

كتب وقراءات: تحرير نيفين عبد المنعم مسعد

☐ النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير
(علي الدين هلال ونيفين عبد المنعم مسعد) ..... عبد الغفار رشاد محمد ١٢٥
☐ المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية
(علي خليفة الكواري (محرر)) ..... هاني لبيب ١٢٩
☐ المستوطنات الإسرائيلية من منظور القانون الدولي الإنساني
(ناصر الريس) ..... عماد عواد ١٣٤
☐ إسرائيل وفلسطين: حقائق حول صراع
(آلان غريش) ..... طاهر شاش ١٣٨
☐ كتب مختارة (موجز) ١٤٥

مؤتمرات

☐ البيان الختامي
دورة «مخيم جنين» للمؤتمر القومي ـ الإسلامي
الدورة الرابعة ١٥١
☐ البيان الختامي للمؤتمر الثالث للمؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع
مع الكيان الصهيوني في الخليج ١٦٦
☐ تقرير عن: ندوة «أولويات العلم الاجتماعي
في القرن الحادي والعشرين» ..... محمد محيي الدين كيلاني ١٦٩
☐ تقرير عن: ندوة «من أجل ترسيخ وتاكيد الوحدة الأفريقية» .. مفيد الزيدي ١٧٦

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٨١
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٨٨

* الملف الإحصائي:
(٩٨) إحصاءات المالية العامة في الوطن العربي ..... إعداد: ربيع كسروان ١٩٨

آراء الكتّاب لا تُعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

■ افتتاحية العدد

حول ذكرى ثورتي يوليو والجزائر

خلال شهر تموز/يوليو الجاري، ستعيش أمتنا العربية في أجواء ذكرى حدثين سياسيّين كبيرين في مجرى تاريخها الحديث، وفي سجلّ أيامها الخالدات: ذكرى خمسين عاماً على قيام الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر ورفاقه في تنظيم "الضباط الأحرار"؛ وذكرى أربعين عاماً على نيْل الجزائر استقلالها الوطني وتحررها الاحتلال الأجنبي بقيادة "جبهة التحرير الوطني". بين الحدثيْن الكبيريْن أكثرُ من وشيجة، والمُشْتَرَكُ بينهما أكثرُ من نتيجة:

افتتحت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عصر التحولات الكبرى في الوطن العربي الحديث: ضربت مرتكزات السيطرة الامبريالية في منطقتنا (المصالح الرأسمالية الكبرى والوجود العسكري الأجنبي)؛ ووضعت مقدرات قسم من الأمة تحت تصرفها؛ وأطلقت برنامجاً تنموياً كبيراً هدف إلى التصنيع والإصلاح الزراعي ورفع معدلات الإنتاج والنمو، وإلى تقليص الفوارق الطبقية الفاحشة، وتأمين توزيع عادل للثروة يضمن حقوق المنتجين من العمال والمزارعين. وأوْلَتْ القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني أولوية استراتيجية وبرنامجية، وخاضت من أجلها معارك ضروساً قدمت فيها أسخى التضحيات. وتطلعت إلى معركة التوحيد القومي، فنقلتها من حيّز الخطاب النظري إلى رحاب التجربة الواقعية. وقادت المعركة ضد الأحلاف الاستعمارية الاقليمية في قلب ديارنا وألحقت بها الهزيمة. وأرستْ مداميك منظومة دولية جنوبية تحت عنوان "عدم الانحياز". ورفعت مستوى علاقاتها بالمعسكر التقدمي في العالم ("المعسكر الاشتراكي" وحركات التحرر في الجنوب) إلى مستوى التحالف الاستراتيجي. وقدّمت أوفر الدعم للثورة في الجزائر، واليمن، وفلسطين، ولحركة التحرر الوطني في المغرب العربي والخليج العربي وفي افريقيا وآسيا، كما كانت دافعاً ومحرضاً لثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق. وبذلك كله، أخرجت الوطن العربي من عصر الحجْر والوصاية إلى التاريخ: مَرْكَزاً جغرافياً وسياسياً من مراكزه الحية، وفرضت على العالم – والدول الامبريالية على نحوٍ خاص – أخْذَ وجوده ومصالحه وقوته في الحسبان.

ومثلَ ثورة يوليو في مصر كانت ثورةُ الجزائر التي اختتمت ملحمتها التحررية الكفاحية بدحر الاحتلال الاستيطاني الفرنسي وإحراز الاستقلال الوطني. فإذْ أتى الاستقلال السياسي يتوج حقبة من النضال والتضحيات الغالية – عزَّتْ لها الأشْبَاهُ والنظائر – أتى يفتتح ورشة بناء اقتصادي وتنموي نقلت الجزائر سريعاً إلى مركز متقدم من مراكز النهضة والنموّ في إطار منظومة الجنوب، مثلما أتى يفتتح مساراً سياسيّاً جديداً في تاريخها حوَّلها من بلد كانت ثورتُه تستقبل الدعم المادي والعسكري من الأشقاء والأصدقاء إلى بلد صارت دولتُه تنهض بواجب إغداق الدعم على كل من كان في حاجةٍ إليه من حركات التحرر الوطني في العالم الثالث. وكما باتت الجزائر مثالاً مرجعياً لكل دولةٍ حديثةِ الاستقلال تسعى في محاولة البناء الاقتصادي، باتت قِبْلَةَ سائر الحركات الوطنية المكافحة من أجل حرية بلدانِها من الاستعمار الغربيّ، وكتاباً مفتوحاً نَهَلَتْ من دروسه الحركات الثورية الشيء الكثير، ومنها حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة: التي تلقت أولى دروس القتال على أرض الجزائر.

ما كان من باب المصادفة التاريخية أن أول دخول للاستعمار إلى ديارنا جرى من بوابتيْ مصر والجزائر: أثناء غزو نابليون في نهاية القرن الثامن عشر، وأثناء احتلال فرنسا للجزائر في العام ١٨٣٠. ومع أن هذا الاستعمار بدأ يخرج بالتقسيط من بعض البلاد العربية في النصف الأول من القرن العشرين خروجاً شكلياً، إلا أنه حين كان عليه أن يخرج فعليّاً وبالجملة، فقد خرج من بوابتيْ مصر والجزائر: في العدوان الثلاثيّ الخاسر وفي ملحمة استقلال الجزائر، لتُطْوى بذلك صفحاتٌ سوداء منه في تاريخ أمتنا لن يكتمل طيّ البقية الباقية منها إلا بدحر الاحتلال الاستيطاني الصهيوني لفلسطين.

لقد تعرضت الثورتان في مصر والجزائر، وبعد غياب قادتهما الأوائل، إلى أوضاع صعبة باعدتْ بينهما وبين طموحاتهما الكبيرة التي أطلقتها ثورتاهما، ولقد بلغت الأوضاع تلك حدّاً حصلت فيه القطيعة بين السلطة ومبادئ الثورة، وتعرضت فيه وحدة الوطن واستقراره السياسي للتصدُّع، وبخاصة في الجزائر. وكان لغياب المؤسسات والديمقراطية سبب واضح في ما انتهت إليه الأوضاع فيهما. لكن مصر والجزائر، اللتين أنجبتا تينك الثورتين، قادرتان على استيعاب اللحظة الصعبة الراهنة واستئناف مشروعهما ودورهما بتجديدهما بمحتوى ديمقراطي يوفر للشعب والجماهير حق المشاركة السياسية في صنع القرار والمصير. والأهم من ذلك، أن المبادئ العظيمة التي استندت إليها الثورتان والتجربتان، باتت في ملك الأمة جمعاء: تهتدي بها في الظلمة الظلماء، وبها تستنهض قواها والطاقات لكفّ العدوان وردّ التحديات. وليست هذه الملحمة البطولية التي يُسَطِّرها أبناء شعبنا الفلسطيني في مواجهة العدوّ الصهيوني إلا الدليل الماديّ الأكثر حرارة على ذلك.

التحية لمصر والجزائر في عيد ثورتيهما، والتحية لكل من شَقَّ لمبادئ الثورتين طريقاً في شِعَاب المرحلة.

رئيس التحرير

■ مقابلة فكرية

آية الله السيد محمد حسين فضل الله:

العروبة أعطت الإسلام من حيويتها الحركية والإسلام أعطاها من خصائصه الحضارية

حاوره: هاشم قاسم

كاتب لبناني.

مقدمة

سماحة آية الله السيد محمد حسين فضل الله، أحد أبرز مراجع الشيعة في العالم، وواحد من كبار فقهائها الذين أثروا الفكر والفقه الإسلامي بعشرات الكتب والدروس والمحاضرات.

لبناني الأسرة، نجفي الولادة والمجتمع. نشأ في محيط النجف تربية وتعليماً، فتلقى العلوم الإسلامية في حوزاتها، والدراسات العلمية والآداب العربية في مجالسها ومنتدياتها الأدبية. وفي النجف أيضاً درس على يد أبي القاسم الخوئي ومحسن الحكيم ومحمود الشهرودي وحسين الحلي وغيرهم.

انفتح السيد فضل الله على واقع الأمة الإسلامية باكراً واطّلع على الأجواء الأدبية والفكرية والسياسية السائدة عن طريق الصحافة العربية، وشارك في النشاطات الأدبية والشعرية في الأوساط الثقافية في النجف الأشرف، فنال لقب «شاعر الفقهاء وفقيه الشعراء».

بعد اندلاع الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ استقر في ضاحية بيروت الجنوبية مواصلاً نشاطه الديني والثقافي والسياسي. وساهم بفعالية في الحالة الإسلامية في لبنان في حركتها ذات الطابع الجهادي والسياسي في مواجهة إسرائيل والقوى المؤيدة لها.

انفتح على الحركات الإسلامية في الوطن العربي في غير موقع، وحاضر في أمريكا وبريطانيا وفرنسا والهند والجزائر وإيران.

له عشرات المؤلفات الإسلامية الفكرية والفقهية والسياسية والشعرية تربو على الستين من أبرزها: **قضايانا على ضوء الإسلام، والحوار في القرآن، والإسلام ومنطق القوة، وخطوات على طريق الإسلام، ودنيا المرأة، والحركة الإسلامية: هموم وقضايا، وفي آفاق الحوار، والحوار الإسلامي ـ المسيحي، وفقه الحياة، وخطاب الإسلاميين**

والمستقبل، بالإضافة إلى ثلاثة دواوين شعر هي: **يا ظلال الإسلام، وقصائد للإسلام والحياة، وعلى شاطئ الوجدان.**

قام بتأسيس مشاريع خيرية اجتماعية وثقافية عدة منها: «جمعية المبرات الخيرية». وهو يتابع شؤون المرجعية عبر الإجابة عن الاستفتاءات ومتابعة أوضاع المسلمين في مختلف بلدان العالم، كما يتابع إعطاء دروس في الفقه والأصول لطلاب العلوم الدينية في بيروت ودمشق..

في هذا الحوار الذي أجرته **المستقبل العربي** معه، يطل سماحة السيد محمد حسين فضل‌الله على التحديات المطروحة أمام الفكر الإسلامي، وينقد ويراجع ويقوّم الحركة الإسلامية السياسية في الوطن العربي والعالم الإسلامي؛ كما يرسم تصوره لمواقف الدول الكبرى من أزمات المنطقة وقضاياها، وبخاصة القضية الفلسطينية. وإلى ذلك يقوّم السيد فضل‌الله مستقبل المقاومة في فلسطين وفكرة المؤتمر الدولي ويستشرف قضايا الصراع مع إسرائيل.

وهذا نص الحوار:

■ **مرت العروبة والإسلام في القرن العشرين بأوضاع عدة، فأحياناً كانت العروبة في حالة وفاق مع الإسلام، وأحياناً كانت في حالة اختلاف وطلاق معه. وفي الأغلب الأعم، استمر التوافق بين الاثنين وكأنهما يتكاملان. في ضوء هذا التوصيف التاريخي، كيف تقوّم العلاقة الحالية بين العروبة والإسلام، وماذا تنتظر لها مستقبلاً؟**

فضل‌الله: عندما نريد أن ندرس العلاقة بين العروبة والإسلام، علينا أن نحدد مصطلح العروبة. هل هي هذه الحالة الإنسانية المتحركة في منطقة معينة، المنفتحة على لغة معينة، في اطار تاريخي يجمع لهذه المجموعة الإنسانية خصائصها، وأفكارها وتقاليدها؟ هل هي حالة إنسانية، كأية حالة إنسانية أخرى؟ أو هي ايديولوجية مما استحدثه الإنسان العاشق للايديولوجيات؟ هل هي الحالة التي تحمل في داخلها الماركسية تارة، والاشتراكية تارة أخرى، والوجودية تارة ثالثة وما إلى ذلك؟ من الطبيعي أننا عندما ندخل الايديولوجيا في العروبة، فإن المسألة لن تكون مسألة العروبة والإسلام، بل ستكون مسألة الايديولوجيا التي تحملها العروبة على ظهرها لتقدمها إلى الواقع العربي من دون أن يكون لها ارتباط عضوي بها، ومن الطبيعي أن يختلف الإسلام مع هذا الحمل الذي تحمله العروبة على ظهرها. أما إذا كانت العروبة هذه الحالة الإنسانية التي تتمظهر في كل خصائص الإنسان الذي يعيش في محور معيّن وعناصر معينة، فإننا لا نجد أية مشكلة بين العروبة والإسلام، لأن الإسلام يمثل هذا الدين الذي هو في عقيدة المسلمين، والذي أنزله الله على رسوله في المنطقة العربية التي هي منطقة الدعوة الأولى، والتي أرادت للعرب رسالة يحملوها إلى العالم. فالقرآن انطلق في البداية لينذر أم القرى وما حولها، ولينذر المنطقة العربية. ولقد احتضن العرب الذين دخلوا في الإسلام، الإسلام كلّه. ومن الطبيعي أنهم أعطوه شيئاً من تجربتهم، ومن تمثّلهم له، ومن اجتهاداتهم في فهمه، ومن حركتهم في اتجاه تحريكه في وجدان العالم. حتى إن الإسلام استطاع أن يعرّب شعوباً أخرى، وأن يعرّب الكثيرين من العلماء والمفكرين من

الشعوب الأخرى. وفي هذا المناخ استطاعت العروبة أن تعطي الإسلام كثيراً من حيويتها الحركية، واستطاع الإسلام أن يعطيها الكثير من خصائصه الحضارية في مفاهيمه وتشريعاته ومناهجه، واستطاع أن يمنحها امتداداً، وأن يتداخل معها لتصنع العروبة بالإسلام الحضارة التي قيل عنها إنها أم الحضارات..

لذلك، فإن هذا النوع من الجدلية بين العروبة والإسلام، والذي دخل في متاهات التعقيدات المتراكمة في غير مرحلة، انطلق من خلال فقدان المصطلح الدقيق للعروبة. فقد لاحظنا، إلى جانب ما ذكرناه من احتضان العروبة كحركة سياسية للايديولوجيات المتعددة، أنها كانت في الأربعينيات تحمل شيئاً من العنصرية. ومع أن الحركة النازية في المانيا هي التي كانت تقول «المانيا فوق الجميع»، أو «العنصر الآري فوق الجميع»، فقد سمعنا من يقول أيضاً «العرب فوق الجميع». وبهذا انطلقت هذه الحالة العصبية في مواجهة الحالة الشعوبية التي كانت تحاول أن تسقط الشأن العربي والقيمة العربية تحت عناوين إسلامية أو غير إسلامية. إن الإسلام انطلق إنسانياً، ولكن إنسانيته لا تلغي خصوصيات الشعوب. وهذا ما نقرأه في قوله تعالى **﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾**(*). فقد اعترف بتنوع شعبي كما هو التنوع القبلي. واعتبر أن هذا التنوع يحمل العناصر التي هي الأساس في الحاجات المتبادلة بين الناس، وبالتالي هو الطريق إلى التعارف فيما بين الناس. وقد أعطى الإسلام العروبة عنوانها عندما تحدث عن القرآن العربي، وتحدث عن الحكم العربي، وتحدثت النصوص عن النبيّ العربي ﷺ. ونصل إلى أن العروبة كحالة إنسانية هي الإطار، وأن الإسلام هو الصورة في داخل هذا الإطار. والإطار والصورة لا يتنكر بعضهما لبعضهما الآخر، لأن هذا الإطار لا يحصر الصورة في داخله، بل إنه يتآخى مع أطر أخرى قد لا تحمل خصوصية العروبة، ولكنها تحمل احتضان الإطار للفكر الإسلامي. ولهذا لاحظنا أنه حينما انطلق الإسلام في الواقع العربي، لم تنشأ أية مشكلة ثقافية، أو نفسية، أو واقعية للعروبة في انفتاحها على الإسلام.

■ يبدو في كلامك أنك ترفض العروبة كفكر ومشروع، وتقبلها كإطار، وخصوصاً حينما تحاول الاستفادة من التجارب والأفكار التي ظهرت في القرن العشرين.

فضل‌الله: إنني لم أرفض العروبة حينما تحدثت عن هذه الخصوصية، إنما حينما تحدثت عن أن المقارنة بين العروبة والإسلام في الجانب المفهومي الذي يحدد موقعاً في علاقته بموقع آخر... كنت أقول إننا حينما نتحدث عن الماركسية أو الاشتراكية أو الوجودية في قلب العروبة، فإننا نتحدث عن فكر يحمل شخصية معينة تختلف عن الفكر الإسلامي. ولذلك فمن الطبيعي أننا عندما ندخل في عملية المقارنة، ستبرز أمامنا الملامح المتنوعة بين هذا الفكر وذاك. أما العروبة كحركة حضارية، فقد أشرت في حديثي إلى أنها عندما حملت الإسلام واحتضنته وتفاعلت معه وأعطته من جهدها في الاجتهادات، فقد استطاعت أن تصنع حضارة بالإسلام ومع الإسلام، بالتفاعل بين بعض خصائصها والإسلام. إنها تمثل حركة حضارية، ولكنها إنسانية. بمعنى أن العروبة لا تحبس

(*) القرآن الكريم، «سورة الحجرات» الآية ١٣.

الإسلام في داخلها، بل تنفتح من خلال الإسلام الذي أعطاها بعدها الإنساني على الإسلام نفسه، وعلى الإنسان كله، لتقول للإنسان إنها كانت المنطلق الذي يفتح الأفق لكل المواقع الأخرى.

■ اليوم، وفي ظل التطورات والتغييرات الهائلة التي حصلت، أية عروبة نتطلع إليها، وأي إسلام؟

فضل‌الله: عندما ندرس الواقع الساذج، نرى أن هناك إسلاماً تقليدياً يلتزمه أغلب العرب، ويتمظهر بكل ما يحمله الواقع العربي من الفوضى والتخلف والتعقيد. أما إذا انطلقنا إلى الخطوط الفكرية، فإن هناك اتجاهاً إسلامياً ينكر على العروبة أية علاقة بالإسلام في مفهومه للخصائص الإسلامية حتى إنه يقترب من الشعوبية في النظرة إلى العروبة. بينما نجد هناك حركة إسلامية تنفتح على العروبة، وتعتقد أن العروبة حملت الإسلام في كل تجربتها الحضارية التاريخية، وهي قادرة على أن تحمل الإسلام من جديد، ولا سيما حينما تنطلق الاجتهادات الإسلامية من أجل أن تواكب العصر، لا أن تسقط أمام طروحاته، ولكن لتنفتح على ذهنيته وتمارس فهماً يختلف عن فهم القدامى، أو الذين فهموه بطريقة معينة انطلاقاً من خصوصياته الثقافية.

إن المرحلة مرحلة مخاض، لأن هناك ضياعاً من الناحيتين الثقافية والسياسية في حركية الإسلام، كما في حركية العروبة. ولذلك فالمسألة لا تحمل تحديداً دقيقاً باعتبار أن المساحة هنا وهناك تنفتح على متاهات بفعل الضغوط السياسية والاجتماعية التي لا تثبت عند قاعدة واحدة.

■ بعضهم يتحدث عن وجود مسارين مختلفين للعروبة والإسلام، وإن وجود هذين المسارين منفصلين ومختلفين يضعف الأمة.

فضل‌الله: قد يكون هذا واقعاً، لأننا حينما نتحدث الآن عن العروبة كمنهج وخط سياسي، فإن هذا المنهج قد يبتعد عن هذه العلاقة العضوية بين العروبة والإسلام، لأنه يحاول دائماً أن يتبرأ من أن العروبة تعني الإسلام. وربما عشنا هذا من خلال الخصوصية اللبنانية حين كان بعض اللبنانيين يتنكر للعروبة باعتبار العروبة هي الإسلام. لذلك كان رد الفعل عند العروبيين هو محاولة التبرؤ لا من الإسلام كدين، ولكن من الإسلام كعنصر أساس في معنى العروبة، حيث يعتبر الإسلام حالة من حالات العروبة، بحسبان الأخيرة سبقت الإسلام وتطورت في اتجاه آخر، فأخذت بالعلمانية وما إلى ذلك. وعندما انطلق الإسلام في اتجاهاته الحركية الإسلامية، فإن القائمين على هذه الحركات انفعلوا بهذا الاتجاه الحاد للعروبة في حركتها الثقافية والسياسية. ولذلك حاولوا أن يتبرأوا من العروبة، بمعنى أن العروبة لا دخل لها في الإسلام، وإذا كان النبيّ عربياً ﷺ، والقرآن عربياً فلا يعطي ذلك أية ميزة للعرب على بقية الشعوب، ولأن من الطبيعي أن ينزل القرآن بلغة النبيّ الذي ينزل عليه، وعلى قومه، باعتبار أن قومه هم القاعدة الأولى التي تنطلق منها الرسالة. حتى إن بعضهم حينما يقرأ **﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً﴾**(*) يعمد إلى اعتبار «عربياً» بمعنى الفصاحة، أي «قرآناً فصيحاً». وهناك اتجاه

(*) القرآن الكريم، «سورة يوسف»، الآية ٢.

ربما يكون رد فعل على هذه الحالة، ولكنني اعتقد أن هناك حالة وسطية تحاول أن تردم هذه الهوة، وإن بقيت بعض مواقعها من دون ردم، في تقريب العروبة من الإسلام. وقد، لاحظنا وجود مؤتمر قومي عربي - إسلامي يلتقي فيه العروبيون والإسلاميون، لكن لا على أساس اندماج العروبة بالإسلام، أو الخط العربي بالخط الإسلامي، ولكن على أساس الالتقاء على القضايا المشتركة العربية والإسلامية.

إني أتصور أن العروبة لم تنفصل عن الإسلام في الواقع المعاصر، لأن العرب لا يشعرون بمشكلة تصدر عن الإسلام، ولأن المسلمين لا يشعرون بمشكلة بالنسبة إلى العروبة. ولكن العروبة كحركة سياسية اختلفت تماماً عن الحركة الإسلامية، في حين أن العروبة انطلقت ليكون خيارها الأساسي غير الإسلام باعتبار أنها فصلت الدين عن الدولة، وأنه لا علاقة بين الدين والدولة، وانفتحت على العلمانية (وهنا لا أقصد العلمانية الإلحادية، بل العلمانية القانونية والسياسية والاجتماعية)، بينما انطلق الإسلاميون مؤكدين أن الإسلام هو الدين الذي يحتضن العقيدة والشريعة والمنهج والحركة، وأنه لا يشكو من نقص في قيادة الناس للوصول إلى أهدافهم الكبرى. لذلك أخذت الحركة العربية من الخصائص الجديدة التي دخلت في شخصيتها، كما أن الإسلاميين انفصلوا عن العروبة في هذا السياق.

■ بعد الهجوم الأمريكي الواسع على المنطقة ومحاولة إجهاض أي تحرك نحو التحرر والتقدم، ماذا تتوقع لكل من الاتجاهين العربي والإسلامي على صعيد الحركة والفعل وتوحيد الخطوات؟

فضل‌الله: في تصوري أن هذا النوع من التعددية والشخصانية في خصائص كل منهما لا يمنع وجود معركة واحدة، إذ إن الغرب يقوم بهجومه على العرب والمسلمين باعتبار التداخل الواقعي للإنسان العربي مع الإنسان المسلم، وللقضايا العربية مع القضايا الإسلامية. وعندما نواجه القضية الفلسطينية التي تعتبر قضية عربية وإسلامية في آن واحد، فإننا نجد وحدة عربية - إسلامية على مستوى التداخل العضوي بين العروبة والإسلام. فهذه القضية تختصر كل التطورات والمشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية والحضارية العربية والإسلامية، خصوصاً أن قضية فلسطين في المنطقة العربية، وهذه هي قلب العالم الإسلامي. ولذلك فإن قضية فلسطين استطاعت أن توحد العالمين الإسلامي والعربي. كما أننا نلاحظ أن العرب ينفتحون على القضايا الإسلامية. حتى في القضية الأفغانية نلاحظ أن العقدة العربية من السياسة الأمريكية جعلت الكثيرين يتعاطفون مع الأفغان حتى لو كانوا لا يتفقون معهم في المنهج، لأن العرب والمسلمين، على المستوى الشعبي العام، شعروا بخطورة ذلك على كل الواقع العربي والإسلامي. إنني اعتقد أن هذه المرحلة استطاعت أن تقرّب بين الخطين العربي والإسلامي، كما أن الأغلبية الساحقة من العرب والمسلمين شعرت بتضاؤل الفوارق.

ولذلك فإني أعتقد أن على العروبيين والإسلاميين في هذه التجربة الجديدة التي لم تستكمل بعد، التنبه الشديد لما تريده الولايات المتحدة من إرباك العلاقات العربية - الإسلامية بالايحاء بأن أمريكا تحارب الإسلام المتطرف ولا تحارب العرب.

إني أعتقد بأن على القائمين على شؤون العمل العربي والإسلامي أن يدققوا في

المفردات التي يقدمها الإعلام السياسي الاستكباري في سبيل تجنب الوقوع في شراك الشرخ بين العروبة والإسلام.

■ على صعيد الرؤية الاقتصادية والاجتماعية والمشروع الحضاري الشامل، نشعر أن هناك فوارق بين العروبة والإسلام. هل توافق على هذا الرأي؟

فضل‌الله: إنني أعتقد أنه ليست هناك أية فوارق بين العروبة والإسلام في جميع القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحضارية. فالمسلمون والعرب وقفوا أمام مشروع العولمة موقفاً واحداً، إذ إنهم شعروا أنهم مستهدفون في ثرواتهم ورؤاهم في النمو والتطور وخياراتهم الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن هذه المسألة تعدت الجانب الإسلامي والعربي لتكون حالة إنسانية تتمظهر في وجود فريقين في العالم: فريق الأغنياء وفريق الفقراء.

■ هل تعتقد بأن هناك بعض المشاكل تتعلق برؤية بعض المسيحيين في العالمين العربي والإسلامي حيال التداخل العميق بين العروبة والإسلام، وحيال وجود مخاطر حقيقية تهدد مصالح الطرفين؟

فضل‌الله: لا أتصور وجود مشكلة مسيحية ـ إسلامية لا على المستوى الديني، ولا على المستوى الواقعي الإنساني، لأنه لم تكن منذ أن انطلق الإسلام مشكلة مسيحية ـ إسلامية بالمعنى الإلغائي. فلم يجرب المسلمون في كل تاريخهم أن يقوموا بعملية إلغاء للمسيحية أو اليهودية أو حتى الهندوسية، بل كانت مسألة العيش المشترك، أي قضية الحدود التي تفصل بين حقوق الأكثرية والأقلية في الوقت الذي لا ننكر فيه وجود مشاكل صغيرة هنا أو هناك، كما هي المشاكل بين الأقليات نفسها. لذلك لم تكن مشكلة مسيحية ـ إسلامية في العالم الإسلامي لا من الجانب الثقافي والفكري، ولا من الجوانب الأخرى. فالإسلام اعترف بالآخر، أي المسيحي واليهودي والمجوسي. وعلى هذا الاعتراف بالآخر وحقوقه في ممارسة عقائده، أعطى الإسلام الحرية لكل هؤلاء في إطار النظام العام. ليست هناك مشكلة على المستوى الديني فيما يتعلق بجانب الإلغاء، كما ليست هناك مشكلة على مستوى الواقع الاجتماعي. ربما كانت هناك مشاكل سياسية باعتبار أنه من الطبيعي أن تحكم الأكثرية سواء أكانت أكثرية دينية ترتكز الدولة فيها على أساس الدين، أم أكثرية سياسية ترتكز فيها على أساس الايديولوجية السياسية.

وهكذا نجد أنه لا مشكلة في الواقع المعاصر بين المسيحية والإسلام. ولهذا لم تنشأ مشاكل في كل العالم الإسلامي، إنما بدأت المشاكل تثار في العالم الإسلامي بين المسيحيين والمسلمين بعد دخول الاستعمار ومحاولته إثارة المسيحيين بطريقة أو بأخرى للتحرك من أجل حقوق ومطالب جديدة. ونلاحظ أنه في إيران التي قامت على أساس الإسلام نجد اعترافاً بحقوق الأقليات الدينية، ومن هنا وجود ممثلين للمسيحيين واليهود في مجلس الشورى. وهم سمحوا للأقلية المسيحية بالدخول في الجيش.

■ وأين تضع المشاكل القائمة في مصر ولبنان على سبيل المثال؟

فضل‌الله: إنها مشاكل سياسية في الدرجة الأولى ولا علاقة للجوهر الديني بها. والإعلام الغربي يحاول أن يعطي هذه المشاكل عنوان الإسلام أو ما شابه.

■ **هناك مشروع حضاري عربي يقوم على التاكيد على مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، والوحدة، والتنمية المستقلة، والتجدد الحضاري، وغيرها. ماذا تقول في هذا المشروع من وجهة نظر إسلامية؟**

فضل‌الله: لا بد من دراسة المفردات. فعندما تتكلم عن مشروع حضاري عربي، أو إيراني، أو تركي، فإنك تأخذ هذا المشروع من مواقع فكرية معينة. وللإسلام أيضاً منهجه الفكري في هذه المسائل. وربما تكون له بدائل تختلف عن هذه العناوين التي ربما ولد أكثرها في الغرب، من خلال الفلسفات الغربية سواء في مسألة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أو في مسألة الديمقراطية وغيرها. ونقول هنا، إنه لا بد من دراسة هذه المفردات من خلال وجهة نظر إسلامية حتى نرى هل أن الشورى في الإسلام هي الديمقراطية أو أن للشورى شخصيتها الخاصة المنطلقة من عناصر معينة لا تتنكر للإرادة الشعبية، لكنها تضع لها ضوابط معينة؟

وعندما نناقش الديمقراطية من ناحية فلسفية ليس بمعنى ذلك أننا نقبل الدكتاتورية. وهكذا عندما نلتقي بحقوق الإنسان التي انطلقت من الشخصية الفكرية الغربية، سواء على المستوى الفكري أو على المستوى السياسي، فقد يكون للإسلام وجهة نظر في هذا الحق أو ذاك. لهذا لا يمكن أن تعطي حكماً شاملاً لعنوان المشروع الحضاري للتيار العربي، بل قد نلتقي في مفردات هذا المشروع، وقد نختلف. والعروبيون أيضاً قد يختلفون من حيث اتجاهاتهم في الرؤية ووضع الأسس والمنطلقات والأبعاد.

■ **إذا نظرنا إلى الخريطة العربية من حيث التنوعات ماذا تجد؟**

فضل‌الله: هناك حالة عاطفية شعبية على السطح تنطلق من خلال مشاعر إسلامية وترتبك في المشاعر العربية. وهذا ما نلاحظه في حركة العروبة في المغرب العربي. فمشاعر المقاربة إسلامية. الشخصية الإسلامية هي التي تجمع الوطن العربي ما عدا بعض الأقليات المسيحية التي ربما يقول بعضها إنه مسلم حضارياً. وهناك نقطة مهمة هي أن التقسيم القطري في الوطن العربي ترك آثاره السلبية من حيث تكوين شخصيات قطرية بدت فيها الشخصية العربية باهتة. وهذا هو ما تمثله خلافات الحدود بين هذا القطر وذاك. ولعل الجامعة العربية هي المثال الذي يعطي صورة عن التباينات العربية.

■ **هناك رأي يقول إن القطرية ترتبط عمقياً بالأنظمة العربية أكثر مما ترتبط بالشعوب العربية نفسها!**

فضل‌الله: القطرية تجذرت في ذهنية الشعوب وهي لا تقتصر على الدول والأنظمة. فالشخصية اللبنانية أقوى في لبنان من الشخصية العربية، وكذلك الشخصية العراقية في العراق أو غيره من البلدان العربية.

■ **يلاحظ أن تصاعد التيار الإسلامي منذ السبعينيات كان ردة فعل أكثر مما كان فعلاً. وهناك أمكنة عربية يحتل فيها الإسلام موقعاً متقدماً الصقت بها تهمة «الإرهاب» بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. كيف تقوم هذا الواقع، وهذه التباينات؟**

فضل‌الله: ما يطرحه السؤال فيه كثير من الواقعية. فمنذ القرن الماضي، كانت ولادة الحركات ردة فعل على الاستعمار الغربي ثقافياً وسياسياً، إذ كان هدف الاستعمار الغربي تدجين العالم الإسلامي لمصلحة الخط الثقافي الغربي. وهذا ما أدى إلى ولادة الحركات الثورية والإصلاحية الإسلامية كرد فعل. ومن هنا تفرعت الخلافات بين الحركات، باعتبار أن الخلفيات السياسية الدولية هي التي تحكم هذا النوع من الخلاف بين بلد إسلامي وآخر. وهناك من يقول إن بعض البلدان الإسلامية اتخذ صفة الوكيل عن هذا المحور أو ذاك. لهذا، قد تكون نقاط الضعف التي حكمت الحركات الإسلامية تتمثل في أنها كانت ردة فعل ولم تكن فعلاً. وفي هذا السياق نجد الحركات الإسلامية، أو معظمها، لم تستكمل شخصيتها في دراسة مفردات الواقع التي تبحث عن حل لهذه المشكلة أو تلك، أو تبحث عن تصور للقضايا الحيوية المستجدة التي لا بد أن يناقشها العالم الإسلامي ويضع لها الحلول.

■ **في ضوء حالة التقصير أو ردة الفعل، هل يستطيع الإسلام صوغ مشروع حضاري للعالم الإسلامي بما يتطلبه من تنظيمات وتشريعات ورؤية تستجيب لمستجدات العصر؟**

فضل‌الله: أعتقد أن الإسلام قادر على صوغ مشروع حضاري، لأن التجربة الإسلامية التاريخية استطاعت أن تصوغ للمنطقة التي كانت تتحرك فيها مشروعاً حضارياً. وعندما نلاحظ هذه التجربة في العصر العباسي أو في الاندلس نجد أنها فتحت آفاقاً واسعة للمعرفة والمفردات الإنسانية. وعلينا أن نعرف أن الإسلام كان هو الدستور أو القانون الذي يحكم المسلمين خلال الف سنة. وإذا كان البعض يتحدث عن تخلف حضاري ما في العالم الإسلامي، فإن كل الحضارات تعيش مثل هذه الحالات.

■ **إذاً أين تقع المشكلة؟**

فضل‌الله: مشكلة الإسلام ليست في قدرته على صياغة مشروع حضاري. إنها مسألة الصراع العالمي الذي يطبق على العالم الإسلامي بكل قوته ليمنعه من الحركة والفعل، ولا سيما أننا لاحظنا أن الغرب اعتبر الإسلام عدوه منذ سقوط الاتحاد السوفياتي. وبكلمات قليلة، يحاول الغرب على جميع المستويات منع الإسلام من أن يؤسس مشروعاً حضارياً منفتحاً. والمفكرون الإسلاميون يواجهون معركة حقيقية في مواجهة هذا الهجوم الغربي. وفي كل حال تلعب قوى التخلف والجهل دوراً يخدم هذه الهجمة الغربية.

■ **إذا كان الإسلام بشكل عام لا يملك السيطرة على عناصر الواقع، فكيف نستطيع تطبيق ما يريد مشروعاً حضارياً؟**

فضل‌الله: عليّ أن ابقى وأراقب الظروف التي قد تسمح لي بالتطبيق. وإذا ضاق علي الحاضر، فليس من الضروري أن يضيق علي المستقبل. إن الجمود يقتل. إننا نتعايش مع الباطل، لكننا لا نعترف بشرعيته.

■ **هل تعتقد أننا في صراع حضاري فعلاً مع الغرب؟**

فضل‌الله: من حيث الأسس الحضارية، نعم، وباعتبار أن الغرب ينطلق من حضارة مادية، بينما الإسلام ينطلق من الإنسان والله.

■ **هل الغرب ملحد؟ كيف تنظر إلى مقولة صراع الحضارات؟**

فضل‌الله: الغرب ليس ملحداً، لكنه لا يكرّس لله موقعاً في الحياة. الإسلام يعتبر أن الإنسان هو صانع التاريخ، لكن من خلال القوانين التي أودعها الله في الكون. وتجدر الإشارة إلى أن الغرب ليس حضارة واحدة، كما أن الإسلام لا يمثل حضارة الشرق كلها. الإسلام فيه اجتهادات متنوعة، كما أن الغرب فيه اجتهادات متنوعة. ولهذا نعتقد أن كلمة «حوار» أفضل من كلمة «صراع» بين الحضارات، لأن الحوار يعني حواراً بين خطوط فكرية هنا وخطوط فكرية هناك. ليس هناك حضارة تصارع حضارة، بل هناك مناهج فكرية تصارع مناهج فكرية أخرى. ولهذا ندعو إلى الحوار الذي يختزن في داخله الصراع.

■ **كيف تقوّم بعض الحركات الأصولية الإسلامية التي اتخذت منحى «طالبان» في أفغانستان، أو «الحركة الأصولية» في الجزائر؟**

فضل‌الله: علينا دراسة خلفيات هذه الحركات قبل أي شيء آخر. ويبدو أنها تنطلق من خلفية مشتركة وهي التخلف في الفعل الإسلامي واعتبار العنف هو الوسيلة الوحيدة؛ بالإضافة إلى عدم دراسة الواقع والاستغراق في الموقع الذي يعيش فيه الإنسان ويخيل إليه أنه يملك القوة. ويجب دراسة الجوانب السياسية القلقة التي تَصْنَعُ مناخاً سلبياً. فعلى سبيل المثال، أفغانستان بلد فقير تحكمه الأمية والجهل. وهو عاش في ظل حكومات متخلفة، ثم جاء الاحتلال السوفياتي الذي أدخل المنطقة في الصراع الدولي. وهنا دخل العالم كله إلى إفغانستان. وقد لعبت الاستخبارات الأمريكية دوراً فوق العادة، بالإضافة إلى بعض المواقع العربية، لتأليب العالم الإسلامي ضد الاتحاد السوفياتي. لهذا انطلقت حركية «القاعدة» من حالة التخلف الديني، ومن بعض الحماس الإسلامي في مسألة الجهاد. أما قصة الجزائر فمختلفة ومعقدة. إنها قصة الصراع الأمريكي - الفرنسي. أما ما حدث من مجازر هناك، فلا يعود في القسم الأكبر منه إلى الحركات الإسلامية.

■ **هل هناك من دور للإسلام في مواجهة العولمة في مفهومها الأمريكي، وما هو؟**

فضل‌الله: لا تحمل أمريكا في داخلها أية ايديولوجية للعولمة، لكنها تحمل نمط حياة إلى جانب إرادة القوة التي تحاول أن تسيطر على مقدرات العالم، ولا سيما العالم الثالث. لذلك تعمل أمريكا على تغيير الذهنية العامة للشعوب لتنسجم مع هذا النمط من الحياة، ولتنفتح على مفردات الحياة الأمريكية التي هي باب المصالح الأمريكية، ولا سيما الجانب الاستهلاكي.

أمريكا لا تتدخل في عقائد الناس، بل انها قد تحمي التخلف الديني في بعض

الحالات ما دام لا يقترب من مصالحها. وإذا اقترب من مصالحها فإنها تحاول القيام بعملية تحريفية لتقدم الدين على صورة مصالحها من خلال المثقفين المعنيين بالتنظير للمصالح الأمريكية. وفي ضوء هذا ينظر الإسلام إلى العولمة الأمريكية بكثير من الحذر والشك، ولا سيما أن كل مفردات العولمة المذكورة تهيئ للسيطرة السياسية والاقتصادية والأمنية.

■ **هل تعتقد أن الحضارة الغربية وخصوصاً الأمريكية حضارة مسيحية؟**

فضل الله: لا أتصور أن الحضارة الغربية مسيحية، لأن الحضارة المسيحية انطلقت من معنى الله والقيم الروحية التي يختلط فيها جانب الغيب بالحس، بحيث تفتح نافذة على الغيب وتواجه الإنسان على أساس أنه مخلوق مادي، بل على أنه مزيج من هذا التركيب الروحي والإنساني. بينما نجد أن الحضارة الغربية في أمريكا هي حضارة مادية بالمطلق. وهي لا تدخل الله في الحركة الحضارية الإنسانية. أما الحضارة المسيحية، فلا تتنكر للإنسان، بل هي تربط بين الله والإنسان. وأعتقد أن الحضارة الغربية أقرب إلى الوثنية منها إلى المسيحية. والوثن هنا عصري، بينما الوثن كان منتشراً في حضارات العالم القديم. وللتوضيح، المسيحية لا تحتضن معنى الشريعة، أي القانون التفصيلي في حياة الإنسان، وربما هذا ما يربط الحضارة المسيحية بالعلمانية. لذلك كله، فإننا لا نعتبر ما يقوم به الغرب ضدّ المسلمين حالة مسيحية. وإننا لا نتصور أن هناك حرباً صليبية، بل نتصور أن الهجمة الأمريكية تختزن حرباً صليبية إذا كانت تقود حرباً ضد الإسلام.

■ **هل تعتقد أن العالم الإسلامي، كما هو الآن، يمثل الإسلام والحضارة الإسلامية؟**

فضل الله: علينا أن لا نرجم كل الواقع، بل أن نأخذ منه إيجابياته كخميرة لما يمكن أن تكون عليه حركة المستقبل من مضمون منفتح على الحياة.

■ **هناك نقاط ساخنة في الصراع الدائر الآن في المنطقة، وعلى سبيل المثال الذكر سوريا وإيران والعراق. هل يمكن أن تقدم قراءة لأوضاع الصراع الأمريكي مع هذه المواقع؟**

فضل الله: بالنسبة إلى سوريا، أتصور أن أمريكا تفكر في علاقات قوية تقترب من العلاقات الاستراتيجية مع سوريا. فسوريا تملك في إطلالتها على القضايا العربية موقعاً خاصاً، بحيث أصبحت القضايا المذكورة واجهة للسياسة السورية على المستوى التاريخي. كما انها تملك نفوذاً على حركات المقاومة سواء الفلسطينية أو اللبنانية أو الأصولية أو العلمانية. وتملك أيضاً بعض خطوط الحركات الإسلامية مما لا تملكه أية دولة عربية أخرى، الأمر الذي يجعل سوريا قادرة على إقامة التوازن في السياسة العربية أكثر من أي دولة عربية أخرى. ولا أتصور أن أمريكا ستسلم مصالحها لإسرائيل. ولهذا فهي في حاجة إلى دولة تملك المواصفات التي تدخل في مفاصل السياسة العربية، وليس هناك غير سوريا. من هنا نجد أن العلاقات السورية ـ الأمريكية كانت علاقات متوازنة حتى الآن. وأستطيع الجزم أنه ليس هناك أية إمكانية لأي عمل عسكري ضد سوريا،

مع ملاحظة أن النظام السوري يملك من المرونة السياسية ما يستطيع الحفاظ به على الثوابت وحركة الواقع مما لا يملكه أي نظام عربي.

وبالنسبة إلى العراق، لا أتصور توفر أية ظروف سياسية أو أمنية تسمح بهجوم أمريكي على العراق، لأن أمريكا لا تستطيع أن تثبت أن للعراق علاقة بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وكل ما هناك أن مشكلة أمريكا مع العراق تتمحور حول عودة المفتشين. وهو أمر لا يسمح بحرب. أما مسألة ضغط النظام العراقي على شعبه، فأمريكا تتبنى الكثير من الأنظمة التي تضغط على شعوبها. حتى إنها نفسها بدأت تصدر قوانين تحد من حرية شعبها بعد حوادث ١١ أيلول/سبتمبر. وكل هذه الأمور لا تصلح لكي تشكل أساساً للحرب ضد العراق. وإذا كانت أمريكا تريد ضرب العراق، فإنها لا تستطيع ذلك لأنها لا تملك الآلية، ولأن المعارضة العراقية هي أضعف أنواع المعارضات. وإذا أخذنا مصالح بعض الدول الأوروبية وروسيا في الاعتبار، فإن ضرب العراق يصبح أمراً غير واقعي. وأضيف هنا أن النظام العراقي استطاع كسب تأييد عربي عام. وسوف يعرف النظام العراقي كيف يتدبر أمره بالاستجابة لضغط الأمم المتحدة الذي هو في العمق ضغط أمريكي.

وأتصور أن الولايات المتحدة لن تغامر في أي حرب ضد إيران؛ وإيران الآن تملك القوة التي تستطيع بها الدفاع عن نفسها، وبما قد يؤدي ذلك إلى احتراق الخليج. ولا بد من الإشارة إلى أن إيران أصبحت دولة كبرى في المنطقة، ولذلك فإن أمريكا تحاول أن تبني علاقة جيدة بإيران. وحتى لا نستطرد في سرد عناصر القوة الإيرانية أقول إن المسألة الإيرانية معقدة، وان الولايات المتحدة لا تستطيع التعامل معها بسهولة. ولذلك فهي لا تملك القيام بأي عمل عسكري ضد إيران.

■ كيف وأين تضع نتائج الحرب الإسرائيلية ضد السلطة والمقاومة في فلسطين وماذا تتوقع؟

فضل‌الله: لعل مشكلة إسرائيل في الانتفاضة أنها جسدت حركية قوة الرفض في الإنسان العربي عموماً، والإنسان الفلسطيني خصوصاً؛ إذ حاولت إسرائيل ـ منذ نشوئها حتى الآن ـ إسقاطها ليستسلم العرب للأمر الواقع. وقد لاحظنا في كل المراحل أن إسرائيل حاولت إسقاط كل موقع عربي على المستويين الشعبي والرسمي. وهذا ما لاحظناه في الانقلابات العسكرية التي شغلت العرب بعضهم ببعض، وبإسقاط حركة عبد الناصر بالضربة شبه القاضية في حزيران/يونيو ١٩٦٧؛ كما لاحظنا في العاشر من رمضان وفي اتفاق الكيلو ١٠١، وفي الصلح المصري ـ الإسرائيلي، ثم في هذا القمع العربي الرسمي للحركة الوطنية الفلسطينية وإدخالها في متاهات الأنظمة العربية وتناقضاتها، بالإضافة إلى القمع العربي الرسمي للحركة القومية العربية وللحركة الإسلامية حتى لا يبقى هناك عالم عربي يرفع صوته بقوة. وهكذا استطاعت الأنظمة الموكّلة من قبل الدوائر الغربية أن تسقط حيوية الأحزاب القومية والوطنية وإشغالها بالجزئيات الصغيرة. وها هي اليوم تقوم بالمهمة نفسها ضد الأحزاب الإسلامية.

هذه محاولات لتحويل فلسطين إلى ذكرى في التاريخ، ولتكريس أن الحقيقة الوحيدة في المنطقة هي إسرائيل. لهذا كانت الانتفاضة الفلسطينية بهذا الحجم من الصبر والمثابرة والصمود هي المفاجأة التي فاجأت إسرائيل وأمريكا والوطن العربي الرسمي.

لقد انطلق الشعب الفلسطيني مجتاحاً كل الحدود، متجاوزاً كل التنظيمات ليثبت حقه وليحقق مطالبه. فالانتفاضة قادت السلطة الفلسطينية إلى مواقف لم تكن مقررة. لهذا فإن إسرائيل وقفت ضد الانتفاضة بكل وحشية بحيث إنها استعملت جميع أنواع القتل والتدمير. والعمل الإسرائيلي ارتبط بالموقف الأمريكي الذي أدخل الانتفاضة في دائرة الإرهاب، لتكون الحرب الإسرائيلية حرباً ضد الإرهاب.

■ هل يمكن تحديد أبعاد الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد الانتفاضة ومصير الشعب الفلسطيني؟

فضل الله: هدف إسرائيل هو تصفية الانتفاضة، لأن هذه الأخيرة بدأت تشكل خطراً على الكيان الإسرائيلي كما قال نتنياهو معلقاً على الحرب. وهذا ما جعل بعض القيادات الإسرائيلية يقول إن المعركة ضد الانتفاضة هي استكمال لحرب الاستقلال. وانطلاقاً مما وصل إليه الصراع، فإن النتائج الإسرائيلية المتوخاة لم تتحقق. وأتصور أن الوضع الحالي يعدّ لانتفاضة جديدة لسبب بسيط هو أن الفلسطينيين اقتنعوا بأنهم لن يستطيعوا أن يحققوا ما يريدونه إلا باستمرار الانتفاضة، لأنهم لا يملكون إلاّ ورقة الانتفاضة، فالأوراق الأخرى في يد إسرائيل. وأتصور أن الحكام العرب يستطيعون القيام بوقف الهجوم الأمريكي والإسرائيلي إذا شربوا «حليب السباع» بدل «حليب الأرانب».

■ كيف يقوّم السيد محمد حسين فضل الله وضع الانتفاضة الحالي في فلسطين واستطراداً مستقبل المقاومة المسلحة ضد إسرائيل؟

فضل الله: ربما كانت المسألة تحتاج إلى دراسة ميدانية للنتائج التي أسفرت عنها الهجمة الصهيونية على الشعب الفلسطيني سلطة وشعباً مقارنة بالوضع السياسي الدولي الذي يتمثل بالخطة الأمريكية التي استطاعت أن تحتوي الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة لإيقاف الانتفاضة، ومنح حكومة العدو عنواناً يختزن في ذاته بعض الانتصار، الأمر الذي جعل الدور الأمريكي دوراً ضاغطاً على الفلسطينيين لتحميلهم المسؤولية عن كل ما يسمونه العنف، ولا سيما ما يتصل بالعمليات الاستشهادية التي يعمل الأمريكي لعزلها عن أي تعاطف عربي أو إسلامي أو دولي، باعتبارها في مفهومه عمليات قتل لا عمليات شهادة، وعمليات «إرهاب» لا عمليات حركة تحرير من أجل الاستقلال. هذه المسألة تحركت لتمثل عنصر ضغط على الوطن العربي الرسمي الذي ركب الموجة، حتى إنه بدأ يتلاعب بالألفاظ بطريقة مجازية أو ضبابية في استخدامه كلمة العنف وعدم تسمية الأشياء بأسمائها. وعندما ندرس هذه المفردات ونقرأ الموقف الذي وقفته السلطة الفلسطينية في طرحها قضية الإصلاح بشكل غامض، فإننا نشعر أن هناك خطراً حقيقياً على الانتفاضة.

■ هل تعني الانتفاضة المسلحة؟

فضل الله: نعم الانتفاضة المسلحة باعتبار أنها هي الانتفاضة، وباعتبار أن الانتفاضة غير المسلحة هي مجرد مظاهرات وشعارات وأصوات تعوّد العرب على أن تبقى في الهواء...

■ كانك تختصر الوضع الفلسطيني بموقف السلطة الفلسطينية!

فضل الله: أبداً. ان الظروف المستجدة في الدائرة الدولية والعربية والفلسطينية الرسمية قد تؤدي إلى إيجاد خلل في الواقع الشعبي الفلسطيني، لأن مسألة الإصلاح ولا سيما في الجانب الأمني تعني ما فرضه الرئيس الأمريكي من تأسيس جهاز أمني تحت إشراف الاستخبارات الأمريكية. وفي هذه الحال، سيتحول الأمن الفلسطيني إلى هامش من هوامش الأمن الأمريكي المتحالف مع الأمن الإسرائيلي. وهذا يعني أن السلطة الفلسطينية سوف تتحرك بالتنسيق مع الأمن الأمريكي والأمن الإسرائيلي لتضرب قوى الانتفاضة المسلحة الفاعلة وتخلق حالة تمزق وفتنة داخلية. وهذا ما يسعى له العدو الإسرائيلي. ولا ندري كيف يمكن للمجاهدين في الداخل (سواء أكانوا إسلاميين أم وطنيين) أن يتفادوا مسألة الفتنة عندما تصبح الجراح عميقة في مواقعها.

■ كيف تنظر إلى فكرة عقد مؤتمر دولي؟

فضل الله: فكرة المؤتمر الدولي مسألة يراد منها تمييع القضية لسبب بسيط هو أن الواقع السياسي للقضية الفلسطينية يتمثل بالقرار الأمريكي، لأن الجميع وضعوا كل البيض في السلة الأمريكية.

ليست المسألة قضاء وقدراً، لكن اللاعبين الذين يتحركون هم الذين أرادوا ذلك. ولذلك فإني أخشى أن المؤتمر الدولي إذا تحقق سوف يتم على أنقاض مؤتمر مدريد، وهو سيطرح شيئاً آخر غير الأرض في مقابل السلام، ولن يكون في كل حال أداة لتنفيذ المبادرة العربية.

■ كيف ترى نطاق وحدود العمليات الاستشهادية داخل فلسطين؟

فضل الله: العملية الإسرائيلية استطاعت أن تشخن العمليات الاستشهادية بالجراح بمزيد من الاعتقالات والاغتيالات. لكني أتصور أن الطاقة على العمليات الاستشهادية لا تزال حية في الوجدان الفلسطيني. وعندما تقرر السلطة الفلسطينية بأجهزتها الأمنية وبدعم أمريكي وإسرائيلي (باعتبار المحتمل..) أن تلغي العمليات أو أن تحاصرها، فإن المسألة سوف تكون صعبة جداً، لأن الأجهزة الأمنية الفلسطينية سوف تلاحق كل من يحتمل فيه ذلك، وسوف تصادر كل الأجهزة المستعملة في هذه العمليات.

■ هل تؤيد العمليات الاستشهادية داخل أراضي ١٩٤٨؟

فضل الله: خطورة الحرب في فلسطين بين الفلسطينيين واليهود تفرض على

الفلسطينيين أن يتابعوا هذا الأسلوب على أرض فلسطين لإسقاط الأمن الإسرائيلي، لأن لا سبيل لهم غير ذلك. إنها ليست مسألة طبيعية تخضع لشروط عادية معقولة. إنها حرب وحشية ولاإنسانية تُشنّ من قبل العدو. ولذلك، فإن كل العناوين تسقط. وكما الفعل، يجب أن يكون رد الفعل.

■ هل هناك تصور للقيم السياسية أو الأخلاقية التي تحكم هذا الصراع؟

فضل الله: القيم الأخلاقية الإسلامية واقعية، فهي لا تقيد الإنسان ليبقى مشلولاً أمام عدوه الذي يحاول أن يسقط عليه الجبال، بل إنها قيم واقعية. الكذب حرام، لكنه واجب عندما يتصل بمصلحة الأمة. الصدق حرام عندما يضر بمصلحة الأمة. لذلك، فالمسألة كلها مرتبطة بحركية الواقع؛ أي علينا أن ندرس الأهم والمهم كما نعبر في المصطلحات الفقهية. فالأهم يتقدم على المهم. لذلك عندما يكون العدو وحشياً، لا أستطيع أن أكون إنسانياً، بل لا بد من أن أتقمص شخصية الوحش لأقتل الوحش.

■ هل حسمت مسألة المرجعية الشيعية؟

فضل الله: لم تحسم ولن تحسم. هناك مرجعية شيعية تتصل بالقرارات الرسمية وباللعبة السياسية.

■ أين هذا؟

فضل الله: في لبنان، لأن «المجلس الشيعي الأعلى» مجرد دائرة من دوائر النظام الطائفي اللبناني بغض النظر عما إذا كان يختزن الطائفية أم لا. لكنه كإطار للطائفة يتحرك مع الأطر الأخرى للطوائف الأخرى كمظهر للديكور الطائفي دون أن تكون له واقعية في الواقع الشعبي. إنه يخضع لوضع الطائفة الشيعية السياسي أكثر مما يخضع للوضع الشيعي الشعبي. وهذا أمر يعرفه الجميع.

■ وماذا عن الخلاف حول المرجعية الشيعية العالمية؟

فضل الله: فيما يتعلق بالمرجعية الشيعية العالمية، فإن التاريخ الشيعي استمر على أساس التنوع في المرجعية الفتوائية، لأنه ليست هناك مرجعية سياسية بالمعنى المطلق، باعتبار أن الشيعة دخلوا الساحة السياسية متأخرين عندما انطلقوا في ما انطلق فيه الناس سياسياً. ولذلك، فالمرجعية الشيعية فتوائية دينية ثقافية. ولذلك، فإن التنوع في المرجعية الشيعية لا يزال متحركاً، فهناك أكثر من مرجع للفتوى في العالم الشيعي. ولعل قوة هذه المرجعية، على الرغم من السلبيات التي يفرضها التعدد، أن أية دولة لا تستطيع، بما فيها الدولة الشيعية الوحيدة في العالم، أن تفرض مرجعاً على العالم الشيعي.

■ تعني إيران؟

فضل الله: نعم. بالإضافة إلى أن إيران نفسها تختزن أكثر من مرجع، ثم انها أيضاً لم تستطع أن تسقط المرجعيات الموجودة خارجها. إن المرجعيات الموجودة خارج

إيران ربما اقتحمت إيران واستطاعت أن تحصل على امتداد واسع هناك، لذلك فإني أعتقد أن هذا النوع من النظام المرجعي، الحر الذي ينطلق فيه المرجع من خلال رأي الناس فيه من دون أية سلطة رسمية قد يكون أفضل على الأقل من الناحية الثقافية لحركية الفتوى في أكثر من اتجاه، مما يوفر فرصة للتطور في الاجتهادات.

■ **بين مرجعية «قم» ومرجعية «النجف»، أين تقف؟**

فضل الله: أنا خريج النجف. والمرجعية الشيعية موجودة في النجف أولاً، وفي قم ثانياً. ولكن التجربة الواقعية هي أن موقعي في المرجعية استطاع أن يحقق امتداداً في أكثر مواقع العالم الشيعي.

■ **حتى في إيران؟**

فضل الله: حتى في إيران بدرجة محدودة، ولي امتداد في العراق والخليج وفي أوروبا وأمريكا وأكثر مناطق الاغتراب. والمسألة تتعلق بهذا النوع من الشيعية التي تنفتح على موقع المرجع. وقد يجد بعض الناس ضرورة لأن ينفتح المرجع على العصر والقضايا بحيث يستطيع الإجابة عن أي سؤال من خلال علامات الاستفهام التي تدور في ذهن الأجيال. وربما يجد بعض الناس أن العنصر التقليدي هو الذي يوجب الثقة. ومن الطبيعي أن تختزن المسألة كلها صراعات، لأن المناخات المرجعية ليست مناخات الملائكة.

■ **هل تحدد للقارئ رؤيتك لمرجعية النجف؟**

فضل الله: مرجعية النجف تملك تاريخاً ليس موجوداً في أي موقع لأي حوزة علمية في العالم بما فيها «قم»، لأنها تملك تاريخاً يزيد على أحد عشر قرناً في هذا الامتداد العلمي الفقهي الذي يمثل الرموز الكبيرة للفقه الإسلامي الشيعي، كما أن الجانب العربي في النجف قد يعطي نوعاً من الانفتاح على أصالة الاجتهاد باعتبار ارتباطه بالكتاب والسنّة مما يحتاج إلى ثقافة اللغة العربية والوجدان العربي وما إلى ذلك.. ثم إننا نعرف أن التاريخ يظل يشد الحاضر بالكثير من عناصر عمقه في الجذور □

مقاربة حول أزمة المشروع القومي العربي وآفاقه المستقبلية

عبدالله التركماني

كاتب وباحث سوري مقيم في تونس.

ما زالت الأمة العربية تنتقل من إخفاق إلى إخفاق، إذ تعيش اللحظة التي تلتقي فيها النهاية مع البداية، والتي تمتدُّ جذورها في عمق التاريخ الحديث، تاريخ الأزمة الواقعية التي تعيشها المدنية العربية ذاتها، بما هو تاريخ استبعاد الأمة من ساحة المبادرة والفعل والمشاركة العالمية. والأزمة العربية الشاملة المفتوحة هي من تلك الأزمات التي تتقلص فيها الاختيارات إلى اثنين لا ثالث لهما: إما الغرق في الأزمة والدخول في مسلسل من التدهور والفوضى والانحلال والضياع، وإما تجاوزها إلى وضعية جديدة تماماً، انطلاقاً من التفكيك الواعي للوضعية القائمة المأزومة، والشروع في عملية بناء جديدة، بمنطلقات واستشرافات جديدة كذلك.

لقد شهد الوطن العربي خلال القرن العشرين عدة أزمات تاريخية عميقة، دفعته إلى التحلّل، وفي الوقت نفسه دفعت العناصر المكوّنة له إلى البحث عن أطر جديدة تلتئم من جديد عبرها، وتعيد تركيب نفسها وتوحيدها من خلالها، مما وفّر لها إمكانية الاستمرار في البقاء. وفي الحقيقة إننا أمام صعوبة كبيرة في اكتشاف قواعد اللعبة المعقّدة التي حكمت التأثير المتبادل بين العوامل الداخلية والخارجية، لما آلت إليه الحالة العربية، وبخاصة أنّ الفكر السياسي العربي اعتاد تحميل الاستعمار كلَّ بلايا التأخّر العربي، وأطلق العنان لديماغوجية رنّانة تجعل من العداء للامبريالية والصهيونية (وهو عداء مبرّر تاريخياً وواقعياً) وسيلة للتنفيس عن الغضب، وصبّه على العامل الخارجي الذي أصبح «شيطان العرب»، ليعفي العامل الداخلي من النقد، ويتستّر ـ بالتالي ـ على آليات وأدوات الهيمنة الامبريالية، أو يجهلها، مما جعله عرضة لسياساتها، بقصد أو من دون قصد. وقد مضى وقت على خروج الاستعمار من الأقطار العربية، وها نحن لا نريد إعادة النظر في أيّ شيء جدّي، بل نحن منتكسون جدّياً عن عصر النهضة، ذلك لأننا لم

نبدأ الأمور من بدايتها، حين لم نصل بأوضاعنا الداخلية العربية إلى تصوّرات مبدئية أساسية حاملة لأسئلة الواقع ومفتوحة على التطور.

إنّ التجربة الواقعية للمشروع القومي العربي قد أثبتت، وبخاصة بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، أنّ هناك أزمة فعلية في بنية هذا المشروع، إذ إنّ الهزيمة لم تكن لتحدث، أو على الأقل في المدى الذي بلغته الآن، لو لم يكن للمشروع القومي ثغراته وعيوبه ونقاط ضعفه، وقد وصّف عبدالله العروي هذا الفشل خير توصيف، حيث قال: «قد يئست من أن أرى المؤلفين العرب يكفّون يوماً عن الثرثرة ويعدلون عن غرورهم المُفرط. كنت قد مللت التشدّق بخاصيات العرب، وسئمت الكلام عن الاشتراكية العربية والفلسفة العربية والإنسان العربي ورسالة العرب الخالدة، كما لو كنا نبدع كل يوم فكرة جديدة ونظاماً جديداً، مع أنّ الأمر لا يتعدّى ضم كل عربي إلى ما هو معروف ومُبْتَذَل عند جميع سكان الدنيا... فعمّ الغرور وصدعت الدنيا بثرثرة أنصاف المثقفين، ولجأ إلى الصمت كل من بقي له نُزُرٌ من استقامة الفكر والتطلّع إلى إنتاج جدّي ومجد»[(١)].

وعلى الرغم من هزيمة المشروع القومي، يبدو أنه من الضروري التمييز بين مفهوم العروبة ومفهوم الحركة العربية، فالعروبة تيار فكري متجذر في المنطقة العربية، يتمحور حول قضايا الهوية والانتماء والخصوصية القومية والنهضة والتحديث والتنمية، وغايته هي إقامة الدليل على أنّ الشعوب العربية جميعها تنتمي إلى أمه عربية واحدة. أما الحركة العربية فهي تيار سياسي، حاول تجسيد هذه الفكرة من خلال برنامج سياسي، للانتقال بالواقع العربي من حالة التجزئة إلى حالة الوحدة، ولكنه فشل فشلاً ذريعاً.

أولاً: أهم أخطاء التيارات القومية

إنّ الايديولوجيا القومية العربية، بتفاوت بين تياراتها، لم تدرك بعمق مفاعيل الهيمنة الامبريالية وقوانين عملها في الوطن العربي، ليس كونها عاملاً خارجياً فحسب، بل ـ أساساً ـ دورها في إعادة صياغة البنى الداخلية العربية لتكريس التجزئة. فعلى الرغم من إدراك هذه التيارات لضرورة التحديث والتنمية، فإنها استنكفت عن الأخذ بالمضمون المعرفي والبنيوي للتحديث، حيث وقعت في «التلفيق» حين استخدمت مفهوم التحديث ولكنها قطعته عن أصوله المعرفية في آن واحد. فالوسطية الانتقائية بقيت خياراً، في النظر والعمل، لدى هذه الحركات.

كما أنّ مفكري الحركات القومية العربية طغت عليهم النزعة الثقافوية، فأهملوا التنظير للدولة القومية، فقد كان اهتمامهم منصبّاً على التجزئة القومية وضرورة الوحدة العربية أكثر من اهتمامهم بقضية الدولة، التي حلموا بتحقيقها، فبقيت قضية التنظير للدولة قضية تابعة للقضية «الأصل» وهي الأمة. والأصل في هذا التقصير أنهم انطلقوا

---

(١) عبدالله العروي، **الايديولوجية العربية المعاصرة**، تقديم مكسيم رودنسون؛ ترجمة محمد عيتاني، ط ٣ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٩)، ص ١٤.

من أنّ الدولة العربية القطرية الحديثة «معوّق» للدولة العربية الواحدة، لأنها «تكرّس» الأمة داخل الحدود القطرية، بمعنى رفضوا مبدأ الدولة/الأمة، وأكدوا دائماً على مبدأ الأمة/الدولة، أي أن تنشئ الأمة العربية دولتها القومية.

وأساس الخطأ هو أنّ التيار القومي، وبخاصة عندما وصل إلى السلطة، لم يعط المسألة الديمقراطية اهتماماً يُذكر، بل إنه كان ينظر إليها كعائق أمام التنمية، وأمام دور الحزب «الواحد» أو «القائد». فالتعددية الفكرية والسياسية، وتنوّع المجتمع العربي قومياً وطائفياً، كانا يعنيان «الانقسام» و«التجزئة»، فلم ير التيار القومي فيهما مصدر إغناء للتجربة القومية.

وفي الواقع لم يتعرّف المفكرون القوميون العرب، في بادئ الأمر، على الدولة كجهاز متكامل، بل كعناصر مبتورة عن جهاز متكامل للدولة، ومنعزلة عن نظرية متكاملة للدولة. فمصادر القوة لم يروها في الدولة، التي تتطلب إرساء القواعد المادية والتنظيمية والفكرية لبنائها، وإنما بدت لهم ثقافية الطابع. وحينما تعرضت كتاباتهم لدعائم الدولة السياسية فقد ربطتها بفكرة مثالية عن الوحدة القومية، أكثر مما ربطتها بالقوانين والمؤسسات والجيوش والاقتصادات.

لم يتعرّف المفكرون القوميون العرب على الدولة كجهاز متكامل.. بل كعناصر مبتورة ومنعزلة عن نظرية متكاملة للدولة.. لقد اهتم العرب بمظاهر السلطة أكثر مما اهتموا ببناء مرتكزات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

لقد اهتم العرب بـ «مظاهر السلطة» أكثر مما اهتموا ببناء مرتكزات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، فالبلدان العربية استوعبت المظاهر الهيكلية لجهاز الدولة ولعملية التبقرط، ولكنّ مفهوم الدولة نفسه ظل شبه غائب. ويبدو أنّ مكمن الإشكال راجع إلى أنّ الدعوة القومية العربية، على الرغم من الزخم الذي واكبها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بخاصة، لم تبدع آليات تحقّقها وإنجازها في معترك التاريخ.

علينا أن نعترف ـ اليوم ـ وبكل المسؤولية: أنّ معظم خطابنا السائد هو خطاب العجز وتبريره بمبررات لا تمت إلا إلى منطق العجز وسيكولوجيته والاكتفاء بمجرد بيانات تدين وتشجب وتحتج... ثم التوقف عند حد تقرير المسلّمات والبديهيات إبراء للذمة بعد كل كارثة ومصيبة، انتظاراً لكوارث ومصائب أخرى من أولئك الأعداء الظالمين، فإلى أين سيؤدي مثل هذا الخطاب الذي يعيد إنتاج ذاته بلا تفاعل مع الواقع؟

إنّ دوران الساقية الخطابي، في ترداد البديهيات: عدوانية الغرب وتحيّزه ضد الإسلام والعروبة، واستبداد الأنظمة الحاكمة وعجزها، من دون الانتقال من هذه المسلّمات إلى معالجات معرفية، تحليلية ونقدية، لواقع كل مجتمع عربي والخروج ببرنامج عمل وطني لإصلاح فساده وإعادة بنائه، ونقول لن يؤدي مثل هذا الدوران الخطابي العبثي إلا إلى المزيد من تضخّم هذه الظاهرة الصوتية، عدا التنفيس الكلامي عن إحباط أصحابها وتغطية عجزهم ليس فقط عن المواجهة الفعلية، وإنما عن تلمّس الوعي

النقدي اللازم والإحاطة المعرفية والموضوعية بالوقائع المحيطة التي يمكن أن تؤدي إلى الخروج قليلاً من دائرة الأوهام والوعي المغلوط[٢].

ثانياً: المتغيّرات العالمية وإمكانية نهوض موجة قومية جديدة

إنّ المتغيّرات العالمية الجديدة، وبخاصة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وتداعياتها، تطرح إمكانية نهوض موجة ثانية للقومية في العالم، ستواجهنا بتساؤلات جديدة، وتحديات جديدة أيضاً، مما سيتطلب قدراً كبيراً من العمق في المراجعة ونقد الذات وإعادة الصياغة الفكرية والسياسية لقضايا المسألة القومية العربية، منطلقين من أنّ مسألة إنجاز الأمة ـ الدولة الحديثة هي جوهر تلك القضايا.

وتبدو أهمية إعادة طرح قضايا المسألة القومية العربية، من وجهة نظر تحاول أن تكون جديدة، حين نعرف أنّ القرن الواحد والعشرين سوف يشهد إعادة طرح واسعة لمشكلة الأمة والقومية. ففي الوقت الذي ينزع فيه العالم، أكثر من أي وقت سبق، إلى أن يتعولم، وإلى أن يخترق حدود الدول وسياداتها، وفي الوقت الذي تتعاظم فيه التبعية المتبادلة ما بين أمم العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً وإعلامياً، وفي الوقت الذي تتسارع فيه حركة الرساميل والبضائع وتتضاعف السيولات المالية العابرة للقومية، وتتحكم الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي إنتاجاً واستهلاكاً.. وبكلمة واحدة في الوقت الذي يتحول فيه العالم إلى «قرية كبيرة»، في هذا الوقت يُرَدُّ الاعتبار، على نحو لم يسبق له مثيل، إلى عدة مصطلحات قومية مثل: الهوية، والأصالة، والخصوصية. وتدب حيوية في النزعات القومية والإثنية التي يبدو أن قلق العولمة قد أيقظها في كل مكان من العالم.

كما أنّ العالم يتجه نحو قيام تكتلات بشرية كبرى، سواء على مستوى قومي أو قاري، تشكل مجالاً حيوياً في الاقتصاد، وعنصراً رئيسياً في الأمن، وضمانة فعلية للاستقلال السياسي، وشرطاً ضرورياً للتحرر من الهيمنة الخارجية. وقد أصبح واضحاً أنه في القرن الواحد والعشرين لا مكان للشعوب والدول الصغيرة التي لا تنضوي في كتل بشرية ضخمة تزيد في عددها على مائة مليون نسمة على الأقل، وتزيد في مواردها على حجم معين يمكّنها من الصمود والاستقرار.

وسوف تكون مشكلات التلاؤم مع الظرف الكوني أربع مشكلات لا يمكن أن يغفل علاجها مخططو السياسة العربية، سواء كان التخطيط رسمياً في القمم العربية أو بصورة غير رسمية عند قادة الرأي العام. فمن هذه المشكلات اثنتان تخصان تحدياً مشتركاً يؤثر في العلاقة التي تربطهم بالولايات المتحدة (ـ مدلول رد الفعل الأمريكي على حدث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر شرط العولمة الوحي الذي من دونه يمتنع التعايش بين الحضارات. ـ الفعل المخلص من نتائجه على نهضتنا: وجوب الإصلاح الديني في الحضارة العربية ـ الإسلامية). واثنتان منها تهمان تحدياً مشتركاً يؤثر في

---

(٢) محمد جابر الانصاري، «خطاب يفسر الماء، بعد الجهد، بالماء... إلى أين يقود الأمة؟» الحياة، ٢/٧/ ٢٠٠٢.

العلاقة التي تربطهم بأوروبا المتحدة (ـ مدلول تحقيق أهم مقوّمات الوحدة الأوروبية: الشرط المادي لاستقلال الإرادة السياسية. ـ الفعل الممكن من الاستعداد للتعامل مع الجار العملاق الجديد: حاجة العرب إلى تحقيق الحجم الاقتصادي والسياسي المناسب لرفع تحديات العولمة). والأخيرة تخص العوامل المؤثرة في علاقة العرب بإسرائيل وتتعين فيها المشكلات الأربع السابقة تعيّناً لصيقاً بوجود العرب. ففيها أصبحت مسألة اندراج العرب في التاريخ الكوني مسألة بقاء أكثر مما هي مجرد تلاؤم مع الظرف الدولي. ذلك أنّ سر قوة إسرائيل التي قد تكون العائق الأساس أمام تحقيق شروط علاج الإشكالات الأربع السابقة، نابع من جمعها خيوط السلطان المادي والرمزي في التحديين الأولين لكون سياساتها تنتهز ما توفّره سياسة أمريكا وأوروبا من فرص، ما يجعل حصر التصدي لها بالطرق التقليدية وفي الشرق الأوسط وحده أمراً غير مجدٍ[٣].

لقد أصبحت مسألة اندراج العرب في التاريخ الكوني مسألة بقاء أكثر مما هي مجرد تلاؤم مع الظرف الدولي.. والذي يرى العالم "قرية كونية" أولى به أن يرى العرب "قرية واحدة"!

ويبقى السؤال عن مكانة العرب في ظل العولمة سؤالاً عن مكانتهم عموماً في التاريخ، وبكلمة واحدة فإنه دون أن ينجز العرب «الدولة ـ الأمة» فلن يكون لهم مكان لا في العولمة ولا بعدها كما لم يكن لهم مكان من قبل العولمة. إنّ فكرة الدولة ـ الأمة بدأت تظهر جديتها وأهميتها في ظل العولمة أكثر من ذي قبل بسبب التناقض الكبير بين السلطات السياسية والمجتمعات العربية، فالمجتمعات العربية تنتمي زمنياً وبصورة ما إلى عصر العولمة، فيما النظام السياسي في الوطن العربي ينتمي إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية، ولما كانت السلطة السياسية وخطابها ومفرداتها وعلاقتها بالعالم، فإنّ هذه السلطة أصبحت عقبة أمام الطبيعة التوحيدية للعولمة، فالذي يرى العالم «قرية كونية» مثلاً صار أولى به أن يرى العرب «قرية واحدة» وبالتالي المسألة هنا سياسية وليست حضارية أو أخلاقية أو اجتماعية[٤].

ثالثاً: نحو إعادة هيكلة الفكر القومي وطرح قضاياه

بعد أن انهار عالم كامل من الوقائع والأحلاف والمسبقات والمفاهيم والمبادئ والأوهام، لا بدّ من مراجعة فكرية جذرية للخطط والسياسات والمُثُل والعقائد والأفكار التي بلورت الإخفاق العربي وقادت إليه. إنّ القطيعة المطلوبة مع الفكر والإشكاليات والأطروحات القومية القديمة تفترض الإمساك بالجوهر والإحالة عليه، والامتناع عن الدخول في التفاصيل. إضافة إلى أنّ إعادة هيكلة هذا الفكر تقتضي تعيين المحاور والمستويات التي تستدعي إبراز المشاكل والأزمات التي كانت الحركة العربية تخفيها أو تمرُّ عليها مرور الكرام. وإذا كان وضوح الرؤية شرطاً ضرورياً لنجاح أيّ عمل، فإنّ

(٣) أبو يعرب المرزوقي، «النخب العربية وفرص تحديات العولمة لمجتمعاتها»، الحياة، ٢٠٠٢/٢/٦.
(٤) أحمد برقاوي، «لا مكان للعرب في التاريخ قبل إنجاز «الدولة ـ الأمة»»، البيان، ٢٠٠١/١٢/٢١.

الرؤية الواضحة: «لا تنبثق إلا عبر قطيعة مع الرؤى القديمة و(محاولة) تصفية الحساب معها نهائياً»[٥]، باعتبار أنّ الحقّ قبل الاعتقاد، والعلم والمعرفة قبل الايديولوجيا، والواقع الموضوعي قبل الميل الذاتي والتفكير الرغائبي. إضافة إلى أنّ الفكر السائد في الوطن العربي ـ بشكل عام ـ يكاد يغلب عليه الطابع الايديولوجي الخالص، إنه يتسم بالهشاشة النظرية التي لا تتيح الامتلاك المعرفي لحقائق الواقع وضروراته واحتياجاته وحركته المستقبلية، ولهذا فهو أقرب إلى تكريس الواقع القائم وإعادة إنتاجه.

ويتجلى ذلك في كون أغلب الفكر العربي يعيش ثنائية دائمة لا يرى نفسه إلا من خلالها: ثنائية الحديث والقديم، والسلفي والمتجدد، والأصولي والمعاصر، والديني والعلماني... الخ. وهكذا: «لم يقم الفكر النظري العربي في العقود الماضية، وبقدر تبنيه لهذه الثنائية كواقع ثابت وطبيعي، إلا بإعادة إنتاجها وتجديدها»[٦]. وكان من نتيجة ذلك: «أنّ الفكر العربي المعاصر لم ينجز ـ بعد ـ النقلة الكيفية الضرورية للدخول في العصر والاشتراك في إنتاج علوم اجتماعية عالمية الآفاق وعلى مستوى التحدي التاريخي، الأمر الذي يترتب عليه خطر جسيم ومخيف هو خطر «تهميش» العرب في إنتاج المستقبل الإنساني»[٧].

إنّ الإشكاليات السابقة تفرض علينا أن نعيد طرح قضايا المسألة القومية العربية، وبخاصة الوحدة والتجزئة، على نحو جديد، منطلقين من أنّ مسألة إنجاز الأمة ـ الدولة الحديثة هي جوهر تلك القضايا. ومن هنا تبدو أهمية تجديد الخطاب النهضوي العربي على قاعدة: أنّ الدولة الوطنية/القطرية الديمقراطية تشكّل أساس دولة الأمة الحديثة، لذلك نعتقد أنّ الحاجة تزداد إلى بحوث ودراسات عديدة، تتناول إشكاليات المسألة القومية العربية من الوجهتين التاريخية والنظرية، وقد يساهم ذلك في منح الوعي والعمل السياسيين رؤى مستقبلية مفيدة. وتبدو أهمية ذلك، إذا عرفنا أنّ استعمال المفاهيم والمصطلحات قد أُحيط بالغموض والالتباس، فاستُعملت المفاهيم في غير محلها، وساد الاضطراب بعضها الآخر. فمفاهيم مثل: الأمة، القومية، الوطن، الحركة الوطنية، الحركة القومية، لم تُستعمل بدلالاتها الحقيقية دائماً. ولم يكن هذا الخلط للمفاهيم بريئاً تماماً، بل ارتبط ـ في أغلب الأحيان ـ بتغطية موقف سياسي لدى استعمالها. ومن هنا يبدو أنّ الفكر العقلاني النقدي، المستوعب لحصاد التجربة العالمية، والمنفتح على كل التيارات الفكرية والسياسية العربية، يمكنه أن يتجاوز الصعوبات المنهجية بتحديد المصطلحات والمفاهيم منذ البداية، وهذا ما نطمح إليه.

وإننا إذ نمارس النقد العلمي للوعي القومي العربي التقليدي نطمح إلى تصفية كل ما هو متأخر فيه لربطه بالكونية والتقدم والديمقراطية، لأنّ هذا المضمون يشكل النقطة المركزية للمسألة القومية العربية. فالخطاب القومي يجب أن يرتفع إلى مستوى

---

(٥) محمد عابد الجابري، **وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

(٦) برهان غليون، **الوعي الذاتي** (تونس: دار البراق للنشر، [د. ت.])، ص ٩٠.

(٧) سمير أمين، **بعض قضايا المستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١)، ص ١٥٩.

التحديات التي تجابهه، إذ إنّ الوحدة القومية ليست مجرد تجميع لأجزاء الوطن العربي، من خلال أزلية الروح الخالد، بل هي محصّلةٌ لسيرورة تاريخية، ثقافية وحضارية، بما يحقق الشرط التاريخي لقيام الدولة القومية الواحدة.

رابعاً: أية وحدة عربية في المستقبل؟

إنّ مشروع الوحدة العربية هو جوهر الحركة القومية العربية، بمثل ما هو هدفها في الوقت نفسه. ولذا فقد لازم الهدف الحركة منذ نشوئها، وتطوّر معها نمواً وضموراً، وصعوداً وهبوطاً. ولكنّ أغلب المشاريع الوحدوية كان من نمط الوحدات التي تفقد شعار الوحدة أهميته وجديته، حيث إنّ بعضها جاء تعبيراً عن محور سياسي عربي ضد محور عربي آخر، كما أنّ بعضها الآخر قد جاء على أمل حل بعض المشاكل السياسية أو الاقتصادية الطارئة. وبشكل عام يمكن أن نلاحظ أنّ هذه التجارب انطوت على جانبين: **أولهما** سلبي، حين أُفْرِغَ شعار الوحدة العربية من مضمونه التحرري، وحين أَفْقَدَ جدّية وثقة الجماهير العربية بالوحدة. **وثانيهما** إيجابي، يتمثل في بداية نضج فكرة التدرّج في العمل الوحدوي الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية للأقطار العربية.

> **الوحدة القومية ليست مجرد تجميع لأجزاء الوطن العربي من خلال أزلية الروح الخالد، بل هي محصلة لسيرورة تاريخية، ثقافية وحضارية، بما يحقق الشرط التاريخي لقيام الدولة القومية الواحدة!**

إنّ شعار الوحدة العربية، على رغم أهميته بالنسبة إلى قضايا النضال العربي في التاريخ المعاصر، أصبح أكثر صعوبة وتعقيداً، لأنه من جهة أولى، لم يدخل في إطار العمل والإنجاز المتواصل، ولأنه من جهة ثانية، لم ينمُ بشكل واضح ومتدرّج، ولأنه من جهة ثالثة، اصطدم بتجارب فاشلة وبتراجعات متوالية. وفي ضوء هذا الواقع، لم يعد يجدي طرح شعار الوحدة بصيغته العامة، إلا بمقدار ما تكون الصيغ عملية وواقعية، يمكن من خلالها تجسيد الهدف. وبكلمة أخرى: «إنّ كل خطوة عملية، مهما كانت صغيرة، في اتجاه الوحدة، هي وحدها التي ستقود إلى الوحدة، إذا كانت هذه الخطوة جزءاً من عمل كبير مخطّط، وكانت بتوقيتها وطريقة تنفيذها صحيحة ومُحْكَمَةً»[٨].

فلقد دلّت التجارب الوحدوية العربية المعاصرة أنّ مطلب الديمقراطية لا يقل أهمية عن الوحدة ذاتها، إذ إضافة إلى كونه مطلباً حيوياً للجماهير، فإنه المحتوى الحقيقي الفعلي للوحدة، وهو أيضاً المناخ الذي يساعد على قيامها، ثم على استمرارها وحمايتها بعد أن تقوم. كما دلت على أنّ الوحدة لا تعني الدولة المركزية أو الاندماج الكامل

---

(٨) عبد الرحمن منيف، «القومية والهوية والثورة العربية»، في: دراسات في الحركة القومية العربية، مكتبة المستقبلات العربية البديلة: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٩٢.

والفوري لأجزاء الأمة العربية، لذلك فإنّ المفكرين القوميين حاولوا أن يجدوا بين هذين الحدين صيغاً مرنة لتحقيق هدف الوحدة، ومن أمثلة ذلك، يمكن أن نذكر: «أنّ عملية تحقيق الوحدة العربية لا يمكن أن تتم في فراغ، بل لا بدَّ أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع الموجود، وهو واقع التجزئة، وتتحرك منه بقفزات متدرّجة نحو الوحدة. ولعل أهم ما يمكن استنتاجه ـ عملياً ـ من ذلك، هو أنّ الوحدة لا تتم دفعة واحدة، ولن تكون شاملة منذ البداية. والاستنتاج الآخر يتعلق بشكل نظام الحكم في الدولة العربية الموحدة، فهو كما يبدو سيكون أقرب إلى النظام اللامركزي الاتحادي منه إلى الدولة المركزية الموحّدة»[٩].

وهكذا فقد تبلورت نظرية التدرج في تشييد الوحدة العربية المستندة إلى البعدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث تستند هذه النظرية إلى أنّ الوحدة، بمنطق التاريخ المعاصر، تقوم على وحدات اقتصادية تمهّد لها وتقود إليها، وهذه الوحدات الاقتصادية تتم بداية داخل كل قطر عربي، ومن ثم داخل كل مجموعة إقليمية عربية. ولا شك في أن هذه النظرية قد أخذت في التبلور بفعل عدة عوامل داخلية وخارجية، من أهمها[١٠]:

١ ـ الانتكاسات القومية، وبخاصة هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، وكذلك تجيير بطولات حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ لصالح عقد معاهدة «كامب ديفيد» في عام ١٩٧٩.

٢ ـ ضخامة المصالح الدولية، وخصوصاً مصالح الدول الرأسمالية الكبرى، التي حاصرت اقتصادات الدول النامية ووظّفتها لخدمتها. فبسبب فشل تجارب حركة القومية العربية في تشييد نموذج وحدوي، وفشلها في خطط التنمية الخاصة بها، اضطرت إلى تركيز النظر على العامل الاقتصادي ليكون أساساً لبنية الوحدة.

٣ ـ تعالي لغة تجميع الموارد في عموم المجتمع الدولي الذي اتجه صوب تشييد الكيانات الكبيرة ذات الاقتصادات الواسعة.

ومن الممكن انتقاد هذه النظرية من عدة جوانب، بسبب حتميتها وإلغائها عامل الإرادة السياسية، وعدم اهتمامها بدور الايديولوجيا الموحِّدة التي يمكن أن تبني حولها إجماعاً يتجه نحو العمل الاقتصادي والاجتماعي الذي يتجه بدوره نحو الوحدة.

ولكنّ الأمر لم يقتصر على مراجعة واحدة لفكرة الوحدة العربية، وإنما تعددت وجهات النظر حول كيفية الوصول إلى دولة الوحدة، ويمكن أن نرصد الاتجاهات التالية في هذا المجال[١١]:

---

(٩) سعدون حمادي، «القومية العربية والتحديات المعاصرة»، ورقة قدمت إلى: **تطور الفكر القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي، إتحاد المؤرخين العرب، معهد البحوث والدراسات العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٦١.

(١٠) حقي إسماعيل بربوتي، «الوحدة العربية والآفاق الفكرية المتعارضة للعقل العربي»، **الوحدة**، السنة ٨، العدد ٨٩ (شباط/فبراير ١٩٩٢)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(١١) محمد سعد أبو عامود، «إشكالية العلاقة بين الوحدة والديمقراطية في الفكر السياسي العربي»، **الوحدة**، السنة ٨، العدد ٨٩ (شباط/فبراير ١٩٩٢)، ص ٤٤.

ـ اتجاه يدعو إلى ضرورة التعرّف على القوانين العامة في العمل الوحدوي، وغرسها في عقل المواطن العربي من خلال التنظيمات القومية، ونطلق عليه اتجاه «الوضعية الوحدوية»، ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه د. نديم البيطار الذي قدّم مجموعة من الدراسات العلمية حول ظاهرة الوحدة، وذلك من أجل تحديد القوانين الأساسية والثانوية التي تكشف عنها عملية الانتقال من حالة التجزئة إلى حالة الوحدة في تجارب التاريخ الوحدوية.

وفي مجمل ما كتبه نجد أنّ مفهوم «الإقليم ـ القاعدة» يشكّل المحور الرئيسي لدراساته، وبحسب اعتقاده أنّ الديمقراطية لا تتحقق إلا في دولة الوحدة، وفي هذا الصدد يقول: «إن نحن أردنا حقاً ديمقراطية عربية صحيحة، نامية مستقرة، وجب قبل كل شيء معالجة الضعف العربي الذي لا يسمح بظهور هذه الديمقراطية، وهذه المعالجة تفرض قيام دولة الوحدة كأداة لتوحيد وتعبئة إمكانات الأرض والشعب المتوفرة لنا بضخامة. فالمجتمعات التي تعيش في خوف دائم على استقلالها، في قلق دائم على مصيرها وكرامتها، والتي تتعرّض باستمرار إلى المخاطر الخارجية والأزمات التي تترتب عليها، هي مجتمعات لا تنفتح لأية ديمقراطية صحيحة»[١٢].

> "إن كل خطوة عملية ـ مهما كانت صغيرة ـ في اتجاه الوحدة، هي وحدها التي ستقود إلى الوحدة، إذا كانت هذه الخطوة جزءاً من عمل كبير مخطط، وكانت بتوقيتها وطريقة تنفيذها صحيحة ومحكمة".

ـ اتجاه يهتم بالأقليات القومية والطائفية، وضرورة الإفساح في المجال لها للمشاركة في العمل القومي، برز على الخصوص منذ سبعينيات القرن العشرين، وضمّ عدداً من الأكاديميين والمفكرين العرب. ولعل اهتمام هؤلاء المفكرين بمسألة الأقليات يرجع إلى تفاقم بعض المشكلات السياسية التي واجهت العديد من الأقطار العربية بشأن مشكلة الأقليات (الأكراد في العراق، مشكلة جنوب السودان، الحرب الأهلية في لبنان، بروز المشكلة الطائفية في مصر، مشكلة الأمازيغ في الجزائر).

ـ اتجاه يؤكد أنّ إيجاد المناخ الديمقراطي والإفساح في المجال أمام الجماهير الشعبية، وكسر احتكار النخبة المثقفة للعمل القومي، هو الطريق لدولة الوحدة[١٣]، حيث أكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ قضية الديمقراطية لم تعالج في ثنايا الفكر القومي حتى قيام الحرب العالمية الثانية، أما في الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٤ فقد أشارت الدراسة إلى أنّ الفكر القومي العربي قد أضفى الطابع الجماهيري على الحركة الوحدوية مع إعطاء ثقل لعامل الزعامة الفردية. وتشير الدراسة إلى أنّ الاتجاه إلى تبنّي

---

(١٢) نديم البيطار، «التجزئة والآلية القطرية،» الوحدة، العددان ٢٩ ـ ٣٠ (شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٨٧)، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(١٣) ظهر ذلك جلياً في: السيد يسين، مشرف، تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

الديمقراطية كطريق للوحدة العربية قد تبلور أكثر فأكثر في المرحلة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٠).

ـ الاتجاه الذي يركّز على المنهج الوظيفي في التعامل مع قضية الوحدة، حيث بدأ هذا الاتجاه بالتبلور، وبخاصة بعد ظهور التكتلات الإقليمية العربية، حيث رأى أصحاب هذا الاتجاه أنّ ظهور هذه التكتلات يُعَدُّ تطبيقاً للمنهج الوظيفي في التعامل مع قضية الوحدة، كما أشار بعضهم إلى أنّ هذه التكتلات تستلهم نموذج «السوق الأوروبية المشتركة». والواقع أنّ هذا المنظور للاتجاه الوظيفي يعني أنّ لكل إقليم من الأقاليم العربية دوراً محدّداً لا يمكن أن تستقيم الحياة العربية المشتركة إلا بقيامه به.

إن عقلنة الخطاب الوحدوي انطلقت من أن الكتابات الرومانسية عن الوحدة العربية تساهم في إغناء الوجدان العربي... لكنها لا تقيم الوحدة!

وفي الواقع تفرز المنطقة العربية أربعة تجمعات إقليمية رئيسية، تنبثق من اعتبارات متنوعة تعكس اهتمام أطرافها بمحيطهم الجغرافي المباشر، يقع اثنان منها في الجناح الأفريقي من الوطن العربي هما: تجمع وادي النيل، والمغرب العربي الكبير، ويقع الآخران في الجناح المشرقي منه هما: التجمع الخليجي، والهلال الخصيب.

وبعد كل الأفكار والتجارب الوحدوية التي عرفتها الأمة العربية في تاريخها المعاصر، تبلورت كتابات وحدوية جديدة، وبخاصة منذ السبعينيات، تتميز بـ «عقلنة الخطاب الوحدوي». وهي تنطلق من أنّ الكتابات الرومانسية عن الوحدة العربية تساهم في إغناء الوجدان العربي، وتوسع دائرة الحلم العربي، لكنّها لا تقيم الوحدة. إذ أنّ التأثير الحقيقي لا يتم إلا بعد فهم معطيات المحيط العربي، بكل متغيّراته وثوابته. وهو ما يعني محاولة إنجاز الحسابات السياسية التاريخية والعقلانية، ومحاولة تعميق الوعي بالمصالح والمنافع والخيرات المشتركة.

لقد ميّزت الكتابات التقليدية في الفكر الوحدوي بين المدخل السياسي، والمدخل الاقتصادي، والمدخل العسكري للوحدة العربية. أما الفكر الوحدوي الناشئ فإنه: «يتجه، من جهة، نحو إعادة النظر في منطق التمايز بين المداخل المذكورة، مع محاولة إبراز التداخل الكبير بين الرأسمال الاقتصادي والرأسمال السياسي، والرأسمال الرمزي الثقافي». لا ترتبط العقلنة هنا بالدفاع عن المدخل الاقتصادي بقدر ما تتجه نحو مواجهة الإشكال الوحدوي في شموليته، فالاقتصاد والسياسة والثقافة والتربية والحرب، كلها عناصر متداخلة، حتى وإن صُنِّفَت بشكل منفصل ومتقطّع، وإنّ التفريط في أي جانب منها، باسم المطلب الكلي الشامل، يفرّط فيها أكثر مما يقرّب منها[١٤].

ويحتل مفهوم الدولة القطرية مكانة مهمة في الكتابات الوحدوية الجديدة، باعتبار أنّ تراكم خبرات بناء الدولة الوطنية الحديثة يساعد على إمكانية بلورة رؤية واقعية

(١٤) كمال عبد اللطيف، «في أوليات الخطاب الوحدوي الجديد،» الوحدة، السنة ٦، العدد ٦٥ (شباط/فبراير ١٩٩٠)، ص ٩.

لكيفيات بناء الدولة القومية الواحدة. وعلى هذا الأساس، فإنّ البناء الوحدوي العربي، المستفيد من التجارب الوحدوية السابقة بما فيها بناء الدول الوطنية الحديثة، يُعتَبر بمثابة تعاقد قومي جديد، أساسه الخيار الديمقراطي الحر: «لا يمكن أن تتم الوحدة العربية أو تكون دون ديمقراطية، بدون تراضي الدول العربية المرشّحة لأن تتحد إما كمجموعات إقليمية، أو كوطن عربي ككل. لا طريق آخر للوحدة العربية إلاّ طريق التراضي الديمقراطي بين هذه الدول، أي أنه يجب أن تعترف كل دولة عربية بالدولة العربية الأخرى: بقطريتها وكيانها، ولا يمكن أن تكون الديمقراطية بهذا الشكل إلا إذا كانت متوفرة في كل بلد على حدة»(١٥).

إنّ الوحدة العربية ليست عملية قيصرية إكراهية ضد كل الوقائع القائمة في الوطن العربي، وإن كانت في جوهرها ثورة على جوانب كثيرة من تلك الوقائع، بل هي خيار طوعي حر وواعٍ يسلكه الأفراد والجماعات بفرادة مدركة لمصلحتها. كما أنّ علاقة الوحدة العربية بالتقدّم هي علاقة السبب بالنتيجة، إذ إنّ كلاً منهما سبب للآخر ونتيجة له في آن واحد. فإذا كانت التجربة محصّلة التأخر التاريخي للأمة العربية والأوضاع الامبريالية التي نشأت عنه، وعامل تكريسه وتعميقه، فإنّ الوحدة هي محصّلة التقدم العربي والتحرر من السيطرة الامبريالية ورافعتهما في آن واحد.

لقد غدا ثابتاً أنّ التجارب الوحدوية العربية، على مدى ثمانين سنة من القرن العشرين، لم تكن إلاّ محاولة استعادة بعضها لبعض، في طبعات تختلف في شكلها، بينما مضمونها لم يتبدل في أغلب الأحيان، وصعوباتها هي نفسها. فما هي الأوهام التي سقطت في امتحان التجربة والتاريخ(١٦)؟

أ ـ الوحدة «الانعزالية»، حيث توهّم أغلب القوميين أنّ الوحدة شأن عربي محض، طالما أنّ شروطها الذاتية، المتعلّقة بإرادتنا، وشروطها الموضوعية، المتعلّقة بمقوماتها، متوفّرة وموجودة، وهي لذلك تعنينا وحدنا أو لا دور للآخرين فيها إلاّ بمقدار ضئيل. وإذا كانت الوحدة شأناً داخلياً، في المرتبة الأولى، إلا أنها أيضاً شأن دولي، تاريخي ـ سياسي مرتبط بمجموعة شروط وقواعد، أكثر تعقيداً واتساعاً من أن نملكها وحدنا.

إنّ كل زعم بإمكانية بناء وحدة، باعتبار ما نملك من قوة وحسب، بمعزل عن محيطها وواقعها وعالمها، هو وهم باطل، إذ لا قوة لمن لا يستطيع أو لا يعرف كيف يحول بين معوّقات الخارج ورغبات الداخل.

ب ـ الوحدة «الفارغة»، أي الوحدة من دون مضمون، وهي وحدة لاتاريخية، أي خارج سياق الأشياء والوقائع والأفعال. فلقد ظن بعض القوميين أنّ المطلوب هو الوحدة وكفى، انطلاقاً من الاكتفاء بالمبدأ وإهمال التفاصيل والتطبيقات العملية.

---

(١٥) نقلاً عن مقابلة مع د. محمد عابد الجابري منشورة في: **القبس**: ١/١٠/١٩٨٨، و٢/١٠/١٩٨٨.

(١٦) محمد شيا، **جدلية التفتت والوحدة في المشرق العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠**، إشراف فهمية شرف الدين (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩١)، ص ١٣٠ ـ ١٣٤.

ج ـ **الوحدة «الزعاماتية»**، وهي التي تنشأ بفعل إرادات أو رغبات ذاتية لـ «الزعيم»، والرغبة التي «تنشئ» وحدة اليوم، في ظل مشاعر وأسباب وشروط محدّدة، سرعان ما تطيح بها رغبة أخرى في اليوم التالي، في ظل مشاعر وأسباب وشروط مختلفة، فتُلغى الوحدة بقرار مثلما قامت بقرار.

د ـ **الوحدة «اللاديمقراطية»**، إذ إنّ بعض القيادات القومية ارتأت أنّ مطلب الوحدة هو أكثر شرفاً ونبلاً وتعميماً من أن تحدّه شروط الديمقراطية، وكأن الوحدة إضافة محايدة لا علاقة لها بالناس، بحياتهم وبمستقبلهم، وعليه فهي إما أن تصون حرياتهم وحقوقهم الأساسية، أو تسيء إلى تلك الحريات والحقوق، فتسيء، بالتالي، إلى حياتهم ومستقبلهم. فإذا كان مطلب الوحدة قادراً على أن يدفع ملايين الناس إلى الشوارع لتفرض الوحدة فرضاً، فإنّ اللاديمقراطية قادرة، بدورها، على أن تعيد هذه الملايين إلى بيوتها مُحبَطة ويائسة وكافرة بالوحدة نفسها.

> على الأمة أن تتجه نحو البحث عن حل تمديني ـ ديمقراطي يعمق المحتوى الإنساني والمضمون الديمقراطي للحركة القومية العربية على مستوى الفكر كما على مستوى الممارسة.

وهكذا، فإنّ الدرس الأهم من التجارب العربية الوحدوية المعاصرة هو أنّ التسرّع في إظهار مطلب الوحدة، كيما يُذبَح بعد ذلك، هو أكثر إيلاماً للمشروع القومي، من التأنّي في طلبها والتدقيق في شروطها، والتعقّل في البحث عن أشكالها العملية، حتى وإن طال بها الزمن أو تأخر.

إنّ الروابط المعنوية التي تربط الشعوب العربية، على أهميتها بالنسبة إلى الوحدة القومية، لا تكفي لإقامة البنيان السياسي المؤسساتي للدولة الواحدة، إذ إنّ هذا البنيان يحتاج، بالإضافة إلى العوامل المعنوية، إلى قاعدة مجتمعية مدنية، قائمة على وحدة التفاعل الحياتي والمعيشي، وعلى بنى سياسية ومؤسساتية داخل مجتمعاتها الوطنية، قبل أن تنتقل إلى الكيان القومي الواحد.

كما أنّ التجربة أثبتت أنّ الوحدة العربية ليست عقيدة أو ايديولوجية مغلقة على ذاتها، بل هي مفهوم وهدف استراتيجي، يمكن أن تتلاقى على تحقيقه تيارات فكرية وسياسية متباينة. فوحدوية أي برنامج أو ممارسة، لم تعد تقاس بالشعار المرفوع، بل تقاس ـ أساساً ـ بمقدار نجاح هذا البرنامج أو الممارسة في إيجاد وقائع وحدوية فعلية على الأرض، تستقطب الجماهير إلى العمل الوحدوي.

وهكذا، فإنّ النقد الذاتي هو دافع ومحرّك ورافع نحو التقدم، فلا يجوز أن نكتفي بنقد الامبريالية والصهيونية وجعلهما مشجباً نعلّق عليه هزائمنا. فقد سحقت فكرة «الثورة» فكرة «التقدم» في الوطن العربي المعاصر، وبخاصة في قطريه الرئيسيين سوريا والعراق. وليس المطلوب بناء ايديولوجية جديدة، وإنما المطلوب هو تغيير نوعية العلاقة القائمة بين الأفكار والتيارات القائمة في الوطن العربي، وتحويلها من علاقة عداء وقطيعة واقتتال ذاتي، إلى علاقة تعايش وتواصل وحوار وتبادل.

وعليه، فإننا لسنا بحاجة لشعارات من أجل مواجهة التحديات الكبيرة المطروحة على أمتنا العربية، بل الارتقاء إلى مستوى التحديات، بما يخدم مصالح الأمة ويضمن حقوقها الأساسية في السيادة والحرية والاستقلال التام.

إنّ مشروع النهضة العربية، أي قضايا المسالة القومية العربية، كان ولا يزال في حاجة إلى فكر الأنوار والحداثة، وكذلك استيعاب التحوّلات والتغيّرات التي تطرأ على الساحتين العربية والدولية، مما يستوجب الاعتراف بالخصوصيات القطرية، في إطار التنوع ضمن أمة عربية واحدة، مع إمكانية تحويل التنوّع القطري إلى عنصر غنى للثوابت القومية الضرورية لتطور كل حركة قومية. ومن أجل ذلك، تبدو الديمقراطية في رأس أولويات التجديد القومي العربي، فالمسالة القومية تستدعي مقولات جديدة: المجتمع المدني، الديمقراطية، الدولة الحديثة، المواطنة. وتبدو أهمية ذلك إذا أدركنا أنّ الوطن العربي المعاصر، بشكل عام، لا يملك لغة سياسية حديثة، منظّمة ومماسسة، في بناه السياسية والثقافية، إذ بقي خارج تسلسل وتاريخ الأحداث، فالماضي ما زال ملقى على هامش الحاضر، بل يهدد المستقبل.

لذلك، فإنّ الأمة يجب أن تتجه نحو البحث عن حل تمديني ـ ديمقراطي، مما يعمّق المحتوى الإنساني والمضمون الديمقراطي للحركة القومية العربية، على مستوى الفكر كما على مستوى الممارسة. ففي مجتمع واسع متعدد الجماعات العرقية والدينية والمذهبية كوطننا العربي الكبير، لا يمكن لحركته الجامعة إلا أنّ تكون حركة ديمقراطية تعترف بالتنوّع وتُثرى به، وتحترم تعدّد الجماعات المكوِّنة للأمة وتسعى إلى تحقيق التكامل بينها، بل تحترم السيادات الوطنية لأقطارها وتسعى لأن تحقّق تكاملها القومي بعد أنّ ترسّخ إحساس أبناء هذه الأقطار بهذه السيادة.

إنّ انخراط العرب في العالم المعاصر يتطلب منهم البحث عن مضمون جديد لحركتهم القومية التحررية، بما يؤهلهم لـ «التكيّف الإيجابي» مع معطيات هذا العالم، وبالتالي الانخراط في مقتضيات التوسع الرأسمالي، بما يقلل من الخسائر التي عليهم أنّ يدفعوها نتيجة فواتهم التاريخي، ريثما تتوفر شروط عامة للتحرر في المستقبل. فالعرب ليسوا المبدأ والمركز والغاية والنهاية، هم أمة من جملة أمم وحضارات وثقافات، لا يمكن أن ينعزلوا عن تأثيرات وتطورات العالم الذي يعيشون فيه. إن الأمم التي تدور حول نفسها لا يمكن أنّ تتقدم، وبخاصة عندما تكون خطابات نخبها الفكرية والسياسية متوازية لا تواصل بينها، في حين أنّ التقدم يتطلب تراكم خبرات كل قوى الأمة، التي تعانق تناقضاتها، وتبحث عن حلول ممكنة وواقعية لمشكلاتها.

ومن سياقات ما قدمته، يبدو أنه لا يجوز القفز عن واقع الدولة القطرية تحت أي عنوان، بما فيه الطموح المشروع إلى دولة قومية عربية واحدة. فالأمة العربية لن تكون أمة «قبائل»، وإنما أمة دول حديثة تطمح إلى توحيد جهودها للبحث عن مصالحها المشتركة وتعظيمها. إنّ المشكلة الأهم المطروحة أمام الحركة القومية العربية هي بناء الدولة الحديثة، وما يتفرع عنها من أدوات مفاهيمية تنتمي إلى المجال التداولي المعاصر: الأمة، المجتمع المدني، المواطنة، الديمقراطية، حقوق الإنسان، التعاقد الاجتماعي، الشرعية الدستورية والقانونية، التنوير، العقلانية، العلمانية.

إننا أحوج ما نكون إلى استنباط وسائل جديدة لاستنهاض العمل القومي الديمقراطي العربي، وقد بدت أهمية بناء المجتمع المدني، بعيداً عن لعبة الصراع على السلطة، باعتبار أن ذلك هو السبيل إلى تعميق الاستقرار الاجتماعي وتطويره على أسس ديمقراطية وحدوية عقلانية هادئة. كما أنّ المشروع الحضاري القومي العربي ما زال، بأهدافه الكبرى، مطمح كثير من النخب الفكرية والسياسية العربية: الوحدة العربية في مواجهة التجزئة، والديمقراطية في مواجهة الاستبداد، والتنمية المستقلة في مواجهة التأخر، والعدالة الاجتماعية في مواجهة الظلم والاستغلال، والاستقلال الوطني والقومي في مواجهة الهيمنة الأجنبية، والتجديد الحضاري في مواجهة التجمد التراثي من الداخل والمسخ الثقافي من الخارج □

صدر حديثاً

المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية
دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن

د. متروك الفالح

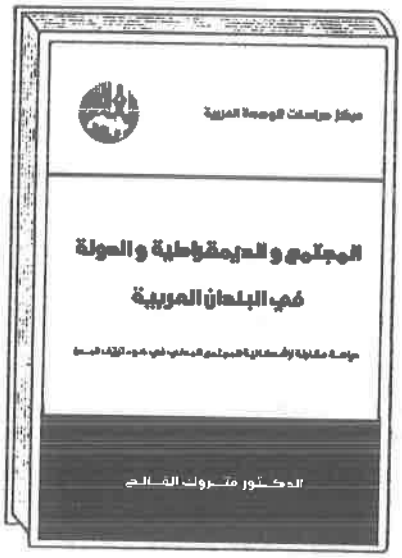

هذا الكتاب هو الأول حول موضوع تريّف المدن العربية، وعلاقة هذه الظاهرة بقضايا الديمقراطية والمجتمع المدني والحريات العامة في الوطن العربي. فيه يصل المؤلف إلى عدد من الاستنتاجات المهمة، يستند فيها إلى معرفة تفصيلية، تتضمن إحصاءات رقمية، ومتابعة دقيقة تصل إلى حدود الشأن اليومي للحياة في المدن التي يتناولها، من الواقع الاقتصادي إلى الصراعات السياسية والمواجهات العقائدية والثقافية بجوانبها المتعددة، حيث نتبين من خلال منهجه تشابك الظواهر والقضايا على خلفية من «التطورات» التي طرأت على المدن العربية في العقود الأخيرة من القرن العشرين.

٢٠٦ صفحات
الثمن: ٦ دولارات
أو ما يعادلها

مكافحة «الإرهاب الدولي» بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية

إدريس لكريني

باحث في القانون الدولي من المغرب.

يعد العنف بمختلف مظاهره من أقدم الظواهر المتأصلة في المجتمعات الإنسانية التي يعتبر الصراع أحد أهم سماتها، وقد تعاظمت ظاهرة العنف في المجتمع الدولي والعلاقات الدولية بشكل لافت، سواء من حيث مظاهرها أو على مستوى النطاق الذي تجرى فيه، أو بالنسبة إلى عدد المنظمات التي تمارسها.

وعلى الرغم من الجهود الداخلية والدولية الكبيرة التي بذلت للحد من هذه الظاهرة التي شغلت بال الحكام والشعوب إلا أنها لم تأت بنتائج مريحة. وما تنامي الحروب والعمليات الإرهابية في الفضاء الدولي والداخلي إلا دليل على ذلك.

وتعد ظاهرة الإرهاب مظهراً من مظاهر العنف الذي يتفشى في المجتمعات الدولية أو في المجتمع الداخلي. وعلى الرغم من تنامي خطورة هذه الظاهرة التي لا يختلف في شأنها اثنان، فإن وضع تعريف دقيق وجاد لها واجهته عدة صعوبات ومشكلات تحكمها الخلفيات الإيديولوجية والمصلحية والمذهبية سواء بالنسبة إلى الباحثين أو المفكرين، وكذا بالنسبة إلى الدول التي حاولت مقاربة هذه الظاهرة، وهذا طبعاً ما سيثير عدة إشكالات وصعوبات عند تصنيف الإرهاب، أو عند تحديد إطار قانوني واتفاقي لمكافحته.

أولاً: الإقرار الدولي بمخاطر الإرهاب

تعاظمت مخاطر الإرهاب بشكل لافت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فبعدما كانت العمليات الإرهابية تتم وفق أساليب تقليدية وتخلف ضحايا وخسائر محدودة في الفئات والمنشآت المستهدفة، أصبحت تتم بطرق بالغة الدقة والتطور مستفيدة من التكنولوجيا الحديثة، وأضحت تخلف خسائر جسيمة تكاد تعادل خسائر الحروب النظامية سواء في الأرواح أو الممتلكات.

وحتى وقت قريب كانت العمليات الإرهابية تستهدف اختطاف الطائرات المدنية أو اختطاف الأفراد وأخذ الرهائن واحتجازهم (شخصيات بارزة، ودبلوماسيون وحتى أفراد عاديون) وكذا إلقاء القنابل وزرع المتفجرات التي لا تحتاج إلى مهارات. لكن مخاطرها الآن تصاعدت تبعاً لتطور الوسائل المستخدمة والفئات والمنشآت المستهدفة، فقد أصبحت الجماعات الإرهابية تستغل كل ما من شأنه أن يمكنها من تنفيذ عملياتها ولو على حساب الأبرياء. وشهدنا مؤخراً مظهراً جديداً لهذه العمليات التي تم خلالها تحويل طائرات مدنية في الجو من أداة لنقل ركاب عزل إلى ما يشبه صواريخ موجهة نحو أهداف حساسة، وهو ما خلف عدداً كبيراً من الضحايا وخسائر اقتصادية ومالية أصابت كل دول العالم وخسائر معنوية جسيمة تجلت في سيادة جو من الهلع والترقب وعدم الطمأنينة في كل بقاع العالم.

وهناك مظهر جديد لهذه العمليات نرى أنه أضحى يتزايد بشكل مطرد بدوره أيضاً، وهو المرتبط بتدمير المعلومات من خلال شبكات الاتصال الدولية، فقد أصبح بإمكان جماعات أو أشخاص تحركهم دوافع سياسية وحتى شخصية، بل بإمكان مراهقين تحركهم اندفاعيتهم وفضولهم وهم داخل غرفهم ومكاتبهم وأمام حاسوبهم، تدمير معلومات وبرامج ضخمة لكبريات الشركات والمؤسسات الوطنية والدولية البعيدة عنهم كل البعد، بعدما أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة بفعل تطور وسائل الاتصال وتدفق الأخبار من خلال الطريق العلوي للمعلومات، مما ينتج منه خسائر مالية وخدماتية كبيرة في ظرف زمني قصير، وهلع وخوف كبيران في أوساط مالكي هذه البرامج والمؤسسات.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي طرح أكثر من سؤال حول مصير ترسانته النووية، وقد زادت التخوفات بشأن هذه الترسانة بعدما أضحى من السهل حصول بعض الجماعات على هذه الأسلحة من الأسواق السوداء، في ظل المشكلات والإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت التحولات في روسيا عقب هذا الانهيار وما صاحبه أيضاً من أوضاع صعبة لفئة كبيرة من العلماء في هذا الشأن، بالشكل الذي قد يجعلهم لا يصمدون أمام الإغراءات المالية لهذه الجماعات مقابل تمكينهم من معلومات مهمة بهذا الخصوص.

ومؤخراً ظهرت أيضاً مظاهر جديدة لهذه العمليات تجلت في الرسائل المجرثمة، وبخاصة بالجمرة الخبيثة، التي خلقت بدورها خسائر محدودة في الأرواح في أمريكا ومظاهر من الفزع والخوف في كل أرجاء العالم. وفي الحقيقة إن استعمال الأسلحة البيولوجية التي تسبب وباء الجدري والطاعون والكوليرا وشلل الأطفال ومرض الكلب ومختلف الإعاقات، قديم، حتى انه استخدم في القرن الرابع عشر الميلادي، عندما كان بعض الجيوش يحاصر المدن ويقذف بالمنجنيق جثث المصابين بالطاعون أو الجدري، وكذا بعض النباتات الملوثة من فوق سور المدينة بقصد نشر الوباء داخل صفوف العدو[1]، كما استعملت في الحربين العالميتين الأولى والثانية، لكن مخاطر استخدامه من

---

(١) ضيف الله بن محمد الضيعان، «الحرب البيولوجية (الجرثومية)»، البيان (المنتدى الإسلامي، لندن)، السنة ١٦، العدد ١٦٩ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، ص ١٠١.

قبل أشخاص وقوى غير نظامية وبوسائل مستحدثة أصبح يخيم على الساحة الدولية بشكل ملح، وبخاصة أن العديد من الدول كالولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، وروسيا، يمتلكه، فيما يُعتقد أن دولاً أخرى مثل كوبا، والعراق، وليبيا تمتلكه أيضاً على الرغم من وجود اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٩ الموقعة في جنيف، والتي تمنع إنتاج أو امتلاك أو استخدام هذه الأسلحة، حيث وقعت عليها حتى الآن ١٤٣ دولة.

وخلاصة القول ان مخاطر الإرهاب الدولي تصاعدت وشكلت هاجساً بالنسبة إلى الحكام كما إلى الشعوب، ومحوراً مهماً في خطاب المجتمع الدولي من دون استثناء.

ثانياً: تعدد مفاهيم وتعاريف ظاهرة الإرهاب

منذ بداية القرن الماضي وموضوع الإرهاب كظاهرة عنيفة يحظى باهتمام المفكرين والفقهاء القانونيين ورجال السياسة، ويشكل محوراً أساسياً لعدة لقاءات ومؤتمرات دولية (مؤتمر بروكسل لعام ١٩٢٦، ومؤتمر كوبنهاغن لعام ١٩٣٦)، غير أن مجمل المحاولات التي تمت في هذا الصدد من أجل صياغة مفهوم محدد ودقيق للظاهرة، انتهت إلى إخفاق نسبي جراء اعتمادها على صيغ عامة فضفاضة ومتباينة أحياناً.

> الإرهاب هو استعمال منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بشكل يثير الرعب والخوف ويخلف خسائر جسيمة.

إن الإرهاب كلمة قديمة، ففي **المعجم الوسيط**، هو وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية، ومنه ما يقوم به بعض الأفراد والجماعات والدول بالقتل وإلقاء المتفجرات والتخريب. وعلى مستوى التأصيل الفقهي للظاهرة، فقد بدأ استخدام كلمة إرهاب (Terrorism) في نهاية القرن الثامن عشر للتعبير بشكل أساسي عن أعمال العنف التي تقوم بها الحكومات لضمان خضوع الشعوب لها، ثم تطور الأمر، وأصبحت الكلمة تطلق بشكل أساسي على الإرهاب الذي يقوم به أفراد أو جماعات(٢).

وفي حين أن هناك من يعتبر من قبيل العمل الإرهابي أفعالاً محدودة مثل إلقاء القنابل واختطاف الطائرات والأفراد واحتجازهم كرهائن إلى غير ذلك من أشكال الاعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام لأسباب سياسية أو بهدف الحصول على فدية(٣).

أما أدونيس العكرة، فيعتبره بمثابة «منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه

---

(٢) إلهام محمد عاقل، **مبدأ تسليم المجرمين في الجرائم السياسية: دراسة مقارنة**، تقديم صلاح الدين عامر، سلسلة الدراسات القانونية (فاليتا: مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩٣)، ص ١١٠.

(٣) عبد السلام العبادي، «الجزاءات الاقتصادية في الممارسة الدولية المعاصرة،» (رسالة غير منشورة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، الرباط، ١٩٩٣)، ص ٤٧.

وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها وتدميرها»[٤].

أما عصام رمضان، فيعرّفه بانه: «استخدام أو التهديد باستخدام العنف ضد أفراد، ويعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو يودي بها، أو تهديد الحريات الأساسية للأفراد لأغراض سياسية بهدف التأثير في موقف أو سلوك مجموعة مستهدفة، بغض النظر عن الضحايا المباشرين»[٥].

وعلى صعيد المؤتمرات العالمية وجهود المنظمات الإقليمية والدولية، نجد أن المؤتمر الدولي الذي عقدته عصبة الأمم في عام ١٩٣٧، والذي تمخضت عنه اتفاقية دولية لقمع ومنع الإرهاب، اعتبر الإرهاب هو تلك الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ويكون هدفها أو من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة أو لدى جماعات من الناس أو لدى الجمهور.

أما الميثاق الأوروبي لقمع الإرهاب لعام ١٩٧٧ فنص في مادته الأولى على نزع الصفة السياسية عن مجموعة من الجرائم التي اعتبرها بمثابة عمل إرهابي.

وبخصوص منظمة الأمم المتحدة، فبعد أن قررت منذ عام ١٩٧٩ إنشاء لجنة خاصة بالإرهاب تفرعت عنها ثلاث لجان، وكلفت إحداها بوضع تعريف للإرهاب الدولي، عجزت هذه الأخيرة في مهمتها بعد سنوات، بسبب تباين المواقف بين الدول، وبخاصة تلك التي تميز بين الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة، وبين الإرهاب والنضال الشرعي ضد المحتل[٦].

وخلال اجتماع لوزراء الخارجية في الاتحاد الأوروبي في هولندا لبحث أهم القضايا المرتبطة بخطط مكافحة الإرهاب (في ٢٠٠١/١١/١٦)، قدمت بلجيكا صيغة مشروع لتعريف هذه الظاهرة حددتها في: «مختلف الأفعال الإجرامية التي ترتكب بنية الإرهاب الجسيم للعامة، بهدف إجبار سلطة مثل دولة أو منظمة دولية على التصرف على نحو معين أو بهدف تدمير هياكل دولة أو مجتمع أو منظمة دولية»[٧].

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن الإرهاب هو استعمال منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بشكل يثير الرعب والخوف ويخلف خسائر جسيمة في الفئات والمنشآت والآليات المستهدفة، بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية بالشكل الذي يتنافى وقواعد القانون المحلي والدولي.

---

(٤) أدونيس العكرة، **الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وابعادها الإنسانية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣)، ص ٩٣.

(٥) عصام صادق رمضان، «الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي»، **السياسة الدولية**، السنة ٢٢، العدد ٨٥ (تموز/يوليو ١٩٨٦)، ص ٢٤.

(٦) للإشارة فقد تمكنت الجمعية العامة من إصدار قرار مهم رقم (٢٩/٣٣١٤) سنة ١٩٧٤ يتعلق بتحديد تعريف للعدوان، يعد مرجعية مهمة في هذا الصدد.

(٧) **القدس العربي**: ٢٠٠١/١١/١٧، و٢٠٠١/١١/١٨، ص ٧.

ثالثاً: العنف الإرهابي المحرم والعنف النضالي المشروع

إن غياب تعريف موحد ودقيق متداول بين الفقهاء من جهة، وأعضاء الجماعة الدولية للإرهاب من جهة أخرى، يدفعنا إلى تسليط المزيد من الضوء على هذه الظاهرة من خلال التطرق إلى أهم التصنيفات المتضاربة حولها.

وتتعدد أصناف وأوجه الإرهاب وتتنوع بتعدد وتنوع المدى والنطاق والأطراف والفاعلين والطبيعة والأهداف المرتبطة بهذه الظاهرة. ولذلك يمكن القول بداية بأن محاولة الإحاطة بكل صور الإرهاب ومظاهره صعبة للغاية بالنسبة إلى أي باحث، ومع ذلك هناك محاولات لتصنيفه من قبيل ما قام به عبد الناصر حريز[٨]، حيث حدد مجموعة من المعايير التي تمكن من التمييز بين أنماط الإرهاب. فتبعاً للمعيار التاريخي يمكن التمييز بين الإرهاب الماضي والإرهاب المعاصر، وعلى مستوى الطبيعة هناك الإرهاب الثوري المميز من الإرهاب الرجعي، وبين الانفصالي والانتحاري الذي يضحي من خلاله الفاعل بنفسه وهو يقدم على عمله الذي يعتمد على المتفجرات ويستهدف أماكن آهلة بالأشخاص كأسواق ومنشآت عامة، والإرهاب الفكري الذي يهدف إلى سلب الفرد معنوياته وتوازنه.

ووفقاً لمعيار النطاق يتم التمييز بين الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي، فالأول تتم ممارسته داخل حدود دولة معينة، من قبل أفراد أو قوى محلية لا تحصل على مساعدات أو دعم خارجي، ويكون ضحاياه محليين في الغالب. وهذا النوع من الإرهاب لا يثير مشكلات دولية، وبخاصة أنه يخضع للاختصاص القضائي الجنائي الداخلي. أما الصنف الثاني فيستمد صفته الدولية من اختلاف وتباين جنسيات المشاركين في العمليات واختلاف جنسيات ضحاياه وتنوع مدى نطاقه الذي لا يخضع بالضرورة لسيادة الدولة التي ينتمي إليها الجاني أو الجناة، ناهيك عن نتائجه الدولية (خطف طائرات، تفجيرات... الخ)، وغالباً ما يتم ذلك بتحريض أو بدعم من جهات أجنبية، وعلى خلاف النمط الأول، فهذا النوع من الإرهاب لا يخضع للاختصاص القضائي الداخلي، وإنما تحكمه مقتضيات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ووفقاً لمعيار الفاعلين يتم التمييز بين الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة. وبالنظر إلى أهمية هذا التصنيف الأخير، وبخاصة في ارتباطه بالكفاح المشروع ضد المحتل، سنحاول التركيز عليه بنوع من التفصيل.

يقصد بالإرهاب الفردي: «ذلك الإرهاب الذي يرتكبه عادة أشخاص، سواء بشكل فردي أو تنظيم جماعي، وعادة ما يوجه ضد نظام أو دولة أو حتى ضد فكرة الدولة عموماً، وهو إرهاب منتشر ومستمر ومتنوع في أهدافه ووسائله»[٩].

أما إرهاب الدولة، فهو: «تلك الأعمال الإرهابية التي تقودها الدولة من خلال مجموع الأعمال والسياسات الحكومية التي تستهدف نشر الرعب بين المواطنين

---

(٨) عبد الناصر حريز، **الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية** ([القاهرة]: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ١٨١.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

لإخضاعهم داخلياً أو في الخارج بهدف تحقيق الأهداف التي لا تستطيع الدولة ولا تتمكن من تحقيقها بالوسائل المشروعة»[١٠].

أما إسماعيل الغزال فيرى بأن إرهاب الدولة أو الإرهاب الرسمي كما يطلق عليه: «يقصد منه تخويف المعارضة وإجبارها على طاعة الحكومة أو إرهاب تقوم به دولة وتمارسه ضد نظام أو شعب يسعى للتحرر والتخلص من الاستغلال والسيطرة الخارجية»[١١].

وفي إطار هذا التصنيف نفسه، يميز أدونيس العكرة بين إرهاب الضعفاء وإرهاب الأقوياء، ويؤكد أن «المثير في الواقع السياسي الدولي هو أن أصابع الاتهام والتجريم تدل دائماً على إرهاب الضعفاء، أي المقهورين ومهضومي الحقوق، ولكن الإرهاب النووي يحتجز اليوم كرهائن جميع سكان العالم لدى مالكي هذا السلاح... فهل يعني هذا أن سارق الحقل بطل وسارق الرغيف مجرم؟»[١٢]، ويضيف بأن إرهاب المقهورين يولد من إرهاب القاهرين.

أما إبراهيم أبراش فيفضل استعمال مسميات أخرى للدلالة على الصنفين ذاتهما، فيسمي إرهاب الأفراد بالعنف الآتي من أسفل، ويسمي إرهاب الدولة بالعنف الآتي من أعلى، ويعتبر أن الأول يمارسه الأفراد وبعض المنظمات وغالباً ما تكون مظاهره وأخطاره محدودة، أما الثاني فهو أخطر أشكال الإرهاب الدولي لأنه أداة لسيادة الدولة والعدوان والبطش والسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول[١٣]. وهذا النمط الأخير من الإرهاب الذي تشرف عليه الحكومات يتم على مستويين: داخلي من خلال منظمات الدولة أو مجموعات إرهابية تنشئها لهذا الخصوص بغرض إرهاب المجتمع ككل أو جزء منه للقضاء على المعارضة وضمان استمرار النظام السائد، وخارجي من خلال إرسال الدولة لمجموعات إرهابية لاغتيال بعض معارضيها في الخارج مثلاً أو تخريب منشآت دولة أخرى بشكل مباشر، أو من خلال تقديم مساعدات مالية وتسهيلات وتدريبات ومعلومات وجوازات وتأشيرات مرور لجماعات معينة بغية تحقيق الأهداف المتوخاة.

ويعتقد إسماعيل الغزال أن الفقه الغربي ركز جل اهتمامه على إرهاب المنظمات (أي الإرهاب الفردي) أو ما يسمونه بالإرهاب الثوري الذي تقوم به حركات التحرر الوطني... وتغاضوا عن إرهاب الدول الإمبريالية[١٤]، ونعتقد أن موقف الفقه الغربي هذا لا يثير الدهشة ما دام يتماشى مع مواقف الحكومات الغربية ذاتها ويعكسها، والتي لا تقر بشرعية الأعمال التي تنتهجها حركات التحرر في العالم، وتغض الطرف عما تمارسه

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(١١) إسماعيل الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ١٩.

(١٢) ادونيس العكرة، في: **مجلة دراسات المتوسط** (مركز دراسات البحر المتوسط)، العدد ١ (أيلول/سبتمبر ١٩٩١)، ص ٤٨.

(١٣) ابراهيم أبراش، «العنف السياسي بين الإرهاب والكفاح المشروع»، **الوحدة** (المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط)، السنة ٦، العدد ٦٧ (نيسان/أبريل ١٩٩٠)، ص ٨٤.

(١٤) الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي**، ص ٢٨.

أجهزتها (الدول الغربية) من زجر وإرهاب في حق الشعوب والدول المستضعفة، من خلال عمليات عسكرية مباشرة أو ضغوطات سياسية متباينة أو إكراهات اقتصادية قهرية، من قبيل استنزاف خيراتها وثرواتها عن طريق الديون أو من خلال الشركات الكبرى أو تجميد الأموال المشتبه في علاقتها بالإرهاب، وهي طريقة قديمة راجت مؤخراً بشكل كبير كوسيلة «إرهابية» في مواجهة الإرهاب.

ومن مظاهر الإرهاب الرسمي الذي يمارس في حق الدول الضعيفة نذكر على سبيل المثال: ضرب إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، وقصفها للمفاعل النووي العراقي «تموز» عام ١٩٨١، وقصفها لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥، وضرب جنوب افريقيا في عهدها العنصري السابق كلاً من زامبيا وزيمبابوي وبوتسوانا، وضرب الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا عام ١٩٨٦، وهو المشكل الذي كان بالإمكان مواجهته بوسائل أخرى غير العمليات العسكرية[١٥]، وإسقاطها لطائرة إيرانية عام ١٩٨٨، وقصف السودان عام ١٩٩٨، وعمليات فرنسا ضد تشاد عام ١٩٨٣.

قد يصعب على البعض أحياناً التمييز بين الكفاح المسلح المشروع ضد المحتل والإرهاب باعتبارهما مظهرين من مظاهر العنف السياسي المنظم، لكن الفرق بينهما واضح وكبير.

ومعلوم أن الدول التي تقوم بمثل هذه الأعمال غالباً ما تبرر سلوكها هذا بحق الدفاع الشرعي في مواجهة الإرهاب أو لرد الاعتداء. وقد يصعب على البعض أحياناً التمييز بين الكفاح المسلح المشروع ضد المحتل والإرهاب باعتبارهما مظهرين من مظاهر العنف السياسي المنظم، لكن الفرق بينهما واضح وكبير.

إن الكفاح المسلح أو ما يسمى بالمقاومة الشعبية والحركات التحررية هو سلوك يحمل قدراً من العنف في مواجهة المستعمر من أجل تحقيق الاستقلال والتحرر من الإمبريالية. وتختلف مظاهره بين ما هو فردي أو جماعي، مباشر أو غير مباشر، مسلح أو غير مسلح، ويرى بعضهم أن: «الطابع الشعبي والدافع الوطني وعنصر القوى التي تجري ضدها عمليات المقاومة هي العناصر الأساسية والمرتكزات التي تميز الكفاح المشروع عن غيره من أعمال العنف ولا سيما الإرهاب»[١٦]، وهو ما لا يتوافر في الإرهاب مطلقاً. ويستمد هذا الشكل المميز من العنف مشروعيته الدولية من مبادئ الثورتين الفرنسية والأمريكية، ومن قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني التي تؤكد حماية أفراد المقاومة الشعبية المسلحة والتي تجسدها اتفاقية جنيف ومؤتمر فيينا، ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد شرعية تقرير المصير والحق في الدفاع الشرعي الجماعي والفردي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٨،

---

(١٥) A. Berramdane, «Les Actions militaires: Amérique contre la Libye et le droit international,» *Annales* (Centre d'études stratégiques, Maroc), no. 3 (1989-1990), p. 179.

(١٦) حرين، **الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية**، ص ١٢٤.

هذا إضافة إلى ما ذهب إليه الفقه الدولي في غالبيته باعتبار هذا العمل مشروعاً، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي نذكر من بينها:

ـ القرار رقم ٣٢٤٦ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ الذي أكد شرعية الكفاح المسلح في سبيل تقرير المصير والاستقلال.

ـ القرار رقم ٢٦٢٥ بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ الذي أجاز بصورة علنية ومباشرة للشعوب التي تناضل في سبيل تقرير مصيرها أن تقاوم كل أعمال العنف التي تمارس ضدها.

ـ القرار رقم ٣٣١٤ الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ الذي يعترف أيضاً للشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية والعنصرية، أو أي شكل آخر من أشكال الهيمنة الأجنبية، بحق الكفاح في سبيل نيل الاستقلال، هذا طبعاً إلى جانب العديد من القرارات التي صدرت عن المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، زيادة على القرارات المهمة التي صدرت عن حركة عدم الانحياز[١٧] في هذا الشأن.

وتبدو أهمية هذا التصنيف الأخير ملحة في ظل الظرفية الدولية الراهنة التي تتميز بدخول الولايات المتحدة وإسرائيل في غمار حملة إعلامية ورسمية دولية نحو «أسلمة وتعريب» الإرهاب وتمييع عمل حركات التحرر الوطني الفلسطينية في مواجهة إرهاب الدولة الرسمي الإسرائيلي.

رابعاً: الجهود الدولية لاحتواء الظاهرة الإرهابية

إن مواجهة العنف بكل مظاهره في العلاقات الدولية، وجهود التضييق على استخدام القوة في المجتمع الدولي تعود إلى عام ١٩٠٧، عندما تمت المصادقة على اتفاقية لاهاي الثانية المعروفة بـ «دراكو بورتر»، التي أكدت ضرورة الحد من استعمال الدول للقوة في سبيل استرداد الديون المستحقة، وكذا عهد عصبة الأمم الذي أُرفقت به معاهدات باريس لعام ١٩١٩ والذي يقيد استخدام هذا الحق ويؤجله[١٨] دون تحريمه نهائياً، حيث تم التمييز بين الحروب المشروعة والحروب غير المشروعة، ثم جاء ميثاق «بريان كيلوغ» بتاريخ ١٩٢٨/٨/٢٧ ليسد نسبياً هذا النقص بعدما ركز ولأول مرة على الجوانب الوقائية لمبدأ الأمن الجماعي، حيث أكد تحريم الحرب ليس كوسيلة من وسائل حل المنازعات والمشاكل الدولية فقط، وإنما باعتبارها أداة لتنفيذ سياسة الدولة القومية أيضاً.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية تبين عدم فاعلية هذه الجهود بالشكل المطلوب، وهو ما جعل الأمم المتحدة التي قامت على أنقاض عصبة الأمم تنص صراحة، وضمن مبادئها الأساسية، على مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات

---

(١٧) انظر في هذا الشأن: أحمد مفتاح البقالي، **حركة عدم الانحياز: نشأتها، تركيبها، تطورها، مؤتمراتها، اجتماعاتها، دورها وتأثيرها في العلاقات الدولية المعاصرة** (الرباط: مطبعة الأنباء، ١٩٨٠).

(١٨) المختار مطيع، **المختصر في القانون الدولي العام** (فاس: أنفو برانت، ١٩٩٢)، ص ١٨٦.

الدولية (الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق)، كما منعت الأمم المتحدة التدخل في شؤون الدول وربطت ذلك باستثناءين هما: حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي (المادة ٥١ من الميثاق)، وحالة تدخل المنظمة الدولية لمواجهة تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو عند وقوع حالات عدوانية (المادتان ٤١ و٤٢ من الميثاق).

أما بخصوص مكافحة ظاهرة الإرهاب، فقد تنامى الوعي الدولي في العقود الأخيرة بأهمية مكافحتها من خلال إجراءات جماعية مشتركة وفعالة في إطار من التنسيق والتعاون. فعلى مستوى الأمم المتحدة أدرج موضوع الإرهاب ضمن جدول أعمال الدورة الـ ٢٧ للجمعية العامة عام ١٩٧٢ بناءً على مبادرة من الأمين العام، غير أنها لم تحقق نتائج ملموسة في هذا الشأن.

ويمكن أن نشير هنا إلى بعض جهود الجمعية العامة في هذا الشأن من قبيل قرارها رقم ٢٦٢٥ الذي اتخذته في دورتها الـ ٢٥ بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، والمرتبط بإعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول، حيث تم التأكيد على «وجوب الامتناع عن تنظيم القوات غير النظامية أو العصابات المسلحة...»، ثم قرارها رقم ٨ الذي اتخذته في دورتها الـ ٣٢ عام ١٩٧٧ والمرتبط بسلامة الملاحة الجوية، والذي أكدت فيه إدانة كل أعمال خطف الطائرات وكل ما يؤدي إلى تهديد سلامتها وسلامة راكبيها. وهناك قرارها رقم ١٤٦ في الدورة الـ ٣٤ بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ الذي اعتمد الاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة احتجاز الرهائن.

إن معظم الردود الدولية على "الإرهاب" غالباً ما تثير مجموعة من الإشكالات القانونية والإنسانية بالنظر إلى غياب مفهوم دقيق وموحد لهذه الظاهرة.

وبتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ كانت الجمعية العامة قد تبنّت قراراً نص على دراسة وجوب اتخاذ إجراءات لمنع الإرهاب، ثم ألحقت به قراراً صادراً في ١٤ كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه تمحور حول منع ومعاقبة الجرائم المرتكبة بحق الشخصيات التي تقع تحت حماية القانون الدولي.

وقبل ذلك، اتخذت الجمعية العامة قراراً مهماً في السابع من الشهر ذاته أدانت فيه الإرهاب الرسمي والأنظمة العنصرية والاحتلالات الأجنبية، وتضمن الدعوة إلى عقد مؤتمر لتحديد مفهوم الإرهاب، وقد عارضته الولايات المتحدة وإسرائيل[١٩].

ومن جهة أخرى، وحتى سنة ١٩٩٧، وصل عدد الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالجرائم المرتبطة بالإرهاب، والتي أودعت في الأمم المتحدة، إحدى عشرة اتفاقية، وتتناول كل واحدة منها جانباً محدداً من جوانب الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب[٢٠].

---

(١٩) الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي**، ص ٥٦.

(٢٠) بطرس بطرس غالي، «الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب»، **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ١٠.

ومن أهم الاتفاقيات في هذا الشأن نذكر: اتفاقية جنيف لعام ١٩٣٧ المرتبطة بمواجهة الإرهاب، واتفاقية واشنطن لعام ١٩٧١ الخاصة بمنع ومعاقبة أعمال الإرهاب التي تأخذ شكل جرائم ضد الأشخاص وغيرهم من الفئات ذات الأهمية الدولية، ثم الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب والموقعة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٧ في استراسبورغ الفرنسية، حيث تضمنت لائحة للأفعال الخاضعة للتسليم والاختصاص القضائي... ثم هناك اتفاقية طوكيو الموقعة بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ بشأن حماية الملاحة الجوية، وقد اعترتها بعض النواقص مثل عدم اعتبارها الاستيلاء على الطائرات جرائم تستوجب العقاب...

وجاءت اتفاقية لاهاي لعام ١٩٧٠ الخاصة بحماية الملاحة الجوية أيضاً لسد الثغرات الحاصلة في الاتفاقية السابقة، حيث جاءت أكثر شمولاً في معالجة ظاهرة الاختطاف، ومع ذلك اعترتها بدورها بعض النواقص، وبخاصة في ما يتعلق بعدم تحريمها لبعض الأنشطة الإرهابية التي تمس ملاحة الطيران المدني، كتلك المرتبطة بالاشتراك والشروع بالأعمال الإرهابية التي تتم في الطائرة وهي جاثمة على الأرض. وجاءت اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ لسد ما لحق بالاتفاقيتين السابقتين من ثغرات وهفوات، حيث جاءت أكثر دقة وشمولاً[٢١]. وهناك أيضاً الاتفاقية الدولية لقمع الأعمال غير المشروعة ضد الملاحة البحرية الموقعة في روما بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩.

هذا طبعاً بالإضافة إلى العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية التي اهتمت بهذا الشأن، ونذكر في هذا الخصوص قمة «صانعي السلام» المنعقدة في شرم الشيخ بمصر بتاريخ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧، ومؤتمر قمة مجموعة الدول الصناعية السبع المنعقدة في ليون بفرنسا بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٧، وكذا الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى الخمسينية لإنشاء هيئة الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وهو الإعلان الذي أكد أهمية التعاون الدولي في القضاء على الإرهاب[٢٢].

هذا على مستوى الجهود القانونية الجماعية لاحتواء الظاهرة، أما بخصوص الممارسة، فإن ذلك اتخذ طابعاً انفرادياً سواء على مستوى الآليات المستعملة، أو على مستوى الذرائع والمبررات التي تنبني عليها مكافحة الظاهرة.

خامساً: المقاربة الانفرادية في الممارسة الدولية

واكب تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي في العقود الأخيرة، تصاعد وتيرة الردود الميدانية عليها في ظل قصور فعالية الجهود الاتفاقية في هذا الشأن، ومعلوم أن معظم الردود الدولية على «الإرهاب» غالباً ما تثير مجموعة من الإشكالات القانونية والإنسانية

---

(٢١) للمزيد من التوسع في تفاصيل هذه الاتفاقيات الثلاث الأخيرة، انظر: أحمد أبو الروس، **الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١).

(٢٢) انظر: Serge Regord, «Raid «anti-terroristes» et développements récents des atteintes illicites au principe de non intervention,» (A.F.D.I, 1986), p. 84.

بالنظر إلى غياب مفهوم دقيق وموحد لهذه الظاهرة، وتحايل بعض الدول في ردها على «الإرهاب» على مقتضيات الميثاق الأممي وقواعد القانون الدولي عن طريق تكييف منحرف لها ـ بنود الميثاق ـ بالشكل الذي يسمح بشرعنة تدخلاتها.

وإذا كانت المرتكزات والأسس القانونية التي استندت إليها الدول في تبرير ردودها على «الإرهاب» هي نفسها ـ حق الدفاع الشرعي عن النفس ورد الاعتداء ـ سواء خلال فترة الحرب الباردة أو ما تلاها من أوضاع دولية جديدة، فإن الأمر يختلف من حيث نوعية هذه الردود والأطراف التي تشارك في تكييف هذه المقتضيات مع الحالات «الإرهابية».

ففي ظل فترة الحرب الباردة، دأب بعض الدول على تكريس سلوك خاص به للرد على «الإرهاب» في إطار ممارسة حق الدفاع الشرعي، الذي تنص عليه المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة باعتباره استثناء على مبدأ تحريم اللجوء إلى القوة أو التهديد بذلك في العلاقات الدولية. فإسرائيل مثلاً، وفي سياق تكريس احتلالها للأراضي العربية وتضييقها على نشاط المقاومة الفلسطينية، قامت بعدوان سافر على المخيمات الفلسطينية في لبنان في سنوات السبعينيات والثمانينيات، وآخر على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس (عام ١٩٨٥) باسم ممارسة حق الدفاع الشرعي في مواجهة «الإرهاب». غير أن هذا المفهوم الذي أعطته إسرائيل لحق الدفاع الشرعي من خلال هذه العمليات يتنافى بشكل صريح مع جوهر هذا الحق لعدم مراعاته لمنطق الضرورة والتناسب الذي تتأسس عليه مشروعية ممارسة هذا الحق، كما يستفاد من المادة ٥١ من الميثاق ذاتها[٢٣]، ذلك أن الرد العسكري الإسرائيلي كان بالإمكان تلافيه، وفتح المجال أمام السبل السلمية في سبيل احتواء المشكلات، كما أنه جاء متجاوزاً في حدته وخطورته حجم الفعل «الإرهابي».

وضمن السياق نفسه يمكن إدراج العمليات العسكرية التي نفذتها الولايات المتحدة ضد ليبيا عام ١٩٨٦، بعد أن أخطرت مجلس الأمن بذلك في ١٤ نيسان/أبريل من السنة ذاتها، بذريعة أن ليبيا كانت ضالعة في الانفجار الذي هز ملهى ليلياً في برلين الغربية كان يرتاده أمريكيون، مما أدى إلى وفاة جنديين أمريكيين وجرح آخرين. والحقيقة أن هذا الهجوم الأمريكي على ليبيا لم تكن له علاقة بالدفاع عن النفس ضد الهجمات «الإرهابية» أو بـ «الدفاع عن النفس ضد هجوم مستقبلي»، إن «إرهاب» ليبيا، كما يقول تشومسكي هو «إزعاج بسيط، لكن ليبيا وقفت في وجه الخطط الأمريكية في شمال افريقيا والشرق الأوسط وأماكن أخرى... وهذه في نظر أمريكا، جرائم حقيقية لا بد من معاقبتها»[٢٤].

---

(٢٣) للتوسع في هذا الشأن، انظر: منى محمود مصطفى، **استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي بين الحظر والإباحة: دراسة تحليلية لتطبيقات المساعدة الذاتية في المجتمع الدولي المعاصر** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩)، ص ٨٧ ـ ٨٩.

(٢٤) ناعوم شومسكي، **قراصنة وأباطرة: الإرهاب الدولي في العالم الواقعي**، ترجمة محمود برهوم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩١)، ص ١٤٤.

إن الرد الأمريكي من وجهة نظر القانون الدولي هو عمل هجومي غير مشروع، بل أكثر من ذلك هو عمل انتقامي لا صلة له بموضوع الدفاع الشرعي عن النفس، وبخاصة أن استخدام القوات المسلحة لضرب مراكز الإرهاب في العالم، قد يأتي بنتائج أشد خطورة من الإرهاب نفسه(٢٥).

وإذا كانت هذه الممارسات الانفرادية قد وجدت طريقها نحو التطبيق في ظل فترة عصيبة من تطور العلاقات الدولية تميزت بالصراع الحاد بين الشرق والغرب، وما تبعه من شلل أصاب الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، فإن الأمر يختلف كثيراً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وسيادة ما أصبح يعرف بـ «النظام الدولي الجديد» الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن التدخلات لمكافحة «الإرهاب»، أصبح لها طابع دولي وجماعي، بعدما أضحت تتم تبعاً للشرعية الدولية التي تجسدها قرارات مجلس الأمن الصادرة في هذا الشأن، ولعل هذا ما سيتجسد في العديد من الحالات الدولية كقضية «لوكربي» والتدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ففي قضية «لوكربي» حيث امتزج القانوني المرتبط بتفسير مقتضيات اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الخاصة بحماية الملاحة الجوية، والسياسي المرتبط بمكافحة العنف والإرهاب ـ المهددين للسلم والأمن الدوليين ـ في العلاقات الدولية، قام مجلس الأمن وفي سابقة فريدة من نوعها بإصدار مجموعة من القرارات (القرارات أرقام ١٩٩٢/٧٣١ و١٩٩٢/٧٤٨ و١٩٩٣/٨٣٣ و١٩٩٨/١١٩٢)، في مواجهة ليبيا بمناسبة «حادثة إرهابية»، من هذه القرارات اثنان (القرار رقم ١٩٩٢/٧٤٨ والقرار رقم ١٩٩٣/٨٣٣) حملا عقوبات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وجوية... على ليبيا لرفضها الانصياع إلى المطالب الأمريكية ـ البريطانية بتسليم المتهمين الليبيين بالضلوع في حادث انفجار الطائرة الأمريكية (بان أمريكان في أجواء بلدة لوكربي الاسكتلندية عام ١٩٨٨) وفق مزاعمهما.

ويبدو أن مجلس الأمن في تعامله مع هذه الأزمة، عكس في العمق إرادة أمريكية تنطوي على سلوك انتقامي، وذلك بالنظر إلى الخلفيات السياسية والتاريخية الصراعية الأمريكية مع النظام الليبي. وقد تجلت الهيمنة الأمريكية على دواليب المجلس في هذا الشأن سواء على مستوى المعلومات التي استند المجلس إليها في إدانته ومعاقبته لليبيا، أو على مستوى مقترحات القرارات التي اتخذها هذا الجهاز الأممي المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

ولقد تبين بشكل جلي عدم تناسب العقوبات المفروضة على ليبيا مع حجم الاتهامات الموجهة إليها، فلا يعقل قط فرض حصار على شعب بكامله لمجرد اتهامات وجهتها بعض الدول لشخصين لم يكن القضاء قد حسم بعد في مدى صحتها(٢٦).

---

(٢٥) بطرس غالي، «الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب،» ص ١٠.

(٢٦) إدريس لكريني، «إدارة مجلس الأمن للأزمات العربية في التسعينات، أزمة لوكربي نموذجاً،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة في الحقوق، كلية الحقوق أكدال، الرباط، ٢٠٠١)، ص ٢٢٣.

إن قضية لوكربي تنطوي على مشكل قانوني صرف، محوره تفسير معاهدة مونتريال لعام ١٩٧١ الخاصة بمكافحة الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد أمن وسلامة الطيران المدني، وخصوصاً أن الاتهامات الموجهة إلى ليبيا تدخل ضمن أفعال نصت عليها هذه الاتفاقية[٢٧]، إذ بموجب هذه الأخيرة، يمكن لليبيا أن تحاكم المتهمين على أرضها. ولذلك ـ وبحسب مقتضيات الاتفاقية السابق ذكرها ـ كان من الأجدر عرضها على محكمة العدل الدولية منذ البداية، وبخاصة بعد استنفاد محاولات حلها مباشرة عن طريق المفاوضات أو بواسطة التحكيم.

وإذا كان المجلس قد نجح إلى حد ما من خلال تدبيره وإدارته لهذه الأزمة بمنع تطورها إلى مواجهة عسكرية بين طرفين غير متكافئين (أمريكا وليبيا)، فإنه مع ذلك تمت هذه التسوية[٢٨] على حساب ليبيا من جهة، والشرعية الدولية من جهة ثانية. فالمجلس في تعامله مع هذه القضية اختار منذ البداية مسلكاً تصعيدياً بعد أن فرض حصاراً قاسياً على هذا البلد العربي، وخالف مقتضيات الميثاق الأممي، ذلك انه لم يتح ـ بما فيه الكفاية ـ لأطراف الأزمة منذ بروز هذه الأخيرة، لسلوك وسيلة معينة من وسائل التسوية السلمية (المادة ٣٣/٢)، ولم يراع ما اتخذته ليبيا من إجراءات في سبيل حل النزاع (المادة ٣٦/٢)، وقطع الطريق على بعض الجهود السلمية التي بادرت إليها جامعة الدول العربية في هذا الصدد، مخالفاً بذلك نص المادتين (٣٣/٢ و٥٢/٢). هذا بالإضافة إلى مخالفته لأحكام المادة ٧/٢ من الميثاق، التي تلزمه بالامتناع عن التصدي لأية مسألة تعد من صميم السلطان الداخلي للدول (تسليم المتهمين في غياب اتفاقية ثنائية مع الأطراف الأخرى أو قانون داخلي يجيز هذا الإجراء). ناهيك عن مشاركة الأطراف الغربية الثلاثة المعنية بالأزمة مباشرة (أمريكا، بريطانيا وفرنسا) في صياغة القرار والتصويت عليه، حيث بوأت لنفسها مكانة الخصم والحكم في آن واحد، وذلك بالمخالفة لأحكام الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من الميثاق الأممي.

إن مواجهة الإرهاب ومكافحته تتطلبان وقفة تأمل وتركيز لبلورة أساليب وسبل ناجعة وفعالة تقف على مسبباته في أشكالها المتباينة والمتعددة للوقاية من تداعياته.

وقد تكرس التدخل الجماعي وباسم الشرعية الدولية التي تجسدها الأمم المتحدة

---

(٢٧) للإشارة فإن جميع أطراف هذه الأزمة (ليبيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية) وقعت على هذه الاتفاقية وأقرت التزامها المسبق بمضمونها. وللاطلاع على مقتضيات هذه الاتفاقية بالتفصيل، انظر: نبيل أحمد حلمي، **الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية، [-١٩؟])، ص ١٣٩ وما بعدها.

(٢٨) على رغم أن فصلاً مهماً من فصول الأزمة قد طوي بتسليم المتهمين للأمم المتحدة لمحاكمتهما أمام قضاة اسكتلنديين في قاعدة زايست الهولندية حيث تم تبرئة أحدهما وإدانة الثاني بالسجن مدى الحياة والذي استأنف الحكم، فإن مجلس الأمن ما زال معنياً بالأزمة، ذلك أن رفع العقوبات الدولية كلياً عن ليبيا يقتضي قراراً من هذا الجهاز بهذا الشأن بناءً على تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة يؤكد فيه استجابة ليبيا لقرارات المجلس ذات الصلة.

بقراراتها لمكافحة «الإرهاب» في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، حيث قادت هذه الأخيرة تحالفاً دولياً لمكافحة «الإرهاب» الدولي، دشنتها في أفغانستان بناءً على قرار مجلس الأمن رقم ١٣٦٨ الذي صدر بالإجماع وبعد يوم واحد من وقوع العمليات[٢٩]، وما زاد من تكريس وتزكية الطروحات الأمريكية والإسرائيلية صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بضرورة مواجهة مخاطر الإرهاب الدولي بكل الوسائل السياسية والعقابية، بما فيها تجميد أموال المشتبه في علاقاتهم بالإرهاب دون التمييز بين هذا الأخير المحظور، وحق النضال والكفاح المشروعين ضد الاحتلال[٣٠].

خاتمة

بإلقاء نظرة سريعة على هذه الجهود الدولية المرتبطة بمكافحة ظاهرة الإرهاب، سواء في صورها القانونية والاتفاقية الجماعية والميدانية الانفرادية، يلاحظ أن جل هذه الجهود اتخذ الطابع العلاجي، أي أن المكافحة تأتي وتنصب على ما بعد الحادث الإرهابي، وحتى تلك الجهود الضئيلة المرتبطة بالمعالجة الوقائية غالباً ما تقارب الظاهرة أمنياً.

لقد سبق للأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كورت فالدهايم في تقرير قدم إلى المنظمة الدولية أن حمّل القسط الأوفر من مسؤولية تفشي ظاهرة الإرهاب لأسباب منها[٣١]: ممارسة حق النقض في مجلس الأمن الدولي (وهذا يحيلنا على الفيتو الأمريكي الحالي لمنع إرسال قوات دولية إلى فلسطين)، وتهاون الدول الكبرى في القيام بواجباتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وتواطؤ الدول الكبرى وتحيزها الذي يؤدي إلى فشل المنظمة الدولية في تحقيق التعاون الدولي وحل المشكلات، ثم هناك اغتصاب حقوق الشعوب المستضعفة.

إن مواجهة الإرهاب ومكافحته تتطلبان وقفة تأمل وتركيز لبلورة أساليب وسبل ناجعة وفعالة تقف على مسبباته في أشكالها المتباينة والمتعددة للوقاية من تداعياته، قبل الخوض في علاجه بأشكال زجرية وأمنية وربما «إرهابية» أيضاً قد تزيد من تفاقمه، ذلك أن التجارب الدولية المرة في هذا الخصوص (أحداث أمريكا بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مثلاً) أوضحت وبالملموس أن أي إجراء أمني مهما توافرت له الإمكانيات البشرية والتكنولوجية والمادية لا يمكنه الحد من هذه الظاهرة.

إن أسباب ظاهرة «الإرهاب» الدولي تتنوع بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني أيضاً. والعدالة الجنائية لا يمكن لها أن تتدخل إلا قمعاً، أي بعدما

---

(٢٩) حول الإشكالات المرتبطة بالتدخل العسكري في أفغانستان، انظر: إدريس لكريني، «استثناءات الأمم المتحدة تتحول إلى قاعدة: التدخل العسكري الأخير في أفغانستان بين الشرعية الدولية والتعسف الأمريكي»، **القدس العربي**: ٢٠٠٢/١/٥، و٢٠٠٢/١/٦، ص ١٨.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل بهذا الخصوص، انظر: عبد الغني عماد، «المقاومة» و«الإرهاب» في الإطار الدولي لحق تقرير المصير»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٣١) الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي**، ص ٥٢.

يحدث الضرر فعلاً، مما يجعلها حلاً غير فعال، لذلك فالتدابير التقنية فعالة في هذا الإطار، وبخاصة إذا ما أخذت بعين الاعتبار هذه الجوانب السياسية والاجتماعية والعوامل التربوية أيضاً[٣٢].

إن المكافحة «الدولية» للإرهاب وفي غياب مفهوم جاد ترضى عنه شعوب العالم، تظل نسبية، بل عديمة الجدوى، في مجتمع دولي تتضارب فيه المصالح بشكل كبير، ويتسم بتباين قاتل بين شمال مصنّع ومتطور يغزو الفضاء، وجنوب متخلف وفقير يصارع من أجل البقاء، وما دامت شعوب بريئة تقتل،وقرارات أمريكية تصدر باسم الأمم المتحدة، وأخرى ملحة تمنع، وأنساق فكرية وتعليمية محلية تعدل وتلغى، وأموال شخصية تجمد لمجرد الاشتباه، بذريعة مكافحة الإرهاب □

(٣٢) المختار مطيع، **المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة** (الدار البيضاء: مؤسسة ايزيس للنشر الجامعي، ١٩٩٣)، ص ١٣٨.

صدر حديثاً

العرب... إلى أين؟

مجموعة من الباحثين

يهدف الكتاب إلى إلقاء أضواء كاشفة على جوانب محددة في الواقع العربي الراهن من منظور استشراف الاحتمالات المرتبطة بتطوراتها، وبخاصة في المستقبل المنظور. فيتناول مجموعة من القضايا القومية العامة حول نهضة الأمة ومتغيرات النفط والثقافة وتقانة المعلومات. ويتتبع الانتفاضة الفلسطينية التي تفجرت في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ ولا تزال في عنفوانها. ويعرض لنسق التحول الديمقراطي الجاري في الوطن العربي، سواء في أقطار عربية بعينها، أو من منظور فئات اجتماعية معينة، أو في ظل انعكاسات مسيرة التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

٥٢٨ صفحة
الثمن: ١٤ دولاراً
أو ما يعادلها

العالم ومصر خلال نصف قرن(*)

جميل مطر

مدير مركز دراسات المستقبل ـ القاهرة.

ـ ١ ـ

مقالتان لعبتا أكبر الأدوار في تاريخ القرن العشرين.

ففي صيف عام ١٩٤٧ نشرت مجلة **فورين أفيرز** الأمريكية مقالة بتوقيع المستر X. في هذه المقالة دعا جورج كينان إلى فرض الحصار على الاتحاد السوفياتي فكانت الدعوة ثم تنفيذها من جانب إدارة الرئيس هاري ترومان إيذاناً أو إعلاناً بنشوب الحرب الباردة. استمرت هذه الحرب حوالى أربعين عاماً حتى انفرط الاتحاد السوفياتي. وكانت الحرب التي أغنت عن نشوب حرب عالمية ثالثة، ولكن شعوباً أخرى في العالم دفعت ثمناً فادحاً لتبقى هذه الحرب باردة لطرفيها الأساسيين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وساخنة لأطراف أخرى. ففي أقاليم كثيرة نشبت حروب صغيرة، عرفت بحروب الوكالة. وراح ضحيتها الملايين من البشر من غير مواطني الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

في ذلك الحين، أي عند نشر المقالة ونشوب الحرب الباردة، كانت مصر، بفضل الاحتلال البريطاني لقناة السويس، جزءاً في «الجماعة» الغربية التي تحولت فصارت حلف الأطلسي، أو الحلف الغربي. ومن ناحية أخرى كان النظام الحاكم بحكم تركيبته الاجتماعية والسياسية مناهضاً للشيوعية. وكان الرأي العام، على رغم موقفه المعادي لبريطانيا العظمى رافضاً أو كارهاً الاتحاد السوفياتي بسبب دعمه المكشوف والمادي على مدى سنوات للعصابات الصهيونية في فلسطين، ثم لحكومة إسرائيل عندما نشبت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى. بمعنى آخر، كانت مصر على مستوى أكبر أحزاب المعارضة،

(*) محاضرة القيت في مركز رامتان الثقافي (متحف طه حسين) بمناسبة الموسم الذي يحمل عنوان «ثورة يوليو في نصف القرن».

وهي الوفد والإخوان المسلمون والاشتراكيون، أقرب إلى أفكار الحياد مع ميل واضح إلى إقامة علاقات قوية مع الولايات المتحدة صاحبة السمعة الطيبة، وقائدة الغرب بلا منازع، وصاحبة النفوذ والتأثير في بريطانيا العظمى.

وبعد نهاية الحرب بشهور قليلة، كانت أمريكا تدعو مصر إلى الاشتراك في حلف شرق أوسطي. ولم تكن هزيمة القوات المصرية على أيدي الإسرائيليين قد بردت، ولا أبدى البريطانيون مرونة أشد واستعداداً أكبر للجلاء عن قناة السويس. أخطأت أمريكا في أول مبادرة سياسية لها مع مصر في نقطتين؛ لم تفهم المزاج الحيادي السائد في الأحزاب السياسية الكبرى وفي الرأي العام، أو لم تقدره التقدير السليم. ومن ناحية أخرى أهملت أو تجاهلت جانب العداء المصري للسياسة البريطانية والرفض الشعبي والرسمي للدخول شريكاً مع بريطانيا في أي حلف إقليمي أو دولي.

لم تكن مصر في مقدمة الاهتمامات الأمريكية في الشرق الأوسط، فالنفط لم يكن متوفراً والمنفعة الاستراتيجية موكلة للحليف البريطاني!

وفي هذه الأثناء كانت لإيران الأسبقية على ما عداها في السياسة الأمريكية للشرق الأوسط. وقد كان الاهتمام الأمريكي بإيران منذ بداية الحرب العالمية الثانية، أي مع بدء اهتمام الشركات النفطية الأمريكية بحقول إيران، وضغطها على واشنطن لتحل محل بريطانيا في إيران. في الوقت نفسه كانت العربية السعودية قد خرجت من عباءة النفوذ البريطاني واستبدلتها بعباءة الشركات الأمريكية ومن ورائها الحكومة الأمريكية.

لم تكن مصر في مقدمة الاهتمامات الأمريكية في الشرق الأوسط. فالنفط لم يكن متوفراً أو حتى متوقعاً. والجدوى الاقتصادية للاستثمارات ضعيفة. والمنفعة الاستراتيجية موكلة للحليف البريطاني باعتباره مقيماً على ضفاف القناة ومؤمناً للملاحة. وبالإضافة إلى كل هذه العوامل، لم تكن أوضاع مصر السياسية مستقرة. فقد تعددت الحكومات في فترة زمنية قصيرة. وكانت التظاهرات تكاد تصبح ظاهرة عادية ويومية. وكان واضحاً أن الجيش ينتظر الفرصة ليتدخل في الحكم.

وبالفعل تدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، ووصلت بعض الأمور إلى درجة الفوضى، وسنحت الفرصة التي كان الجيش ينتظرها. وتدخل. وتشير معظم المؤشرات خلال العامين الأولين إلى أن العالم من ناحيته وحكومة الثورة من ناحيتها لم يغير أي منهما شيئاً في نظرته إلى الآخر. فالثورة لم تعلن عن نية التغيير في السياسة الخارجية. وأمريكا مثلاً لم تشعر بأن الحكومة الجديدة في مصر تضمر للغرب أي عداء غير عادي، ولا تشكل خطراً عاجلاً على إسرائيل، وليس في نيتها، كما علمت من بريطانيا وسفرائها في القاهرة ومبعوثي الثورة، مهادنة الشيوعية في الداخل أو التحالف مع الاتحاد السوفياتي في الخارج، بل يبدو أن أمريكا تأكدت في الوقت نفسه من نية الثورة وسعيها للتقارب معها وكسب رضاها للحصول على أسلحة.

وورثت حكومة الثورة سياسة خارجية أهدافها الأساسية ثلاثة على الأقل، هي: **أولاً** السعي لتحقيق الاستقلال وجلاء القوات البريطانية. **ثانياً** المحافظة على السودان تابعاً،

أو جزءاً أصيلاً من مملكة مصر. **ثالثاً** الحيلولة بكل وسيلة ممكنة دون إقامة دولة عربية موحدة أو اتحادية في منطقة المشرق العربي تزيد من قوة الأسرة الهاشمية. وكانت هناك أهداف أخرى أساسية، ولكنها أقل في الأسبقية، مثل تفادي مواجهة أخرى مع إسرائيل من دون فقدان المكانة المصرية في النظام العربي.

لم تفاجئ الثورة الدول الكبرى، وبخاصة روسيا وأمريكا.. لم يحدث الاستنفار في نظام الحرب الباردة، ولم يحدث تحول فوري في نمط التحالفات الدولية في الإقليم، واستمر عادياً سعي الولايات المتحدة وبريطانيا لضم مصر إلى الحلف المركزي، وإن تصادف تغير النظام في مصر مع بدايات تغيير محسوس في نظرة الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل، إذ كان قد اتضح لموسكو أن القادة الإسرائيليين بعد أن استقروا واستقرت دولتهم اختاروا الانحياز للغرب في الحرب الباردة. وفي الوقت نفسه كانت موسكو قد قررت استغلال المشاعر المعادية لبريطانيا والغرب عموماً، والصعود المتتالي للقوى المعارضة الاشتراكية والشيوعية، وبخاصة في سوريا ومصر، فبدأت محاولات تقارب مع النظام العربي مستخدمة بوابات دمشق. ولم تكن آخر مرة تستخدم موسكو هذه البوابات للنفاذ إلى القاهرة وعواصم أخرى في المنطقة العربية. وعلى كل حال لم يعطل الصدام المبكر الذي نشب بين حكومة الثورة والشيوعيين المصريين محاولات الاستطلاع السوفياتية، بل على العكس بدأت موسكو عملية «أكاديمية وأيديولوجية» في محاولة من جانبها لفهم موقع العسكر في الوطن العربي ودورهم في إحداث التحديث والتغيير، وعواقب هذا كله على الحرب الباردة وكسر الحصار المفروض على الاتحاد السوفياتي.

اكتشفت حكومة الثورة أنها مطالبة بأن تستبقي القوات البريطانية في القناة، وبعد ذلك تنظر الولايات المتحدة في طلبات مصر الخاصة بالتسليح والمعونات.

المؤكد في كل الأحوال، أن قيادة الثورة في مصر لم تشعر خلال العامين الأولين بأي تهديد خارجي ذي أهمية. وكان الطريق مفتوحاً أمامها لبدء ترتيب البيت الداخلي وتسوية صراعات السلطة وتعبئة الجماهير حول أهداف الثورة، دونما تدخل أو خطر خارجي يعيق تنفيذ أي من هذه الخطوات.

كان هدوءاً مؤقتاً. كانت بذور الصدام مغروسة في موقعين: **أولهما** حرص الغرب وإصراره على ربط إنهاء الاحتلال البريطاني بانضمام مصر إلى اتفاقية عسكرية إقليمية ضمن سلسلة أحلاف تحاصر الاتحاد السوفياتي، **وثانيهما** التعارض أو التناقض بين سعي حكومة الثورة نحو إعادة تسليح الجيش المصري وطلب معونات لبناء مشروعات اقتصادية كبيرة، وبين حرص الغرب على عدم الإخلال بالتوازن العسكري الذي أفرزته حرب ١٩٤٨/١٩٤٩ بين العرب واليهود. بعد قليل اكتشفت حكومة الثورة أنها مطالبة بأن تستبقي القوات البريطانية في القناة بعد التوصل إلى اتفاقية الجلاء، وفي حال موافقتها على هذه المطالبة سوف تنظر الولايات المتحدة في طلبات مصر الخاصة بالتسليح والمعونات الاقتصادية. ولم تفهم واشنطن ولا لندن ان موافقة حكومة الثورة

في مصر على مطلب الانضمام إلى حلف وبقاء القوات البريطانية يلغي أحد أهم أسباب قيام هذه الثورة ثم وجودها.

- ٢ -

من جانب آخر كانت حكومة الثورة - من دون أن تدري ربما - تلعب دوراً متقدماً ضد الاستعمار الغربي، أو ضد استمراره وعودته في أشكال أخرى. وكانت في الوقت نفسه، وربما أيضاً من دون أن تقدر العواقب، تقف ضد مشروع أو خطة هي بالنسبة إلى أمريكا أهم من أي مشروع أو خطة مصرية أو بريطانية، كانت تقف ضد خطة حصار الاتحاد السوفياتي وتقف منحازة ضد أمريكا في الحرب الباردة. وهناك رأي عن اكتشاف أهمية هذا الدور وشعبيته وتناغمه مع الوعي العام في مصر، فبدأت عملية «تثوير» السياسة الخارجية المصرية.

المقصود بتثوير السياسة الخارجية المصرية هو الانتقال من أفكار وممارسات تقليدية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية إلى أفكار وممارسات تعتمد المواجهة أسلوباً رئيساً. وتعتمد الأيديولوجية الراديكالية، أي أيديولوجية التغيير أو المراجعة (Revisionism) مضموناً وفلسفة للسياسة الخارجية. إن جميع مستندات المرحلة الأولى من حكم ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ لا تلمح إلى اعتناق الجماعة التي استولت على الحكم لأيديولوجية ثورية بعينها، وإن وجد بينها أفراد معدودون ينطبق عليهم هذا القول. وعلى كل حال لم يكن لأي من هؤلاء تأثير كبير في توجيه دفة السياسة الخارجية في ذلك الوقت.

بل انني سوف أذهب إلى أبعد من ذلك. فأكرر تحليلات سابقة اعتبرت أن الثورة بنيت على سياسات كانت قائمة ومعمولاً بها في عهد ما قبل الثورة. ما حدث هو أن حكومة الثورة عندما اصطدمت بمواقف الغرب المتشددة اضطرت إلى تصعيد هذه السياسات، أو بمعنى أدق رفعها إلى درجة «الإيجابية» وفي أحيان إلى درجة المواجهة الهجومية أو العدائية. فعلت هذا في ثلاثة مجالات على الأقل من مجالات العمل الخارجي. فعلته في مسألة حياد مصر بين القوى العظمى ورفضها الانضمام إلى أحلاف غربية على رغم شدة الضغوط وحاجتها إلى المعونات المصاحبة لهذا الانضمام. وفعلته في مسألة دورها في السياسة ونظام التحالفات العربية وصراعات النفوذ، وبخاصة الصراع على سوريا. ثم فعلته في مسألة العلاقة، أو المواجهة مع إسرائيل، بل أضيف أنها فعلته في مسألة السودان عندما اتخذت قراراً «ثورياً» بالتخلي عن السودان وإسقاط فكرة الوحدة المصرية - السودانية. في هذه الحالة لم تكن المواجهة مع الغير وأيضاً مع الذات، بل في كل هذه المجالات دخلت حكومة الثورة في سياسات مواجهة غير تقليدية، لعب العنف دوراً مهماً فيها، وكانت عوائدها في الغالب مرتفعة بقدر ما كانت تكلفتها أحياناً باهظة.

حالة من هذه الحالات تستحق التوقف عندها. وهي حالة المواجهة مع الغرب، ابتداء من رفض مصر الاشتراك في تنفيذ نصيحة المستر X المتعلقة بحصار الاتحاد السوفياتي ومروراً بكسر هذا الحصار وبناء، أو المشاركة في بناء مجموعة دولية تقف ضد هذا الحصار تحت اسم الحياد الإيجابي ثم عدم الانحياز وانتهاء بحربين: حرب صغرى عام ١٩٥٦ وحرب كبرى عام ١٩٦٧.

كان جون فوستر دالاس واضحاً كل الوضوح عندما أعلن رفض أمريكا لموقف الحياد

بين الشيوعية والرأسمالية، أو بين الشر والخير حسب وصفه الشهير للحرب الباردة. ولولا حاجة أمريكا إلى بعض دول الحياد الإيجابي، وإلى مجموعة عدم الانحياز كمناطق ودول تشارك بوسائل أخرى في محاربة الشيوعية، وإن ناهضت في الوقت نفسه السياسات الغربية، لتعاملت واشنطن مع دول الحياد الإيجابي بقسوة أشد منذ بداية الحرب الباردة لا تقل عن القسوة التي تعاملت بها مع بعض الدول منذ إعلان الحرب على الإرهاب. فمن بين هذه الدول وجدت دول إسلامية تأكد للأمريكيين أنها على رغم عدائها للغرب كانت تقف حاجزاً منيعاً بفضل الإسلام ضد زحف الشيوعية. دول أخرى اعتنقت الأيديولوجية القومية فكانت هي الأخرى سداً لا بأس به على رغم التحالف السياسي بين القومية والشيوعية في المواجهة ضد الغرب. هذا الحيز في الواقع السياسي العالمي سمح لمصر بأن تمارس سياسة خارجية نشطة وإن مالت إلى المواجهة، وأن تحصل على نتائج جيدة في بعض المجالات وبخاصة التصنيع والتسليح والمكانة الدولية. استفادت من الغرب لأن الغرب كان مستفيداً من زعامتها العربية للوقوف في وجه الشيوعية وإن كان متضرراً إسرائيلياً واستعمارياً، واستفادت من الشرق لأن الشرق كان مستفيداً من الحياد الإيجابي، ومن زعامة مصر للعرب وكسر الحصار المفروض على الاتحاد السوفياتي وإن كان الشرق متضرراً عقائدياً وتوسعياً. واستفادت مصر كما ذكرت في مجالات التنمية والتسلح وتوسيع قاعدة مصادر السياسة الخارجية، وإن تضررت في النهاية ضرراً جسيماً حين قررت الولايات المتحدة شن حملة مضادة لدول عدم الانحياز بعد أن أصبحت أشد ميلاً أو خضوعاً للاتحاد السوفياتي.

- ٣ -

وقعت حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣. ووقع في خلد الكثيرين أن الانتقال إلى مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية بدأ بعد الحرب. الواقع أن التحول التدريجي نحو الدبلوماسية التقليدية، بدأ قبل ذلك بوقت غير قصير، إذ انه حين وضعت حكومة الثورة نصب أعينها تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، لم تستبعد أي خيار سياسي بما فيه التنازل فعلياً عن المكانة المصرية في النظام العربي، وانسحبت من اليمن، ووافقت على الحل السلمي للصراع مع إسرائيل والاعتراف بها، وفتحت قنوات متعددة مع الولايات المتحدة. وفي مرحلة أخرى، ألمحت لروسيا إلى إمكانية تغيير الميل ليصبح في اتجاه أمريكا بعد أن ظل لسنوات طويلة تجاه الاتحاد السوفياتي.

وبالتدريج، تدحرجت السياسة الخارجية المصرية بعيداً عن الأيديولوجية والثورية وعادت إلى قالب تقليدي قادها إلى اتفاقيتي «كامب ديفيد» والصلح مع إسرائيل. وحققت بفضل هذه الدبلوماسية التقليدية وبالتخلي تماماً عن كل ممارسات الدبلوماسية الثورية، الانسحاب من سيناء، والقطيعة مع عدد كبير من الدول العربية. ولأول مرة في التاريخ المصري الحديث انعزلت مصر، أو عزلت نفسها، عن بيئتها العربية. وتأكد بعد سنوات أن الخيار الإسرائيلي لم يعوض ما فقدته مصر من مكانة في الإقليم وفي العالم.

كان العائد من وراء التخلي عن السياسة الثورية متعدد الجوانب. عادت سيناء وإن مشروطة. وقع انفتاح اقتصادي مثير للجدل. تولت الطبقة الثورية مهمة التحول نحو

الرأسمالية مع احتفاظها بدستور الاشتراكية ورموزها. ساعدت دول عربية وأمريكا وأوروبا على تسريع عملية التحول فاستثمرت في تدريب وتجنيد إعلاميين ومثقفين. وأصبح للتوجه الجديد في السياسة الخارجية منظرون ومفكرون كان معظمهم من القيادات «الثورية» في النخبة المصرية، أو قريبين منها.

وللحق كان التحول في توجهات مصر الخارجية، وبخاصة تجاه القوتين العُظميين، وتجاه الوطن العربي، وتجاه أفريقيا وعدم الانحياز عموماً، أسبق على التحولات التي جرت في كل هذه الدوائر. ومن المبالغة القول ان التحولات المصرية ساهمت في تسريع التحولات في الدوائر الخارجية. ولكنه قول يستحق المناقشة على الأقل، إذ قد يكون التحول في العلاقة مع القطبين والميل الجديد ناحية الغرب، وأمريكا خصوصاً، ذا تأثير أدنى، بينما كان التحول في مجال الوطن العربي والعالم الأفريقي وعدم الانحياز ذا تأثير أكبر بسبب الدور المركزي للسياسة الخارجية المصرية فيها. على كل حال يبدو معقولاً الاعتراف بأن التطورات على قمة النظام الدولي هي التي لعبت الدور الأساسي في وقوع التحولات الكبرى في السياسات الدولية والإقليمية، وأن رد الفعل المصري لها كان سريعاً ومتجاوباً، وربما أسرع من معظم الدول الأخرى في العالم. فقد عرضت حكومة مصر على أمريكا المساعدة في الحرب بالوكالة ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، وعرضت عرقلة جهود السوفيات إقامة علاقات قوية في منطقة القرن الأفريقي وفي أقاليم أخرى من أفريقيا والوطن العربي. وأظن أن سقوط الاتحاد السوفياتي وانفراط الشيوعية لم يشكلا صدمة أو مفاجأة كبيرة للطبقة الحاكمة في مصر، إذ كانت بالفعل قد أسقطت من حساباتها احتمال العودة إلى خيار الميل نحو الشرق، ووطدت نفسها على الاستمرار في تنفيذ عملية الاندماج في الغرب، وهو الأمر الذي استنفر قوى داخلية استفزتها الاستجابات السريعة والحاسمة للتحولات على قمة النظام، وبخاصة ممارسات الهيمنة الأمريكية واختراقات «العولمة» في أشكالها الجديدة.

> بعد أكثر من خمسين عاماً على مقالة المستر X نشر صموئيل هانتنغتون مقالة في المجلة ذاتها عن "صدام الحضارات".

- ٤ -

وفي عام ١٩٩٣ نشر صموئيل هانتنغتون مقالة بعنوان «صدام الحضارات» في المجلة نفسها التي نشرت منذ أكثر من خمسين عاماً مقالة المستر X[١]. وتشابهت المقالتان في أمور مهمة وتباعدتا في أمور أقل أهمية، فقد كتب المقالتين شخصان من داخل الطبقة السياسية الحاكمة في الولايات المتحدة، ومن داخل الصفوة المشاركة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. ولكن بينما كان تأثير المقالة الأولى أسرع لأسباب تتعلق بالتحولات

(١) Samuel P. Huntington, «The Clash of Civilizations?,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993).

الواقعة فعلاً على قمة النظام، تأجل التأثير الأعظم للمقالة الثانية عدة سنوات، إذ لم تعلن الحرب العالمية ضد الإرهاب إلا بعد سنوات من نشر المقالة والتحسينات التي أدخلت عليها.

في الحالتين كانت مصر واحدة من دول قليلة وقعت في دائرة اهتمام صانعي السياسة ومنفذي التوصيات الواردة في المقالتين. في الحالة الأولى كانت مصر بالنسبة إلى منظمي الحرب الباردة مرشحة كحلقة من حلقات الحصار. في الحالة الثانية كانت مصر، في آن واحد، هدفاً في الحرب وأداة «محتملة» أو ممكنة. وتأكد على الفور أنها لا تصلح كحليف أو حلقة من حلقات الحرب ضد «الإرهاب». في هذه الحالة الثانية ربما كانت مصر أكثر أهمية مما كانت في الحالة الأولى، أي حالة الحرب الباردة. فمقالة المستر H تختلف عن مقالة المستر X في أن المستر X كان يعرف تماماً من هو العدو الذي ستدخل أمريكا ضده حرباً باردة لتستبعد بها حرباً ساخنة. بينما المستر H كان يبحث عن أيديولوجية جديدة تملأ مكان الأيديولوجية الشيوعية التي سقطت فجأة. في النهاية وبعد سنوات من التحسين والتجربة وصلت أطروحة المستر H إلى الجوهر، وهو أنه لا يوجد في العالم بأسره أيديولوجية شديدة التماسك والقوة والتنوع والشعبية في حجم الإسلام. بمعنى آخر، يرى المستر H، وتلامذته في مدرسة الهيمنة الإمبراطورية الأمريكية، أن هذا الوضع حيث الإسلام يحتل مكانة الأيديولوجية العالمية الوحيدة، وأمريكا على الناحية الأخرى تسعى للهيمنة المطلقة، وضع لا يستقيم ولا يمكن أن يستمر.

اكتشف المستر H وحواريوه بندين متنافسين أشد التنافس، فالعولمة كما تريدها الولايات المتحدة هي لبناء عالم واحد تهيمن عليه الحضارة الغربية. والإسلام من ناحية أخرى يعتبر نفسه عالماً متكاملاً.

من ناحية أخرى، اكتشف المستر H وحواريوه بندين متنافسين أشد التنافس. فالعولمة، كما تفهمها وتريدها الولايات المتحدة تسعى لبناء عالم واحد تهيمن عليه الحضارة الغربية، وبالتحديد الأمريكية. والإسلام من ناحية أخرى يعتبر نفسه عالماً متكاملاً متنوع الأعراق وعنده دار للإسلام ليجتمع في ظلها كافة الشعوب.. والعالمان عالم الإمبراطورية الأمريكية ودار الإسلام يريدان بالناس أنفسهم، أي البشرية، نشر الخير والرخاء والسلام، ويطلبان من الناس أنفسهم، أي من كل البشرية، الطاعة التامة من دون شريك. هذا هو المنطق الذي تستند إليه المدرسة المتطرفة في اليمين الأمريكي، ومثيلتها في اليمين الإسلامي.

الصين لا تستطيع الزعم بأنها تريد «عالماً صينياً» ولا الهندوسية، ولا الأرثوذكسية السلافية، ولا حتى «المسيحيات» مجتمعة لأنها في النهاية دين وليست أيديولوجية. هذه الكيانات الدينية ـ الثقافية التي يطلق عليها المستر H تعبير حضارات ستلعب ـ حسب نظريته ـ أدواراً في تحالفات مؤقتة تدور جميعها حول مركز ثابت هو الأيديولوجية الإسلامية ودار الإسلام. وربما كان صحيحاً، وإن بعيداً عن التنظير، القول بأن الصين

في مقالة المستر H خطر أو تهديد أو عدو مؤجل إلى حين الانتهاء من العدو الإسلامي المستنفر فعلاً لأسباب وظروف متباينة. ولكن يبقى المهم نصيحته أن لا يسمح الغربيون للصين، أو ما يسميه المستر H بالحضارة الكونفوشية والبوذية أن تتحالف مع دار الإسلام، أو ما يسميه بالحضارة الإسلامية ضد الحضارة الغربية، في الأجل المنظور.

ليس خافياً على مراقب غير متحيز واقع يقول ان الحملة الإعلامية على أنظمة حكم إسلامية وعلى ممارسات إسلامية بدأت منذ وقت مبكر، أو فلنقل بدأت علامات الصدام في الظهور قبل سنوات من وضع متفجرات في مركز التجارة العالمي. ولوحظ، وبدهشة كبيرة، أن الحكومة المصرية، لم تفلت من هذه الحملة الغربية المعادية على رغم أنها هي نفسها كانت هدفاً لأنشطة إرهابية وجماعات دينية متطرفة. وغير واضح حتى الآن طبيعة وأسباب الدور الذي لعبته دول غربية معينة لإيواء وحماية عناصر دينية متطرفة تعمل ضد استقرار الحكومات القائمة في السعودية والبحرين ومصر وتونس والجزائر. ويبدو أن الوقت لم يحن بعد لتكشف هذه الحكومات عن معلومات حول هذا الموضوع المثير للانتباه منذ أن طرح المستر H أطروحته الشهيرة.

ومنذ ٢٠٠١/٩/١١، ووجهت حكومة مصر بوضع أشد تعقيداً ـ أو أقل سلاسة ـ من الوضع الذي واجهته في عصر الحرب الباردة. كان الأمر قد استقر في نفوس النخبة السياسية الحاكمة المصرية أن الهيمنة العالمية صارت في يد الولايات المتحدة، وأن لا خيار آخر متاح أمام السياسة الخارجية المصرية إن أرادت تنويع أهدافها ومصادر أمنها ومصالحها. لا أتصور أن أوضاعاً دولية سابقة، في أي وقت منذ نشوب الثورة، وعلى رأسها العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ أو الحملة الغربية ضد موقف مصر من حلف بغداد، أو الاتفاق الروسي ـ الأمريكي قبل عام ١٩٧٣ حول مشكلة الشرق الأوسط، ضيق الخناق على السياسة الخارجية المصرية مثل ما فعلته الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، والتصعيد الخطير في الصدام مع العرب والإسلام، وإن اختلفت المسميات □

المحكمة الجنائية الدولية:
قراءة حقوقية عربية لإشكالات منهجية وعملية(*)

عبد الحسين شعبان

رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، فرع لندن،
ومنسق عام الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية.

في تموز/يوليو القادم سيبدأ العمل بنظام المحكمة الجنائية الدولية، بعد مصادقة ٦٠ دولة، مثلما جرى إعلان ذلك في نيويورك في مقر الأمم المتحدة. والمحكمة التي تأسست في روما في عام ١٩٩٨، ستتخذ من لاهاي مقراً لها.

وتعتبر المحكمة الجنائية الدولية (International Criminal Court) أول هيئة قضائية دولية، تحظى بولاية عالمية وبزمن غير محدد، لمحاكمة مجرمي الحرب والمرتكبين للفظائع بحق الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري.

فلأول مرّة في التاريخ يتم تكليف هيئة قضائية دولية دائمة لحماية حقوق الإنسان، بما توفره من إقرار الدول الموقعة عليها، وبالتالي المجتمع الدولي، مبدأ العدالة الشاملة وعدم الافلات من العقاب عن تلك الجرائم الخطيرة بحق الضمير الإنساني على المستوى الدولي.

في صميم حقوق الإنسان

إذا كانت قضية حقوق الإنسان قد شهدت تطوراً كبيراً خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وخصوصاً باستكمال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ والذي يعتبر الشجرة التي تفرعت منها معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان، بالعهدين الدوليين الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦، وأعني بهما العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يمثل من إغناء وتعزيز للشرعة الدولية لحقوق الإنسان، فإن العقد الماضي من القرن العشرين شهد أربعة تطورات مهمة:

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى المؤتمر الدولي للمحكمة الجنائية الدولية الذي انعقد في القاهرة بتاريخ ٩ ـ ١١ ايار/مايو ٢٠٠٢.

الأول: انعقاد مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣، والذي جاء بعد انعقاد مؤتمر طهران عام ١٩٦٨، وشكل نقطة جذب واستقطاب وتراكم بتعزيز كيان حقوق الإنسان الدولية وتطوير اعتبارها قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي، خصوصاً بالوثائق التي صدرت عنه، والتي تعتبر تطويراً حقيقياً لمفاهيم حقوق الإنسان.

الثاني: اعتماد الأمم المتحدة مقرراً خاصاً لحقوق الإنسان وتأسيس مفوضية عليا خاصة بذلك تدعى «المفوضية العليا لحقوق الإنسان»، بما تشكله من تطور في النظر إلى مرجعية حقوق الإنسان وإلزامية احترامها على المستوى الدولي وعدم التهاون بشأن خرقها أو انتهاكها، إذ لم تعد السيادة «حقاً مطلقاً» خصوصاً بارتفاع رصيد فكرة التدخل لأغراض إنسانية. وعلى رغم أن فكرة التدخل الإنساني ما زالت محط جدل ونقاش كبيرين، وبخاصة فيما يتعلق بتطبيقاتها والمعايير المزدوجة والانتقائية التي جرى اعتمادها من جانب الدول المتنفذة في العلاقات الدولية، إلا أنها أصبحت جزءاً من التطور الدولي الراهن وبحاجة إلى تثميره وتعميقه واتخاذ خطوات وإجراءات لعدم استغلاله لأغراض سياسية أو لمصالح ضيقة في مواجهة القانون الدولي، وهو ما يدعو بعض البلدان النامية ومنها البلدان العربية والإسلامية لطرحه، وإن كان ذلك يتطلب منها أولاً وقبل كل شيء احترام حقوق الإنسان وعدم التجاوز عليها بذريعة السيادة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، ذلك أن قضية حقوق الإنسان لم تعد مسألة داخلية أو وطنية بقدر ما هي مسألة عالمية تهم البشرية جمعاء والتقدم الإنساني بشكل عام[١].

> لأول مرة في التاريخ يتم تكليف هيئة قضائية دولية دائمة لحماية حقوق الإنسان بما توفره من اقرار الدول الموقعة عليها لمبدأ العدالة الشاملة.

الثالث: إنشاء نظام المحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨ ودخوله حيزّ التنفيذ في تموز/يوليو ٢٠٠٢ بعد أن صدقت عليه أكثر من ٦٦ دولة (لغاية الآن) وهو ما يضع استحقاقات للقضاء الدولي، لا يمكن التهاون بها أو السكوت عنها تحت أي مبرر، وخصوصاً انه جعل ولاية هذا القضاء دائمة سيعطيها فرصة ملاحقة الجرائم وإنزال العقاب بمرتكبيها، علماً بأن تلك الجرائم لا تسقط بمرور الزمن.

الرابع: إقرار الأمم المتحدة تصريحاً في عام ١٩٩٨ وبمناسبة الذكرى الخمسين

---

(١) منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمان، يرى الفقيه القانوني عبد العزيز محمد سرحان أن نظرية السيادة المطلقة لا يمكن الدفاع عنها في الوقت الحاضر، لأن الدول في ممارستها لاختصاصاتها وسيادتها تخضع لرقابة القانون الدولي وللاعترافات الدولية سواء كانت هذه الالتزامات هي المعاهدات الدولية أو العرف الدولي.

وأعتقد انه منذ نهاية الحرب الباردة وانتقال الصراع الايديولوجي من شكل إلى شكل آخر، وبانتهاء نظام القطبية الثنائية، أخذت فكرة التدخل الإنساني طريقها إلى الفقه الدولي وكان التطبيق الأول لذلك هو ما حصل في العراق بعد حرب الخليج الثانية، حيث دفع المجتمع الدولي لإصدار القرار رقم ٦٨٨ من مجلس الأمن في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١ لوضع حد للقمع وحماية السكان المدنيين. انظر: عبد العزيز محمد سرحان، **القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩)، ص ٣٨٣، وعبد الحسين شعبان، **السيادة ومبدأ التدخل الإنساني** (أربيل: جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٠)، القسم ٢.

لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بخصوص حماية نشطاء حقوق الإنسان على المستوى الدولي باعتبار ذلك من الأولويات، مما يعني توجه العالم لحماية هؤلاء النشطاء الذين يدافعون عن حقوق الإنسان بموجب وثيقة دولية، بما يعدّ تطوراً دولياً كبيراً.

ولذلك ليس عبثاً أن تصف المفوضة العليا لحقوق الإنسان ماري روبنسون إنشاء نظام المحكمة الجنائية الدولية بعد تصديق ٦٠ دولة عليه بأنه «حدث تاريخي» وهو ما دعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى اعتباره «خطوة عملاقة نحو تحقيق شمولية القانون والسياسة».

ومع أن العديد من الدول الكبرى بما فيها بعض أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين، عارضوا إنشاء نظام المحكمة الجنائية الدولية أو تحفظوا عليه أو لم يصادقوا حين وقّعوا، إلا أن إنشاء المحكمة ودخولها حيز التنفيذ على رغم الاعتراضات الشديدة، يعتبر بحد ذاته أحد التطورات المهمة في بداية هذا القرن، وإحدى تحدياته الكبرى.

لقد سعت الولايات المتحدة إلى معارضة تأسيس محكمة دولية جنائية دائمة، الاّ أنها فشلت في ثني المجتمع الدولي عن المضي في هذا الطريق، فاضطرت إلى التوقيع في اللحظات الأخيرة قبيل إغلاق باب التوقيع في يوم ٢٠٠٠/١٢/٣١ لكنها بعد ذلك امتنعت عن التصديق، وأعلنت أن صرف «دولار واحد» من موازنة الأمم المتحدة لتمويل المحكمة مسألة غير مطروحة. وقد عبّر السفير الأمريكي لشؤون جرائم الحرب ريتشارد بروسبر في شباط/فبراير الماضي عن معارضته الشديدة أمام لجنة من الكونغرس قائلاً: «إن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تدعم محكمة لا تملك الضمانات الضرورية لمنع تسيس العدالة».

> لقد سعت الولايات المتحدة لمعارضة تأسيس محكمة دولية جنائية دائمة، إلا أنها فشلت في ثني المجتمع الدولي عن المضي في هذا الطريق.

وتعتقد واشنطن أنه من الأفضل في كل الحالات الاعتماد على الهيئات القضائية الوطنية لمحاكمة مجرمي الحرب ومساعدتها إن اقتضت الضرورة للقيام بمهماتها، وإن لم يتسن ذلك فمحاكمة مثل محاكمات يوغوسلافيا ورواندا تصبح ممكنة وولايتها محدودة وزمنها مرتبط بحدث محدد وبقرار محدد.

وعلى رغم الاعتقاد الذي ساد لدى بعض الأوساط الدبلوماسية باحتمال تغيير أمريكا لموقفها إثر حملتها ضد «الإرهاب الدولي» بعد أحداث أيلول/سبتمبر الإجرامية في العام الماضي، وخصوصاً أن الولايات المتحدة تعكزت على مسألة محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم الإرهاب الدولي، إلاّ أن مثل هذا الاعتقاد لم يكن صائباً وبدد الانتظار بشأنه عدم تصديق الولايات المتحدة على المعاهدة وتصريح بروسبر الذي قال: «إن تلك الأحداث (المقصود بها الأعمال الإرهابية التي راح ضحيتها ٤ آلاف شخص في الولايات المتحدة) لم تغيّر وجهة نظرنا».

وعلى رغم مرور أربعة أعوام على إنشاء نظام المحكمة، فإن روسيا هي الأخرى لم

تصدق عليها، في حين أن الصين لم توقع عليها أصلاً.

وإذا كان هذا موقف الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فإن الاتحاد الأوروبي كان قد عبّر عن ترحيبه ببدء العد العكسي للعمل بنظام المحكمة، ودعت اسبانيا باسم رئاسة الاتحاد الدول الباقية إلى الانضمام سريعاً إلى معاهدة روما لكي تحظى المحكمة الجنائية الدولية بأسرع ما يمكن بدعم عالمي، مؤكدة «الدعم غير المشروط من الجميع»، لأن المحكمة ستكون أداة فعالة في مكافحة الإفلات من الجرائم وهو ما رحب به الرئيس الفرنسي جاك شيراك أيضاً.

ولعل اللافت للنظر أن إسرائيل هي من الدول التي عارضت إنشاء المحكمة، ولكنها اضطرت هي الأخرى للتوقيع عليها عشية إغلاق باب التوقيع، إلا أنها لم تصادق عليها أيضاً، خصوصاً في ظل تصاعد الدعوات الدولية لمحاكمة شارون واعتباره مجرم حرب، ليس لأعمال ارتكبت في الماضي بما فيها «صبرا وشاتيلا» بل نظراً إلى الجرائم المستمرة بحق السكان المدنيين العزّل في جنين ونابلس ورام الله والعديد من المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيها محاصرة الرئيس ياسر عرفات وعدد من المقاومين الفلسطينيين في كنيسة المهد، فضلاً عن تدمير البنية التحتية وهدم المنازل والقتل العشوائي للأسرى، مما يعد انتهاكاً لاتفاقيات جنيف الموقعة عام ١٩٤٩، وبخاصة الاتفاقية الرابعة وملحقها البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ حول «حماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة».

وإذا كان موقف إسرائيل معروفاً وهو ما سنعرضه لاحقاً، فلماذا لم تصدق أي من الدول العربية باستثناء الأردن على نظام المحكمة الجنائية الدولية؟ إذ ما تزال ثماني دول عربية خارج نظام التوقيع؟ أليس في الأمر غرابة وربما التباس وعدم قدرة على تفهم طبيعة الصراع الدولي، وبالتالي السعي لايجاد مواقف متوازنة، منسجمة مع التطور الدولي من جهة، ومن جهة أخرى حماية مصالح دولنا وشعوبنا، والاستعداد للتعاطي مع المتغيرات والمستجدات وتوظيفها بشكل مناسب خدمة للمصالح العربية والإسلامية العليا؟

وبهذه المناسبة لا بد من الإشارة إلى فوائد التوقيع على المعاهدات الدولية قبل إغلاق باب التوقيع وأهمية التصديق عليها لما يتوفر من امتيازات للدول السباقة إلى ذلك.

لقد حددت المادة رقم ١٢٥ من النظام الأساسي للمحكمة (الفقرة الأولى) إقفال باب التوقيع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وطبقاً لذلك فإن الدول الموقعة على المعاهدة ستكون مشاركتها في جمعية الدول الأعضاء منذ بداية نشأتها، مما سيعطيها الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرار وفي تسيير عمل المحكمة الناشئة وخصوصاً أن الجلسات الأولى لجمعية الدول الأعضاء ستشهد مناقشة لقواعد الإجراءات والاثباتات الخاصة بالمحكمة وأركان الجرائم المختلفة الداخلة في نطاق اختصاصاتها وتعريف هذه الجرائم.

إذا كانت هذه ميزة الدول الموقعة، فإن ميزة التصديق ستبدأ مباشرة عند بدء وظيفة المحكمة بمصادقة ٦٠ دولة أو التي ستصدق لاحقاً. وفي الجلسات الأولى ستتخذ

العديد من القرارات مثل انتخاب القضاة وممثلي الادعاء وتحديد الميزانية وغيرها من الإجراءات. لذلك فإن عدم مصادقة الدول العربية سيحرمها من هذا الامتياز، وهو الأمر الذي يمكن تجاوزه بتصديق الدول الموقعة على الاتفاقية لتأخذ مكانها سريعاً في جمعية الدول الأعضاء (الأطراف) في المعاهدة[٢]. ولا شك في أن غياب إسرائيل وكذلك الولايات المتحدة حليفتها الأساسية، يمكن أن يساعد في اتخاذ قرارات لصالح الحق العربي، وربما لاحقاً توجيه لائحة اتهام لمحاكمة شارون والقيادة الإسرائيلية على ما ارتكبته من جرائم ضد الشعب العربي الفلسطيني حالياً، وبخاصة بعد نفاذ أحكام هذه الاتفاقية وبما توفره آليات عمل المحكمة.

مشروع المحكمة الجنائية الدولية

الغريب أن عدداً من البلدان العربية لم ينضم إلى التوقيع على نظام المحكمة على الرغم من أن للعرب مصلحة في ذلك لمواجهة إسرائيل.

لم تستطع السياسات الدولية والقوات المسلحة والجيوش والإرادات الخيّرة على مر التاريخ وقف المجازر والبشاعات وأعمال القسوة التي شهدتها البشرية بما فيها حروب الإبادة، ولذلك ظل التفكير بإقامة نظام قضائي دولي يستطيع محاكمة المسؤولين عن الجرائم على نحو قانوني أمراً في غاية الأهمية.

وازداد الأمر أهمية بعد المجازر والبشاعات التي حدثت في البوسنة والهرسك في جمهورية يوغسلافيا السابقة ورواندا وغيرها، ولذلك أقيمت محكمتان لهذا الغرض أسهمتا، على حد تعبير الخبير الدولي في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة القاضي فؤاد عبد المنعم رياض، في إرساء سوابق قضائية تشكل أساساً لقضاء جنائي دولي دائم[٣].

تعتبر محكمة نورنبرغ التي تأسست لمحاكمة مجرمي الحرب النازيين أول مشروع لمحكمة دولية جنائية ترى النور، فحتى ذلك الحين كانت هناك بضعة اقتراحات أو مشاريع لإنشاء محكمة جنائية دولية، ففي عام ١٤٧٤ تأسست محكمة جنائية دولية من قضاة ينتمون إلى بلدان وقطاعات مختلفة من الالزاس والنمسا والمانيا وسويسرا لمحاكمة بيتر دو هاغنباخ (Peter de Hagenbach) بتهمة ارتكابه جرائم قتل واغتصاب وغيرها، مما اعتبر انتهاكاً لـ «قوانين الله والإنسان»، وذلك خلال احتلاله لمدينة بريزاخ (Breisach)، ثم نامت الفكرة على رغم فظاعات الحروب والجرائم التي ارتكبت فيها، حتى استيقظت في الـ ١٥٠ سنة الماضية. وقبل نورنبرغ بحوالى ٧٠ عاماً هناك بضعة اقتراحات لإنشاء محكمة جنائية دولية، لكن الفكرة لم تجد طريقها إلى النجاح. وفي عام

(٢) عادل ماجد، **المحكمة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ١٠١ ـ ١٠٣.

(٣) انظر مقدمة فؤاد عبد المنعم رياض، في: المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨.

١٨١٥ أقّر الحلفاء إبعاد نابليون لأنه ارتكب جريمة العدوان[٤].

وبعد الحرب العالمية الأولى وانعقاد مؤتمر فرساي للسلام عام ١٩١٩ حوكم بعض الأشخاص (عدد قليل) في المحاكم الوطنية بتهم قيل إنها اعتبرت من جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية. وتجنّب الحلفاء إنشاء محكمة دولية لهذا الغرض، كما لم ينجح مؤتمر فرساي بتبنّي الفكرة. وحددت معاهدة فرساي (المادة، رقم ٢٢٧) المسؤولية الجنائية للقيصر الألماني، بينما ذهبت المادتان رقما ٢٢٨ و٢٢٩ إلى تحديد المسؤولية الفردية على الذين ارتكبوا جرائم حرب من الألمان.

ورفضت عصبة الأمم اقتراح بارون دي كامب بإنشاء محكمة جنائية دولية، وكان التبرير أن المشروع سابق لأوانه، ورفضت مشاريع أخرى، قبل قيام الأمم المتحدة. وقد استجابت ألمانيا (المهزومة) إلى طلب «الحلفاء» للمباشرة بمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم بموجب قوانينها الوطنية، وتقدم الحلفاء بقائمة تضم ٤٥ اسماً من بين ٨٩٥ متهماً بالقائمة التي أعدتها اللجنة التي تأسست عام ١٩١٩، وذلك بعد توقيع الهدنة بين ألمانيا والحلفاء في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩. وبدأت محاكمات لايبزغ في ٢٣ أيار/مايو ١٩٢١.

ولكن بحلول عام ١٩٢٣ باءت بالفشل محاولات تطبيق العدالة ومعاقبة المرتكبين بجرائم حرب وجرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية، بسبب هيمنة التعامل السياسي على العامل الحقوقي والإنساني والأكاديمي[٥]. فالقيصر الذي هرب إلى هولندا طلب اللجوء السياسي، في حين اعتبرت فرنسا أن ما قام به جريمة دولية تستحق الجزاء.

وحتى ميثاق الأمم المتحدة لم يتضمن فكرة إنشاء محكمة دولية جنائية، وحددت مهمة محكمة العدل الدولية بالفصل في النزاعات، فضلاً عن تقديم مشورة أو فتوى بصدد عدد من القضايا المختلف عليها، أو تفسير لبعض النصوص والمعاهدات.

ولكن بفعل ضغط الرأي العام ونظراً إلى فظاعات الحرب والجرائم بحق الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، ناهيكم عن جرائم الحرب ذاتها، فقد وضع نظام خاص لمحاكمة مجرمي الحرب والمتهمين بارتكاب تلك الجرائم، وهو ما دعا إلى تشكيل محكمة نورنبرغ وطوكيو، خصوصاً بعد تشكيل لجنة الأمم المتحدة لجرائم الحرب عام ١٩٤٣ (UNWCC) من ١٧ دولة[٦].

وكانت الحكومات تتذرع برفضها فكرة محكمة جنائية دولية بمتطلبات السيادة وعدم التدخل والتعامل بحساسية بالغة إزاء بعض المظاهر التي «تمس» شؤونها

---

(٤) هيثم مناع، **الإمعان في حقوق الإنسان: موسوعة عالمية مختصرة: ٢٣٥ مادة، نصوص أساسية، قاموس انجليزي/فرنسي/عربي** (دمشق: الأهالي، ٢٠٠٠).

(٥) محمود شريف البسيوني، **المحكمة الجنائية الدولية** (القاهرة: مطبعة روز اليوسف الجديدة، ٢٠٠١)، ص ١٨ ـ ١٩، وعبد الحسين شعبان، **مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان** (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان) (تحت الطبع).

(٦) عبد الحسين شعبان: **سيناريو أولي لمحكمة القدس الدولية العليا** (نيقوسيا: شرق بريس، ١٩٨٧)، **والمدينة المفتوحة: مقاربات حقوقية حول القدس والعنصرية** (دمشق: الأهالي، ٢٠٠١).

القضائية، حتى تم بفعل عدد من التطورات القانونية والسياسية، إضافة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني، وبعد سلسلة مجازر في البوسنة والهرسك ورواندا، تشكيل محكمتين خاصتين بهما، ومضاعفة الجهود لتسريع وتعميم فكرة محكمة دولية.

وفي الفترة بين عام ١٩١٩ وانعقاد مؤتمر فرساي وعامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ وإنشاء المحكمة الخاصة في رواندا، أنشئت خمس لجان تحقيق دولية خاصة، وأربع محاكم جنائية دولية خاصة، وانعقدت ثلاث محاكمات وطنية مفوضة دولياً عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولم تكن تلك التحقيقات والمحاكم والمحاكمات ترتقي إلى مهمة تحقيق العدالة المنشودة، وإنما كانت تنعقد استجابة لتطييب خواطر الرأي العام وترضية له، وخصوصاً للأحداث المأسوية التي كانت تهزّه من الأعماق، وللانتهاكات والجرائم التي كانت ترتكب ضده.

لقد أفلحت ضغوط الرأي العام والمجتمع الدولي في السابق في إنشاء هيئات تحقيق ومحاكم دولية خاصة لبعض النزاعات الدولية طلباً للعدالة. أما النزاعات والحروب الأهلية والمحلية، فعلى رغم بشاعتها، فإنها لم تجذب سوى القليل من اهتمام القوى العظمى التي كانت ملزمة بإنشاء مثل هذه الهيئات[٧].

وتعتبر محكمة رواندا أول محكمة اختصت بالنظر في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت في نزاع مسلح غير دولي، إلاّ أنها لم تحقق النجاح المنتظر إلا بحدود ضيقة.

ويمكن هنا تعداد لجان التحقيق الدولية لإعطاء صورة عن تطور نظام المحكمة الجنائية الدولية:

١ ـ لجنة تحديد مسؤوليات مبتدئي الحرب وتنفيذ العقوبات (المعروفة باسم لجنة ١٩١٩).

٢ ـ لجنة الأمم المتحدة لجرائم الحرب (١٩٤٣).

٣ ـ لجنة الشرق الأقصى (١٩٤٦).

٤ ـ لجنة الخبراء المعنية بيوغوسلافيا (١٩٩٢)[٨].

٥ ـ لجنة الخبراء المستقلة بخصوص رواندا (١٩٩٤)[٩].

ويمكن إضافة «لجنة الحقيقة» المشكّلة بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي (جبهة التحرير الوطني السلفادورية) إلى لجان التحقيق. فهي أول لجنة تشكلت بين حكومة ومعارضة بناء على اتفاقية خاصة لإنهاء النزاع الداخلي والحرب الأهلية.

---

(٧) البسيوني، المصدر نفسه، ص ٥ وما بعدها.

(٨) تشكلت هذه اللجنة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٧٨٠ للتحقيق في جرائم الحرب وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في يوغوسلافيا السابقة (١٩٩٢).

(٩) تشكلت هذه اللجنة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٣٥ للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في أراضي رواندا (١٩٩٤).

ولكن الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي هو الذي حدد الأعضاء الثلاثة لهذه اللجنة، مما يمكن اعتباره أقرب إلى لجان التحقيق الدولية الخاصة.

أما المحاكم الدولية الخاصة التي تشكلت منذ عام ١٩١٩ فهي:

أ ـ المحكمة العسكرية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب على الساحة الأوروبية (عام ١٩٤٥).

ب ـ المحكمة العسكرية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب في الشرق الأقصى (عام ١٩٤٦).

ج ـ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (عام ١٩٩٣).

د ـ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (عام ١٩٩٤).

لا بد من الإشادة بالدور الذي لعبه منتدى المنظمات غير الحكومية بما فيها منظمات عربية في انضاج ظروف قبول فكرة المحكمة.

أما المحاكمات الدولية التي انعقدت في الفترة المذكورة، فهي:

ـ محاكمات لايبزغ (الأعوام ١٩٢١ ـ ١٩٢٣) وقد تمت بناء على طلب دول الحلفاء عند هزيمة ألمانيا واستناداً إلى معاهدة فرساي (عام ١٩١٩).

ـ محاكمات مجرمي الحرب في أوروبا من جانب الحلفاء (الدول الأربع الكبرى الأعوام ١٩٤٦ ـ ١٩٥٥) بموجب قانون مجلس الرقابة رقم (١٠) (Control Council Law).

ـ المحاكمات العسكرية لمجرمي الحرب في الشرق الأقصى التي أجرتها دول الحلفاء بناء على توجيهات لجنة الشرق الأقصى (الأعوام ١٩٤٦ ـ ١٩٥١)[١٠].

وهنا لا بد من الإشادة بالدور الذي لعبه منتدى المنظمات غير الحكومية بما فيها منظمات عربية في إنضاج ظروف قبول فكرة المحكمة، حيث تحولت تلك الفكرة إلى واقع مع نهاية العقد الأخير من القرن الماضي، ففي روما بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو و١٧ تموز/يوليو عام ١٩٩٨ تم إصدار قرار يدعو إلى إنشاء «المحكمة الجنائية الدولية» (International Criminal Court)، ومنذ ذلك التاريخ عرفت المحكمة باسم «معاهدة روما» بعد سنوات من الاجتماعات التحضيرية، حيث تمخض المؤتمر الدبلوماسي (The UN Diplomatic Conference) في ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٨ عن إنشاء «المحكمة الجنائية الدولية» لتصبح أمراً واقعاً بعد أن كانت حلماً بعيد المنال. ويبقى البحث عن العدالة واعتماد السبل الكفيلة للوصول إليها هو الهاجس الأساسي للإنسانية لوضع حد للجرائم التي ترتكب ضدها.

شارك في المؤتمر ١٦٠ دولة وحضرته ٣١ منظمة دولية و٢٣٨ منظمة غير

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.

حكومية بصفة مراقبين. وقد صوتت لصالح إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ١٢٠ دولة، في حين امتنعت عن التصويت ٢١ دولة وعارضته ٧ دول بينها الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد بررت الولايات المتحدة خشيتها من إنشاء المحكمة خوفاً من أن تصبح «أداة سياسية» ضد تصرفات جنودها المنتشرين في مناطق كثيرة من العالم بحسب ما ذهب إليه مندوبها، وهي بذلك تتحسّس الخطر على مصالحها الاستراتيجية سلفاً[١١].

أما مندوب إسرائيل، فقد برر رفض حكومته إنشاء المحكمة بأنه لا يمكنها القبول بأن يُنظر إلى الاستيطان في المناطق المحتلة على أنه من كبريات الجرائم الدولية التي يقع اختصاصها ضمن اختصاصات «المحكمة الجنائية الدولية»، الأمر الذي يعني أنها دولة خارج نطاق الشرعية الدولية في مواجهة قواعد القانون الدولي، وخصوصاً أن سياساتها العنصرية والاستيطانية والإجلائية تشكل جريمة ضد الإنسانية. وقد وقفت المجموعة العربية في الاجتماعات التحضيرية في روما موقفاً موحداً ومتشدداً إزاء ترحيل السكان وإزاء موضوع الاستيطان.

> برر مندوب إسرائيل رفض حكومته إنشاء المحكمة بأنه لا يمكنها القبول بأن ينظر إلى الاستيطان في المناطق المحتلة على أنه من كبريات الجرائم الدولية.

وبخصوص تعريف جرائم الحرب، فقد ورد نص صريح يقول: إن الاستيطان في الأراضي المحتلة من قبل دولة الاحتلال يعدّ تغييراً ديمغرافياً في طبيعة الأراضي المحتلة، ومن ثم يعتبر جريمة حرب في مفهوم اتفاقية جنيف الرابعة.

فإسرائيل تسعى لتحويل الشعب العربي الفلسطيني إلى «أقلية عددية وسياسية» وتؤسس لنظريات تقوم على الاستعلاء العنصري و«التفرد» وادعاء الأفضليات و«الحقوق الإلهية والتاريخية» مشيدة نوعاً جديداً من أنواع «الفصل العنصري» (الأبارتهايد) يتفوق على نظام جنوب أفريقيا العنصري أيام سيادة الأقلية البيضاء[١٢]. وأما فرنسا التي أيدّت قيام المحكمة الجنائية الدولية، فإنها تحفظت على المادة ١٢٤، وذلك بضغط من العسكريين لكي يتم الإفلات من مثول العسكريين الفرنسيين أمام القضاء الدولي قبل مرور سبع سنوات على الشروع بعمل المحكمة[١٣]. وقد كان موقف الرئيس شيراك، بُعيد إعلان الأمم المتحدة عن تصديق ٦٠ دولة، مرحباً

---

(١١) قارن محاضرة للأستاذ جون واشبورن (John Washborn) منسق المنظمات غير الحكومية للتحالف من أجل المحكمة الدولية الجنائية في الحلقة الأكاديمية التي أقامها المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة في القاهرة، ٢٤ ـ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠١.

(١٢) قارن: محمد حافظ يعقوب، **المحكمة الجنائية الدولية**، ومناع، **الإمعان في حقوق الإنسان: موسوعة عالمية مختصرة: ٢٣٥ مادة، نصوص أساسية، قاموس إنجليزي/فرنسي/عربي**، ص ٤٤٤.

(١٣) انظر محاضرة القاضي جون بيرغاني (أحد قضاة المحكمة التي تشكلت بخصوص مقاضاة مجرمي الحرب في يوغوسلافيا) في الحلقة الأكاديمية الدولية التي أقامها المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة في القاهرة، ٢٤ ـ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠١.

بالمعاهدة وبقيام نظام المحكمة الجنائية الدولية وبضمان عدم إفلات الجرائم المنفّرة للضمير الإنساني من العقاب.

وتقوم المحكمة الجنائية الدولية على خمسة مبادئ:

المبدأ الأول: أنها نظام قضائي دولي نشأ بإرادة الدول الأطراف الموقعة والمنشئة للمحكمة.

المبدأ الثاني: أن اختصاص المحكمة سيكون اختصاصاً مستقبلياً فقط وليس في وارد إعماله بأثر رجعي.

المبدأ الثالث: أن اختصاص المحكمة «الدولي» سيكون مكملاً للاختصاص القضائي «الوطني»، أي أن الأولوية للاختصاص الوطني ولكن المحكمة بإمكانها ممارسة اختصاصاتها في حالتين: **الأولى** عند انهيار النظام القضائي، و**الثانية** عند رفضه أو فشله في القيام بالتزاماته القانونية بالتحقيق ومحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم.

المبدأ الرابع: اقتصر اختصاص المحكمة على ثلاث جرائم، هي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري.

المبدأ الخامس: المسؤولية المعاقب عليها هي المسؤولية الفردية(١٤).

أما اختصاص المحكمة، فقد اقتصر على جرائم الإبادة (إبادة الجنس البشري) والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي حددتها المادة الخامسة من معاهدة روما.

ولئن ظل اختصاص المحكمة يشوبه الكثير من النقص تبعاً للصراع الأساسي بين الدول التي انقسمت إلى فريقين رئيسين: **الأول** أراد للمحكمة صلاحيات واسعة ودرجة عالية من الاستقلالية. و**الثاني** أراد تقليص صلاحياتها بحيث تكون خاضعة للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومبدأ أسبقية الدول على الأفراد، إلاّ أنها على رغم كل شيء كانت ثمرة التطور في ميدان حقوق الإنسان.

وبهذا القدر يمكن القول إن قرار إنشاء المحكمة هو قرار تاريخي باتجاه إعلاء النزعة الإنسانية الهادفة إلى تعزيز العدالة بعيداً عن حواجز سيادة الدولة وعدم التدخل. وبهذا المعنى، فإن المحكمة هي مؤسسة دولية دائمة وقائمة على معاهدة ملزمة للدول الأعضاء، وهي امتداد للاختصاص الوطني وذلك بعد التصديق عليها بالطرق الدستورية المعروفة.

ولعل الدلالات التي يمكن استخلاصها من قرار إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، هي **أولاً** التطور الكبير في القانون الدولي الجنائي والإنساني، واعتراف المجتمع الدولي بضرورة تطبيق القواعد القانونية الدولية الجنائية، بخصوص الجرائم التي يرتكبها الأفراد. والدلالة **الثانية** هي الاختصاص الدولي للمحكمة (الولاية القضائية الدولية) الذي

---

(١٤) البسيوني، **المحكمة الجنائية الدولية**، ص ١٣٩ ـ ١٤٤.

تضعه معاهدة روما، وذلك ضمن آليات دولية جديدة في ظروف غياب بوليس دولي يأتي بالمتهمين بارتكاب جرائم للمثول أمام القضاء. ويتطلب ذلك ثقافة حقوقية واسعة وتوازن في المصالح الدولية واستجابة لضرورات العدل والتطور الدولي.

أما الدول العربية التي لم توقع على معاهدة روما فهي تسع دول (بإضافة فلسطين) وهي: تونس، والعربية السعودية، وقطر، وليبيا، ولبنان، وموريتانيا، والصومال، والعراق[١٥]، بينما وقعت الجزائر في ٢٨/١٢/٢٠٠٠، والبحرين في ١١/١٢/٢٠٠٠، وجزر القمر في ٢٢/٩/٢٠٠٠، وجيبوتي في ٦/١٠/٢٠٠٠، ومصر في ٢٦/١١/١٩٩٨، والأردن في ٧/١٠/١٩٩٨، والكويت في ٨/٩/٢٠٠٠، والمغرب في ٨/٩/٢٠٠٠، وعُمان في ٢٠/١٢/٢٠٠٠، والسودان في ٨/٩/٢٠٠٠، وسوريا في ٢٩/١١/٢٠٠٠، والإمارات في ٢٩/١١/٢٠٠٠، واليمن في ٢٨/١٢/٢٠٠٠.

وجدير بالذكر أن الخبير الدولي المصري د. محمود شريف البسيوني كان قد لعب دوراً كبيراً في إعداد نظام المحكمة، وقد انتخب رئيساً للجنة الصياغة، في حين انتخب وزير العدل الإيطالي السابق جيوفاني كونسو رئيساً للمؤتمر، وفيليب كيرش مدير الدائرة القانونية في وزارة الخارجية الكندية رئيساً للجنة الجامعة. وقام الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس جمهورية إيطاليا بافتتاح المؤتمر[١٦].

وتتشكل المحكمة من ١٧ قاضياً يتم انتخابهم بواسطة مجلس الدول الأطراف من بين القضاة الذين ترشحهم الدول الأعضاء في المحكمة، ممن يتمتعون بخبرة لا تقل عن ١٥ سنة ومن أعلى السلم القضائي ويتم الانتخاب بالقرعة، وتكون المحاكمة حضورياً وللمتهم حق الاستئناف[١٧].

خاتمة

إن إعادة قراءة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٨ والمكون من ديباجة أكدت المبادئ العامة لميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي المعاصر، وخلق المجتمع الدولي إزاء الجرائم الخطيرة المرتكبة بحق

---

(١٥) انظر محاضرة محمد عزيز شكري في الحلقة الأكاديمية التي نظمها المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة في القاهرة، ٢٤ ـ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠١.

(١٦) انظر: **مجلة الإنساني**، العدد ١٠ (٢٠٠٠).

(١٧) أود أن ألفت الانتباه هنا إلى أن الفقيه القانوني الأستاذ حسين جميل وأحد رواد المدرسة الديمقراطية في العراق والوطن العربي وأمين عام اتحاد المحامين العرب الأسبق ونقيب المحامين العراقيين الأسبق، سبق له أن دعا إلى انشاء «محكمة عربية لحقوق الإنسان» وذلك على هامش ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في تونس بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ـ ٢ أيار/مايو ١٩٨٢. انظر: حسين جميل، «دور الجامعة العربية في إنشاء محكمة عربية لحماية حقوق الإنسان»، ورقة قدمت إلى : **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣). وكان الأستاذ حسين جميل قد ميز هذه المحكمة التي دعا إليها من «محكمة العدل العربية» الوارد ذكرها في ميثاق الجامعة العربية (المادة ١٩)، وقد قارن جميل بين اختصاصات محكمة العدل العربية واختصاصات محكمة العدل الدولية، أما المحكمة التي يريدها فهي أقرب بالاختصاص إلى «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان» المنبثقة عن مجلس أوروبا. ويمكنها النظر في شكاوى الأفراد إضافة إلى الجماعات وشكاوى الأشخاص الطبيعيين.

الإنسانية، وضمان الاحترام الدائم للعدالة، وفي ١٢٨ مادة تناولت أهداف إنشاء المحكمة وعلاقتها بالأمم المتحدة ومقرها ومركزها القانوني، والجرائم التي من اختصاصها وأركانها واختصاصاتها وقراراتها، ومبادئ قانونية عامة في القانون الجنائي والمسؤولية الفردية، وعدم سقوط الجرائم بالتقادم، وأجهزة المحكمة والموظفين واللوائح القضائية وغيرها، تؤكد أننا أمام تطور مستقبلي مهم وجدير بأن تأخذ البلدان العربية والإسلامية مكانها فيه، وأن تقوم بمراجعة المواقف والنصوص والتطورات إزاء نظام المحكمة وما تولّده من التباسات وتخوفات فيما يتعلق بقضية السيادة وولاية المحكمة وغيرها مما قد ينسحب على بعض الانتهاكات أو الخروق السافرة لحقوق الإنسان.

إن اتخاذ البلدان العربية والإسلامية مواقف موضوعية إزاء التصديق والانضمام السريع إلى المحكمة يساعدها على المساهمة في تقديم إرادتها واجتهاداتها بخصوص وجهة المحكمة اللاحقة بما يعني قيامها بإملاء دورها الحالي والمستقبلي وعدم التغيّب عن مرجعية دولية بهذه الأهمية التاريخية □

صدر حديثاً

حقوق الإنسان في الفكر العربي
دراسات في النصوص

تحرير: سلمى الخضراء الجيوسي

إن جزءاً طيباً من النصوص التي يحويها هذا الكتاب يضيء بنور ساطع تاريخ النزوع العربي المبكر نحو إقرار الحق وضمان كرامة الإنسان.. وفي هذا إشارة إلى رقي إنساني تفوق على شظف المحيط الجغرافي في الجزيرة العربية وخارجها، وهذا لم يحدث كثيراً في التاريخ.. ولعل أكبر نقص في الحياة العربية المعاصرة هو الافتقار إلى قدرة الإنسان على المشاركة فكرياً في تعبيره عن رغبته في تحديث الحياة العربية من جميع جوانبها.. في مواجهة العدوان الشرس الطويل في التاريخ، المتطاول نحو المستقبل على كياننا وثقافتنا وهويتنا وإنجازاتنا..

١٢٠٧ صفحات
الثمن: ١٨ دولاراً
أو ما يعادلها

الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا: قراءة أولية(*)

شيخنا محمدي ولد الفقيه

كلية العلوم القانونية والاقتصادية،
جامعة نواكشوط ـ موريتانيا.

أولاً: مقاربات الديمقراطية في موريتانيا

تعتبر موريتانيا واحدة من تلك البلدان العربية القليلة التي اتجهت منذ مستهل عقد التسعينيات نحو عملية التحول الديمقراطي، وذلك بعد أن أعلن الرئيس معاوية ولد الطايع عزمه على إنهاء حالة الاستثناء بوضع دستور جديد للبلاد يقر التعددية السياسية ويضمن احترام حرية التنظيم والفكر والرأي فيها، وبعد أن ظلت ما يزيد على العقد من الزمن تدار من طرف مجلس عسكري (اللجنة العسكرية) في ظل غياب كامل للدستور.

ولعل غياب مفهوم واضح للديمقراطية لدى أي من التيارات السياسية في موريتانيا يمكن أن يعزى إلى افتقار هذه التيارات للكوادر العلمية القادرة على البحث والتصور، وكذلك إلى ضعف حركة التاليف والنشر في البلاد بصفة عامة، الأمر الذي أدى إلى غياب شبه كامل لأي تراث سياسي مكتوب يمكن للباحث أن يستانس به، وبخاصة إذا تعلق الأمر بموضوع الديمقراطية.

لهذا السبب، فإن سعينا هنا إلى مقاربة مفهوم الديمقراطية في موريتانيا لا يتجاوز

(*) أعدت هذه الورقة في سياق دراسة مستقبل الديمقراطية في موريتانيا الذي يجري في إطار نشاطات «مشروع دراسات الديمقراطية في البلاد العربية» الذي يتخذ من اكسفورد مقراً له، وتمت مناقشتها بمنتدى الفكر والحوار بنواكشوط ـ موريتانيا بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بحضور د. علي خليفة الكواري، منسق الدراسة على المستوى العربي وبمشاركة السادة: ا. أحمد الوافي وا. ولد أحمد وا. سيد محمد ولد سيد أباه وا. محمد ولد عبد الحي وا. محمد المختار ولد الفقيه وا. جميل ولد منصور وا. أحمد جدو. فالشكر موصول للسادة الأساتذة على إغناء الورقة بملاحظاتهم وتعقيباتهم، كما أشكر كلاً من محمدو ولد محمد المختار ومحمد الأمين ولد سيد باب على الملاحظات القيمة التي أبدياها عند قراءتهما الورقة. وقد أعدت هذه الورقة قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

أكثر من محاولة الكشف عن أوجه الاختلاف المعبر عنها بين الحكومة والمعارضة.

في هذا الصدد جاء خطاب الرئيس الطايع في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ معبراً عما يمكن اعتباره الملامح الأولية للمشروع الديمقراطي الموريتاني. فقد أكد هذا الخطاب أن الحكومة عاقدة العزم على «المضي قدماً في إشراك كل مواطن في بناء موريتانيا مستقلة قوية ومزدهرة... وسيقام استفتاء عام من أجل المصادقة على دستور وستتم هذه الإجراءات بإذن الله قبل نهاية السنة الجارية»[١]، في إشارة إلى عام ١٩٩١.

كما أكد في إطار تحديد الترتيبات المؤسسية التي سيتم إقرارها حسب مقتضيات الدستور الجديد على أنه «بعد الموافقة على الدستور ستنظم انتخابات حرة لتعيين مجلس نواب ومجلس شيوخ من بين إجراءات أخرى، وفي ظل تكوين أحزاب سياسية بدون حد من حيث العدد (...) وإنني أدعوكم [يقول الطايع] إلى المحافظة على هذه الخطوة الجديدة للتمكن من إبعاد أصحاب النوايا السيئة ونضمن استمرار مسيرتنا»[٢].

وإذا كان جلياً أن الرئيس الطايع كان يحاول من خلال هذا الخطاب تحديد معالم الخيار الديمقراطي الجديد، فإن حرصه على إبعاد أصحاب النيات السيئة أثار شك بعضهم في إشراك المعارضة في إدارة التحول، على اعتبار أن الديمقراطية تقوم على الحوار والقبول بالآخر، وخصوصاً إذا كان هذا «الآخر» حسب الاعتقاد السائد في ذلك الوقت هو جماعة من المثقفين تجاوزت ١٢٥ شخصية كانت قد تقدمت في السابق لإلقاء الرئيس الطايع لخطابه المذكور، برسالة مفتوحة أرادت من خلالها الإعراب عن شروط تراها ضرورية لإنجاح الخيار الديمقراطي الجديد فإن الأمر يبدو أبعد ما يكون عن الاستعداد للتوصل إلى مفهوم مشترك للديمقراطية بين الفرقاء السياسيين في البلاد، وعلى رغم أن الجماعة المذكورة قد ربطت بين جدية المسار الديمقراطي الجديد وموافقة النظام على الأمور التالية:

- إنهاء خروقات حقوق الإنسان وتحديد المسؤولين عنها ومعاقبتهم.
- إقرار حرية التعبير.
- الاعتراف بالتشكيلات السياسية.
- تشكيل هيئة برلمانية للحريات.
- تنظيم ملتقى ديمقراطي.
- تحديد جدول انتخابي.
- انتخاب جمعية تأسيسية للسيادة تقترح الدستور التعددي.
- تنصيب حكومة انتقالية قبل نهاية العام[٣].

إلا أنه، وعلى رغم وجود هذا الربط بين جدية المسار وتحقيق هذه المطالب (الشروط)، فإن ما حظي منها بالقبول كان قليلاً. فإذا استثنينا حرية التعبير التي أكدها الدستور الجديد في مادته العاشرة وتأكيده في المادة الحادية عشرة أيضاً «أن الأحزاب

---

(١) شيخنا محمدي ولد الفقيه، «النظام السياسي الموريتاني في ظل دستور ١٩٩١»، (رسالة دبلوم دراسات عليا في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣)، ص ٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣) محفوظ نحناح، **الجزائر المنشودة: المعادلة المفقودة.. الإسلام، الوطنية، الديمقراطية** (الجزائر: دار النبأ، ١٩٩٩)، ص ١٤٤.

والتجمعات السياسية تساهم في تكوين الإرادة السياسية والتعبير عنها، فإن باقي المطالب لم يحظ بأي قبول، إذ إنه لم يتم وضع الدستور الجديد من طرف جمعية تأسيسية منتخبة، على الرغم من أهمية هذا الشرط في وضع الدساتير الديمقراطية، كما أن المطالب الأخرى قوبلت بالتسفيه والادعاء بأن القبول بها قد يجر البلاد إلى الفوضى وإلى فراغ سياسي خطير. ولعل هذا الاعتقاد هو ما حمل الطابع على وصف أصحابها بأصحاب النيات السيئة، بل إنه تم توجيه رسالة مفتوحة أخرى وقعتها ٢٥٠٠ شخصية أغلبهم أطر في الدولة وأعيان تقليديون (شيوخ قبائل ووجهاء...) ومنهم ٤٠٠ شخصية زنجية ليعربوا عن رفضهم التام لكل الشروط التي اشترطتها المجموعة الأولى، وجاء في رسالة هؤلاء المفتوحة إلى رئيس الجمهورية التأكيد أنهم: يعارضون أي فراغ قانوني وأي تجزئة للسلطة، ويعارضون بشكل قاطع قيام حكومة مؤقتة، ويعارضون عقد مؤتمر وطني.

كما أعلن هؤلاء عن مطالبتهم بوضع دستور جديد للبلاد يضمن الهوية العربية الإسلامية لها، ويتخذ من اللغة العربية لغة رسمية، وكذلك بأن يتم إطلاق سراح السجناء السياسيين في إشارة إلى المتورطين من الزنوج في انقلابي ١٩٨٧ و١٩٩٠.

وعلى الرغم مما يثيره غياب مفهوم مشترك للديمقراطية بين القوى السياسية من مشكلات تحول دون انتشار فكر سياسي جديد يمكن من تأسيس نوع من الاتفاق أو التعاقد لمواجهة نظم الحكم السلطوي، فإنه قد تم بناء كل الترتيبات والأطر المؤسسية (إقرار الدستور، تشكيل برلمان... الخ) للمشروع الديمقراطي الموريتاني. ومع ذلك فإن جميع القوى والحركات والأحزاب السياسية في البلاد قد قبلت الدخول في هذا المشروع وذلك على الرغم من تحفظات بعضها على آلياته. بل إن أهم هذه الحركات والأحزاب انخرط فعلياً في غمار المسار الديمقراطي، مما يعني أن الديمقراطية كوفاق عام أصبحت من حيث المبدأ موضع اتفاق وإجماع، غير أن توطيد هذا الاتفاق والإجماع بين فرقاء العمل السياسي في البلاد مرتبط إلى حد كبير بخلق فهم مشترك أفضل حول مفهوم الديمقراطية وتحديد إشكاليات قبولها من طرف مختلف التيارات الفكرية والقوى السياسية الفاعلة على الساحة الوطنية.

ثانياً: دواعي التحول السياسي

كانت الديمقراطية ـ ولا تزال ـ مطلباً منذ الاستقلال حتى يومنا هذا. غير أنه مع بداية التسعينيات اكتسبت هذه المطالب حدة خاصة حيث تزايدت نبرتها من مختلف الأطراف الاجتماعية من جهة، ولقيت بعض التجاوب من قبل النخبة الحاكمة.

فبعد ثلاثين سنة من مركزية السلطة من خلال نفوذ الحزب الواحد (حزب الشعب الموريتاني) واللجنة العسكرية للخلاص الوطني، أضحت الديمقراطية مطلباً ملحاً. فما هي الأسباب والعوامل التي حدت النظام السياسي الموريتاني على التحول من النظام العسكري إلى نظام يفسح في المجال لتعددية حزبية ويقبل بنظام الانتخابات والتمثيل؟ وما هي خصوصيات لحظة التحول الديمقراطي هذه في موريتانيا؟

يمكن تقسيم دواعي التحول إلى عوامل داخلية (الأزمة الاقتصادية والبيئة السياسية الداخلية) وعوامل خارجية (النظام العالمي والمحيط الإقليمي).

١ ـ العوامل الداخلية

أ ـ الأزمة الاقتصادية

يتسم الاقتصاد الموريتاني بالضعف الشديد والاعتماد على الخارج. وبالاضافة إلى ذلك فقد تعرضت البلاد إلى موجة من الجفاف منذ عقد السبعينيات، وتناقصت صادرات الحديد وانخفضت قيمتها وجودتها، ومع أن الثروة السمكية الموريتانية كان من المنتظر منها أن تخفف آثار ذلك في الاقتصاد الوطني، إلا أن الاستنزاف الذي طال هذه الثروة في بداية الثمانينيات حد من ذلك الدور. وقد أدى ذلك إلى عدم الاستقرار الاقتصادي المصحوب بالركود، واتسم نمط النمو الاقتصادي بالتباطؤ الشديد. وزاد عجز ميزان المدفوعات وتفاقمت ديون البلاد بشكل خطير. ويقول الطايع واصفاً حالة البلاد الاقتصادية عام ١٩٨٥: «كانت البلاد مقبلة على الاندثار والتحلل المحققين بسبب انفلات الأوضاع واستشراء الفساد في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية. فقد تم استنزاف موارد ومقدرات البلاد دونما اعتبار للمصلحة العليا للشعب الذي كانت ممتلكاته تختلس بلا حساب وهو يئن تحت وطأة دفع الرشاوى للمتنفذين وتحول المحسوبية دونه وتساوي الفرص»[٤].

في ظل هذه الظروف اتفقت الحكومة الموريتانية الجديدة عام ١٩٨٥ مع البنك وصندوق النقد الدولي على تمويل برامج وخطط للتصحيح والتكيف الهيكلي. وقد بدأت برامج الإصلاح الاقتصادي ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي ١٩٨٥/١٩٨٨ وبرنامج الدعم والدفع ثم البرامج الأخرى[٥].

وقد اعتمدت هذه البرامج على التمويل الأجنبي بنسب تفوق في معظم الأحيان ٩٠ بالمئة، وغني عن البيان أن مصادر التمويل الأجنبي هي في يد الدول الغربية ومؤسسات النقد الدولية المرتبطة بها. وترتبط مصادر التمويل الأجنبي وتدفق المساعدات الاقتصادية من منح وقروض للدول النامية بأن تأخذ هذه الدول بأسباب التطبيقات الديمقراطية وبالاقتصاد الحر المرتبط بالنظام الليبرالي. وهو ما ورد بالنص بعد اجتماع الدول السبع الصناعية الكبرى في قمة هيوستن ولابول لعام ١٩٩٠ ولندن لعام ١٩٩١ «سوف تقدم المساعدات للدول وفقاً لمدى تطبيق تلك الدول لأساليب الديمقراطية في مجتمعاتها. وفي ظل حاجة الاقتصاد الوطني إلى المساعدات الأجنبية[٦] ادركت النخبة الموريتانية أن بقاءها مرتبط بإحداث تغيير من نوع ما في الحياة السياسية الموريتانية!

ب ـ البيئة السياسية الداخلية

على الرغم من أن قادة الانقلاب العسكري الأول الذي أطاح بنظام الحزب الواحد

---

(٤) انظر الحديث الأول لمعاوية ولد الطايع بعد الانقلاب الأبيض، في: **الوطن العربي** (١٩٨٥)، ص ٢٣.
انظر أيضاً: Mahfoud Bennoune, «The Political Economy of Mauritania: Imperialism and Class Struggle,» *Review of African Political Economy*, no. 12 (May-August 1978), pp. 50- 55.

(٥) Mohameden Ould-Mey, *Global Restructuring and Peripheral States: The Carrot and the Stick in Mauritania* (Lanham, MD: Littlefield Adams Books, 1996), pp. 87-92.

(٦) محمدن بن أحمد سالم، **الاقتصاد الموريتاني من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠: ثلاثون سنة من الجهود التنموية: النتائج والآفاق** (نواكشوط: القافلة للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٥.

للرئيس المختار ولد داده في ١٠ تموز/يوليو ١٩٧٨، والذي استند إليه قادة الانقلابات المتتالية فيما بعد، قد حددوا ثلاثة أهداف دفعتهم إلى استلام السلطة، وهي: الانسحاب من حرب الصحراء الغربية، وهو ما تحقق منذ عام ١٩٧٨، وإنقاذ الاقتصاد الوطني، وقد بدأت اللجنة العسكرية في تطبيقه، إلا أن الهدف الثالث والأخير وهو تحقيق التحول الديمقراطي قد تعثر حتى نهاية عام ١٩٩١. وقد انتهجت اللجنة العسكرية ـ خلال سنوات حكمها الأولى ـ سياسة احتواء للزنوج الموريتانيين من خلال وضع «المجلس الاستشاري الوطني» في آذار/مارس ١٩٧٩، وهو إطار يتم فيه تمثيل الشرائح الاجتماعية من خلال التعيين، كما قامت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ بإصدار أمر قانوني بإلغاء الرق، وذلك لامتصاص مطالب التغيير المتزايدة.

في ظل حاجة الاقتصاد الوطني إلى المساعدات الأجنبية، أدركت النخبة الموريتانية أن بقاءها مرتبط بإحداث تغيير من نوع ما في الحياة السياسية الموريتانية!

كما عرفت سنوات الحكم العسكري الأولى صراعاً بين الضباط حول السلطة، حيث أطيح بقائد الانقلاب العسكري الأول المصطفى ولد محمد السالك بعد سنة من وصوله إلى الحكم، وجاء بعده محمد محمود ولد محمد لولي الذي لم يستمر في الحكم سوى عدة أشهر ليخلفه محمد خونا ولد هيدالة في بداية سنة ١٩٨٠. حاول هيدالة (١٩٨٠/١٩٨٤) في بداية حكمه تحقيق انفتاح سياسي من خلال المصادقة على مسودة للدستور وتكوين حكومة يرأسها رئيس وزراء من خارج أعضاء اللجنة العسكرية، لكن محاولتين لقلب نظام حكمه (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وآذار/مارس ١٩٨١) جعلتاه يتراجع عن ذلك. وعين رئيساً للوزراء من بين أعضاء اللجنة العسكرية هو معاوية ولد الطايع، وأنشأ تنظيماً سياسياً لملء الفراغ السياسي واحتواء تنامي المعارضة السرية هو تنظيم «هياكل تهذيب الجماهير». وفي إطار تنامي المعارضة الموريتانية لجأ نظام ولد هيدالة إلى سجن عشرات المعارضين وقام بإلغاء منصب رئيس الوزراء، وعين معاوية ولد الطايع قائداً للقوات المسلحة في نيسان/أبريل ١٩٨٤، غير أن العام نفسه انتهى بالإطاحة بهيدالة من قبل معاوية ولد الطايع أثناء وجود الأول خارج البلاد.

وقد أرسى الطايع في بداية حكمه قواعد لانفتاح سياسي جزئي تمثل في إطلاق سراح عشرات المعتقلين السياسيين ومن بينهم رؤساء سابقون للدولة (المصطفى ولد محمد السالك) والحكومة (سيد أحمد ولد ابنيجارة)، وتم تنظيم الانتخابات البلدية الأولى في العام التالي لوصوله إلى السلطة[٧]. لكن سرعان ما نمت معارضة نظام ولد الطايع، فقد نشطت «حركة تحرير أفارقة موريتانيا» في توزيع منشورات حول «اضطهاد الزنوج

(٧) Howard Schissel, «Taya at the Helm,» *Africa Report* (July-August 1986), pp. 85-88; Alfred G. Gerteiny, «On the History, Ethnology and Political Philosophy of Mauritania,» *Maghreb Review*, vol.3, nos.7-8 (May-August 1978), p.6; Amadou Diallo, «Réflexions sur la question nationale en Mauritanie,» *Annuaire de l'Afrique du nord* (1982), pp. 406-412, et Philippe Marchesin, *Tribus, ethnies et pouvoir en Mauritanie*, collection «hommes et sociétés» (Paris: Karthala, 1992), pp. 189-195.

الموريتانيين». وتهدف هذه الحركة حسب أدبياتها المتوفرة إلى إقامة حكومة زنجية وطرد العرب باعتبارهم «مستعمرين»، وأن موريتانيا هي الأرض الأصلية لـ «مملكة والو». وعلى اثر ذلك تمت محاكمة بعض أعضاء هذا التنظيم وحكم على ٢٣ منهم وأدينوا بالسجن لفترات تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات في عام ١٩٨٦. بعد ذلك وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ أعلنت الحكومة عن كشف محاولة لقلب نظام الحكم بواسطة هذا التنظيم، وقد حوكم «مخططو العملية» ونفذ حكم الإعدام في ثلاثة منهم وحكم على ٥١ بالسجن لفترات متفاوتة. وقد صعدت الأزمة بين موريتانيا والسنغال من وتيرة الأزمة الداخلية في موريتانيا، فالزنوج الموريتانيون لهم امتدادات في السنغال. وأفلحت سياسة وزير الداخلية (جبريل ولد عبد الله) ـ إلى حد بعيد ـ في تفتيت جزء كبير من التنظيم، كما تمكن وزير الداخلية في ذلك الوقت من كشف تنظيم للتيار البعثي الموريتاني يحاول الاستيلاء على السلطة. وهكذا فقد بدا للحكومة أن التغيير المطلوب هو أكثر من الانتخابات البلدية وإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٩٠)، وبخاصة في ظل المحاولة الثانية لقلب النظام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠[٨].

٢ ـ العوامل الخارجية

أ ـ النظام الدولي

توظف الدول الكبرى المساعدات التي تمنحها للدول النامية ـ كما هو معلوم ـ في إطار سياساتها الدولية، كما تربطها بضرورة القيام بإصلاحات سياسية بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية المتبعة. وفي هذا الإطار فإن المواقف الخارجية للدول النامية قد تنعكس على تدفق المساعدات الأجنبية على هذه الدول. وفي هذا الإطار يظهر أثر موقف موريتانيا من أزمة وحرب الخليج الثانية في علاقاتها الدولية بصفة عامة، وفي تطور السياسة الداخلية بصفة خاصة.

فقد تحفظت موريتانيا على قرار قمة القاهرة في عام ١٩٩٠ بإدانة غزو العراق للكويت، وتعاطف الرأي العام الموريتاني بشكل كبير مع العراق على إثر تحرك التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٩١) حيث تظاهر الشارع الموريتاني للتنديد بضرب العراق وتم تأسيس «اللجنة الوطنية الموريتانية لمساندة العراق».

ويرتبط الموقف الموريتاني من العراق بوجود تيار سياسي منظم في موريتانيا من ناحية، ومن ناحية أخرى بخلفية موقف العراق من الأزمة التي كانت موريتانيا تخرج منها لتوها مع السنغال، حيث كان العراق الدولة العربية الوحيدة التي عبرت عن تأييدها الصريح للجانب الموريتاني في هذه الأزمة. وبالفعل فقد كانت تلك أزهى فترات متانة العلاقات

---

(٨) السيد ولد أباه، «الدولة والقوى السياسية»، في: السيد ولد أباه، محمد، موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١١٧ ـ ١٢٩، و Pierre Robert Baduel, «Chronique mauritanienne, 1990-1991: De la répression à l'esquisse d'une transition démocratique ou des capacités d'adaptation d'un régime autoritaire,» *Annuaire de l'Afrique du nord* (1991), p. 914.

الموريتانية ـ العراقية. فقد توافد الخبراء العسكريون على موريتانيا والبعثات العسكرية الموريتانية على العراق للتدريب، وأمد العراق موريتانيا ببعض أنواع الأسلحة في إطار اتفاقية للتعاون العسكري بينهما في شباط/فبراير ١٩٩٠[٩].

ولم تكن دول قوات التحالف ضد العراق ولا البلدان الخليجية مرتاحة لهذا الموقف الموريتاني، فقد تحدثت المصادر عن أن الأقمار الصناعية الأمريكية التقطت صوراً للصواريخ العراقية في الصحراء الموريتانية، وعلق الناطق باسم الخارجية في ذلك الوقت على هذا النبأ بالقول: «إن مثل هذه التطورات تثير التخوف بالنظر إلى ما يمثله انتشار الصواريخ من تهديد لمنطقة الشرق الأوسط وللاستقرار في غرب أفريقيا»[١٠]. وقد عمد بعض الدول الغربية والخليجية إلى وقف أو تخفيض مساعداته لموريتانيا.

إن الدول الكبرى توظف المساعدات التي تمنحها للدول النامية في إطار سياساتها الدولية، كما تربطها بضرورة القيام بإصلاحات سياسية داخلية بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية المتبعة.. إن لحظة التحول السياسي في موريتانيا مرتبطة بذلك.

وبالفعل هناك من يعتقد أن لحظة التحول السياسي في موريتانيا مرتبطة إلى حد كبير بتلك الأحداث وما تلاها من زيارات لمسؤولين أوروبيين كبار أكدوا ضرورة إحداث انفراج وتحول سياسي في موريتانيا (زيارة رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الأوروبي ووزير الخارجية الفرنسي قبيل خطاب الطايع عن بداية التحول)[١١]، وكذلك إطلاق سراح أو العفو عن بعض المدانين بتهم تهديد أمن الدولة.

ب ـ رياح الديمقراطية في المحيط الإقليمي

اجتاحت دول غرب أفريقيا موجة التحول الديمقراطي كغيرها من دول العالم مع بداية عقد التسعينيات، كما عرفت الجزائر تجربة في هذا المجال في عام ١٩٨٩. وقد طالبت قمة لابول ـ لأفريقيا وفرنسا ـ في حزيران/يونيو ١٩٩٠ بضرورة أن تجري النظم الأفريقية تغييرات نحو الديمقراطية والانفتاح السياسي. وفي مالي المجاورة تم إحداث التغيير بصورة مثيرة، مما جعل بعض أطراف الساحة الموريتانية يحذرون من مثل ذلك المصير. يقول محمد محمود ولد محمد الراضي رئيس اتحاد العمال الموريتانيين في ذلك الوقت: «لا نريد الوصول إلى وضعية مماثلة كالتي وصلت إليها مالي وأدت إلى الإطاحة بالرئيس المالي، نحن نريد الحوار والانفتاح والمؤتمر الوطني...»[١٢].

---

(٩) John King, «Iraq's Growing Involvement in Mauritania,» *Middle East International* (August 1990), pp. 18-19.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٩؛ Pierre Robert Baduel, «Baath, crise du golfe et relance démographique en Mauritanie,» *Annuaire de l'Afrique du nord,* no.31 (1992), pp.264-268, et Ould-Mey, *Global Restructuring and Peripheral States: The Carrot and the Stick in Mauritania*, p. 228.

(١١) Baduel, Ibid., pp. 270-273.

(١٢) ولد الفقيه، «النظام السياسي الموريتاني في ظل دستور ١٩٩١،» ص ١٣.

وهكذا تعامل الطايع «بحنكة» مع مطالب التغيير التي حافظت له على بقاء النظام أمام عواصف متعددة.

ثالثاً: الانفتاح السياسي الراهن

بدأت اتجاهات النخبة الموريتانية الحاكمة تظهر منذ أواسط الثمانينيات، لتطبيق مشروع ديمقراطي يتم بواسطته فتح المجال للأفراد والجماعات لمشاركة محدودة في أنظمة الانتخاب والتمثيل، وذلك في إطار أهداف بعيدة المدى تتمثل في إشراك المنتخبين في تسيير شؤون البلاد والوصول إلى فاعلية أكبر في مجال التنمية والتخفيف بصفة تدريجية من السياسات الشمولية التي طبقت في ظل نظام الحزب الواحد ونظام الحكم العسكري(١٣).

ولا شك في أن هذا المشروع الديمقراطي الموريتاني يتشابه مع غيره من المشاريع التي طبقت في دول العالم الثالث، ومن بينها الدول العربية والدول الأفريقية جنوب الصحراء، عندما اضطرت الأنظمة السلطوية إلى انتهاج سياسات للإصلاح الاقتصادي رافقتها (إصلاحات سياسية) اتسمت بصفة عامة بأنها إصلاحات تم إدخالها من أعلى.

لقد أرسى معاوية ولد الطايع فترة حكمه العسكري ـ قبيل التحول الديمقراطي الحالي ـ على نظام يتكون من العناصر التالية:

ـ ميثاق اللجنة العسكرية للخلاص الوطني الصادر في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٥.

ـ تكوين اللجنة العسكرية الحاكمة من: رئيس الدولة ومدير الأمن والضباط الذين يشغلون مناصب وزارية وقادة أركان الجيش الوطني والدرك والحرس والطيران العسكري والبحرية ومدير المدرسة العسكرية ومدير الهندسة العسكرية وقادة المناطق العسكرية.

ـ الأمر القانوني رقم ٢٨٩ ٨٦/١٣٤ الصادر في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ المنشئ للبلديات والمعدل بالأمر القانوني رقم /٨٧ الصادر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧.

ـ وجود تمثيل محدود ورمزي في الحكومة من خارج أعضاء اللجنة العسكرية للخلاص الوطني من المصالح الاجتماعية الأخرى.

ـ تضييق الخناق على التنظيمات السرية المعارضة العربية والزنجية وبخاصة بعد محاولتها قلب نظام الحكم بالقوة.

ولم يكن لدى الطايع في ذلك الوقت ـ على ما يبدو ـ منهج مباشر وواضح لتحقيق الإصلاحات السياسية المطلوبة. فقد كان يخشى على نظام حكمه العسكري من قوة

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢ ـ ٦؛ Mohammad-Mahmoud Mohamedou, *Societal Transition to Democracy in Mauritania*, introduction by Saad Eddin Ibrahim, Civil Society and Prospects of Democratization in the Arab World (Cairo: Ibn Khaldoun Center for Development Studies, [1995]), pp. 193-199, and Baduel, «Chronique mauritanienne, 1990-1991: De la répression à l'esquisse d'une transition démocratique ou des capacités d'adaptation d'un régime autoritaire,» pp. 912-926.

المعارضة السرية والتي تعمل في الخفاء ضد نظام حكمه من جهة[١٤]، ومن جهة ثانية كان يتخوف من انفلات الوضع السياسي الداخلي بصفة عامة في ظل تأثير الانقسامات العرقية والاجتماعية على هذا الصراع السياسي.

بدأ التحول السياسي في موريتانيا في تموز/يوليو ١٩٩١ مع إقرار دستور البلاد الجديد. فما هي السمات والخصائص العامة للانفتاح السياسي الراهن؟ وما مدى حجم ووزن التغيرات التي وصل إليها النظام السياسي، وما مدى قربها أو بعدها من النظام الديمقراطي المنشود؟ أو بعبارة أخرى إلى أي نظام آلت عملية التحول؟ وكيف يمكن تصور مستقبل تجربة الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا؟

١ ـ الملامح العامة للانفتاح السياسي الراهن

عندما قرر معاوية ولد الطايع التحول من النظام العسكري إلى نظام الحكم الديمقراطي ـ الذي تم في بدايته إجراء أول انتخابات رئاسية تعددية في دولة عربية ـ اعتمد هذا النظام على إطار قانوني يتكون من العناصر التالية:

ـ الدستور الصادر في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩١ والذي أعده وعرضه على الاستفتاء الشعبي معاوية ولد الطايع.

ـ الأمر القانوني رقم ٩١/٠٢٤ الصادر في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩١ ويتعلق بالأحزاب السياسية ويفتح المجال أمام تعددية حزبية غير محدودة من حيث العدد.

ـ الأمر القانوني رقم ٩١/٠٢٥ الصادر في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩١ ويتعلق بحرية الصحافة.

ـ الأمر القانوني رقم ٩١/٠٢٧ الصادر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ والمعدل بالأمر القانوني رقم ٠٩١/٣٢ الصادر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ المتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية.

ـ الأمر القانوني رقم ٩٢/٠٢٤ الصادر في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ المتضمن القانون النظامي المتعلق بالمجلس الدستوري.

ـ إشراف اللجنة العسكرية للخلاص الوطني على إدارة عملية التحول وفقاً لميثاقها الصادر في عام ١٩٨٥.

لقد رفضت الحكومة مطالب المعارضة بتكوين هيئة انتقالية في صيغة ائتلافية لإدارة عملية التحول، مبررة ذلك بعدم الجدوى والتخوف من الانعكاسات السلبية على مجتمع تسوده الانقسامات القبلية والعرقية[١٥]. وفي المقابل لبت الحكومة مطلب المعارضة

---

(١٤) François Soudan, *Le Marabout et le colonel: La Mauritanie de Ould Daddah à Ould Taya* (Paris: Jalivres, 1992), p. 12, et Schissel, «Taya at the Helm».

(١٥) Peter da Costa, «Mauritania: Democracy in Doubt,» *Africa Report* (May-June 1992), pp. 58-60, and Ursel Clausen, «Mauritanie: Chronique intérieure,» *Annuaire de l'Afrique du nord*, vol. 33 (1994), pp. 641-647.

بشأن قانون انتخاب رئيس الجمهورية، فبعد أن كان الأمر القانوني رقم ٩١/٠٢٧ قد نص في مادته الخامسة على أنه يجب تقديم الترشيحات من طرف ثلاثين عمدة أو ٤٠٠ مستشار بلدي على الأقل ـ وهو ما لم يكن باستطاعة أي مرشح الحصول عليه سوى الطايع نفسه بالنظر إلى أن المجالس البلدية القائمة في ذلك الوقت تم تنصيبها في ظل عدم وجود الأحزاب والحكم العسكري ـ وقد تم تعديل المادة الخامسة هذه بعد أسبوع من صدور الأمر القانوني ليصبح تقديم الترشيحات لرئاسة الجمهورية مقيداً بتقديمه من قبل ٥٠ مستشاراً بلدياً فقط، مما أتاح الفرصة لقبول ترشيح ثلاث شخصيات بالإضافة للرئيس الطايع.

وهكذا أجريت الانتخابات الرئاسية الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ على خلفية ساحة سياسية تعرف إنشاء الأحزاب السياسية لأول مرة منذ سنوات الاستقلال الأولى. وقد تقدم المرشحين الأربعة الرئيس معاوية ولد الطايع يدعمه «الحزب الجمهوري الديمقراطي والاجتماعي»، بالإضافة إلى كل من المرشحين المستقلين أحمد ولد داده ـ الأخ الأصغر للرئيس السابق المختار ولد داده ـ والذي دعمه حزب المعارضة الرئيس «اتحاد القوى الديمقراطية» بعد أن أخفق الحزب في اختيار مرشح من داخل الحزب، ورئيس الدولة السابق المصطفى ولد محمد السالك ودعم ترشيحه حزب التحالف الشعبي التقدمي، والمرشح الرابع محمد محمود ولد اماه، رئيس حزب «الاتحاد الشعبي الاجتماعي الديمقراطي».

بدأ التحول السياسي في موريتانيا في تموز/يوليو ١٩٩١ مع إقرار دستور البلاد الجديد...

خاض المرشحون الأربعة حملة قوية حقق على أثرها الرئيس الطايع فوزاً متوقعاً بنسبة ٦٢,٦٥ بالمئة، ونال مرشح المعارضة أحمد ولد داده نسبة كبيرة نسبياً وصلت إلى ٣٢,٧٥ بالمئة، وتقاسم كل من المصطفى ولد محمد السالك نسبة ٢,٨٥ بالمئة، ومحمد محمود ولد اماه ١,٣٦ بالمئة. وقد اعتبرت المعارضة ومرشحها أحمد ولد داده أن الانتخابات «مزورة» وأعلنت رفضها لها. وقررت «جبهة أحزاب المعارضة» من ثم رفض المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقررة في العام نفسه بعد أن رفضت الحكومة مطالبها بتأجيل هذه الانتخابات[١٦].

والحقيقة أن الحكومة ظلت تسيطر على الانتخابات منذ بداية الانفتاح السياسي بواسطة وزارة الداخلية. فوزير الداخلية هو الذي يعين رؤساء مكاتب التصويت ومعاونيه الأربعة الذين يقومون بفرز الأصوات أيضاً. كما تتشكل اللجنة الإدارية المختصة بالنظر في ترشيحات النواب والشيوخ تحت رئاسة والي الولاية وموظفين معينين بمقرر مشترك صادر عن وزيري الداخلية والعدل. ومنحت الحكومة دوراً محدوداً جداً للقضاء في الانتخابات حيث يقتصر دوره على تلقي الترشيحات لمنصب

(١٦) Anthony G. Pazzanita, «The Origins and Evolution of Mauritania's Second Republic,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 34, no. 4 (1996), pp. 585-591.

رئيس الجمهورية والبت فيها» (المحكمة العليا، ثم المجلس الدستوري فيما بعد، «وعضوية قاضيين في اللجنة الإدارية المختصة بالنظر في ترشيحات النواب والشيوخ).

وقد استخدمت وزارة الداخلية سلطتها في الترخيص للأحزاب في إطار استراتيجية الحكومة ضد الحركة الإسلامية الموريتانية، حيث رفضت الترخيص بإنشاء حزب تقدم بأوراقه للوزارة بعض قادة الاتجاه الإسلامي الموريتاني (حزب الأمة).

.. والحقيقة أن الحكومة ظلت تسيطر على الانتخابات منذ بداية الانفتاح السياسي بواسطة وزارة الداخلية التي تعين رؤساء مكاتب التصويت ومعاونيهم الذين يقومون بفرز الأصوات.. كما أن الحكومة منحت دوراً محدوداً للغاية للقضاء في العملية الانتخابية.

وقد قررت «جبهة أحزاب المعارضة» المشاركة في الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٤ وحققت فيها نتيجة ضعيفة (١٧ مجلساً بلدياً من أصل ٢٠٨)، ولم تكن الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٦ بأحسن من ذلك بالنسبة للمعارضة. بعد ذلك قررت مقاطعة الانتخابات الرئاسية الثانية لعام ١٩٩٧، وقد تقدم لهذه الانتخابات أربعة مرشحين إلى جانب الطايع وهم المرشح المستقل محمد الأمين ولد اشبيه الشيخ ماء العينين، وعن بعض الأحزاب الصغيرة كل من: مولاي الحسن ولد جيد، ومحمد محمود ولد اماه، وكان أمدو مختار [زنجي لأول مرة]. وقد فاز الرئيس الطايع بسهولة في هذه الانتخابات حيث حصل على نسبة ٩٠,٢ بالمئة، وتقاسم البقية كل من الشيخ ماء العينين (٧ بالمئة)، ومولاي الحسن (٠,٩ بالمئة)، ومحمد محمود ولد اماه (٠,٧ بالمئة)، وأمدو مختار (٠,٤ بالمئة).

ويمكن تخليص أبرز السمات والخصائص العامة للانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا، بعد عقد من الزمن على بداية التحول وفي التالي:

أ ـ كسب «الحزب الجمهوري الديمقراطي والاجتماعي» كل الانتخابات التي تم إجراؤها بأغلبية كبيرة تفوق في معظم الأحيان نسبة الثلثين. وبما أن رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، فقد بسط هذا الأخير سيطرته المطلقة على البرلمان والمجالس البلدية من خلال اختيار أعضائها لكي تظهر مرشحة على قوائم الحزب الانتخابية على أساس الولاء للحزب ورئيسه. ورغم أن عدد الأحزاب الموريتانية قد وصل إلى ثلاثين حزباً ـ بعد الترخيص لستة أحزاب مؤخراً ـ فإن مكانة «الحزب الجمهوري» لا تضاهيها مكانة حزب آخر، ومع ذلك فإن حزب الحكومة لايزال حزباً ضعيف البنية حديث النشأة وفي طور التكوين، ويفتقد للديمقراطية الداخلية ويعتمد على تمويل الحكومة والتجار، ويقوم على أساس إنجازات الرئيس الطايع وبرامجه. وقد توافدت عليه منذ تأسيسه عام ١٩٩١ تشكيلات متباينة من السياسيين ورجال الأعمال والتجار وشيوخ القبائل والفئات الاجتماعية الدنيا والزنوج، ولا يربط بين المنتمين إليه سوى الولاء لرئيس الجمهورية، وهو الأمر الذي من المفترض أن يؤدي إلى نشوء

خلافات داخل الحزب، ورغم التكتم على وضع الحزب الداخلي فإن بعض الخلافات قد سمع دويها خارجه(١٧).

وقد كونت بعض الأحزاب إلى جانب الحزب الجمهوري ما سمي «جبهة أحزاب الأغلبية الرئاسية» منذ عام ١٩٩٣، وأهمها حزبا الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم، والتجمع من أجل الديمقراطية والوحدة، وتشترك مع الحزب الجمهوري في تأييد الرئيس الطايع.

ب ـ لم تحصل أحزاب المعارضة الموريتانية على نتيجة تذكر في كل الانتخابات، فباستثناء حصول أحمد ولد داده على نسبة الثلث من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢، والحصول على الأغلبية في بعض المجالس خلال الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٤، كانت حصيلة المعارضة زهيدة. وكانت المعارضة الموريتانية قد اجتمعت مع بداية التحول السياسي في عام ١٩٩١ في إطار «الجبهة الديمقراطية الموحدة لقوى التغيير»، التي تشكل على أنقاضها حزب «اتحاد القوى الديمقراطية». غير أن المعارضة لم تعرف منذ ذلك التاريخ سوى الانقسام والتشرذم. فقد انشقت مجموعة من الحزب بعد أن انضمت إليه مجموعة المستقلين [أحمد ولد داده] حيث أصبح «اتحاد القوى الديمقراطية عهد جديد» وكونت هذه المجموعة المنسحبة «حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم» بزعامة المرحوم حمدي ولد مكناس عام ١٩٩٣ وانضمت إلى أحزاب «الأغلبية الرئاسية»، وكونت مجموعة أخرى منسحبة من حزب «العمل من أجل التغيير» بزعامة مسعود ولد بلخير عام ١٩٩٥. والحقيقة أن حزب «اتحاد القوى الديمقراطية» ـ أكبر أحزاب المعارضة ـ الذي أصبح منذ حزيران/يونيو ١٩٩٢ يحمل عبارة «عهد جديد» قد اتخذ موقفاً بعدم المشاركة في الانتخابات باعتبارها ظاهرة تريد إضفاء الشرعية على نظام الحكم وحزبه. وقد حد ذلك الموقف من دور المعارضة الموريتانية إلى حد كبير، بحيث غيب دورها داخل المؤسسات الانتخابية، وتزايدت أزمتها، مما أدى إلى انقسامها إلى معارضة «متشددة» و«معتدلة».

ومع أن اتحاد القوى الديمقراطية قد انضمت إليه بعض المجموعات القادمة من الحزب الجمهوري (الأطر الناصريون)، مما أثر في الحزب وجعله يأخذ اتجاهاً عروبياً، فإن ذلك لم يحل دون دخول الحزب أزمة شديدة(١٨).

ج ـ لم يكف الحكومة ما أصاب المعارضة من تهميش وتشرذم، بل ساهمت في واقع المعارضة هذا، فبالإضافة إلى رفض مطالب المعارضة منذ عام ١٩٩١ (تكوين هيئة انتقالية، وتعديلات على النظم الانتخابية، وحياد الإدارة، وزيادة دور القضاء، ومصادرة وغلق الصحف المستقلة، وفتح وسائل الإعلام أمام المعارضة) تعرض أقطاب المعارضة وبخاصة زعيمها أحمد ولد داده للاعتقال والإقامة الجبرية عدة مرات (١٩٩٥ و١٩٩٨

---

(١٧) سيد ابراهيم ولد محمد أحمد، «حول ضعف أداء الأحزاب السياسية في موريتانيا: أزمة نظام أم أزمة بنى؟»، **المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد**، العدد ٩ (١٩٩٣)، ص ٣٠، وA. Antil, «Le PRDS: Stratégie d'implantation d'un parti en pouvoir en Mauritanie,» *Politique africaine*, no. 65 (mars 1997), pp. 124-132.

(١٨) ولد الفقيه، «النظام السياسي الموريتاني في ظل دستور ١٩٩١»، ص ٢.

و١٩٩٩) بتهمة: «الترويج لأنباء عن دفن نفايات نووية إسرائيلية في الصحراء الموريتانية، ومحاولة التأثير في تدفق المساعدات الأجنبية لموريتانيا من خلال الترويج لأنباء عن انتهاكات لحقوق الإنسان في موريتانيا». وتطور موقف الحكومة من الحزب الذي عرف من جديد ظاهرة الانقسام مع انشقاق مجموعة «الحركة الوطنية الديمقراطية» بزعامة المصطفى ولد بدر الدين ومحمد ولد مولود وتكوينها اتحاد القوى الديمقراطية «ب»، وقد استغلت الحكومة هذا الانقسام للقضاء على الحزب نهائياً. فقد وزعت المساعدات الممنوحة للحزب بالتناصف بين المجموعات المتصارعة، ثم بادرت بعد ذلك إلى إصدار مرسوم بحل الحزب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بسبب «الدعوة والتحريض على العنف» وذلك في أجواء تصاعد المسيرات ضد العلاقات بين موريتانيا وإسرائيل في ظل انتفاضة المسجد الأقصى (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠). ولم ينفع الحزب لجوؤه إلى القضاء، فقد أكدت المحكمة العليا الموريتانية مرسوم الحكومة ورفضت إلغاء قرار الحل. وكانت الحكومة قد حلت في عام ١٩٩٩ حزب «الطليعة الوطنية» في ظل اعتراض الحزب على العلاقات مع إسرائيل وتوتر العلاقات الموريتانية ـ العراقية.

في الانتخابات البلدية الأخيرة (١٩٩٩) انتشرت المخالفات والتلاعب والتزوير في ظل ضعف الإقبال الذي وصل في بعض الدوائر إلى أقل من ١٤ بالمئة، مما اضطر الحكومة إلى إعادة إجراء الانتخابات في العاصمة!

د ـ كثرة المخالفات والتلاعب، بل «التزوير» في بعض الأحيان أثناء الانتخابات التي تم تنظيمها منذ عام ١٩٩٢. فبالإضافة إلى التلاعب في توزيع البطاقات الانتخابية، والأخطاء في مراجعة وإعداد اللوائح، ونوعية الحبر المستخدم، ومكاتب التصويت المتنقلة في الأرياف، وشراء أصوات المحتاجين بالمال أثناء الانتخابات وهيمنة الحزب الجمهوري وموظفي الحكومة المشرفين على عمليات التصويت، والفرز وإعلان النتائج، حدثت مخالفات في بطاقات التعريف الوطنية التي تحدث بعضهم عن تزويرها على نطاق واسع، وبالفعل فقد تم نشر نماذج من هذه البطاقات موقعة من دون بيانات ليتم تعبئتها فيما بعد بالطريقة المطلوبة. ولم تنجُ المعارضة من أعمال التزوير هذه، وإن كانت بالطبع تتم على نطاق أضيق.

وقد اتضحت هذه الأزمة بمناسبة الانتخابات البلدية الأخيرة لعام ١٩٩٩، حيث انتشرت المخالفات والتلاعب والتزوير في ظل ضعف الإقبال الذي وصل في بعض الدوائر إلى أقل من ١٤ بالمئة، مما اضطر الحكومة إلى إعادة الانتخابات في العاصمة نواكشوط وسيلبابي.

هـ ـ لمواجهة أزمة النظام السياسي هذه صادقت الحكومة على إصلاحات سياسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قبيل الانتخابات البرلمانية والبلدية، وقد تعلقت هذه الإصلاحات بثلاثة جوانب هي:

ـ إقرار نظام الانتخاب النسبي في الانتخابات البرلمانية في ثلاث دوائر تكوّن

مجتمعة ثلث أعضاء البرلمان تقريباً. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التعديل إلى دخول عدد من النواب من المعارضة لأول مرة إلى البرلمان الموريتاني.

ـ الجانب الآخر من الإصلاحات يتعلق بالمساعدات المالية التي تمنحها الحكومة للأحزاب، فبعد أن كانت الحكومة قد قررت عام ١٩٩٤ منح مساعدة نسبية للأحزاب تحسب على أساس نتائج التصويت في الدور الأول من الانتخابات البلدية الأخيرة، أضافت الزيادة الأخيرة مساعدة ثابتة لكل حزب يحصل على نسبة ١ بالمئة في الانتخابات البلدية وقدرها «خمسة ملايين أوقية» (حوالى ٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي). ومع أن هذه المساعدة ستوفر لهذه الأحزاب الموريتانية مورداً مالياً هي في حاجة إليه، غير أن بعضهم ينتقدها لكونها تمثل «رشوة» أو «محاباة سياسية» لكي تقبل الأحزاب المشاركة في انتخابات محسومة أصلاً لصالح الحزب الجمهوري.

ـ ويتمثل الجانب الثالث من الإصلاحات في وجوب تقديم الترشيحات للوظائف الانتخابية بواسطة الأحزاب، أي إلغاء السماح بترشيح الأشخاص المستقلين، ولا شك في أن هذا التعديل يمس حقاً أساسياً من حقوق المواطن الأساسية ويعصف به، وهو حق دستوري (حق الترشيح). وتبرر الحكومة هذا التعديل بتقوية الأحزاب كهدف معلن ومواجهة ظاهرة المستقلين في البرلمان والذين عادة ما يعودون إلى الحزب الجمهوري فور انتهاء الانتخابات.

٢ ـ الانفتاح السياسي الراهن... محاولة للتصنيف

يمكن فهم التغيرات التي عرفها النظام السياسي الموريتاني منذ عام ١٩٩١[١٩] على أساس أنها قد وصلت به إلى النمط التعددي المقيد. ويبدو النظام التعددي المقيد في مرحلته الأولى على الأقل كنظام إدارة أزمة مركبة هي مزيج من أزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التوزيع، فضلاً عن أزمة التكامل الوطني في بعض الحالات.

إن أهم ما يميز النمط التعددي المقيد بالمقارنة مع النظام السلطوي هو: تعدد حزبي محكوم من أعلى، تنافسية مقيدة، حرية معقولة للصحافة، اكتساب الهيئة التشريعية قدراً محدوداً من الحيوية، استقلال ملموس للقضاء العادي[٢٠].

ولا يعني كون النمط التعددي المقيد امتداداً للنمط السلطوي أنه مجرد نمط انتقالي أو صورة أخرى من صور النظام السلطوي، إلا إذا أخذنا بالتصنيف الاختزالي الذي يختزل النظم السياسية المعاصرة إلى نظم ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية.

وحتى في ظل هذا التصنيف الاختزالي، من المفترض أنه يوجد خط متصل له

---

(١٩) Abdel Wedoud Ould Cheikh, «Des voix dans le désert: Sur les éléctions de l'ère pluraliste,» *Politique africaine*, no. 55 (octobre 1994), pp. 31-39.

(٢٠) حول هذا الموضوع، انظر: وحيد عبد المجيد، «دور الحوار في الانتقال من تعددية مقيدة إلى ـ الديمقراطية ـ »، في: وحيد عبد المجيد [وآخرون]، **مصر والنموذج الديمقراطي**، سلسلة حوارات المستقبل (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ١٩٩٩)، ص ١٠ ـ ١٦.

نهايتان: إحداهما للنظام الديمقراطي والأخرى للنظام الشمولي. وبالتالي يصبح النمط السلطوي قائماً بذاته. لكن ظل هناك اتجاه غالب في حقل السياسة المقارنة لا يميل إلى اعتباره كذلك، فهو إما نمط انتقالي بين الشمولية والديمقراطية، كما عند كثيرين مثل يوجين ميهان في دراسته عن ديناميات الحكومة الحديثة (١٩٩٦) وأوريسلسن في مقدمته لعلم السياسة (١٩٨٨) بل حتى عند كولمان في دراسته عن النظم السياسية في المناطق النامية، ضمن الكتاب الذي اشترك في تحريره صحيفة الموند (١٩٦٦).

ويبدو أن هذا التصنيف الاختزالي تأثر بروح الحرب الباردة الدولية والصراع بين المعسكرين الديمقراطي والشمولي، ولذلك قليلاً ما نظر إلى النظام السلطوي الذي ساد العالم الثالث على أنه نمط قائم بذاته يرقى إلى مستوى أهمية النمطين الديمقراطي والشمولي.

ومع ذلك فقد تبين أن النظام السلطوي أكثر قدرة على الاستمرار من النظام الشمولي كونه أكثر مرونة، مما يتيح فرصة لتطويره من داخله عندما تتفاقم أزمته بخلاف النظام الشمولي الذي ينهار تحت وطأة أزمته[٢١]. ودون الدخول في تفاصيل ينطوي النمط السلطوي على قدر محدود من الاستقلال للنظم الفرعية عن نظام الحكم، مما يوفر فرصة لزيادة مساحة استقلال بعضها حيث تتفاقم أزمته، بينما يفتقد النمط الشمولي لهذه الإمكانية. ولذلك فغالباً ما يكون مآل النظام الشمولي الانهيار وإخلاء الطريق إما لنظام ديمقراطي تتفاوت إمكانيات استقراره، أو إلى فوضى شاملة. أما النظام السلطوي، فغالباً ما يستطيع التحول من داخله باتجاه نظام تعددي مقيد تتباين فرص تطوره تدريجياً إلى نظام ديمقراطي، ويمكن تفسير ذلك بأن النظام السلطوي غالباً ما لا يفرض سيطرة محكمة على جميع أوجه النشاط الإنساني. فهو يترك بعض جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد، لكن في إطار تنظيم تراتبي تحت قيادة نخبة قليلة العدد يعلوها عادة حاكم فرد، وفي ظل سيادة قيم الأمر والطاعة والانضباط[٢٢].

وهذه في الواقع هي القاعدة التي يقوم عليها تصنيف النظم السياسية إلى ديمقراطية وشمولية وسلطوية وتعددية مقيدة. وتتمثل هذه القاعدة في مدى استقلال النظم الفرعية (النظام الحزبي ـ الإعلامي ـ الإداري ـ القانوني... الخ).

وتتباين حالات النمط التعددي المقيد وفقاً لمدى الانفتاح وقابليته للتطور تدريجياً أو جموده وركوده، وبالتالي مدى ما يتيحه من استقلالية للنظم الفرعية عن نظام الحكم. فكلما اتسع نطاق الانفتاح السياسي، أو كان قابلاً للتوسع، تزايدت فرص التحول تدريجياً من النمط التعددي المقيد إلى النمط الديمقراطي. لكن تدل التجربة حتى الآن أنه باستثناء حالات عدة في أمريكا اللاتينية، ما زال النمط التعددي المقيد بعيداً عن أن يطلق ديناميات التحول إلى الديمقراطية.

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٢.

وكانت حالة الجزائر هي الحالة العربية الوحيدة التي اقتربت من مشارف هذا التحول في بداية التسعينيات، لكن غياب التفاهم على قواعد اللعبة أدى إلى تصادم بين مشروعين متعارضين نتيجة الانقسام الثقافي ـ الحضاري ـ العميق. فكانت الانتكاسة الكبرى التي ألقت بظلالها على حالات أخرى للتعددية المقيدة في الوطن العربي تعاني أزمات متفاوتة.

رابعاً: سيناريوهات المستقبل

يرتبط مستقبل الديمقراطية في أي بلد من البلدان بمسار تجربتها السياسية، وما انتهت إليه تلك التجربة من محصلة في مجال المشاركة السياسية وحقوق الإنسان والتنمية. كما يتوقف على نوعية البنى الراهنة في كل من الدولة والمجتمع، وعلاقاتهما الداخلية وارتباطاتهما الخارجية[٢٣]. وفي هذا الإطار فإن السؤال التالي يطرح نفسه: هل يتجه النظام الموريتاني القائم منذ عام ١٩٩١ نحو مزيد من الانفتاح والديمقراطية أم أنه يقف عاجزاً عن التطور ويقف عند المرحلة التي وصل إليها؟ وبعبارة أخرى كيف يمكن استشراف مستقبل الديمقراطية في موريتانيا؟

ان النظام الموريتاني في وقتنا الحاضر، يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة. فالإصلاحات الاقتصادية لمواجهة الخلل في الاقتصاد الموريتاني تنعكس على قطاعات واسعة من الفئات الاجتماعية الدنيا، وهو الأمر الذي يولد تذمراً شديداً في بعض الأحيان نتيجة غلاء المعيشة وانخفاض مستوى الدخل وغياب دور الدولة في رعاية الفئات المحتاجة. ولم تفلح السياسات الحكومية في مجابهة آثار انتشار الفقر، وذلك من خلال محاربة الفقر بالتعاون مع برامج البنك الدولي. ونجاح هذه السياسات مرتبط بقدرتها على حماية الفئات الضعيفة وتحقيق توزيع أكثر عدالة لعوائد التنمية[٢٤]. والواقع أن حركة التنقيب عن النفط الجارية الآن قد تسهم في تخفيف الأعباء عن محدودي الدخل إذا ما قدر لها أن تسفر عن اكتشافات مهمة.

التحدي الثاني الذي يواجهه النظام السياسي هو ذلك الذي ينتج من آثار الانقسامات العرقية والقبلية للمجتمع الموريتاني وبعض الأبعاد الثقافية لذلك الانقسام والآثار الاجتماعية فيه. فالزنوج الموريتانيون لهم امتدادات خارجية في السنغال وبعضهم استقر هناك منذ عام ١٩٨٩ وانضم إليهم بعض المرتبطين بهم من السنغاليين ليكونوا لاجئين في السنغال يطالبون بالعودة إلى موريتانيا، ولهم مطالب أخرى تعود إلى الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩١) يدعي بعضهم التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل بعض

---

(٢٣) انظر: علي خليفة الكواري، «نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٧ (أيار/مايو ٢٠٠١)، ص ٧، و Samuel P. Huntington, «After Twenty Years: The Future of the Third Wave,» *Journal of Democracy*, vol. 8 (November-October 1997), pp. 3-12.

(٢٤) Anthony G. Pazzanita, «Political Transition in Mauritania: Problems and Prospects,» *Middle East Journal*, vol. 53, no. 1 (Winter 1999), pp. 56-58, and Pierre Bonte et Henri Guillaume, «Mauritanie: Questions pour l'avenir,» *Politique africaine*, no. 55 (octobre 1994), pp. 8-9.

الضباط، ويرفضون سياسات ومناهج التعريب داخل الدولة. كما أن الفئات الاجتماعية الدنيا «لحراطين» (وهم الأرقاء السابقون) يشكون من الفقر والبطالة ونقص التكوين، هذه المسائل الاجتماعية ـ الثقافية ستكون لها آثار عميقة في مستقبل الديمقراطية في موريتانيا.

وفي إطار الحديث عن استشراف المستقبل، يمكن تقديم ثلاثة سيناريوهات أو وجهات محتملة، كما يمكن الإشارة إلى أزمة المعارضة الموريتانية:

١ ـ **السيناريو الأول**: بقاء الحال على ما هو عليه أو «جمود» وتوقف تطور النظام عند النقطة التي وصل إليها حتى الآن.

ويعني ذلك استمرار السياسات والقيم السائدة والتي تتلخص في الإبقاء على التعددية المقيدة التي يتم فيها التحكم من أعلى من جهة، واللجوء إلى الاعتقالات للمعارضين ومصادرة بعض الحريات السياسية. وهذا السيناريو مرتبط بتحسن النمو الاقتصادي والقدرة على مجابهة الانعكاسات السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي.

من المفروض أن تشتغل الأحزاب في ظل التعددية المقيدة بالعمل على خلق وتدعيم المناخ العام اللازم لاستكمال التحول الديمقراطي من خلال بلورة قواعد العملية السياسية وأسسها، وتأسيس تقاليد الحوار والتعايش وإيجاد الحلول للخلافات الكبرى...

وفيما يخص السياسات الانتخابية فإن تحقق السيناريو يرتبط بالقدرة على إبقاء حزب الحكومة (الحزب الجمهوري الديمقراطي والاجتماعي) في السلطة من خلال اقتصار الانتخابات على اعتبارات مظهرية للخيار تدفع الناخبين إلى المشاركة دون أن تمنحهم فرصة حقيقية للتغيير. ويتضمن ذلك إبقاء التحالف الموجود الآن بين «الحزب الجمهوري» وما يسمى أحزاب الأغلبية الرئاسية، وكذلك توقع استمرار ما تتعرض له المعارضة من انقسام وتشرذم وتكوين أحزاب جديدة، وذلك في ظل الحفاظ على التوازنات الاجتماعية القائمة في المؤسسات السياسية الموريتانية.

٢ ـ **السيناريو الثاني**: ينطوي هذا الاحتمال على ترتيبات قد تتخذها الحكومة في مواجهة قلاقل أو اضطرابات مدنية قد تؤدي إليها السياسات الاقتصادية واستراتيجيات الحكومة السياسية. وبعبارة أخرى فإن ذلك يتضمن عدم قدرة الأحزاب وإخفاقها في أن تحدث انفراجاً في حالة تذمر ورفض الفئات الاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى أن يتخذ الرئيس الطايع إجراءات خاصة تحافظ على «كيان الدولة» و«الوحدة الوطنية» وتواجه أعداء هذه الوحدة. هنا تكون النتيجة هي عدم السماح بأي انتقاد للنظام من أي جهة كانت سواء أكانت جمهوراً عادياً أم منظمات أم أحزاباً.

لا يمكن لهذه الإجراءات أن تستمر لفترة طويلة من الوقت، ومن المتوقع أن يعلن النظام أنها اجراءات مؤقتة ليس إلا، سيتم رفعها فور استتباب الأمور، لأن ذلك سيهز شرعية النظام الداخلية والخارجية، كما أنه قد ينعكس على علاقات النخبة الحاكمة فيما بينها، ويحدث توتراً بينها ويزيد من احتمال التوتر بين مؤيدي الحكومات والمعارضة

وبين العناصر العسكرية، أي داخل الجيش نفسه.

٣ ـ **السيناريو الثالث**: قد يؤدي انهيار إحدى الحالتين أو كليهما إلى إعادة تنظيم الحياة السياسية الموريتانية. وفي ظل هذا الاحتمال فإن ما سيتم إدخاله من تحديثات قد يكون نتيجة لأزمة اقتصادية وسياسية أو نتيجة انفلات الوضع بالنسبة لقطاعات واسعة من سكان المدن (يعيش حوالى ثلث السكان في نواكشوط). وذلك في ظل انخفاض الوعي وعدم الاكتراث السياسي، حيث إن هناك ميلاً ملاحظاً لدى قطاعات واسعة من السكان إلى عدم الاهتمام بالانضمام لأحد الأحزاب السياسية، وفي ظل هذا السيناريو سيتبع الحزب الجمهوري خطة متكاملة لزيادة رصيده من المناضلين وقدرته على التعبئة وتنظيم هياكله القاعدية. كما قد تضطر الحكومة إلى إشراك الأطراف السياسية المتبعة في ميدان محاربة الفقر ومساعدة المحتاجين وتحديد أهداف اقتصادية واجتماعية جديدة.

٤ ـ **أزمة المعارضة الموريتانية**: تقف المعارضة الموريتانية على «هامش النظام السياسي» أو حتى على خارج هذا الهامش أحياناً. فالأزمة السياسية الموريتانية هي أزمة في الحكم وأزمة في المعارضة. فلم تنجح المعارضة منذ عام ١٩٩١ بتحقيق نتيجة تذكر في الانتخابات، بل فضلت مقاطعة الانتخابات في معظم الأحيان.

ولا شك في أن من الاحتمالات المستبعدة منذ بدء التحول الديمقراطي في موريتانيا هو قيام هيئة وطنية مشتركة بين الحكومة والمعارضة أو القيام بتطويرات على النظام السياسي الحالي تهدف إلى زيادة التأييد الشعبي للمعارضة[٢٥].

ومهما يكن، فإن أزمة المعارضة الموريتانية لا تعود إلى النمط التعددي المقيد فقط، بل ترجع أزمة المعارضة بجانب هذا العامل إلى ضعف تكوين الجماعة السياسية الموريتانية من الناحية التاريخية عموماً. فلم تبدأ إرهاصات تكوين هذه الجماعة إلا بعد الحرب العالمية الثانية ولم يتح لها فرصة التطور الطبيعي. فقد تم إجهاض التجارب التعددية القصيرة التي عرفتها البلاد خلال الفترة (١٩٤٦ ـ ١٩٥٨) و(١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، مما أتاح تقويضها. وحال احتكار السلطة ومصادرة الحريات دون نشوء جماعة جديدة بعد ذلك في ظل الحزب الواحد والحكم العسكري. ولعل الجانب المهم لأزمة المعارضة الموريتانية يتعلق بأداء أحزاب المعارضة الرسمية لوظيفتها الحزبية.

فأداء هذه الأحزاب يدل على عدم وضوح الطابع الخاص لوظيفة الحزب في نظام تعددي مقيد لدى قياداتها. ولذلك فإن الانتقادات التي توجه لها عادة وتركز على ضعف هياكلها لا تنفذ إلى جوهر أزمتها التي تتمثل في قصور مفهومها للعمل الحزبي في ظل التعددية المقيدة. ففي النظام الديمقراطي تقوم الأحزاب بوظيفة تجميع المصالح والتعبير عنها بحرية، لكن القيود الماثلة في صميم بنية النظام التعددي المقيد لا تتيح قيام الأحزاب بهذه الوظيفة إلا جزئياً، أي عند مستوى معين يفترض أن يرتفع تدريجياً كلما حدث تقدم في اتجاه الديمقراطية. ولذلك فإن العمل على تحقيق هذا التقدم يعتبر أهم وظيفة للأحزاب في هذا النمط من النظم السياسية. وبالتالي تتعاظم أهمية تلك الوظيفة التي لا تعتبر مطروحة جوهرياً على الأحزاب في النظام الديمقراطي. فالمفترض أن تنشغل الأحزاب في ظل التعددية المقيدة بالعمل على خلق وتدعيم المناخ العام اللازم لاستكمال

---

(٢٥) ولد الفقيه، «النظام السياسي الموريتاني في ظل دستور ١٩٩١»، ص ١٣.

التحول الديمقراطي من خلال بلورة قواعد وأسس للعملية السياسية وتأسيس تقاليد للحوار والتعايش والتفاعل الإيجابي والمساومة والحلول الوسط للخلافات الكبرى، وهذه أمور يصعب إنجاز التحول الديمقراطي في غيابها. لكن لم تقم أحزاب المعارضة بتلك الوظيفة لأن قياداتها تصورت أن هذا التحول يتحقق من خلال تكرار المطالبة به والإلحاح عليه واتهام نظام الحكم بتعطيله لا عن طريق تأسيس تقاليد ديمقراطية في الممارسة السياسية.

كما أن الانقسام الاجتماعي ـ الثقافي مظهر بارز في أزمة المعارضة الموريتانية. وقد دلت التجربة حتى الآن على أن الجماعة السياسية الموريتانية بعيدة عن إدراك مخاطر العجز عن حل مشكلة الانقسام الاجتماعي. ففي ظل استمرار هذا العجز يصعب التفاهم على مقومات النظام الديمقراطي وتتواصل المخاوف المتبادلة.

وان السبيل الوحيد لحل هذا الصراع السياسي هو الوصول إلى طريق متفاهم عليها لإدارة الخلاف من خلال صيغة تفاهم أو تراضٍ عام لتجاوز الانقسام الاجتماعي ـ الثقافي، ويجد هذا الحل جذوره في النظريات التي تركز على دور الجماعة السياسية في إنجاز التحول. فهناك نظريتان في هذا المجال[٢٦]:

ـ **الأولى**: نظرية روبرت دال في مؤلفه **البولياركية** عام ١٩٧١ (حكم الأكثرية) وهي تعطي أولوية لقدرة الجماعة السياسية على تجاوز الانقسامات الجوهرية التي تهدد استقرار النظام الديمقراطي، بما يوفر نوعاً من «الأمن المتبادل» بين عناصر هذه الجماعة، ويتيح إرساء تقاليد التكيف والتعاون والمساومة والثقة. ولا يمكن التطلع إلى ذلك في مستهل التحول الديمقراطي، إلا إذا كانت مساحة التوافق والتفاهم أوسع من مساحة الصراع. فالتحول إلى الديمقراطية يصبح صعب المنال طالما كانت هناك أهداف ومصالح وقيم شديدة الاختلاف.

ـ **النظرية الثانية**: هي نظرية دانكورت روستو في دراسته عن التحول إلى الديمقراطية في مجلة **السياسة المقارنة** في نيسان/أبريل ١٩٧٠ والتي طورها بعد ذلك في الكتاب الذي حرره بالاشتراك مع كينيث بول اريكون عام ١٩٩١. ويتمثل الإسهام الجوهري لهذه النظرية في إبرازه الأهمية القصوى لقدرة الجماعة السياسية على الإدراك المتبادل للخطر الناجم عن الانقسام. فعندما تتوفر هذه القدرة يصبح خيار التفاهم على قواعد اللعبة ضرورياً، من منظور إدراك كل طرف أن تكلفة إخضاع خصومه تفوق تكلفة التفاهم معهم، والتعاون لأجل تنظيم التنافس في إطار دستوري. وتعالج هذه النظرية مسألة التفاهم على أسس تنظيم التنافس باعتبارها تسوية تنجم عن عملية تفاوضية بالمعنى الدقيق، وبما تنطوي عليه من مساومة وتنازلات متبادلة لخفض حدة الصراع وزيادة مساحة الاتفاق والإجماع، بوصفها عملية تكيف متبادل تنتج من إدراك مخاطر غياب التفاهم العام □

---

(٢٦) عبد المجيد، «دور الحوار في الانتقال من تعددية مقيدة إلى ـ الديمقراطية ـ »، ص ١٤.

المعنى الإسرائيلي لأمريكا(*)

منير العكش

باحث عربي ـ واشنطن.

«قدر الهندي الذي يواجه الأنكلوسكسوني مثل قدر الكنعاني الذي يواجه الإسرائيلي: إنه الموت».

ـ جيمس بولدين، نائب في الكونغرس (١٨٣٤ ـ ١٨٣٩)

«أن تكون يهودياً باللحم والدم لا يعني شيئاً. اما ان تكون يهودياً بالروح فهذا يعني كل شيء».

ـ جورج فوكس (١٦٢٤ ـ ١٦٩١)

ـ ١ ـ

إن أمريكا ليست إلا الفهم البريطاني التطبيقي لفكرة إسرائيل التاريخية، وإن كل تفصيل من تفاصيل تاريخ الاستعمار البريطاني لشمال أمريكا حاول أن يجد جذوره في أدبيات تلك «الإسرائيل»، ويتقمص وقائعها وأبطالها وأبعادها الدينية والاجتماعية والسياسية، ويتبنى عقائدها في «الاختيار الإلهي» وعبادة الذات وحق تملك أرض الآخرين وحياتهم. لقد ظنوا أنفسهم، بل سموا أنفسهم «إسرائيليين» و«عبرانيين» و«يهوداً»، وأطلقوا على العالم الجديد اسم «أرض كنعان» و«إسرائيل الجديدة»، واستعاروا كل المبررات الأخلاقية لإبادة الهنود (الكنعانيون) واجتياح بلادهم من مخيلات العبرانيين التاريخية(١).

(*) إن هذه الدراسة والدراسة التي تليها قدمتا في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر القومي العربي الذي عقد في البحرين خلال الفترة ١ ـ ٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٢.

(١) منذ اليوم الأول لوصول المستعمرين الإنكليز إلى العالم الجديد، كما يقول لي فريدمن (Lee M. Friedman) في كتابه **حُجّاج في العالم الجديد** *(Pilgrims in a New Land)* وهم «يريدون أن ينشئوا في أمريكا دولة ثيوقراطية تعيد سيرة اليهود التاريخيين. فالخطباء والوعاظ استمدوا نصوص خطبهم من العهد القديم، وأما الآباء فقد استعاروا منه أسماء أولادهم. لم تكن العبرية لغة ثانوية بل كانت عمود ثقافة المثقفين والمتعلمين المتدينين وغير المتدينين. وكان تاريخ اليهود في العهد القديم قراءتهم اليومية، بل لربما كانوا يعرفونه أكثر مما

إن فكرة أمريكا، فكرة «استبدال شعب بشعب وثقافة بثقافة» عبر الاجتياح المسلح وبمبررات «غير طبيعية» هي محور فكرة إسرائيل التاريخية. وإن عملية الإبادة التي تقتضيها مثل هذه الفكرة مقتبسة بالضرورة ـ بشخصيات أبطالها (الإسرائيليون، الشعب المختار، العرق المتفوق) وضحاياها (الكنعانيون، الملعونون، المتوحشون، البرابرة) ومسرحها (أرض كنعان، وإسرائيل) ومبرراتها (الحق السماوي أو الحضاري) وأهدافها (الاستيلاء على أرض الآخرين واقتلاعهم جسدياً وثقافياً) ـ من فكرة إسرائيل التاريخية.

هذا الاعتقاد بأن هناك قدراً خاصاً بامريكا، وأن الأمريكيين هم الإسرائيليون الجدد و«الشعب المختار» الجديد يضرب جذوراً عميقة في الذاكرة الأمريكية، وما يزال صداه يتردد في اللغة العلمانية الحديثة أو ما صار يعرف بالدين المدني (Civil Religion)[٢]، إنه اعتقاد يتجلى لعينيك في معظم المناسبات الوطنية والدينية وفي كل خطابات التدشين التي يلقيها الرؤساء الأمريكيون مفاده أن «إرادة الله، والقدر، وحتمية

= يعرفون تاريخ أي شعب». وقد حاولت بيان جذور هذا المعنى الإسرائيلي لأمريكا في: منير العكش: «تلمود العم سام The Talmud According to Uncle Sam»، جسور، العددان ٩ ـ ١٠؛ «الجلاد المقدس = The Holy Executioner»، جسور، العددان ٧ ـ ٨، و«فكرة أمريكا» الكرمل، العددان ٥٥ ـ ٥٦ (ربيع/صيف ١٩٩٨)، ولا مبرر لتكرار ذلك هنا. لكنني الآن سأتناول تطور هذا المعنى الإسرائيلي لأمريكا في أبرز محطاته التاريخية الأساسية من خلال عرض خاطف لزيادة مصادر هذه المحطات منذ المرحلة الاستعمارية الأولى حتى الآن، وسأقتصر للفترة الاستعمارية حتى الثورة على: Thomas Morton, *New English Canaan* (Fairfield, WA: Ye Galleon Press, 2001),

وهو من المصادر الأساسية لهذا البحث. انظر أيضاً: Cotton Mather, *Magnalia Christi Americana*, 2 vols. (Hartford: Silas Andrus, 1820), and Jonathan Edwards, *The Latter-Day Is Probably to Begin in America.*

ولفترة الثورة والدستور، انظر: *The American States Acting over the Part of the Children of Israel in the Wilderness, and Thereby Impeding their Entrance into Canaan's Rest, or, the Human Heart Discovering Itself under Trials: A Sermon Preached at East-Haven, April 1777 and Occasionally at Branford,* by the rev. Nicholas Street, A. M., pastor of the church of christ in East-Haven (New Haven, CT: Thomas and Samuel Green, [1777]), and Samuel Langdon, *The Republic of the Israelites an Example to the American States. A Sermon, Preached at Concord, in the State of New-Hampshire; before the Honorable General Court at the Annual Election. June 5, 1788* (Exeter: Lamson and Ranlet, 1788).

ولفترة التوسع نحو الغرب، انظر: Albert J. Beveridge, «The Star of Empire,» in: Albert J. Beveridge, *The Meaning of the Times, and other Speeches* (Indianapolis: Bobbs-Merrill Company, [1908]); Lyman Beecher, *A Plea for the West*, 2nd ed. (Cincinnati: Truman and Smith; New York: Leavitt; Lord and Co., 1835), and Reinhold Niebuhr, «Anglo-Saxon Destiny and Responsibility,» *Christianity and Crisis* (October 1943).

انظر أيضاً قصيدة والت ويتمان «Passage to India»، في ديوانه. ولفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انظر: Richard Drinnon, *Facing West: The Metaphysics of Indian-hating and Empire-building,*

وهو من المصادر الأساسية لهذا البحث. انظر أيضاً: J. William Fulbright, *The Arrogance of Power* (New York: Random House, [1967]).

(٢) من أهم الدراسات الصادرة عن الدين المدني في أمريكا: Michael W. Hughey, *Civil Religion and Moral Order: Theoretical and Historical Dimensions*, Contributions in Sociology, 0084-9278; no. 43 (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1983); Leroy S. Rouner, ed., *Civil Religion and Political Theology*, Boston University Studies in Philosophy and Religion; v. 8 (Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 1986), and *Civil Religion, Church and State*, edited with an introduction Martin E. Marty, Modern American Protestantism and Its World; 3 (Munich; New York: K.G. Saur, 1992).

التاريخ... الخ» اختارت الأمة الأمريكية (الانكلوسكسونية المتفوقة) وأعطتها دور المخلّص (الذي يعني حق تقرير الحياة والموت والسعادة والشقاء لسكان المجاهل)[٣].

ولطالما كانت فكرة «الاختيار الإلهي» محركاً لولبياً في التاريخ الأمريكي والأساس الميتافيزيقي لمعظم الممارسات العنصرية في التاريخ القديم والحديث. ولشد ما أشعلت النيران في الحماسات والمشاعر والبوارید، وفي القرى والمدن، والجثث في أكثر من أربعين دولة اجتاحتها أو قصفتها الولايات المتحدة[٤]، وعززت القناعة بأن لأمريكا قدراً أعلى من كل أمم الأرض، وأنه مهما حل بإسرائيل فوق أرض فلسطين فإن إسرائيل الأمريكية تبقى القلعة المحصنة لإعادة بنائها ولقيَمها ومبادئها وأخلاقها. إن يهود الروح الذين يمثلهم الأنكلوسكسون هم الذين يحملون رسالة «إسرائيل» التي تخلى عنها اليوم يهود اللحم والدم، وهم الذين أعطاهم الله العهد والوعد، وهم الذين ورثوا كل ما أعطاه الله تاريخياً ليهود اللحم والدم (ومعظمهم من ألد أعداء السامية). لقد اختار الله يهود اللحم

---

(٣) عن الدين المدني في أمريكا، انظر: Robert N. Bellah, «Civil Religion in America,» *Daedolus* (Winter 1967).

(٤) الأرجنتين (١٨٩٠)، تشيلي (١٨٩١)، هاييتي (١٨٩١)، نيكاراغوا (١٨٩٤)، الصين (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥)، كوريا (١٨٩٤ ـ ١٨٩٦)، پاناما (١٨٩٥)، نيكاراغوا (١٨٩٦)، الصين (١٨٩٨ ـ ١٩٠٠)، الفيليپين (١٨٩٨ ـ ١٩١٠) (استولت عليها من إسبانيا وقتلت فيها ما يزيد على ٦٠٠ ألف فيليپيني)، كوبا (١٨٩٨)، پورتوريكو (١٨٩٨) (ما تزال محتلة إلى الآن)، غوام (١٨٩٨) (ما تزال تحتفظ فيها بقواعد عسكرية)، نيكاراغوا (١٨٩٨ ـ ١٨٩٩)، پاناما (١٩٠١ ـ ١٩١٤)، هوندوراس (١٩٠٣)، جمهورية الدومينيكان (١٩٠٣ ـ ١٩٠٤)، كوريا (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥)، كوبا (١٩٠٦ ـ ١٩٠٩)، نيكاراغوا (١٩٠٧)، هوندوراس (١٩٠٧)، پاناما (١٩٠٨)، نيكاراغوا (١٩١٠)، هوندوراس (١٩١١)، الصين (١٩١١ ـ ١٩٤١)، كوبا (١٩١٢)، پاناما (١٩١٢)، هوندوراس (١٩١٢)، نيكاراغوا (١٩١٢ ـ ١٩٣٣)، مكسيكو (١٩١٣)، جمهورية الدومينيكان (١٩١٤)، مكسيكو (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، هاييتي (١٩١٤ ـ ١٩٣٤)، جمهورية الدومينيكان (١٩١٦ ـ ١٩٢٤)، كوبا (١٩١٧ ـ ١٩٣٣)، الحرب العالمية الأولى (١٩١٧ ـ ١٩١٨)، روسيا (١٩١٨ ـ ١٩٢٢)، پاناما (١٩١٨ ـ ١٩٢٠)، يوغوسلافيا (١٩١٩)، هوندوراس (١٩١٩)، غواتيمالا (١٩٢٠)، تركيا (١٩٢٢)، الصين (١٩٢٢ ـ ١٩٢٧)، هوندوراس (١٩٢٤ ـ ١٩٢٥)، پاناما (١٩٢٥)، الصين (١٩٢٧ ـ ١٩٣٤)، السلڤادور (١٩٣٢)، الحرب العالمية الثانية (١٩٤١ ـ ١٩٤٥) (استخدمت فيها القنابل الذرية ضد اليابان)، إيران (١٩٤٦)، يوغوسلافيا (١٩٤٦)، أوروغواي (١٩٤٧)، اليونان (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩)، الصين (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩)، المانيا (١٩٤٨)، الفيليپين (١٩٤٨ ـ ١٩٥٤)، پورتوريكو (١٩٥٠)، كوريا (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣)، إيران (١٩٥٣)، ڤييتنام (١٩٥٤)، غواتيمالا (١٩٥٤)، لبنان (١٩٥٨)، پاناما (١٩٥٨)، ڤييتنام (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥) (قضت الحرب على حوالى مليوني ضحية)، كوبا (١٩٦١)، المانيا (١٩٦١)، لاوس (١٩٦٢)، پاناما (١٩٦٤)، إندونيسيا (١٩٦٥)، جمهورية الدومينيكان (١٩٦٥ ـ ١٩٦٦)، غواتيمالا (١٩٦٦ ـ ١٩٦٧)، كمبوديا (١٩٨٣)، عُمان (١٩٧٠)، لاوس (١٩٧١ ـ ١٩٧٣)، تشيلي (١٩٧٣)، كمبوديا (١٩٧٥)، انغولا (١٩٧٦ ـ ١٩٩٢)، إيران (١٩٨٠)، ليبيا (١٩٨١)، السلڤادور (١٩٨١ ـ ١٩٩٢)، نيكاراغوا (١٩٨١ ـ ١٩٩٠)، هوندوراس (١٩٨٣ ـ ١٩٨٩)، غرينادا (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)، إيران (١٩٨٤)، ليبيا (١٩٨٦)، بوليڤيا (١٩٨٦)، إيران (١٩٨٧ ـ ١٩٨٨)، ليبيا (١٩٨٩)، ڤيرجين آيلاندس (١٩٨٩)، پاناما (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠)، ليبيريا (١٩٩٠)، حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ؟؟؟) (قواتها ما تزال في الخليج وبعض دول الخليج)، الصومال (١٩٩٢ ـ ١٩٩٤)، يوغوسلافيا (١٩٩٢ ـ ١٩٩٤)، ألبوسنة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٥)، هاييتي (١٩٩٤ ـ ١٩٩٦)، كرواتيا (١٩٩٥)، السودان (١٩٩٨)، أفغانستان (١٩٩٨)، العراق (١٩٩٨) وما يزال القصف والاعتداء مستمرين وبشكل يومي، يوغوسلافيا (١٩٩٩)، أفغانستان (٢٠٠١). انظر: *Congressional Records* (23 June 1969)

انظر كذلك المقالة عن ١٨٠ إنزالاً أمريكياً، في: *Counterspy* (July-August 1982).

انظر أيضاً: E. P. Thompson and Dan Smith, eds., *Protest and Survive*, [introduction by Daniel Elsberg] (New York: Monthly Review Press, 1981).

والدم مؤقتاً، وبشروط أخلفوها، ولكنه اختار الأمة الأمريكية (الأنكلوسكسون) مؤبداً، لأنها تستاهل الاختيار، ولأنه وهبها كل ما يلزمها من قوة وثروة لأن تكون «شعب الله» و«فوق كل الشعوب»، إلى الأبد.

ـ ٢ ـ

منذ الفترة الاستعمارية الأولى كان أطفال القديسين يتعلمون أن مسيرة التاريخ التي ترعاها يد الله البريطاني ونعمته أعطتهم دوراً خلاصياً. وكانت هذه الافتراضات تقترن بإيمان قيامي مزدوج الهدف: تجميع يهود العالم في فلسطين للتعجيل بمجيء المسيح، وتدمير قوى الشيطان التي كانت تتمثل يومئذٍ بالعثمانيين والكاثوليك والهنود الكنعانيين. وبالطبع فقد وجد بعض السياسيين الإنكليز في استعمار العالم الجديد فرصة لتحقيق ما عجزوا عن تحقيقه في وطنهم. وبذلك تأكد لهم أن خروجهم من جزيرتهم يضاهي الخروج الأسطوري للعبرانيين من أرض مصر، ولم يساورهم الشك في أخلاقية استعمارهم وحقهم في إبادة الهنود ومقارنة ذلك كله باجتياح العبرانيين لأرض كنعان وتأييد السماء لإبادة أهلها.

> إن يهود الروح الذين يمثلهم الانكلوسكسون هم الذين يحملون رسالة "إسرائيل" التي تخلى عنها اليوم يهود اللحم والدم... لقد اختار الله الأمة الأمريكية لأنها تستأهل الاختيار لتكون شعب الله.

أدب المستعمرين الأوائل كله يؤكد هذه القدرية التاريخية التي نالت ذروة إبداعها في سيرة وموعظة جون ونثروب، أول حاكم لمستعمرة ماساشوستس. أما السيرة فوضع لها مؤلفها كوتون ماذر عنوان **نحميا الأمريكي** *(Nehemias Americanus)* تأسياً بنحميا الأسطوري الذي قاد الإسرائيليين في «عودتهم» من سبي بابل إلى أرضهم الموعودة، ونظم الكثير من موجات الهجرة من بابل إلى يهودا، وأشرف على انتشال أورشليم من أنقاضها وأعاد بناءها مدينةً على جبل (City upon a Hill). وكانت الأجيال اللاحقة قد صنفت هذا الحاكم مع يعقوب وموسى وداود، غير أن اختيار نحميا، بطل إحياء إسرائيل، هو الذي طغى في النهاية. والواقع أن كل سيرة نحميا الأمريكي هي مثال على إصرار المستعمرين الإنكليز ـ إنسان عين الله كما يصفهم ماذر (The Apple of God's Eye) ـ على التماهي بين تجربتهم في العالم الجديد وما يرويه العهد القديم عن تجربة العبرانيين في العالم القديم، أو بتعبير صموئيل فيشر (Samuel Fisher) في **شهادة الحقيقة** *(The Testimony of Truth)*: «لتكن إسرائيل... المرآة التي نرى وجوهنا فيها». وأما الموعظة فهي التي ألقاها ونثروب في الحجاج على متن السفينة الأسطورية أربيلا. وأكد فيها على العهد الجديد بين الإسرائيليين الجدد وبين يهوه، وعلى الرسالة التي يحملونها إلى مجاهل أرض كنعان الجديدة: «إننا سنجد رب إسرائيل بيننا عندما سيتمكن العشرة منا من منازلة ألف من أعدائنا، وعندما سيعطينا مجده وأبهته، وعندما يتوجب علينا أن نجعل من «نيو إنغلاند» مدينة على جبل (City upon a Hill) [وهذا التعبير رمز لأورشليم (ولصهيون أيضاً)، ولا يزال يستخدم إلى الآن للدلالة على المعنى الإسرائيلي

لأمريكا. وقد سمعت بأذني آخر أربعة رؤساء أمريكيين يستخدمون هذا الرمز في مناسبات مختلفة: ريغان، بوش الأب، كلينتون، بوش الابن]».

وفي منتصف القرن السابع عشر، ساد الاعتقاد بأن الله عاتب على شعبه الجديد وأن هناك بوادر خصومة عبّر عنها ميخائيل ويغل وورث (Michael Wiggle Worth) أحد أكبر شعراء عصره في قصيدة ملحمية بعنوان «خصومة الله مع نيو إنغلند» (God's Controversy with New England) ندب فيها فشل المستعمرين في أداء واجبهم الرسالي. وتبدأ الملحمة بمقدمة طويلة تصف شيطانية الهنود وظلاميتهم ووحشيتهم، وكيف أن هؤلاء العماليق والكنعانيين الملعونين تنطحوا لمحاربة رب إسرائيل ثم انهزموا مذعورين أمام جنوده. وهناك عشرات المحاولات لتقليد هذه القصيدة الملحمية من قبل شعراء ثانويين، ردوا جميعاً غضب الله إلى خيانة العهد معه، ودعوا إلى تجديده كما فعل العبرانيون القدامى.

ومع انطلاقة ما يسمى باليقظة الكبرى (The Great Awakening) في منتصف القرن الثامن عشر تجدد الأمل في أن الله لن يتخلى عن شعبه ولن يهجره، وأن الشمس ستطلع من أمريكا لتضيء العالم. وكان جوناثان إدواردس أحد أعظم فلاسفة الاستعمار الأنكلوسكسوني في القرن الثامن عشر قد وضع الأسس الفكرية لهذه اليقظة التي ستكون بداية «التجديد الإلهي» لكل الإنسانية. وأكد إدواردس المعنى الإسرائيلي لأمريكا، وضرورة أن تصبح أورشليمَ الأرض (مدينة على جبل City upon a Hill) حتى لا تفقد روحها ومعناها. وقدم تفسيراً طوبولوجياً للتاريخ البشري حاول أن يفسر فيه لماذا ستقوم «مملكة الله» في أمريكا ولماذا سينتشر نورها قريباً في أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن «اليقظة الكبرى» جددت فكرة المعنى الإسرائيلي لأمريكا، وأكدت أن أمريكا هي أرض الميعاد، فإن ولادة الجمهورية ـ على غير المتوقع ـ أعطت تصديقاً جديداً لهذا الاعتقاد. «إن آلام ولادة الثورة التي أدت إلى الاستقلال أيقظت أبناء المستعمرات على رسالة جديدة في المجاهل». كان انتصار الثورة آية على مباركة الله للطموحات الأنكلوسكسونية. لقد تحولت إسرائيل الله إلى جمهورية، وصار القدر الاستعماري قدراً وطنياً متجلياً. (وكلمة «وطني» أو «قومي» في الولايات المتحدة تعني إجماع الجماعات العرقية والطبقات الاجتماعية المختلفة على ما يريده الزنابير «البيض، الأنكلوسكسون، البروتستانت»، وما تقتضيه مصلحة «ثروة الأمم». ليس هناك إجماع وطني أو قومي على قضية لا تخدم الزنابير أو تفيد ديناصورات وول ستريت).

وفي كتابه: **الولايات الأمريكية التي تضطلع بدور بني إسرائيل في المجاهل...** *(The American States Acting over the Part of the Children of Israel in the Wilderness...)*، يقدم نيكولاس ستريت (Nicholas Street) صورة عن لهفة أنكلوسكسون عصره إلى التوسع الاستعماري بعد النكسات التي أعاقتهم عن نشاطهم الأول. إنه يعيد إلى الأذهان ما كتبه ميخائيل ويغل وورث في معلقته «خصومة الله مع نيو إنغلند» حيث أكد بلهجة الوعاظ أن ما لحق بالنشاط الاستعماري من فتور هو نتيجة حتمية للخطايا والآثام ولإخلاف الوعد مع يهوه. ونبه ستريت إلى أن ظلم فرعون لندن يجب أن لا يحجب العيون عن شرور إسرائيل الله الأمريكية، فما لم يتواضع شعب الله لربه،

ويتوب إليه، ويحافظ على عهده فإنه لن يتحرر من القيد البريطاني ويعبر البحر الأحمر إلى الأرض الموعودة ويحقق استقلالها.

وكان وضع الدستور قد شجّع على تأصيل المعنى الإسرائيلي لأمريكا كما كتب رئيس جامعة هارفرد صموئيل لانغدون (Samuel Langdon) في رائعته **جمهورية الإسرائيليين: نبراس للولايات الأمريكية** *The Republic of the Israelites an Example to the American States,* وهي في الأصل خطبة ألقاها في المحكمة العليا. إن قارئها لن يشك لحظة في أنه يقرأ مقاطع من سفر الخروج أو التثنية، بل إن لانغدون فعلاً يفتتح كلامه عن ولادة الدستور بهذا المقطع من سفر التثنية: «**انظر. لقد علمتكم فرائض وأحكاماً كما أمرني الرب إلهي لكي تعملوا هكذا في الأرض التي أنتم داخلون إليها لكي تمتلكوها. فاحفظوا واعملوا. لأن ذلك حكمتكم وفطنتكم أمام أعين الشعوب الذين يسمعون كل هذه الفرائض فيقولون هذا الشعب العظيم إنما هو شعب حكيم وفطن...**»[٥]. والواقع أن كل هذه الرائعة شرح واستطراد وتعليق وقياسات تمثيلية بين شريعة موسى والدستور الأمريكي وبين الإسرائيليين والأمة الأمريكية. فالدستور مناسبة للتأكيد على وجه الشبه بين ما نزل على موسى من «ألواح» وبين ما نزل على قلب واضعي الدستور. وهي مناسبة للتذكير بأن إسرائيل القديمة والجديدة أمة مختارة، باركها الله قديماً بشريعة ليس لها مثيل وجعلها «فوق كل الشعوب» نبراساً للعالم عبر كل العصور، ثم أكرمها حديثاً بدستور ليس له مثيل وجعلها «فوق كل الشعوب» مثالاً يحتذى عبر كل العصور. فإذا تعلم الناس منهم (طريقتهم في الحضارة) رفعوا من شأنهم، وإذا استكبروا وأبوا جرّوا على أنفسهم الدمار والخراب (والأضرار الهامشية). هذا نرجس الأعمى مرة ثانية يحدق في مياه النهر فتلتبس عليه إسرائيل التاريخية بإسرائيل الأمريكية، وما جرى في كنعان الفلسطينية بما يجري في كنعان الأمريكية. وها هو يدير أسطوانة الخروج والعبودية لفرعون مصر وفرعون لندن، ويتذكر بأن الأمتين المختارتين لم يكن لديهما جيش لحظة الخروج لكنهما بعد اجتياز البحر الأحمر والمحيط الأطلسي أعانهما رب الجنود على دخول كنعان وتملكها وتدمير أهلها. «**هوذا شعب يقوم كلبوة ويرتفع كاسد. لا ينام حتى يأكل فريسة ويشرب دم قتلى**»[٦]. إن تأسيس مجلس الشيوخ أيضاً ليس إلا استمراراً لما فعله موسى عندما اشتكى إلى يهوه أنه لا يطيق الحكم وحيداً فأمره باختيار سبعين رجلاً من الحكماء والرتباء. ولم يجد لانغدون حرجاً من القول بأن حكومة موسى كانت «جمهورية» وقائمة على المبادئ الجمهورية، وأن قبائل إسرائيل كانت تحكمها حكومات محلية لامركزية لا تختلف عن الحكومات المحلية للولايات الأمريكية.

ولم يكن الآباء المؤسسون للدولة الأمريكية مثل جفرسون، وآدامس، وفرانكلين، وباين - أصحاب الاتجاه العقلاني والمذهب الطبيعي - بأقل حماسة للمعنى الإسرائيلي للأمة الأمريكية من الحجاج والقديسين وصموئيل لانغدون. ومعروف أن فرانكلين

---

(٥) الكتاب المقدس، «سفر التثنية» الأصحاح ٤، الآيتان ٥ - ٦.

(٦) المصدر نفسه، «سفر العدد» الأصحاح ٢٣، الآية ٢٤.

وجفرسون كليهما أصر على صورة «الخروج الإسرائيلي» من مصر إلى كنعان كمثل أعلى للنضال الأمريكي من أجل الحرية. وفي الرابع من تموز/يوليو ١٧٧٦ (عيد الاستقلال) عهد الكونغرس لفرانكلين وجفرسون أن يضعا تصميماً لخاتم الولايات المتحدة. أما فرانكلين فاختار رسماً لموسى رافعاً يده، والبحر الأحمر منفلق، وفرعون في عربته تبتلعه المياه مع شعار رائج في تلك الفترة: «التمرد على الطغاة طاعة لله». وأما جفرسون فاقترح رسماً لبني إسرائيل في التيه يرشدهم السحاب في النهار وعمود النار في الليل. وكان الرئيس جفرسون من أبلغ من تحدث عن المعنى الإسرائيلي لأمريكا.. بل إنه ختم خطابه التدشيني لفترة الرئاسة الثانية بتعبير يشبه الصورة التي اقترحها لخاتم الجمهورية: «إنني بحاجة إلى فضل ذلك الذي هدى آباءنا في البحر كما هدى بني إسرائيل وأخذ بيدهم من أرضهم الأم ليزرعهم في بلد يفيض بكل لوازم الحياة ورفاه العيش».

ـ ٣ ـ

في القرن التاسع عشر صار المعنى الإسرائيلي للأمة الأمريكية يتمحور حول التوسع باتجاه الغرب، وبسط السيطرة على جيران كنعان «وراء النهر» المسيسيبي: المؤابيون والحثيون والأموريون والفرزيون والحويون واليبوسيون والصيدونيون والمديانيون وبنو إسماعيل الذين أسرعت إليهم العناية الإلهية فانبتت في رؤوسهم الريش وسمتهم جميعاً بالهنود وأعطت أرضهم وأرواحهم لشعب الله. كل هذه الشعوب الهندية وراء النهر كانت تضم بين جنباتها مهاجرين أو لاجئين من هنود كنعان الجديدة، وكان معظمها متحالفاً مع البريطانيين ومطمئناً إلى وعودهم وصداقتهم، ولم يكن يدور بخلد فرد منهم أن سيوف شعب الله قاب قوسين أو أدنى من رقابهم.

> إن تأسيس مجلس الشيوخ ليس إلا استمراراً لما فعله موسى عندما اشتكى إلى يهوه بأنه لا يطيق الحكم وحيداً، فأمره باختيار سبعين رجلاً من الحكماء والرتباء.

لم يبدأ التوسع باتجاه الغرب إلا بعد أن اشترى الرئيس جفرسون أراضي لويزيانا من نابليون عام ١٨٠٣. فهذا التملك ضاعف مساحة الأراضي التي يستعمرها الإنكليز، ووفّر الشروط الآمنة للملاحة في المسيسيبي. وفتح الشهية لاجتياح الغرب الأقصى. وكانت سعة «المجاهل» الجديدة وغناها بالثروات قد عززا القناعة بمواكبة العناية الإلهية لتوسع شعب الله، وأن هذه البلاد ما خلقت إلا لكي يتملكها بنو إسرائيل الجدد. ومع تقدم المستوطنين بالبندقية والبلطة والمذابح، واقتضامهم الغرب ميلاً بعد ميل، تضاعف الاعتقاد بالمعنى الإسرائيلي لأمريكا وبالاختيار الإلهي للزنابير. وقد عبّر هيلمت ريتشارد نيبر (Helmut Richard Niebuhr) عن ذلك في كتابه **مملكة الله في أمريكا** *(The Kindgom of God in America)* بقوله: إن الفكرة القديمة عن شعب الله الأمريكي قد أعطت دورها لفكرة الأمة الأمريكية المختارة والمفضلة عند الله. ولطالما تناول أدب القرن التاسع عشر توسع أرض كنعان إلى ما وراء المسيسيبي باعتباره خطوة لا بد منها لتصحيح مسار رحلة

كولومبس إلى الهند الحقيقية المنتظرة منذ زمن طويل، وباعتباره أول قطف لثمار بستان العالم (Garden of the World). لقد صار على غرب المسيسيبي أن يستعد لاستقبال «الأضرار الهامشية» للحضارة وعاداتها؛ عادات الأنكلوسكسون وثقافتهم أو ما صار يصطلح عليه بعد ذلك باسم «طريقة الحياة الأمريكية».

وكانت عقيدة القدر المتجلي (Manifest Destiny) التي سادت منذ أربعينيات القرن التاسع عشر قد أدت إلى بعض الجراحة التجميلية للمعنى الإسرائيلي لأمريكا. فالاصطلاح كما يعرّفه ألبرت وينبرغ (Albert Weinberg) في كتاب بعنوان **القدر المتجلي** يعبر عن الثقة المطلقة بالنفس وبالطموحات التي أقرها القدر نفسه بآيات واضحة جلية، بدءاً بآية السفينة التي حملت الحجاج إلى بليموث، وانتهاءً بالتوسع غرب المسيسيبي الذي رعته العناية الإلهية. ومن أبرز مبررات هذه العقيدة ما يسمى بنظرية الجغرافيا الحيوية التي تزعم بأن «المكان الجغرافي للدولة المتفوقة كائن حي ينمو باستمرار (ولا يموت طبيعياً)، ونظرية «القضاء والقدر الجغرافي»، أو الزعم بأن يد القضاء هي التي ترسم الحدود الجغرافية للأمم (لا تعترف الولايات المتحدة، كإسرائيل، إلى الآن بحدود جغرافية لها، وليس في دستورها إشارة إلى ذلك). ومنذ أن أطلق جون أوسوليفان هذا الاصطلاح في مقالة له بعنوان «التملك الحق» تحول «القدر المتجلي» إلى عقيدة سياسية مفادها أن هذا العالم كله «مجاهل» وأن قدر أمريكا (الأنكلوسكسونية) الذي لا ينازعها فيه أحد أن تتملك منه ما تشاء من أرض لأن ذلك حقها الطبيعي، ولأن إله الطبيعة والأمم هو الذي أورثها هذه الأرض، وجعلها ـ مثلما جعل ألمانيا النازية بعدها ـ كائناً حياً لا يتوقف عن النمو[٧].

---

(٧) W. W. Watkin Davis, «Geopolitics and the United States,» *Contemporary Review* (August 1947), p. 17.

حيث يقول واتكن ديفيز أن «الولايات المتحدة خاضت الحربين العالميتين لكي تحول دون وقوع مجالها الحيوي الذي يمتد من القطب شمالاً إلى المتوسط جنوباً فشواطئ الصين شرقاً تحت هيمنة غيرها، لأن من يهيمن على هذا المجال الحيوي يهيمن على العالم. لقد أحست أمريكا أن أمنها أصبح مهدداً عندما حاولت ألمانيا السيطرة على الجزء الغربي من هذا المجال الحيوي بينما حاولت اليابان السيطرة على جزئه الآخر.»

إن اصطلاح Lebensraum يعني «المجال الحيوي» الذي تحتاجه الأمة الألمانية لأمن مواطنيها ولنمائها الطبيعي والاقتصادي والسياسي. والواقع أن «المجال الحيوي» ليس إلا الترجمة الألمانية لعقيدة «القدر المتجلي» الأمريكية. وعلى الرغم من اختلاف وتباعد البيئتين اللتين صدر عنهما كل من هذين الاصطلاحين فإنهما وجهان لعملة واحدة، وتجمع المؤمنين بهما قناعات وتصرفات وعواطف ومثاليات متشابهة تدل على وحدة القوى النابذة التي أطلقتهما، وهي فكرة الاختيار الإلهي والتفوق العرقي والثقافي والأخلاقي.

وعلى الرغم من أن مؤرخي «المجال الحيوي» لا يريدون العودة به إلى أبعد من كتابات مارتن لوثر، ولا يخفون إعجاب هتلر بالتجربة الأمريكية، فإن «ميتافيزيقيا» عقيدة القدر المتجلي و«المجال الحيوي» تضرب جذورها في اسطورة «الاختيار الإلهي» المنسوبة إلى الفوهرر السماوي الأعظم. لقد أكد كارل ريتر (Karl Ritter) في كتابه *Geographical Studies* وإدموند والش (Edmund A. Walsh) في *Total Power* على العلاقة بين اصطلاح «المجال الحيوي» وفردانية الشعب الألماني واستثنائيته، وبين البيئة الطبيعية وفكرة الأرض الموعودة.

من أفكار كارل ريتر ونظريته في الطبيعة العضوية للدولة (الكيان الحي) استمد الألماني راتزل (Friedrich Ratzel) قوانينه السبعة عن النماء الحيوي للدولة وضرورة توسعها الجغرافي. وهذا ما أعطى النازيين مبررات التوسع في مجالهم الحيوي بأي ثمن كان، ولو على حساب حق الشعوب الأخرى في الوجود، وحق الدول الأخرى في السيادة على أراضيها. لقد أطلقتهم عقدة الاختيار والتفوق من أي التزام أخلاقي أو قانوني تجاه الشعوب الأخرى، وصاغت لهم الأخلاق اللازمة لطقس التضحية بالآخر، وأوهمتهم بأنهم يملكون حق الحياة والموت والرزق لهذه الكائنات التي لم يستطع قديسو الاستعمار البريطاني قبلهم أن يروها إلا كما يرون الذئاب. =

وفي هذه العيادة القدرية أجريت الجراحة التجميلية للمعنى الإسرائيلي لأمريكا وفكرة الاختيار والتفضيل الإلهي التي بدأت تزايد على عقدة الاختيار الإسرائيلي. فالسبب الأسمى لاختيار الله لإسرائيل هو سر غامض من أسرار يهوه (النص التوراتي يقول ان الاختيار تم وفقاً لمكيدة إسرائيل بأبيه الأعمى وليس سراً من الأسرار كما يعتقد أوسوليفان)، أما الآن مع عقيدة القدر المتجلي فإن الله اختار شعبه الجديد لأسباب جلية

= ومثلما اعتقد القديسون أن نماءهم الاقتصادي يعتمد على توسعهم الجغرافي، كان النازيون (مع الالماني فريدريك ليست (Friedrich List)) يعتقدون أن النماء الاقتصادي لألمانيا يعتمد على توسع ألمانيا. وليس غريباً أن هذا النزاع في الحربين العالميتين بين فرعي الدوحة المقدسة لعقيدة الاختيار الإلهي الانكلوسكسون والجرمان لم يكن إلا صراعاً عائلياً على الهيمنة، وأنه بدأ فعلاً بعد الحرب الفرنسية البروسية وتوحيد ألمانيا عندما اشتد التنافس بين ألمانيا وبريطانيا على الأسواق الخارجية.

وعلى رغم التباين في أساليب تطبيقهما فإن اصطلاحي «القدر المتجلي» الأمريكي و«المجال الحيوي» الالماني توأمان ولدا من رحم واحدة لا يفرق بينهما إلا التنافس على احتكار «الاختيار الإلهي». إن أسطورة مكيدة «إسرائيل» بأبيه الأعمى لاغتصاب هذا الاختيار من أخيه «عيسو» (الذي تزعم الأساطير أنه جد العرق الأبيض) استحكمت بمعظم حروب الالمان والانكلوسكسون في القرن الماضي.

كلا الاصطلاحين اعتمد بشكل أو بآخر فكرة النماء الطبيعي. فالمانيا النازية وأمريكا كلتاهما آمنت بالحاجة الحيوية لنماء الدولة، وبررت الغزو والتوسع انطلاقاً من ذلك. كلتاهما ساوت بين البقاء وبين التوسع انطلاقاً من النظرية التطورية: البقاء للأقوى؛ (إن إصرار الأمريكيين على تجريد العرب من أي قوة لا يمكن فهمه إلا في هذا الإطار؛ الذي حوكم من أجله توماس مورتون من قبل السلطات الاستعمارية الإنكليزية لأنه باع الأسلحة للهنود).

المانيا النازية وامريكا كلتاهما آمنت بأن الاكتفاء الذاتي الاقتصادي يحتم توسع الدولة، وأن النماء الاقتصادي يتوقف على نماء المجال الحيوي. وكلتاهما ربطت مفهوم الحدود الطبيعية بحدود الاكتفاء الذاتي (الذي لا يكتفي أبداً). وهذا ما جعل استقلال الدول الأخرى خاضعاً للمصلحة الاقتصادية، وحق الشعوب الأخرى في الوجود مسألة فيها نظر.

المانيا النازية وأمريكا كلتاهما اعتمدت على استراتيجية جيوسياسية تؤكد صلاحية الامتداد المستمر للمجال الحيوي. وكلتاهما آمنت بأن هناك حتمية جغرافية لا تُرسم من منظار الأمن القومي وحسب، بل من منظار ضرورة قيادة العالم.

إن فكرة التفوق النوردي خلقت لدى النازيين شعوراً بأن توسعهم حتمي بسبب تفوقهم الثقافي والعرقي، وأن هذا التوسع واجب أخلاقي تمليه مصلحة الإنسانية وضرورة تهميش الأعراق المنحطة. وهو ما أدى لاحقاً إلى اعتقادهم بحقهم في التوسع اللانهائي من أجل قيادة العالم، ولخير العالم. وهذا بالضبط ما قدمه القدر المتجلي للانكلوسكسون (الفرع الأمريكي، كما سنرى لاحقاً)؛ فهم أيضاً يعتقدون بتفوقهم العرقي والثقافي الذي يمدهم بحق التوسع وقيادة العالم وحق قمع أية مقاومة لهذه القيادة بالحروب والعنف والإبادات. إن أمريكا (الانكلوسكسونية) ما تزال تعتبر نفسها الأمة الثوتونية الأعلى أو الأقوى (The Most Vigorous Teutonic Nation)، وهي لهذا، الأمة صاحبة الحق الأعلى في قيادة العالم.

المانيا النازية وأمريكا تؤمنان بفكرة انحطاط قوانين وأخلاق الشعوب الأخرى وضرورة عدم احترامها عندما تتعارض مع حقهما في النماء والتوسع. وكلتاهما تؤمن بأن متطلبات النماء والتوسع (الذي يتم باسم الإنسانية كلها أو المجتمع الدولي) قد تستوجب عدم احترام حق الآخرين (المنحطون عرقياً وثقافياً) في تقرير مصيرهم أو سيادتهم على أراضيهم.

لقد كان من رحمة القدر بالشعوب العربية أن نشأ الاتحاد السوفياتي في بداية القرن وشكل قوة ردع لهذه النازية الأمريكية، الأمر الذي ساعد على تأجيل فكرة الاستعباد المطلق لهذه الشعوب أو إبادتها لأكثر من ٧٥ سنة. إن كل ما نراه منذ انهيار الاتحاد السوفياتي إلى اليوم من تدمير وسائل الحياة ومقومات البقاء، ومن احتلال مباشر وغير مباشر، ومن سيطرة على القرار السياسي والمالي والعسكري العربي، ومن ظهور مؤسسات إعلامية وثقافية ودينية لم يعد لها من همّ إلا تزيين وجه الذئب (مع إبادة أكثر من مليوني عراقي وفلسطيني خلال العقد الماضي) سيجعل الناجين من أمتنا، عاجلاً أو آجلاً، يتأكدون من أن أكثر النازيين الألمان والنازيين الصهاينة دموية كانوا ـ مقارنة بأصدقائنا قديسي النازية الأمريكيين ـ أرحم من ملائكة الرحمة.

واضحة، بسبب تفوقه العرقي وغناه وموقعه الجغرافي ومؤسساته الدستورية والخيرية... الخ. «لقد تم فك سر الإرادة الإلهية» كما لاحظ ألبرت وينبرغ، وشهدت العلوم الإنسانية ولادة «انثروبولوجيا قدرية» تولى الله فيها توظيف قضائه وقدره في شركة جورج واشنطن للقرصنة العقارية وسلخ الرؤوس.

اجتياح غرب المسيسيبي وتصحيح مسار رحلة كولومبس إلى الهند الحقيقية هو محور قصيدة والت ويتمان «القومية»: «معبر إلى الهند» (Passage to India) التي أعطت عقيدة «القدر المتجلي» أعذب معانيها الشعرية. ومن المفارقات أن ويتمان لم «يعبر» المسيسيبي في حياته ولم يشهد هذا الغرب الذي غناه في قصائد كثيرة من أبرزها «أيها الرواد» (Pioneer, O Pioneer) التي تغزل فيها بأبطال اجتياح الغرب الذين خلقوا مصيراً جديداً للعالم. في قصيدة «معبر إلى الهند» التي نشرها عام ١٨٧١ ومجّد فيها، بدهشة حافظ ابراهيم، ثلاثة إنجازات إنسانية ربطت «أوصال العالم» هي شق قناة السويس، وإنشاء «سكة حديد الهادي»، ومد «خط الاتصال الأطلسي» تحت الماء باح ويتمان بإيمانه بقدر أمريكا المتجلي وراء البحار، وقال إن التاريخ البشري كشف عن هدفه الغامض بعد أن وصلت رحلة كولومبس إلى نهاية مطافها. ويرى الأمريكيون أن هذه القصيدة تعبر عن ذروة الطموح إلى مدّ جسر إلى الشرق الساحر، وتفسر الإيمان الشائع بأن أمريكا بدأت تمسك بخيوط التاريخ الإنساني.

ومع اجتياح الفيليبين وهاواي وغزو كوبا في سنة ١٨٩٨، ومع سعار التوسع «القدري» وراء البحار كتب جوسيا سترونغ (Josiah Strong) أشهر كتبه الرائجة **بلادنا** *(Our Country)* وأشار فيه إلى الارتباط العضوي بين القدر المتجلي وبين الأنكلوسكسون. وعلى طريقة نوستراداموس أكد سترونغ أن تصميم الله لمستقبل الإنسانية يعتمد كلياً على الأنكلوسكسون. وبرر ذلك بأن الأنكلوسكسون هم الذين قدموا الفكرتين المتلازمتين: الحرية المدنية والمسيحية الروحية الصافية. ولأن الفرع الأمريكي للعرق الأنكلوسكسوني هو الذي أعطى هاتين الفكرتين صورتهما الكاملة فقد صارت أمريكا هي المؤهلة لأن تمسك بمصير الإنسانية. ولكي يحقق الله لأمريكا هذه السيطرة على مصير الإنسانية فقد أوكل إليه سترونغ مهمة العمل على جبهتين: في الجبهة الأولى يغدق الله على شعبه الجديد، العرق الأنكلوسكسوني، كل ما يحتاجه للإمساك بهذا المصير، ويهيئ الميسم الذي سيدمغ به [ظهور] شعوب الأرض، وفي الجبهة الثانية يسخّر اللهُ من يُعدّ [ظهور] شعوب الأرض لتُدمغ بهذا الميسم[٨]. (طبعاً إن فكرة العرق الأنكلوسكسوني كذبة لا يعترف بها علم الأعراق. وكل الذين أسسوا لها عرقياً كانوا يشيرون إلى ذلك الخليط المهجن للجماعات البشرية التي تسكن الجزيرة البريطانية من الجرمان والسلت والفايكنغز.. ثم عمموه ـ زنبورياً ـ على تلك الإخوة الضبابية للناطقين بالإنكليزية من البيض... فقط).

وكان دخول أمريكا الحربين العالميتين أوسع معبر إلى قدر أمريكا المتجلي وراء

(٨) Richard Harries, «Reinhold Niebuhr and the Issues of Our Time,» *Christianity and Crisis* (4 October 1943).

البحار لدمغ ظهور البشرية بدمغة الأنكلوسكسون الحضارية، أو ما صار يسمى في الاصطلاح الأمريكي بنظام العالم الجديد. وكالعادة في كل حرب فإن الرئيس الأمريكي (وكان يومها وودرو ولسون) خرج على مواطنيه ليعلن عن ظهور مجاهل جديدة ووحوش جدد هم «الهون الذين خلقوا الشيطان» وليقول إنه لم يورط أبناء الولايات المتحدة في الحرب إلا للدفاع عن الحضارة ضد الهمجية وللدفاع عن «طريقة الحياة الأمريكية».

وخلال الحربين كان السياسيون ونجوم السينما والإذاعات والصحف و«الشوبيز» كلهم يمجدون الدور الأمريكي «الخلاصي» ويركزون على الاختيار الإلهي ووحدة المصير الأنكلوسكسوني وارتهان مصير الإنسانية كلها لمصير العرق الأنكلوسكسوني المختار، كما عبّر عن ذلك رينهولد نيبور (Reinhold Niebuhr) في مقالته «المصير والمسؤولية الأنكلوسكسونية»[٩] قبل قصف هيروشيما وناكازاكي بالقنابل النووية وتدشين عصر الإبادة من السماء.

- ٤ -

بعد أربعة قرون من مواكبة «العناية الإلهية» لحركة التوسع الاستيطاني نحو الغرب أعلن فريدريك تيرنر (Frederick Jackson Turner) أحد أبرز فلاسفة «الثغور» أن «الجبهة القارية» الداخلية انتهت ووضعت أوزارها، وبانتهائها ختمت أمريكا حقبتها التأسيسية اللازمة للتوسع وراء المحيط ولبناء إمبراطوريتها الكونية. وعندما نشر كتابه **مشكلة الغرب** *(The Problem of the West)* أكد أن التوسع والحرب كانا أساس النماء الاقتصادي الأمريكي، ولا بد لاستمرار هذا النماء من استمرار التوسع وعدم إطفاء نار الحرب. ودعا تيرنر إلى شق قناة لهذا التوسع عبر المحيط والاستفتاح بضم الجزر والبلدان القريبة. إنها حتمية الولادة الأبدية للثغور التي تتقدم باستمرار، وحتمية الولادة الأبدية للحياة الأمريكية على هذه الثغور والجبهات التي ستصل الغرب بالشرق لتكمل شمسُ الحضارة الأنكلوسكسونية دورتَها حول الأرض.

لقد نجا شعب الله الجديد من ظلم فرعون لندن، وخرج إلى كنعان الجديدة فقهر قديسوه مجاهلها. وظل الغرب يفر أمام زحوفهم ويتراجع إلى أن لم يبق أمامهم من غرب، وإلى أن صار عليهم أن يخترعوا لزحفهم غرباً ولو في أول الشرق. تلك هي «جبهة القتال»؛ أثبتُ ثوابت التاريخ والنماء الأمريكي كما رآها أحد أبرز مؤرخي الولايات

---

(٩) Ernest Lee Tuveson, *Redeemer Nation; the Idea of America's Millennial Role* (Chicago, IL: University of Chicago Press, [1968]), pp. 164-168.

وليست هناك دولة عضو في الأمم المتحدة غامرت عسكرياً وارتكبت جرائم حرب داخل وخارج حدودها كما فعلت الولايات المتحدة. فابتداء من مغامرة الأرجنتين عام ١٨٩٠، وتشيلي عام ١٨٩١، وهاييتي عام ١٨٩١، والفيليبين وكوبا عام ١٨٩٨ حتى الحرب الحالية على ما يسمى بالإرهاب، تورطت الجيوش الأمريكية في أكثر من مئتي مغامرة عسكرية في كل قارات الأرض ارتكبت فيها مجازر ومذابح وجرائم حرب رصد معظمها دانيال السبرغ (Daniel Elsberg) في مقدمته لكتاب: Thompson and Smith, eds., *Protest and Survive*, and Ellen C. Collier, *Instances of Use of United States Forces Abroad, 1798-1993.*

المتحدة في القرن العشرين. إنها الآية التي ورث بها شعب الله أرض كنعان، وإنها التجربة الحية والمستمرة لفكرة أمريكا؛ «فكرة استبدال شعب بشعب وثقافة بثقافة». منها بنى المستعمرون لحم أكتافهم واقتصادهم القائم على «حق النهب» والفردية المتوحشة، وبها رفعوا صرح مدنهم على أنقاض المدن الهندية وسوروا حدائقهم بعظام الهنود. لقد كانت هذه «الجبهة» المتقدمة دائماً الوجه السحري لأسطورة أمريكا حيث كتب القضاء والقدر للحضارة أن تنتصر على الهمجية، وللإنسانية على الوحوش، وللنور على الظلام، وللخير على الشر، ولله على الشيطان، وللتسامح على التعصب، وللحب على الكراهية، ولإسرائيل على كنعان.

صحيح أن كل الشعوب تُفرغ أعداءها من إنسانيتهم لأسباب مختلفة وبأشكال مختلفة، لكن قديسي شعب الله الإنكليزي جرّدوا ضحاياهم من إنسانيتهم قبل أن يروهم، وكرهوهم وحكموا عليهم بالموت قبل أن يشرعوا سفنهم إليهم. إنهم لم يستطيعوا أن يروهم في مكانهم أو في زمانهم أو على حقيقتهم. لقد اخترعوهم من أساطيرهم وشحم غرائزهم، ونحتوهم من مركب زواحفهم[١٠] وتعصبهم المقدس، وراحوا يعبدون الله ويقتلون ضجرهم بتكسير هذه الدمى.

وكان المكان (كنعان) في ذلك الغرب لا يختلف عن هذه الصورة. إنه اختراع. وهو مثال في الذهن مستمد من شبكة معقدة من الجنون الديني ووظائف الأعضاء. فارة تلتقمها الأفعى بلقمة واحدة. هنا في هذا الفضاء السحري لكل مكان جديد وثغر جديد خضعت أخلاق كراهية الكنعانيين لحالة استيلاد جديدة من الذاكرة ومن نظام الهذاء البارانويي ومن وحشية «ثروة الأمم»، ومن الغرور المدفون عميقاً في طبيعة المقدس نفسه.. المقدس الذي لا يتعمد إلا بالدم: «**هوذا شعب يقوم كلبوة ويرتفع كاسد. لا ينام حتى ياكل فريسة ويشرب دم قتلى**». ولقد صارت هذه الأخلاق الإبادية بنفاقها وبسماتها الإنكليزية المسمومة عقيدة وأيديولوجيا، بل صارت النواة الصلبة للقومية الأمريكية التي ما تزال تخصب الأدب والفن والسينما وصناعة الجريمة والموت وتعطي أوضح صورة لمفهوم الأمريكي عن نفسه وعن العالم.

هذه الأخلاق التي ضربت جذورها في عقدة الاختيار وكراهية الكنعانيين، ورافقت بناء أمريكا لحظة لحظة وجبهة بعد جبهة، هي التي جعلت «الأمريكيين يعتقدون اليوم، كما كان أجدادهم المستعمرون الأوائل يعتقدون قبلهم، بأن لهم الحق المطلق في أن يقتحموا أي غرب»[١١] في أي مكان من الأرض. إن ميتافيزياء «اقتحام الغرب» التي نسفت نظام البوصلة وأعدت العصر الذهبي لنظرية البريطاني مالتوس جعلت الغرب الأمريكي في كل الجهات وفي كل الأرحام. إنه «الغرب» اللانهائي، اللامكان، وإنه كل

---

(١٠) مركب الزواحف (Reptilian Complex) منطقة في الدماغ «تعود [تطورياً] إلى عصر سيادة الديناصورات والزواحف العمياء على الأرض»، اكتشفها بول مكلين (Paul Maclean) الرئيس الأسبق لمختبر تطور الدماغ والسلوك الإنساني في المؤسسة الوطنية الأمريكية للصحة العقلية، وحاول أن يفسر من خلال رسوباتها الزواحفية سلوك هذا «الوحش النائم فينا».

(١١) Drinnon, *Facing West: The Metaphysics of Indian-hating and Empire-building*, pp. 460-467.

مكان. إنه فضاء الزنابير، الثقب الأسود الذي يمتص كل شيء، الأرض التالية، وراء الجبهة التالية، وراء الغرب التالي، وراء المجاهل التالية، وراء الإبادة الجماعية التالية. إن عالمنا كله يعيش اليوم تحت رحمة مافيا كولومبس الذي أوصى باستثمار ذهب أمريكا في «تحرير أورشليم»، وإن الهنود الحمر الذين أبيدوا بالنيابة عنا، نحن الكنعانيين على الحقيقة[١٢]، ما يزالون يعيشون فينا[١٣].

---

(١٢) لا يزال الزنابير يسمون هنود أمريكا بالعرب للمبالغة في التحقير. ويروي وولتر كاواموتو (Walter Kawamoto) من جامعة ولاية أوريغون (Oregon State University) والمسؤول عن الأقلية العرقية في المجلس الوطني للعلاقات العائلية (National Council on Family Relations) أن اسم «عرب امريكا» يطلق على الهنود الأمريكيين في دروس العلاقات العرقية وفي ادبيات عدد من المنظمات الوطنية الأمريكية. كذلك يطلق عليهم اسم «المسلمين الامريكيين» كما في حالة الدراسة العرقية لأسرة Harried McAdoo. انظر: <http://bioco2.uthscsa.edu/.aises/gst/mhx/chot/msg01235.html> وتسمية الهنود الحمر بالعرب في النهاية ليست جديدة، ففي دراسة عما يسمى بالهنود الخفاء او اللامرئيين (Invisible Indians) تتحدث العالمة الأنثروبولوجية Louise Heite وزوجها إدوارد عن الهنود الذين كان المستعمرون الأوروبيون يسمونهم باسم «المور»، ولا سيما أولئك الذين نجوا من الإبادة وتم استيعابهم في المجتمع الأوروبي الاستعماري، أو الذين نجوا من المذابح على طول الشاطئ الشرقي وعاشوا خارج المنعزلات الهندية (Reservations) او خارج التجمعات التي تعترف وزارة الداخلية الأمريكية بهنديتها. فكل هندي نجا من الإبادة ولم يعش في «المنعزلات» انكرت الولايات المتحدة عليه هنديته وصارت تطلق عليه اسم «مور = عربي» او مبغل (Mulato) (كلمة مستمدة من تهجين البغال (Mules)) او زنجي. وقوانين ولاية فرجينيا لا تزال إلى الآن تصف الطفل الهندي الذي لا يعيش في المنعزلات بانه مبغل. والغريب أن بعض عملاء البيض ممن أثروا على حساب إبادة شعوبهم الهندية تمتعوا بصفة البيض فيما ظل آباؤهم أو اخوتهم أو ابناء عمومتهم تحت صنف الزنوج أو المبغلين.. انظر: Jack D. Forbes, *Africans and Native Americans: The Language of Race and the Evolution of Red-Black Peoples*, 2nd ed. (Urbana: University of Illinois Press, 1993), pp. 67 and 131, and <http://home.dmv.com/~eheite/indians/invisible.html>.

كان تعبير المور (العربي/المسلم) لدى بعض مثقفي وكتاب أواخر القرون الوسطى يعني كل من ليس أبيض. فالإنسانية التي رسمها عصر البرخت دورر (Albrecht Dûrer) هي إما أبيض أوروبي مسيحي أو زنجي عبد عربي/مسلم (Moore = Mohr). ويقول فوربس: إن كلمة More الفرنسية وMaurus الاسبانية وMoro الفالنسية اشتقت جميعاً من الكلمة اللاتينية Morus وتعني الزنجي.

(١٣) ليس هناك تضليل أخطر من وصف «ما يجري» بانه صراع مع الغرب، أو صراع حضارات، أو حرب على الإسلام. إن هذه الاصطلاحات الفضفاضة لا تبدد جهودنا وطاقاتنا وحسب بل إنها تصرف أنظارنا عن مصدر الخطر الحقيقي الذي يهدد بقاءنا الثقافي والجسدي وكل مصادر هذا البقاء وعناصره: أمريكا وقففها العربية. أليس غريباً أن الذين يروجون لهذه الصراعات الوهمية هم أنظمة المستعمرات الأمريكية المشغولة الآن بتحسين صورتنا كأننا نحتل كاليفورنيا ونسيطر على آبار وعائدات نفط تكساس، ونضرب حصاراً وحشياً على فلوريدا نقتل فيه خمسة آلاف طفل من أطفالها شهرياً... الخ. كل هذه الجهود الحميدة لتحسين صورة الضحية في عين جلادها تتم ضمن حملة على مستوى الأرض لترويض و«تنعيج» هذا «الوحش» الذي يرفض الاحتلال والهيمنة. فكما أن هناك بقراً وغنماً وخنازير وكلاباً ودواجن، يجب أن يكون هناك حيوان أليف آخر اسمه «الحيوان العربي الأليف» الذي يعطي ضباع الله طائعاً وبجبرية قدرية صوفه وحليبه وسخاله... وحياته إذا لزمت طقوس التضحية.

إنه لمن الغريب حقاً الاعتقاد بأن هناك صراعاً جغرافياً مع الغرب وعلاقاتنا مع كل الشعوب والدول الغربية باستثناء الولايات المتحدة وقفّتها البريطانية ـ بدءاً من دول بحر الشمال كالدانمارك والسويد والنرويج وانتهاء بدول المتوسط كإسبانيا وإيطاليا واليونان ـ لا تختلف كثيراً عن علاقاتنا مع دول آسيا وأفريقيا. إن معظم هذه الدول الغربية أكثر نبلاً وإنسانية وحرصاً على العرب والمسلمين من بعض العرب.

كذلك فإن القول بأن هناك صراعاً مع «الحضارة الغربية» هو أكثر تضليلاً ولؤماً، فليس للبيت الأبيض ولا للبنتاغون خلاف مع ابن رشد ولا مع الفارابي ولا مع إخوان الصفا ولا مع المعتزلة ولا مع الأشعرية ولا مع =

وفي الختام أرى من الضروري أن يُعمل على تبني اقتراحين متواضعين:

أولهما: تبني فكرة إنشاء مركز عربي للدراسات الأمريكية، وتوجيه نداء إلى الباحثين العرب في الولايات المتحدة لإعطاء أولوية لمثل هذه الدراسات.

وثانيهما: تشجيع طلاب الدراسات الإنسانية على تحضير رسائل دكتوراه تغطي مختلف أوجه المجتمع والتاريخ وعالم الأفكار في الولايات المتحدة □

= المتنبي ولا مع جابر بن حيان ولا مع الخوارزمي ولا مع أي منظومة أخلاقية قيمية، أو مدرسة فكرية أو إبداعية أو كلامية فقهية أو علم من الأعلام الذين صنعوا حضارتنا، كما انه ليس لاحد في الوطن العربي خلاف مع كوبرنيكوس أو نيوتن أو كانتْ او ديكارت أو هيدغر أو هولدرلن أو غوته أو بيتهوفن او باخ أو دافنشي أو مايكل انجلو أو حتى مع القديس توما الأكويني أو غيرهم ممن رسموا الملامح الأساسية لما يسمى اليوم بالحضارة الغربية. إن جورج بوش لا يمثل أي حضارة، وانتماؤه إلى الحضارة الغربية لا يختلف عن انتماء آل كابوني إليها. ولقد كشفت حملته الانتخابية للرئاسة أن إمكانياته العقلية المتواضعة وكل ما في دماغه الزواحفي مستقى من مصادر ما يسميه ريتشارد كيلر سايمون بثقافة القمامة (Trash Culture) في كتاب له بهذا العنوان.

وعلى مستوى ما يسمى بالحرب على الإسلام فإن رجل الدولة في واشنطن لا يميز دينياً بين الإسلام وبين أي دين آخر، ولا يميز سياسياً بين الإسلام وبين أي تيار سياسي آخر. إن رجل الدولة على المستوى الديني لا يمانع المسلم ان يرفع مئذنته فوق قبة الكابيتول (إلى جانب تمثال المرأة الهندية الحمراء)، وهو مستعد لأن يصوم ويصلي ويطلق لحيته ويهنئ المسلمين بالأعياد، ويصدر لهم طوابع تذكارية، ويسمعهم أعذب الكلام عن الإسلام وعظمته وإنسانيته، ويدافع عن حقهم في حرية ممارسة الشعائر (غير الضارة) وتعمير المساجد بالرخام والذهب والدفاع عن قضايا الإسلام في بورما والبوسنة والمالو ـ مالو وحيثما تقتضي مصلحة المافيا. وعلى المستوى السياسي فإن رجل الدولة الأمريكي هو الذي يعمل على خلق اتجاهات سياسية وأصوليات ذات صفة إسلامية، وهو الذي يفرّخ في واشنطن منظمات إسلامية تعمل لصالح سياسته وأجهزته الأمنية، وهي تعمل على طريقة «مكتب الشؤون الهندية». أما الحركات الإسلامية المقاومة فإن أمريكا لا تتصدى لها لأنها إسلامية بل تتصدى لها كما تتصدى لأي تيار يقاوم أطماعها مهما كان دينه أو عقيدته أو مذهبه السياسي.

أمريكا والعرب
من منظور عربي ـ أمريكي

كمال خلف الطويل

**رئيس رابطة الخريجين العرب الأمريكيين
الولايات المتحدة الأمريكية.**

ـ ١ ـ

بعد دخول الولايات المتحدة بكل ثقلها في الحرب العالمية الثانية وانتصارها العسكري المطلق على دول المحور، تمكنت من صياغة أشكال جديدة للتنظيم الاقتصادي العالمي شملت إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقات بريتون وودز. وأدت الحرب العالمية الثانية إلى تهاوي الامبراطوريات الاستعمارية القديمة، مما أفسح في المجال أمام الولايات المتحدة لأن تسارع إلى وراثتها وملء الفراغ المحتمل من ضعفها البنيوي.

كانت وسائل الولايات المتحدة في سعيها للهيمنة الكونية عبر النصف الثاني من القرن العشرين إرساء دولة الأمن القومي ممثلة في إنشاء وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية ومجلس الأمن القومي وقيادة سلاح الجو ووكالة الأمن القومي. وقد تمثل الإعلان عن هذا النهج الجديد في مبدأ ترومان الذي عجّل في إشهاره نشوء قطب جديد منافس ـ وإن كان ضعيفاً بالقياس ـ وهو الاتحاد السوفياتي ومنظومته الأوروبية ـ الصينية.

وفي تلك الفترة، توصلت المؤسسة الحاكمة ذات التركيبة «الواسبية» (Wasp) إلى تبني نهج قاطع، مفاده أنه لا حاضر ولا مستقبل للولايات المتحدة إلا بالهيمنة الكونية الشاملة، وأن ذلك سيوفر مناخاً خلاقاً من العروة الوثقى لتوفير اللحمة والسدى لتماسك البنيان الأمريكي الداخلي، إذ هو هجين من أغلبية أوروبية متعددة الأعراق، مع رجحان أنغلوسكسوني، ومن أقليات سوداء ولاتينية، ثم ما تبعها من أقليات مسلمة وصفراء وبنيّة، أضف إلى ذلك بقايا الأقلية المحلية المبادة.

مفهوم دولة الأمن القومي يُخضع كل السياسات المتبعة، سواء في المجال الخارجي أو الداخلي لمصالح المركب العسكري ـ الصناعي وملحقاته النفطية والمصرفية ـ المالية، وعبرها لبقية بنية مجمّع شركات الإنتاج والخدمات. وفي الطليعة منها أجهزة الإعلام.

نذكر جميعاً التحذير الشديد الذي أطلقه أيزنهاور عند انتهاء فترته الثانية، منبهاً إلى شرور هيمنة المجمّع العسكري ـ الصناعي، علماً بأنه الابن البار لهذه المؤسسة العسكرية. فالرجل كان شاهداً على النمو الأخطبوطي لهذا المجمّع الذي مدّ أذرعته إلى كل مناحي الحياة، ومنها المجال العلمي والتقاني ومجال الاتصالات، وأضحى سيداً لسوده الدولة بأبعد مما تتحمل أية دولة من مجموعات ضغط في مجتمعها، خصوصاً إذا كان يعتنق مع مرور الوقت جملة قيم لحريات وحقوق الإنسان، بعضها موروث والآخر مكتسب.

كان اقتراب الولايات المتحدة من ساحة الوطن العربي خجولاً في مطالع القرن. لقد أيدت وعد بلفور البريطاني لقناعتها بأن بريطانيا لا تفعل إلا الخير لتأمين مصالح الأنغلوسكسون في المنطقة. كما جربت بعض محاولات التوسط في النزاع الفلسطيني ـ الصهيوني علّ ذلك ييسر نهوض المشروع الصهيوني في فلسطين دونما آلام تذكر، ولم توفق. كانت بشائر الاهتمام الأمريكي تتنامى رويداً رويداً مع الثلاثينيات من القرن المنصرم عندما نافست قرينتها البريطانية في عرينها ـ الجزيرة العربية ـ في الاستحصال على عقود النفط ونجحت بذلك عبر مزيج من الغواية وبسط الحماية.

كل ذلك كان محدوداً في إطار الاهتمام الاقتصادي ذي البعد الاستراتيجي، ولكن دونما التغلغل بعيداً في المجهول.

ومع بداية الحرب الثانية لامست الولايات المتحدة بقواتها أرض المغرب العربي، وأرست علاقة وثيقة مع ذلك المغرب، ورعت محاولات بورقيبة للتململ من الاحتلال الفرنسي (المادي وليس الثقافي). ثم قامت بتجربة حظها في مصر عبر رعاية دار **أخبار اليوم** للأخوين أمين ومدّ خطوطها مع فاروق مصر. لكن تجربتها ذات الجرأة كانت في سوريا عندما قام اثنان من ضباطها ستيفن ميد ومايلز كوبلاند بهندسة الانقلاب العسكري الأول بقيادة حسني الزعيم في آذار/مارس ١٩٤٩.

عبر ذلك كله كانت الولايات المتحدة ترث، وبنَفَس قوي، رعاية نشوء وتمكين المشروع الصهيوني في فلسطين، اليشيفا، مما تمثل في صياغتها وتمريرها لمشروع التقسيم في الأمم المتحدة، عام ١٩٤٧، وفي دعمها لليشيفا بالسلاح والمتطوعين والمعونات المالية مع هندسة هدن حرب ١٩٤٨، ومما يتماشى مع توكيد القدرة الصهيونية على خوضها والانتصار فيها. ثم توّجت الولايات المتحدة ذلك كله بمسارعتها إلى الاعتراف بإسرائيل في الدقائق الأولى من إعلان نشوئها.

وقد ترافق قيام إسرائيل مع هبوب رياح الحرب الباردة مع القطب الصاعد الخصم، الاتحاد السوفياتي، ولحق ذلك بداية هبوب إعصار حركة القومية العربية والتحرر العربي بعد نجاح جمال عبد الناصر ورفاقه بالوصول إلى السلطة في مصر. في البداية، حاولت الولايات المتحدة احتواء هذه الموجة المتعاظمة وترويضها وتمرير إقرار عربي إقليمي بقيام إسرائيل والاعتراف بوجودها وحدودها وإنهاء حالة الحرب معها عبر محاولتها (من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٦) نسج مثل هذه التفاهمات بوسيلتي الغواية والضغط، لكنها لم تفلح في ذلك لأن جو المنطقة العام كان صلباً في رفضه للأمر الواقع، ولأن القوى الصاعدة فيها كانت رافضة له ولن تسبب في قيامه من الداخل والخارج معاً.

ليس ذلك فقط، بل إن ازدياد الضغط أدى إلى أن تفتح حركة القومية العربية الأبواب والنوافذ أمام الاتحاد السوفياتي سلاحاً ومساعدات لتوازن به أنواء هذه الضغوط. بدأ ذلك عام ١٩٥٥، وتصاعد عبر عقد الستينيات. وكان رد الولايات المتحدة يتمثل في محاولتها إنشاء حلف بغداد بالتنسيق مع حليفها الضامر بريطانيا وإقرانه بحلف جنوب شرق آسيا للأغراض نفسها في تلك المنطقة. إضافة إلى ذلك، كانت الولايات المتحدة تسعى لتثبيت وضع موال في سوريا عبر دعمها لحكم أديب الشيشكلي الانقلابي على انقاض أزلام الحليف الضامر، ولتدعيم حليفها الجديد في لبنان كميل شمعون بعد أن زاوج بندقيته البريطانية بواحدة أمريكية، ومحاولة احتواء الأردن عبر إضعاف صلاته البريطانية، وأيضاً عبر التودد إلى جبهة التحرير الوطني الجزائرية في صراعها الدامي مع فرنسا، وتمكين وجودها النافذ في الجزيرة العربية، وكذلك إنشاء قاعدتها النووية في أطلس المغرب.

كان عام ١٩٥٦ مفصلياً في مسرى الحوادث في المنطقة التي أصبحت تعتبرها الولايات المتحدة ـ بعد الاتحاد السوفياتي ومنظومته مباشرة ـ المنطقة الأهم في العالم.

كان الوطن العربي حينها مطوقاً ببلدان خاضعة للسيطرة الأمريكية، أهمها تركيا المحكومة بالعسكرية الكمالية، متحالفة ـ ولو إلى حين ـ مع عدنان مندريس وإيران الشاه وإثيوبيا هيلاسيلاسي. وليس لنا هنا أن ننسى الشراكة الأمريكية ـ البريطانية في ليبيا إن كان لجهة القواعد العسكرية أو المصالح النفطية.

كان عام ١٩٥٦ مفصلياً في مسرى الحوادث في المنطقة التي أصبحت تعتبرها الولايات المتحدة ـ بعد الاتحاد السوفياتي ومنظومته مباشرة ـ المنطقة الأهم في العالم، لأسباب عدة منها أنها حوض النفط الواعد والذي تكمن أهميته ليس فقط في ضرورته ـ المستقبلية حينها ـ للاستهلاك الأمريكي ذاته، وإنما ـ وهو الأهم ـ في أنه بالسيطرة عليه يضحى أداتها للهيمنة العالمية حتى على حلفائها أنفسهم. وأنها حوض لاهوتي يختزن في دياره تاريخ أمة كانت الوحيدة التي هزمت الغرب القديم بالسلاح وفي مواقع عدة، حتى في عقر داره. وأنها ملتقى القارات وعقدة المواصلات وفيها تماسها الجغرافي مع خصمها الأخطر، وفي الحين ذاته مع قاعدتها الأطلسية الأمامية، أوروبا.

ـ ٢ ـ

إن منطقة كهذه معبأة باحتمالات للوحدة واعدة يمكن لها أن تصبح وبجدارة قطباً مهدِّداً إن امتلك زمام نفسه. ومن هنا فالضرورة نفسها تحتم وأد هذا الاحتمال بأي طريقة كانت. في عام ١٩٥٦، وقعت الواقعة الكبرى بين حركة القومية العربية المتصاعدة والامبراطوريتين المتهاويتين البريطانية والفرنسية بعد أن مارست الولايات المتحدة أسلوب العقاب على قطب الحركة القومية العربية الصاعد جمال عبد الناصر برفضها مشروع السد العالي الحيوي لانتشال مصر من وهدتها. كانت هذه المواجهة فرصة لأن تضرب الولايات المتحدة عصفورين بحجر واحد، فمن جهة، أحبطت نجاح الحليفين

الضامرين في حربهما ضد عبد الناصر وثبّتت بذلك وضعهما الجديد المدجن والتابع، ومن جهة أخرى سعت لتبهيت صورة الاتحاد السوفياتي كنصير منقذ للعرب، وسعت كذلك لمحاولة إعادة احتوائهم بأساليب أخرى غير الغزو.

من هنا جاء مبدأ أيزنهاور ليدشن محاولة جديدة لإعادة رسم اتجاهات المنطقة بترويض حركة القومية العربية، وصولاً إلى تفكيك مرتكزاتها وحرمان أشرعتها من الرياح. ولنا أن نتذكر أن ذلك المبدأ تزاوج مع أول محاولة فاشلة لإنشاء حلف إسلامي تضرب فيه الإسلام بالعروبة، وتزامن مع تصفية النهوض الوطني العارم في الأردن، ومع الحشود التركية ضد سوريا، ومع محاولة ستون الانقلابية في سوريا، ناهيك عن محاولات العراق الهاشمي لغزوها مقترناً بانقلاب يرتبه رجالاتها فيها أمثال ميخائيل اليان وعمر قباني وأضرابهما، وأخيراً وليس آخراً عبر تعضيد نظام شمعون في لبنان ليجهض تقريبه من المد العربي العام.

ماذا حصل حينها؟ خلط الأوراق كلها قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق بتضافر عناصر قومية وعراقوية وشيوعية معاً في إنجاحها. ردت الولايات المتحدة بإنزال قواتها في لبنان نصرة لشمعون ضد معارضيه القوميي الهوى، وبابتعاث مظليي ولدها الأنغلو سكسوني المشاكس أحياناً لإنقاذ العرش الهاشمي الثاني. سبق ذلك كله تجسد أمل الوحدة العربية مادياً ـ لأول مرة في تاريخهم ما بعد العثماني ـ عبر وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ بقيادة جمال عبد الناصر وبتعاون حلفائه العسكريين والبعثيين في سوريا. هذا التعقيد الذي نشأ بالتغيير العراقي تسبب في صراع مستجد في ساحته، وعبرها بين الشيوعية العربية مستندة إلى راعيها السوفياتي ومتحالفة مع العراقويين وبين حركة القومية العربية.

استفادت الولايات المتحدة كثيراً من هذا الصراع عبر نسجها لوشائج جديدة وإن ملتبسة مع قيادة عبد الناصر لتقاطع المصالح حينها في التصدي لما بدا ـ خصوصاً عام ١٩٥٩ ـ من خطر الاستيلاء الشيوعي على العراق. كانت هذه فترة هدنة ساهمت في تهدئة الصراع المفتوح، لكنها لم تثن الولايات المتحدة بوسائل مباشرة عبر وكالة المخابرات المركزية مع إسهام ألماني غربي، وغير مباشرة عبر تمويل عربي في تدبير انقلاب الانفصال السوري عام ١٩٦١. كانت تلك أولى الصفعات المؤلمة لحركة القومية العربية ومن أدماها على الإطلاق. لكن الصراع الذي تسببت فيه تلك الحركة ما كان له أن يهدأ إلا بإزالة موجباته. وسرعان ما أتت محرضات العمل الدائب على ذلك برد عبد الناصر على الانفصال، وذلك باسناده قيام الثورة الجمهورية في اليمن عام ١٩٦٢.

لكن سرعان ما رتبت الولايات المتحدة أوراقها الإقليمية لقيادة حملة استنزاف عسكرية للوجود المصري في اليمن، مسنودة بآلاف المرتزقة الأوروبيين، ينسقها روبرت كومر من مجلس الأمن القومي، ومن جهة أخرى ليقود إنشاء منظومة معادية، ومن داخل المنطقة، لحركة القومية العربية عبر تبني الشعار الإسلامي كمنظومة فكرية تسحب البساط من تحت أرجلها بسرقة مؤيديها، أو هكذا الأمل.

في الوقت ذاته، كانت بشائر تمكين الوجود الصهيوني في فلسطين عبر مشروع تحويل مجرى نهر الأردن بائنة في الأفق مع دخول عام ١٩٦٤، مما أوجب على عبد

الناصر تنظيم محاولة لاحتوائه بمشروع تحويل الروافد وتخفيف لهيب الحرب الباردة العربية ـ العربية، علّ ذلك يضع سقفاً للصراع المسلح المفتوح في اليمن والذي تحول كما أرادته الولايات المتحدة إلى حقل استنزاف للجيش المصري، الذي طالما كان طرده غير ممكن بالقسر.

أدخل عبد الناصر حينها في معادلته الناظمة إعادة فتح الملف الفلسطيني بإحياء ورقته وإنشاء منظمة التحرير، مما يسهم في الحين ذاته في سحب البساط من كل تيار التشدد: الفلسطيني منه والعربي واضعاً في الاعتبار أنه عزوف عن صدام عسكري مباشر مع إسرائيل لعدم جاهزيته لذلك في المستقبل المنظور. كان قيام الحلف الإسلامي حينها يعبر في جانب منه عن استثمار الولايات المتحدة لخصومة تيار الإسلام السياسي ممثلاً في الإخوان المسلمين مع حركة القومية العربية، مما سنجد له تعبيرات شتى في عقود تالية.

وصلت الولايات المتحدة في عهد جونسون إلى قرارها شطب جمال عبد الناصر ومن خلاله حركة القومية العربية عبر الاداة الأخطر والأكثر وثوقاً: إسرائيل!

ماذا فعلت الولايات المتحدة مع منتصف الستينيات؟ عادت إلى الضغط الاقتصادي على مصر، ونظرت بعين العطف إلى محاولات النظام فيها عبر حلفائها الإسلاميين، ودبرت العديد من محاولات الاغتيال الفاشلة، وضغطت لفرض شروطها بوقف التسلح المصري عند حدوده ـ التقليدي منه وغير التقليدي ـ واستغلت الخصومة البعثية ـ الناصرية لأخر الحدود.

عندما استنفدت كل تلك المحاولات، وصلت الولايات المتحدة في عهد جونسون، وبالتحديد في نهايات عام ١٩٦٦، إلى قرارها بشطب جمال عبد الناصر، ومن خلاله حركة القومية العربية عبر الأداة الإقليمية الأخطر والأكثر وثوقاً، إسرائيل، وذلك بالتخطيط للحرب القادمة عام ١٩٦٧.

كان ريتشارد هيلمز مدير وكالة الاستخبارات المركزية حينها هو ضابط الاتصال الأهم في التدبير لتلك الحرب متعاوناً مع مئير عميت مدير وكالة الموساد، ثم مع هيئة أركان حرب تساحال. لم يكن في صلب الخطة حينها إلا هدف أوحد وهو تدمير نظام جمال عبد الناصر عبر إيقاع هزيمة مذلة بجيشه في سيناء. وكان اسم الخطة الكودي «اصطياد الطاووس». كان الفخ المنصوب هو تهديد سوريا بالغزو لتسارع مصر إلى نجدتها، وحينها تأتي الضربة قاصمة باترة. وربما يستغرب البعض أن ما كان مراداً بحسابات الجغرافيا هو فقط احتلال ثلث سيناء الشمالي مع شرم الشيخ، وإن سنحت الفرصة فاحتلال حائط المبكى، وإن توسعت فالقدس الشرقية فقط لا غير. طبعاً ليس هناك مجال نقاش كيف انتهت القصة على ختام مغاير، فتلك حكاية لها مجال آخر.

حالما وضعت الحرب أوزارها، بدت المنطقة وكأنها تدخل في بيت الطاعة الأمريكي كدخول الدجاج في الحظيرة، لكن الأمور جرت على غير المتوقع. فمن تماسك عبد الناصر ليعيد بناء جيشه المهزوم، إلى ظهور حركة المقاومة الفلسطينية، إلى استفاقة شعوب الأمة

العربية على رفض الهزيمة، وضح أن الأمر الواقع الجديد لم ولن يستتب على الوجهة المرجوة. لكن ذلك لم يثن الولايات المتحدة عن سعيها لفرضه وبالقوة نفسها، أي إسرائيل المدججة بالسلاح الأمريكي الحديث الذي خاضت به مواجهاتها مع حرب الاستنزاف المصرية وعمليات المقاومة الفلسطينية، خصوصاً مع تصاعد الدور السوفياتي في إسناد قدرات دول المواجهة بسخاء ملحوظ، ثم في الإسهام المباشر مع مطلع عام ١٩٧٠ في تأمين دفاع مصر الجوي والذي كان قبلها شبه مستباح.

كان عاما ١٩٦٩ و١٩٧٠ من أصعب الأعوام في وجه صانع القرار الأمريكي لما شهداه من نهوض عربي عارم ومقاتل، لكن ذلك كله لم يكن إلا ليزيد الولايات المتحدة تصميماً على قهره وإحباطه.

أن أكبر الأوهام التي تعيشها شرائح مهمة من النخب العربية هو وهم السيد اليهودي في الولايات المتحدة... ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا الوهم الشائع.

تجلى إرهاص هذا التصميم بإقفال ساحة الأردن. وكذلك كانت وفاة عبد الناصر في أعقابه مباشرة تأشيرة النجاح غير المتوقعة.

كانت سنوات الانتقال ما بين عصر الاستقلال النسبي لمحور المنطقة هي السنوات الثلاث ما بين ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣. وليس هنا مجال التفصيل فيما جرى، وكيف، لكن الظاهر جلياً للناظر أن الصفقة الكبرى بين أنور السادات والولايات المتحدة ومع وزير خارجيتها هنري كيسنجر عقدت يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في مصر ، وأما الباقي فتفصيل.

قد يقول قائل إن المسائل صورت حتى الآن في صيغة أن الولايات المتحدة فعلت وقامت وقررت مع تجاهل نسبي للدور الإسرائيلي اليهودي في ذلك كله، وإننا بذلك نغمط حق مقولة النفوذ الصهيوني في القيام بذلك كله. إن كان لنا من إسهام في شيء، فهو أن أكبر الأوهام التي تعيشها شرائح مهمة من النخب العربية هو وهم السيّد اليهودي في الولايات المتحدة.

لا شك في أن مقولة كهذه تنفع صانع القرار الأمريكي تماماً، إذ هي توفر له هامشاً من البراءة المغلوبة على أمرها، كما توفر لحلفائه تعلة يتشدقون بها في إرساء حاجز بين الحقيقة العارية وأذهان شعوبهم. لكن المصيبة الكارثية هي في اعتناق الكثير من نخبنا هنا وهناك أن صانع القرار الأمريكي هو صانع ثانوي، وأن الصانع الأساسي هو المؤسسة اليهودية في أمريكا، ذلك أنه ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة والواقع من هذا الوهم الشائع.

- ٣ -

تعرفون أن الولايات المتحدة هي في الأساس مجتمع أعراق متعددة، لكنه ممسوك من المركز إلى الأعصاب من أغلبية أوروبية ذات الرجحان الأنغلوسكسوني والتي تمكنت لتاريخه، عبر تكنيك الإمزاج، من ضبط إيقاعه وبإسهام مميز لمؤسسة إعلامية تقولب

ذهن ومزاج وسلوك الإنسان وفق معاييرها ونواميسها. كان اللوبي اليهودي جزءاً حيوياً من هذه المنظومة التي تتربع فوقها المؤسسة «الواسبية» يمارس دوراً متصاعد النفوذ، ولكن بينه وبين الهيمنة مسافات ضوئية. هذا اللوبي اليهودي الذي تنسج حوله الأساطير هو واحد من لوبيات إثنية عديدة، وهو أحد أغناها وأكثرها حراكاً، سواء في مجال الأعمال أو المهن الحرة أو الوظيفة العامة. لكن أياً من هذه اللوبيات ـ ومن ضمنها اليهودي ـ لا يستطيع أن يحرك ساعة المؤسسة عن عقاربها مهما فعل. فها هو الأرمني، وهو أحد الأشداء، لا يقدر بالمرة على ثني مؤسسة القرار عن رعايتها الحميمة لتركيا الأطلسية. وها هو اليوناني لا يملك من أمر هذا الموقف شيئاً، بل ها هو اليهودي يفشل في التأثير ـ على رغم صخبه ـ عندما أمر جيمي كارتر إسرائيل مناحيم بيغن بالانسحاب من جنوب الليطاني في ربيع ١٩٧٨. هذا دون ذكر ما فعله أيزنهاور ببن غوريون عام ١٩٥٧، أو ما فعله نيكسون بغولدا مائير في الأيام الخمسة الأولى في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، أو ما فعله بوش الأب باسحق شامير أيام الصواريخ العراقية في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، وغيره وغيره من الشواهد والدلائل.

وحقيقة الأمر أن تساوق الموقف الأيديولوجي لليهودية الأمريكية مع السياسات الأمريكية في المنطقة يضع اليهود في موقع الترس الفاعل في جهاز المؤسسة الأمريكية الحاكمة والمهيأ لأداء أفضل أدوار المنفذ الأمين ليس فقط لأنها سياسات المؤسسة، ولكن لأنه مؤمن بها من الرأس وحتى أخمص القدم.

كان ذلك صحيحاً منذ أيام كلارك كليفورد مع ترومان، مروراً بإيب فورتاس ووالت روستو ويوجين روستو وآرثر غولدبرغ مع جونسون، وبكيسنجر مع نيكسون وفورد، ووصولاً إلى البرايت ـ روس ـ دويتش مع كلينتون.

لاحظوا أن هناك منحنى بيانياً بين اشتداد السياسات نحو المنطقة ووجود تنام في عدد اليهود من الصدارة في الطاقم المخطط والمنفذ. والعلاقة خطية وذات اتجاه واحد، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن تناقص أعدادهم يعني العكس. أبداً، إذ إن إدارة ريغان لم تحفل بالكثيرين منهم في الصف الأول، ولكنها كانت واحدة من أسوأ الإدارات في تناولها لشؤون المنطقة. فخلالها جرت حرب لبنان، ونصب الفخ العراقي ـ الإيراني، وسمح لإسرائيل بضرب الانتفاضة الأولى بقسوة تكسير العظام.

نريد القول إن اليهود في أمريكا متنفذون ومنفذون، لكنهم ليسوا مهيمنين بحال من الأحوال. قد يقول قائل، ولكنهم يسيطرون على الكونغرس والإعلام. وقد يبدو ذلك قريباً من الواقع للوهلة الأولى، لكن المؤكد أن الاثنين معاً لم يقفا في وجه مركز القرار ـ وهو الرئاسة ومجلسها للأمن القومي ـ ولا مرة، لا في حرب فييتنام وامتداداتها الكمبودية واللاوسية (إلا متأخراً جداً ومن بؤر قليلة، وإن كانت عالية النبرة أمثال فولبرايت وفقط بعد تصاعد الخسائر)، ولا في كل حقبة الحرب الباردة، ولا في لجم الرئاسة لإسرائيل في محطات عدة سبقت الإشارة إليها، ولا في المساعدات المقدمة للحلفاء العرب على رغم بعض الضجيج هنا وهناك، وحتى عشية حرب الخليج. وعندما هابت شريحة واسعة من النخبة الحاكمة الانغماس في مخاطرة عسكرية واسعة، استطاعت

الرئاسة أن تلوي ذراع المعترضين ولو بأغلبية بسيطة برهنت على أنها عندما تقرر تنفذ مهما عارض المعارضون.

متى يكون للكونغرس بعض التأثير في السياسة الخارجية؟ عندما تصاب سياسة ما نحو منطقة ما بخسائر تفوق الاحتمال. والشيء ذاته ينطبق على الإعلام. حينها فقط تتزايد الاحتجاجات، وتعلو، وربما تتمكن من تقصير الخطوط والانكفاء عن هذه السياسة المتبعة.

من أين تأتي كوادر المؤسسة؟ هي تتوالد من مراكز البحوث والدراسات ومن الجامعات العالية المستوى، ومن الخارجين من المؤسسة العسكرية، ومن كوادر الشركات المهمة، ديدن هذه المؤسسة هو بسط الهيمنة الكونية الشاملة، وفي سعيها لذلك تتثبت من إدامة الصمغ الماسك للبوتقة في الداخل عبر استدامة وجود العدو الخارجي والذي من دون وجوده أو ابتداعه تتنامى دواعي التخلخل الداخلي، خصوصاً مع تصاعد وزن الأقليات غير الأوروبية الديمغرافي على رغم ما يبدو من نجاح نسبي في تدجين شرائح واسعة منها، وإدماجها النسبي في معادلة النظام، وتحت لواء الوطنية الأمريكية الفضفاض.

لا بد هنا من الذكر بأنه يشهد لهذه المؤسسة في كل تلاوينها بمقدرتها الفائقة على التكيف مع المتغيرات الداخلية واستيعابها لقوى الحراك الاجتماعي والثقافي في إطار الكعكة الكبيرة: الحلم الأمريكي مؤيدة بإعلام يعرف عن التسويق وإذكاء الرغبات الاستهلاكية والتلاعب بجهاز القيم وبمرونة في التخلي عن سياسات عنصرية فاقعة وتعديل سياسات طبقية مستفزة إن دعا الحال.

هل المؤسسة الحاكمة كتلة صماء متجانسة؟ بالقطع لا. فهناك اليمين المتعدد الأطياف والذي يغلب عليه وضوح الأساليب مقرونة بوضوح الأهداف. وهناك اليسار المتنوع المشارب، ويغلب عليه نعومة الأساليب (وأسطع مثال على ذلك كينيدي وكارتر)، على رغم اتفاقه في السياسات الخارجية مع من عن يمينه لجهة الرؤى والأهداف..

الافتراق أوضح في السياسات الداخلية، ولو أن ما يجمعهما بالمطلق هو الولاء بمفهوم الـ Temocracy، أي ديمقراطية رأس المال والتي تتراوح في مقاربتها للطبقتين الوسطى والدنيا بين صارم يميني ومنفتح إلى اليسار منه.

ما يهمنا هنا هو علاقة هذه المؤسسة بمنطقتنا، أخذاً في الاعتبار ناظمها الفكري وليس تطبيقات هذا الناظم لسياسات الداخل إلا فيما خص العرب والمسلمين من قاطني العالم الجديد. هل في هذه المؤسسة من ينزع إلى إرساء علاقة متوازنة ودودة مع وطن عربي مستقل الإرادة؟ ليس فيهم إلا من رحم ربي. من هم هؤلاء؟ بعض من اشتغل في خدمة السياسة الخارجية في مواقع عبر الوطن العربي، واكتشفوا عقمها وعدائيتها المضرة بضرورات الأمن القومي الأمريكي الحقيقية، وبعض من تبوأ مراكز قريبة من صنع القرار، وخرجوا بالاستنتاج نفسه، وبعض من درس أو درس واشتغل وعاش بين العرب وتعلق بطرائق حياتهم وتفهم همومهم وعدالة قضاياهم. ثم هناك في السنين الأخيرة عدد متنام من أساتذة الجامعات وطلابها ممن يتفهمون قضايا العالم الثالث

بمجملها، ومن ضمنها ما يخصنا في الوطن العربي، ويشعرون أن أمريكا عادلة ومشاركة مع الآخرين أنجع وأفضل بمثقال من أمريكا مهيمنة ومشتبكة مع طوب الأرض.

هل من أمل يعلق على هذه الشريحة الضيقة من المستنيرين والمتعافين من غيبوبة الهيمنة؟ الجواب القاطع هو بنعم مشروطة بشرط واحد هو أن يجد الوطن العربي نفسه في العودة إلى امتلاك زمام نفسه ومقدراته والوقوف على قدميه، قوة تشارك في صنع القرار العالمي. عندها ستعلو الأصوات هناك تحبيذاً لتعامل عقلاني مغاير لما ساد حتى الآن.

ما قصة المؤسسة الحاكمة مع الإسلام؟ يجدر أن نبدأ بتقرير أن الإسلام بما له من إسقاط استراتيجي عومل كاحتمال إضافة إلى الرصيد على رغم كل المخاوف الدفينة من احتمال انبعاث حركة تقارب إسلامي قاري الطابع. دعونا لا ننسى أن أمريكا هي التجدد الإمبريالي لأوروبا المتراجعة بشكل أو بآخر، وبالتالي فهناك في مخزونها الديني والذهني والقيمي كل ما زخرت به المؤسسات الأوروبية من عداوة دفينة وتربص مقيم بعالم الإسلام الذي أذاقها ذات يوم الويلات سواء أكان ذلك في حياضه أم في عقر دارها.

هذا أكيد، لكن ذكاء المؤسسة الأمريكية الحاكمة كان في تجيير خصومة الإسلام اليقينية مع الشيوعية فكراً ومنهجاً وطريقة حكم لصالح توظيفه في حربها مع عدوها الأخطر ـ لقوته يومها ـ أي الاتحاد السوفياتي. بدأ ذلك مع مطالع الخمسينيات، ثم لما اشتد عود حركة القومية العربية وارتطمت بمصالح أنظمة عربية رفعت ناصية الإسلام ستاراً لتمكينها من الدوام، وكذلك بتيار الإسلام السياسي الأهم (الإخوان المسلمون) أصبحت منفعة التحالف مع هذه الأنظمة وهذا التيار مضاعفة. هذا يفسر لنا قصص الحلف الإسلامي والمؤتمر الإسلامي، ثم تحالف الجميع في حرب أفغانستان الأولى. في تلك الأوقات، لم يكن الإسلام خطراً تكتيكياً بادياً أو كامناً، بل كان ـ ممثلاً بقواه الحاكمة منها وغير الحاكمة ولكن النافذة ـ حليفاً تكتيكياً يقارب درجة الاستراتيجي من الطراز الأول. ألم يكن واضحاً الرضا الأمريكي عن دور الإخوان في تجييش الجحافل في جهاد الكفرة في أفغانستان، وفي رعاية مؤتمراتهم بلا انقطاع في الديار الأمريكية العامرة، وفي نشاطهم غير المحدود عبر البحار في سبيل القضية المشتركة وهي تدمير الاتحاد السوفياتي والراديكالية القومية العربية؟

متى ولماذا حصل الفراق والخصومة؟ عندما شعرت جماعات الإسلام السياسي أنها استُعملت بلا حدود ثم لفظت بلا حدود أيضاً، وعندما انخرطت بعض فصائلها في قتال إسرائيل، ثم ـ وهو الأهم ـ عندما هال بعضها أن تأتي الولايات المتحدة بقضها وقضيضها لتقبع في ديار الجزيرة. عندها تباعدت المصالح المتقاطعة، ودبت الفتنة بين حلفاء الأمس وأصبح الصدام المفتوح مسألة وقت. وقد لاحت تباشير ذلك عند المحاولة الأولى على الأرض الأمريكية للعنف المنظم في شباط/فبراير ١٩٩٣ وكانت نذيراً معبأ باحتمالات خطيرة لما في جعبة الزمان. في العام نفسه وقع صدام كان له دور الشرارة في

إيقاد اللهيب على أرض الصومال، ثم أحبطت محاولة أخرى على الأرض الأمريكية عام ١٩٩٤، ثم تسارعت ميادين الصدام في الجزيرة عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، ثم في شرق أفريقيا عام ١٩٩٨، ثم كانت العاصفة الكبرى بالنار في نيويورك وواشنطن في عام ٢٠٠١. ماذا كان صاعق التفجير الأساسي في كل السياق؟ كان حرب الخليج والتي لم تنته فصولها بعد. كانت هذه الحرب في جملة واحدة حرب إرساء الهيمنة الأمريكية القاطعة على الوطن العربي، وإعادة رسم تضاريسه السياسية بما يكفل للولايات المتحدة قرناً أمريكياً جديداً يلي ما سبقه من قرن أمريكي بامتياز.

كان ذلك يتطلب ما هو أكثر من النفوذ، ولو كان جامحاً. كان يتطلب الهيمنة على هذه البقعة من العالم التي أضحت الأهم بلا منازع لما فيها من مقدرات تستطيع بها الولايات المتحدة أن تمتلك وسائل التفوق على ما عداها. هنا منابع النفط ومعابر النفط ومصبات النفط والحوض الجغرافي الذي يتوسط الدنيا ما بين غرب أوروبي وشرق آسيوي وامتداد أفريقي، والكتلة البشرية الواسعة التي وإن عانت الفقر والتخلف إلا أنها معباة بحلم الوحدة والعودة للصدارة بين الأمم وبالكوادر المتنامية في كل مجالات الحياة على رغم ما تعانيه من تخلف تقني وما يتوافر حولها من أمّية. هنا عاد الإسلام بما هو من مخزون حضاري واحتمال جيواستراتيجي لينتصب عدواً لا بد من مقارعته بكل الأسلحة. وفي الوقت ذاته يوفر النسغ لمطلب العدو الصمغ.

- ٤ -

أين تقع إسرائيل من هذه المعادلة؟ هي باختصار قاعدة الخيار الأخير. تصور الولايات المتحدة لشكل المنطقة هو ببساطة أن تغدو إسرائيل وكيلها الإقليمي بامتياز، الذي تتحلق حوله عناقيد عربية، والذي هو أحد مجرات الكواكب الأكبر. هذا يتطلب في الأساس تمكين إسرائيل من تطبيع وجودها وعلاقتها بالمحيط وتوقيرها من المطبات التي يمكن للولايات المتحدة مباشرة أن تعالجها وتحتوي آثارها. من هنا منع إسرائيل على رغم قصفها بصواريخ العراق من الرد بالمثل. ومن هنا لجمها عن التدخل لاحقاً في المسألة العراقية أو الإيرانية على رغم ما يعتورهما من تهديد كامن لإسرائيل في المدى المتوسط من الزمان. تطبيع حياة إسرائيل في المنطقة يتطلب قبل كل شيء حل المعضلة الفلسطينية وفق سقف المطامح الصهيونية بإنشاء دولة ملحق تلبي أبسط ما تيسر من مطامح شعب طال عذابه، وتشكل جسراً مباشراً لإسرائيل إلى الوطن العربي وبالأخص منه بلاد الشام والرافدين، وتكفل تصفية الحقوق الأساسية لهذا الشعب المنكوب، وبالأخص منها حق العودة. في القادم من الزمان، وبعد أن تستكمل المنطقة شروط التطبيع الإسرائيلي، تصبح المنطقة بأسرها مكفولة من قبل الوكيل الإقليمي دونما حاجة بين الفينة والأخرى لأن تنشغل الولايات المتحدة مباشرة بمعالجة همومها كما هو الحال الآن، طالما أن الموجّه الأساسي للمسار هو رئيس العالم من واشنطن. لنتذكر معاً أن قيمة إسرائيل تمتد حتى خارج الوطن العربي إلى أفريقيا وآسيا. واللافت للنظر على سبيل المثال أن جيمس بيكر في زيارته الأولى لآسيا الوسطى في خريف عام ١٩٩١ كان طلبه الأول من حكوماتها أن تفتح سفارات لإسرائيل وتعقد معها شتى أنواع الاتفاقات،

وأن يكون الباب الإسرائيلي هو المدخل لنيل الرضا ومنح البركة.

ما الذي حصل في الولايات المتحدة بعد عاصفة النار على أرضها؟ إن تيار اليمين الذي يمسك الآن بمقاليد المؤسسة الحاكمة استفاد إلى أبعد الحدود مما حصل في أيلول/سبتمبر الماضي وأخرج من الأدراج كل ما في مخبآتها من خطط لإنفاذ مطلب الهيمنة الكونية الشاملة. وبشعار قل نظيره في تاريخ العالم الحديث، يريد هذا اليمين أن ينشر سلاحه في أربع زوايا المعمورة لإيقانه أن الأهم والأضمن من مقدراته هو القوة العسكرية بـ ١,٤ مليون تحت السلاح يمتلكون ناصية الأحدث والأخطر من تقنيات السلاح. ولم تكن سلوكيات اليمين منبعثة فقط من استفادته من فرصة الضربة الموجعة التي تلقاها، بل أيضاً من خشيته غير المحدودة من احتمال تعرضه لمثيلها وأكثر، وبالتالي فهي إما أن تبطش الآن ومرة واحدة وبالجميع، وإما أن تصبح كالأسد الجريح الذي يجد نفسه في قفص عرضة للفرجة.

> لا تطلبوا من العرب في أمريكا أن يكونوا اللوبي الذي يحلم البعض به ليناظر منافسه اليهودي.. ليست القصة قصة لوبيات إذ ليس بمقدورهم إلا أن يكونوا رافعة لنهوض عربي من داخل المنطقة الأم.

لمن يتساءلون عن: لماذا لم يغتنموها فرصة لمراجعة النفس والسياسات؟ نقول إن القوة الأعظم والوحيدة لن تتصرف وفق مفهوم العقل وملكاته المفترضة، بل وفق مفهوم توكيد وإعادة توكيد الهيمنة، وبالقوة السافرة أيضاً. متى إذن تستمع هكذا قوة لصوت العقل؟ عندما تنداح منفلشة في ديار المعمورة بما يترتب على ذلك من تكاليف باهظة ـ حتى ولو أمرت غيرها بتولي بعض الأعباء ـ ومن خسائر تتأتى من كعاب أخيلها في سياق فرط التمدد ومن ثم الانكشاف.

هل المجتمع الأمريكي على سوية مؤسسته الحاكمة؟ الجواب ملتبس لكن الأكيد أنه في جله الغلاب مسكون بالنزوع إلى الحريات المدنية والشخصية، وأنه قليل التحمل للخسائر البشرية مهما سمعتم عن عكس ذلك، ومغسول الدماغ بآلة إعلامية لا يعلو عليها كعب، وخائف مذعور من العنف الخارجي على أرضه، ومحشور في زاوية أن الوطن والدولة مهددتان، وهو مهدد في رخائه الاقتصادي غير المسبوق، ومجروح في عنفوانه وكرامته المهدورة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. الإنسان الأمريكي العادي لا ينشغل كثيراً بما يجري خارج دائرته الصغيرة إلا بما يمسه في رزقه وأمنه وحرياته ولهوه. ولم تبرز أمام بصيرته بعد فجوة تصديق لما يقال له صباح مساء، لكنه في العمق إنسان يمكن الفوز بصميمه إن عرف الحقيقة. المشكلة ليست في هذا الإنسان بذاته، إنما في قدرة المؤسسة المذهلة على ترويضه وتعليبه وصنع رأيه العام.

نعود إلى الدائرة الأولى: دعونا لا نعلق عليه كل الآمال إن لم يعرف الوطن العربي له طريقاً آخر غير ما هو عليه، وحينها سيكتشف هذا الإنسان أن نظيره العربي جدير باحترامه.

أين العرب والمسلمون في أمريكا من كل هذا الذي قيل؟ لا تطلبوا منهم أن يكونوا

اللوبي الذي يحلم البعض به ليناظر منافسه اليهودي. ليست القصة قصة لوبيات، لا عربي ولا يهودي ولا موزامبيقي. هذه تنويعات على المقام. يكفي العرب والمسلمين همّ أن يحفظوا ويحافظوا على حقوقهم وحرياتهم، وحتى ذلك يعز عليهم الآن دون أدنى مبالغة. وهم إن تجاوزوا هذا بعض الشيء، مع نصرة جماعات الحقوق والحريات، ليس بمقدورهم إلا أن يكونوا رافعة لنهوض عربي من داخل المنطقة الأم. الأساس هو أنتم هنا. وأما نحن فسند يشتد ساعده إن وقفتم على أقدامكم وأوقفتم الانحدار الذي يبدو بغير قرار. أما أن تنعكس الآية ويصرخ العاجزون: أين اللوبي؟ ولم هو قاصر عن عكس العد السافر هناك لنا، فهي صرخة في واد. وهنا لا أريد أن يريح البعض أعصابه بترديد مقولة إن أمريكا مع منتصف هذا القرن ستصبح مسكونة بأغلبية من العالم الثالث، إذ من يقاتل في كل العالم لتوكيد هيمنته وتأييدها لن يقصر عن اجتراح وسائل تأمين ذلك في داخل الديار مهما كان الثمن، ومهما غلت التكاليف □

صدر حديثاً

التعريب ونظرية التخطيط اللغوي: دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية

د. سعد بن هادي القحطاني

يتناول هذا الكتاب الطرق اللغوية التي تنتهجها المجامع اللغوية العربية عند وضع المصطلحات بالنقد والتحليل. ويستعرض على وجه الخصوص القرارات والندوات والنشاطات المتعلقة بالتعريب في العربية السعودية وفق رؤية نقدية تقدم دراسة علمية تطبيقية لقياس مدى شيوع الكلمات المعربة في مجال الصحافة فيها.

١٣١ صحفة

الثمن: ٤ دولارات

أو ما يعادلها

ماذا بعد النفط؟

أسامة عبد الرحمن

أستاذ جامعي ـ السعودية.

المورد الوحيد الناضب

في الوقت الذي يؤكد فيه وزير المالية الأسبق في السعودية أن البترول هو المورد الذي تعتمد عليه الدول بعد الله تعالى، وأن الدولة بادرت منذ أول سنة بدأت فيها أسعار البترول في الزيادة إلى زيادة الإنفاق إلى أقصى درجة ممكنة، أشار إلى أن السياسة التي اتبعتها المملكة في إنفاق جميع ما يردها على المشروعات لم تحدث في أي دولة أخرى في العصر الحديث[1].

إن مثل ذلك يدلل على أن الإنفاق كان كبيراً، وربما توجه قدر منه إلى بعض المشروعات الإنمائية. ولكن الأرقام الكبيرة للإنفاق تعطي دلالة على أن الإنفاق في كثير من الأحيان كان هدفاً في حد ذاته؛ بل ربما فهمت التنمية على أنها إنفاق لإقامة مشاريع ولم يخلص هذا الفهم القاصر للتنمية إلا إلى إنجاز قاصر على مسار التنمية. فقد أقيمت البنى التحتية، ووسائل الاتصال والمواصلات والمرافق؛ ولكن كل هذه من ركائز الانطلاقة للتنمية، وليست انطلاقة تنموية، لأن الانطلاقة التنموية؛ تعني البنيان الاقتصادي الإنتاجي القوي الذي يعتمد على عطاء ذاتي مستمر، بالإضافة إلى البنيان السياسي المرتكز على المشاركة المجتمعية، والبنيان الإداري المرتكز على الكفاية والفعالية ورقي الأداء، والكيان الثقافي المرتكز على ترسيخ الهوية والأصالة، والانفتاح الواعي على إنجازات الحضارة الإنسانية، وكذلك البنيان الأمني الدفاعي القوي الذي يصون الأرض والشعب، ويحفظ استقلالية القرار الوطني واستقلالية الإرادة.

---

(١) الرياض، ١٢/٥/١٤٠٨هـ.

ويأتي وزير النفط السعودي الأسبق[٢] ليؤكد أن نسبة الاحتياطيات في أقطار الخليج العربية تكفي لواحد وتسعين عاماً على الأقل، وأن ما يشغل البال بالنسبة إلى المستقبل هو أن عصر البترول قد ينتهي قبل انتهاء البترول، وأن العصر البترولي سوف ينتهي مع وجود البترول في مكامنه، ومع الأسف الشديد ـ كما يقول ـ سيبقى في مكامنه هنا في منطقة الخليج العربي أكثر من أي منطقة أخرى.

فإذا كان النفط هو المورد الذي تعتمد عليه هذه الأقطار، فما هو المآل الذي ستؤول إليه إن أصبح في حكم الناضب وهو في مكامنه بحكم التقدم والابتكار التقني ؟ هذا في الوقت الذي كان فيه الإنفاق هائلاً، ولم يحقق التنمية الفعلية. وهذا الإنفاق الهائل ربما تبعثر قدر ليس باليسير منه في صفقات عملاقة لا تصب بالضرورة في محصلة التنمية، وربما تبدد قسط ليس باليسير منه تحت مظلة الفساد.

ولا شك في أن ما حصلت عليه أقطار المنطقة من إيرادات كبيرة مثل فرصة تاريخية وذهبية للانطلاق التنموي الفعلي؛ غير أن هذه الفرصة قد ضاعت أو ضاع القدر الكبير منها هباءً.

ولقد أفصح وزير النفط السعودي الأسبق أن ما حصلت عليه الأقطار العربية في فترة الرواج النفطي هو رقم مذهل يبلغ تريليونات الدولارات. ثم يستدرك: «أما عن كيف صرفت هذه الأموال فهو موضوع لا يخصني.. إنه موضوع سياسي»[٣].

وبالنسبة إلى مدى الاعتماد على النفط كمورد مالي، فإن القضية أن هذا المورد الآيل للنضوب ـ بصرف النظر عن المدى الزمني الذي تختلف حوله التوقعات ـ يعني أن هذا المورد المالي قد يتلاشى في المستقبل، والتخلي عن الإنفاق المتعاظم، والهدر الذي لا يصب بالضرورة في محصلة تنمية فعلية يمكن أن يوفر القاعدة الاقتصادية الصلبة القادرة على العطاء الذاتي المتنوّع الذي يقلص تدريجياً الاعتماد المتعاظم على النفط، والاستفادة بما تبقى من إيرادات ستصب خلال الأمد الذي يصب فيه النفط لمواجهة مرحلة نضوب النفط، ونضوب إيراداته، إذ ما يزال الاعتماد مفرطاً على النفط في تلبية احتياجات آنية يصب بعضها في الإنفاق الجاري، أو إنفاق رأسمالي لا يمثل أكثره بالضرورة درجة متقدمة في سلم الأولويات.

ومن اللافت للنظر أن وزير البترول السعودي الأسبق، يؤكد أنه ما بعد عصر النفط يقتضي أن ننمي الإنسان العربي، وأن نحصل على التقانة، وأن ننمي مصادر الدخل، وأن تنمية الإنسان العربي هي أهم ما يجب فعله[٤].

وفي السياق نفسه يشير وزير التخطيط السعودي الأسبق ووزير البترول

---

(٢) الوطن العربي بين قرنين: دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، تحرير عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٠٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

السعودي السابق، هشام ناظر[٥]، إلى أنه من السذاجة الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للدخل لأنه مادة ناضبة مهما كان لدينا منها من مخزون، وأنه لا بد من بناء المواطن.

فهل جاء كل هذا استدراكاً؟ أم إدراكاً متأخراً لحقيقة كانت واضحة للعيان؟

وتشير دراسة حديثة لوكالة الطاقة الدولية[٦] إلى أن إنتاج النفط التقليدي سوف يبلغ ذروته في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أي سنة ٢٠١٥ ليبدأ بعد ذلك في النضوب.

ولعل مما يساند هذا التوقع ما توصل إليه بعض خبراء النفط العالميين من أن عصر الحقول العملاقة قد ولى، وأن أغلب ما اكتشف في الماضي القريب كان من حقول صغيرة أو أماكن صعبة، وأن العالم لم يستطع أن يعوض ما استخرج من النفط على مدى السنوات العشرين الماضية. ويتوقعون الانخفاض المطرد من الإنتاج العالمي من النفط في منتصف العقد الثاني من القرن الحالي. ويؤكدون أن النفط التقليدي المتوفر حالياً بتكلفة منخفضة يزود العالم بنحو ٩٥ بالمئة من احتياجاته النفطية، وأن ٨٠ بالمئة من الإنتاج الحالي يأتي من حقول مكتشفة قبل عام ١٩٧٣ وبدأ أغلبها في مرحلة النضوب المطرد. ويعارض هؤلاء الخبراء التقارير التي تدعي أن احتياطيات النفط قد ارتفعت خلال السنوات العشرين الماضية، ويصفون الزيادة بأنها وهمية.

ومما يساند هذا الرأي أن بعض دول «أوبك» قامت منذ عام ١٩٨٧ بزيادة حجم احتياطياتها النفطية، وكان أغلب تلك الزيادة ناتجاً من إعادة التقدير أكثر منه نتيجة لجهود استكشافية فعلية.

ويذهب بعض المهتمين العرب في هذا الاتجاه، إذ يشير جاسم السعدون[٧] إلى أن احتياطيات دول الخليج العربي ارتفعت بشكل مطلق من حوالى ٣٠٢ مليار برميل عام ١٩٨٥، إلى حوالى ٤٦٤ مليار برميل عام ١٩٩١، أي بزيادة تبلغ ١٦٢ مليار برميل غير ما تم إنتاجه. وأن مما يثير الشك حول دقة هذه الأرقام تزامن الإعلان عن زيادات ضخمة في الاحتياطيات مع الصراع على حصص الإنتاج وارتباطها بحجم الاحتياطي عند سقوط أسعار النفط عام ١٩٨٦ وما تلاها. حتى بعض الخطط الخمسية الرسمية بدأت تعطي اهتماماً لهذا الشأن، إذ تشير خطة التنمية السابعة في العربية السعودية (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤)[٨] إلى أن النصف الأول من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (٢٠١٠ ـ ٢٠١٥) يعد فترة فاصلة في تطور مسار الطاقة، وأن حجم الاحتياطي العالمي للنفط والغاز ـ كما تشير التوقعات ـ من المحتمل أن يبدأ بالتناقص خلال العقدين القادمين.

---

(٥) الرياض، ١٤٠٩/٥/٢٨هـ.

(٦) حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٤٣ ـ ٤٥.

(٧) جاسم السعدون، «تقويم تجارب التنمية في دول الخليج، منتدى التنمية، يناير ١٩٩٥،» في: **دول مجلس التعاون: نظرة مستقبلية: ما العمل من اجل المستقبل** (الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٦)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٨) المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، «خطة التنمية السابعة، ١٤٢٠ ـ ١٤٢٥هـ،» ص ٩٢ ـ ٩٣.

الوضع المالي

إن إيرادات أقطار الخليج العربية النفطية ما تزال كبيرة نسبياً، وإن تذبذبت خلال السنوات الماضية بفعل التذبذب في أسعار النفط. وقد بلغت الإيرادات في العربية السعودية ٣١٢٤٩,٩ مليون دولار في عام ١٩٨٧، ثم وصلت إلى ٤٧١١٧,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠، ووصلت إلى ٥٤٨٧٣,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٧.

وفي دولة الإمارات المتحدة بلغت ٦٢١١,٤ مليون دولار في عام ١٩٨٧، ووصلت إلى ١١٠٠٤,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٠، ثم وصلت إلى ١٩٩٥٦,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٧.

وفي الكويت بلغت ٧٢٠٩,٤ في عام ١٩٨٧م، ثم وصلت إلى ١١١٠٦,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٠، ثم وصلت إلى ١٤٤٧٤,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٧.

ولقد كان حجم النفقات كبيراً أيضاً وتجاوز الإيرادات في أكثر الأحوال. ففي العربية السعودية؛ بلغت النفقات الحكومية ٤٩٤١٧,١ مليون دولار في عام ١٩٨٧، ووصلت إلى ٥٣٦٢٦,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠، ثم وصلت إلى ٥٩٠٨٤,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٧.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت النفقات الحكومية ٨٩٦٦,٩ مليون دولار في عام ١٩٨٧، ثم وصلت إلى ١٣١٥٦,٧ مليون دولار في عام ١٩٩٠، ثم إلى ٢١٣١٨,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٧.

وفي الكويت بلغت النفقات الحكومية ٩٩٣٤,٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧، ثم وصلت إلى ١٢٤٧٧,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٠، ثم وصلت إلى ١٢٨١٨,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٧[٩].

ولعله يبدو واضحاً أن الإيراد كان كبيراً، ولكن الإنفاق الكبير في أكثر الأحيان تجاوز الإيراد، وهذا ما أدى إلى خلق عجوزات سنوية تراكمت عبر تلك الحقبة.

ومعروف أن هذه الأقطار كان لديها فائض مالي كبير إبان حقبة الرواج النفطي. فلقد بلغت هذه الفوائض للأقطار العربية النفطية إجمالاً في تلك الحقبة ٣٥٠ مليار دولار توجه قدر ليس باليسير منه إلى الدول المتقدمة[١٠] التي تخدم مصالحها بالدرجة الأولى ولا تعود بمردود مجز على الأقطار العربية النفطية صاحبة الفوائض، ولكن هذه الفوائض كانت قد قلت بفعل السحب المستمر منها لتغطية الإنفاق الجاري، ثم أتت عاصفة الصحراء فعصفت بما تبقى منها.

---

(٩) ربيع كسروان، معد، «الملف الإحصائي (٨٩) إحصاءات المالية العامة في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٥ (تموز/يوليو ١٩٩٩).

(١٠) أسامة عبد الرحمن، **المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربية ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد هذه الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٠٧.

لقد توجه قدر ليس باليسير من الإنفاق على مشروعات البنية التحتية والخدمات والمرافق وبتكاليف كبيرة تكالبت على معظمها الشركات الأجنبية الكبيرة، وتم تشييد العديد من الجسور والأنفاق والطرق والمطارات وغيرها، كما توجه قدر كبير أيضاً إلى صفقات الأسلحة. ولا ريب في أنه تم تطوير بعض الخدمات والمرافق، وإن كان ذلك بتكاليف كبيرة وربما الاعتماد على شركات أجنبية أحياناً في التشغيل والصيانة والإدارة.

ومعروف أن إنشاء البنى التحتية مطلوب ليس كغاية في حد ذاتها وإنما كوسيلة للاستفادة منها استفادة أكبر، ولتمكين التنمية الفعلية من الانطلاق. كما أن الأمن القطري مطلوب كما هو الأمن القومي، ولكن عادة ما تترسن هذه الأسلحة دون أن تتوجه إلى العدو الفعلي، ودون أن تكون بديلاً من الاستعانة المتعاظمة بالقوى الأجنبية التي تضيف تكاليف كبيرة على تكاليف صفقات الأسلحة الكبيرة.

ولا ريب أيضاً في أن تقديم هذه الخدمات يتم بصورة مجانية أو شبه مجانية، وربما كان ذلك من قبيل الاستحواذ على الرضا العام من القاعدة المجتمعية مقابل حقوقها المدنية والسياسية. وأياً كان الأمر، فإن القاعدة المجتمعية استفادت من مظلة الرفاه الاجتماعي، وإن بدا أنها أخذت تنحسر تحت وطأة العجز المالي واتساع نطاق الأمن، وبدأت بعض الأقطار النفطية في الخليج العربي تشهد فرض رسوم، وإن بدا أن ذلك تحت ضغط صندوق النقد الدولي لتصحيح الهيكل الاقتصادي.

وفي كل الأحوال، فإن المسار الإنفاقي خلال الحقبة الماضية لم يهيئ لانطلاقة تنموية حقيقية، مما أفضى بهذه الأقطار إجمالاً إلى مأزق لا خروج منه إلا بالبدء من النقطة الصحيحة على المسار الصحيح للتنمية الفعلية، وإن كان الوقت متأخراً وضاع من الإنفاق الكثير، فلعلها تستطيع أن تبادر لاستدراك ما يمكن استدراكه قبل فوات الأوان تماماً وضياع كل الفرص.

وعلى الرغم من الإيرادات الكبيرة في العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، فإن العجوزات كبيرة نسبياً، وينذر أن يكون هناك فائض خلال السنوات التي أعقبت فترة الرواج النفطي. فقد بلغ العجز في موازنات العربية السعودية ١٨١٦٧,٢ مليون دولار في عام ١٩٨٧، ثم وصل إلى ٣١٦٥٥,٧ مليون دولار في عام ١٩٩١، وقد يعود قدر منه إلى تكاليف ما سمي بعاصفة الصحراء. واستمر العجز وإن كان بمعدل أقل حتى بلغ في عام ١٩٩٧ ٤٢١١,٥ مليون دولار.

وبالنسبة إلى الكويت، فقد كان العجز في عام ١٩٨٧ ٢٧٢٤,٦ مليون دولار، ووصل في عام ١٩٩١ إلى ٢٥٣٨٣,٥ مليون دولار. ويعود قدر من ذلك أيضاً إلى ما سمي بعاصفة الصحراء. ثم استمر العجز أيضاً، وإن كان بمعدل أقل وإن تحقق في عام ١٩٩٧ فائض بلغ ١٦٥١,١ مليون دولار.

وأما الإمارات العربية المتحدة، فقد كان العجز فيها عام ١٩٨٧ هو ٢٧٥٥,٥ مليون دولار، ووصل في عام ١٩٩١ إلى ٣١٦٦,٢ مليون دولار، واستمر العجز وإن كان بمعدل أقل نسبياً أيضاً حتى بلغ في عام ١٩٩٧ ١٣٦٢,٠ مليون دولار[١١].

---

(١١) كسروان، معد، المصدر نفسه.

ولعله من الواضح أن العجز يتراكم من سنة إلى أخرى بحيث تكون محصلة التراكمات هي الصورة الحقيقية لواقع العجز ووطأته حتى وإن كان هناك فائض نسبي في سنة من السنوات.

ومعروف أن ذلك يمثل ديناً لأن العجوزات تقتضي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي أو الداخلي أو هما معاً. وقد أضحى من البديهي أن تكون خدمات الديون شديدة الوطأة، الأمر الذي يلقي بتبعات على سنوات المستقبل. وإذا ما استمرت العجوزات فمن المستحيل أن تكون هناك فرصة لسداد الدين أو حتى خدمات الدين أو قدر منهما. ناهيك عن أنه حتى لو كان هناك فائض نسبي في أي سنة من السنوات، فإنه قد يستحوذ عليه الإنفاق المتعاظم حتى خارج إطار الموازنة، وسيذهب لسداد قدر من خدمات الدين المتراكم والذي يزداد تراكمه طالما استمرت العجوزات، بصرف النظر عن وجود فائض نسبي في أي سنة من السنوات.

وإضافة إلى ذلك، فإن الأقطار العربية النفطية، تواجه تحديات جمة ابتداءً من النمو السكاني المتسارع الذي يقتضي المزيد من الإنفاق لتلبية الاحتياجات الأساسية، وتقديم الخدمات الأساسية في وقت تواجه فيه اختناقات العجوزات، ووطأة الدين وتبعاته.

الخيار الاستراتيجي للتنمية

وهكذا تبدو هذه الأقطار في وضع صعب تواجه فيه مستقبلاً صعباً يحمل الكثير من التحديات، ولا يتسنى مواجهتها إلا من خلال تنمية حقيقية تكاملية. وتلك قضية لم تلق الاهتمام المطلوب عبر المسار التنموي المغلوط الذي سارت عليه.

وتبدو قضية الأخذ بالتنمية الحقيقية قضية محورية خارج سياق الواقع من ناحية، وليس هناك من اتجاه ملموس نحوها، وربما كانت المبادرة إلى الاهتمام بها في المرحلة الحالية مبادرة متأخرة في سياق الزمن الذي أخذت فيه العولمة تمتلك ناصية مقادير الدول المتخلفة إجمالاً وترهن مقومات التنمية فيها، وتحدد الأولويات التي تخدم مصالح الدول المتقدمة، وتجعل مفهوم التنمية المستقلة وكأنه خارج إطار السياق العولمي. والسياق العولمي يبدو وكأنه أقوى من هذا المفهوم، وأكثر قدرة على إقصائه ـ هذا لو كانت هناك نية وإرادة وعزم وتصميم لدى أي من الدول المتخلفة ـ لتطبيقه فعلياً.

إن أقطار المنطقة تواجه تحديات كبيرة، وفي ظل استمرار تدفق النفط، واستمرار الحاجة إليه وما يعود منه من مردود مالي كبير نسبياً. وهذا المردود المالي يتوجه القدر الأكبر منه للإنفاق على التجهيزات، والمرافق، والخدمات، والرواتب، والمخصصات، والسلاح، ويستأثر التبديد بقسط، ويستأثر الفساد بقسط، ولا تصب منه محصلة ملموسة في بناء قاعدة إنتاجية قادرة على العطاء الذاتي لكن تكون المرتكز الحقيقي لتنمية فعلية شاملة في أبعادها المتعددة الاجتماعية، والسياسية والإدارية والتقنية. وهذه القاعدة الإنتاجية القادرة على العطاء الذاتي هي التي توفر فرص تلبية الاحتياجات الأساسية وغير الأساسية حين ينضب النفط أو يصبح في حكم الناضب.

فهل استمرار العجوزات المالية يوضح أنه لا يوجد في الغالب فائض يمكن أن

يوجه لبناء تلك القاعدة الإنتاجية القادرة على العطاء الذاتي، بل إن هذا الفائض ـ إن تحقق في سنة من السنوات قدر منه ـ فهو لا يكفي لخدمة الدين وربما تبعات الدين؛ هذا إن توجه فعلاً لخدمة جزء من الدين أو تبعات الدين، وإذا لم يستأثر به الإنفاق الاستهلاكي الجاري أو الإنفاق على مشاريع ليست في أول سلم أولويات التنمية الفعلية.

فإذا كان من غير الممكن ـ في ظل العجوزات المالية ـ وجود فائض يكفي لسداد الدين وتبعات الدين، وفي الوقت نفسه يفيض قدر منه للإنفاق على ما يسمى بعملية التراكم الرأسمالي، وإعداد العدة لقاعدة اقتصادية إنتاجية قوية تدر دخلاً متعاظماً يعطي أقطار المنطقة الفرصة الحقيقية للبقاء والاستمرار بعد نضوب النفط، أو تدني الحاجة إليه، حتى ولو كان ذلك احتمالاً في ظل التطور التقني، ولكنه احتمال لا بد من أن يؤخذ مأخذ الجد، فإن هذه القضية المحورية تستدعي تقليص الإنفاق على كثير من عقود الهدر؛ مثل صفقات الأسلحة التي تستنزف مليارات الدولارات، وكذلك بعض الصفقات الكبيرة التي لا تدخل في سلم أولويات التنمية الحقيقية، وتحقيق قدر معقول من الشفافية والمساءلة تقلص القدر الذي يستأثر به الفساد أو تستأثر به المخصصات. وما لم تؤخذ هذه القضية مأخذ الجد، فإن صورة المستقبل تبدو قاتمة. فالنفط بالنسبة إلى هذه الأقطار هو وحده مرتكز بقائها ووجودها وليس مجرد مورد مالي. صحيح أنها كانت باقية وموجودة قبل النفط، ولكنها أصبحت رهينة النفط، ولا يمكنها أن تستمر من دونه بعد أن أصبح مرتكز كل شيء فيها.

لقد كانت قبل النفط معتادة على شظف العيش ولم تعرف غيره، ومع أنها تظل خفيفة السكان فقد زاد السكان فيها بنسبة كبيرة، وهنالك خدمات تزداد الحاجة إليها طبيعياً مع زيادة نمو السكان وتظل حاجات أساسية كالتعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية تتطلب زيادة في الإنفاق ليس بالنسبة إلى استمرار هذه الخدمات ولكن للارتقاء بها أيضاً.

فإذا نضب النفط أو أصبح في حكم الناضب، فكيف يمكن الإنفاق على هذه الخدمات الأساسية؟ وكيف يمكن تلبية الاحتياجات الأساسية وفاتورة استيراد الغذاء طويلة وكبيرة الكلفة؟

إن خطة التنمية السابعة في السعودية[١٢] تشير إلى أن بعض التجهيزات الأساسية بدأ يواجه مشكلات بسبب الزيادة السكانية، واستمرار الزيادة في متطلبات الصيانة في حال استبدال ما يستهلك من تلك التجهيزات، وإضافة طاقات جديدة لمقابلة احتياجات النمو السكاني.

ولا ريب في أن تجهيزات المياه ـ وهي مكلفة وتحتاج إلى صيانة وربما يحتاج بعضها إلى استبدال ـ تدخل ضمن هذه المشكلة. فكيف يمكن توفير المال للإنفاق منه على هذه المشروعات الحيوية التي لا يمكن البقاء من دونها؟

وفي الوقت الذي تمثل فيه زيادة السكان زيادة على طلب كثير من الخدمات

---

(١٢) المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، «خطة التنمية السابعة، ١٤٢٠ ـ ١٤٢٥هـ»، ص ٩٧.

والتجهيزات، فإن الأعداد الباحثة عن فرص عمل ستزيد زيادة كبيرة. وتشير الخطة نفسها إلى أن أعداد السعوديين المتوقع دخولهم إلى سوق العمل سوف تصل عام ٢٠٢٠ إلى ٥,١ مليون[١٣]، في وقت يستمر فيه تدفق العمالة الوافدة لأداء خدمات غير إنتاجية في الغالب. فما هي فرص العمل الحقيقية في غياب قاعدة اقتصادية إنتاجية قوية قادرة على العطاء الذاتي، وهي مرتكز محوري من بين مرتكزات التنمية الحقيقية. وإن المسألة ليست مسألة خلق وظائف، وتمويل ذلك في الموارد المالية المتاحة، بل إن القاعدة الاقتصادية الإنتاجية التنموية سوف توفر بطبيعتها فرص العمل لأصحاب المهارات المطلوبة وفي الوقت نفسه تدر دخلاً حقيقياً متعاظماً.

ولذلك فإن هذا المطلب ليس مجرد مطلب، وإنما هو السبيل للخروج من الصورة القاتمة التي تبدو جاثمة على المستقبل الذي يفضي إليه المسار الحالي لما يسمى بالتنمية، والتوجه الإنفاقي الذي ما زال سائداً.

وإذا كانت القاعدة الإنتاجية الاقتصادية التنموية القادرة على العطاء الذاتي مرتكزاً محورياً في التنمية، فإنها سبيل للخروج إلى عصر ما بعد النفط بقدرة واقتدار وليس الضياع في مهب الريح. ولكن بقاء هذه القاعدة الإنتاجية القوية لا يعبر عن قرار فردي وإنما عن إرادة جماعية تلتحم فيها أبعاد التنمية المتعددة، ويشكل التوجه الجماعي والقرار الجماعي بعض سماتها في مشاركة سياسية فاعلة، وتماسك اجتماعي، ورصيد ثقافي، ومعرفة تقنية؛ ذلك أن المستقبل ليس مستقبل فرد أو قلة، ولكنه مستقبل الجميع. والصورة القاتمة للمستقبل صورة قاتمة لمستقبل الجميع إلا إذا كانت مدخرات القلة في الخارج تجعل القلة غير عابئة بالمستقبل.

إن مثل هذا الأمر معروف منذ أمد، وتصدت له غير دراسة، ولكن الدراسة لا تملك القرار. ولو كانت هناك الإرادة الجادة، والقرار الملتزم، لأمكن استدراك الأمر أو على الأقل البدء من النقطة الصحيحة للمسار التنموي الحقيقي، ولكانت الفرصة أكبر لتفادي تبعات المسار التنموي المغلوط وعثراته، ولكانت مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل أكثر إمكاناً.

إن قضية التنمية ليست ترفاً فكرياً في أقطار المنطقة، ولا تطلعاً في غمرة التطلعات، ولكنها المستقبل والمصير.

أفلا تستحق التنمية بعد هذا أن تكون القلق، والأرق، والشغل الشاغل للقيادة السياسية وكل القطاعات الأخرى في هذه الأقطار[١٤]؟ □

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(١٤) انظر: أسامة عبد الرحمن، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: خلاصة نتائج المشروع الدراسي السنوي الأول**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

علي الدين هلال ونيفين عبد المنعم مسعد

النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير

ط ٢. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢). ٢١٩ ص.

عبدالغفار رشاد محمد

أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

يتناول هذا الكتاب النظم السياسية في الوطن العربي، وهو بذلك يقدم إسهاماً كبيراً متميزاً إلى المكتبة العربية، إلى الباحثين والقراء، إلى المهتمين والمراقبين، من خلال منهاجية وإطار نظري ملائم من الناحية العلمية، ورؤية عربية تستند إلى أدوات تحليلية وقدرة بحثية رصينة.

جاء الأسلوب متسماً بدقة ووضوح، مع بساطة في اللغة، واستخدام مفردات محددة، هذا بخلاف تسلسل منطقي في العرض، بدأ ممهداً للموضوع بطريقة ملائمة لضمان جذب القارئ، ولم يتخل عن هذه الطريقة حتى نهاية صفحات الكتاب، مع الربط المستمر بين تحليل النظم ومختلف الظروف والمتغيرات الإقليمية والعالمية، وأيضاً المحلية. وفي هذا السياق، استفاد التحليل من مدارس ونظريات واقترابات تختلف في اتجاهاتها الفكرية وأطروحاتها، من قبيل التبعية والنخبة، وتحليل النسق والثقافة السياسية، والتحليل التاريخي والاجتماعي المقارن. كما تبنى أفكاراً متداولة في إطار النظم السياسية وبحوثها، كالأزمات ومسالك مواجهتها، وعلاقة التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية، وترابط النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من دون تحويل الظاهرة السياسية إلى مجرد تابع، وتجسيد العلاقة بين النظم السياسية والعلاقات الدولية.

أتى الكتاب في فصلين متتابعين: **أولهما** خصص للتأصيل النظري لمفهوم النظم السياسية العربية، فركز على مناهج بحث، ومعايير تصنيف النظم، ومن قبل تناوله مناهج ومعايير البحث في هذه النظم ارتأى التطرق إلى أهم سمات هذه النظم ذاتها من حيث هي نظم نامية أولاً، وإن كانت لها خصوصيتها التي تميزها مما عداها من نظم. **ثانياً**، استطرد هذا الجزء مميزاً بين مفهومي الوطن العربي والشرق الأوسط وفق ثلاثة أبعاد أساسية، هي: البعد الثقافي، والبعد التنظيمي، والبعد الأمني.

أما **الفصل الثاني** فتناول بيئة النظم السياسية العربية، وركز على العملية

السياسية التي تجرى فيها من خلال دراسته النخب والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني والأيديولوجيات فيها، وما يحيط بهذه العملية من سياق مجتمعي تشكله متغيرات الموقع الجغرافي، والخبرة التاريخية، والتكوين الاجتماعي، والموارد الاقتصادية، والثقافة السياسية السائدة، وفي إطار مقارنة الدساتير العربية على أكثر من مستوى ومن عدة زوايا.

وقد سبق الفصلين مقدمة، وتمهيد، استخدمهما المؤلفان لتوضيح طبيعة موضوعات الكتاب، وتأصيل مفهوم النظم السياسية العربية. كما لحقتهما خاتمة أتت في حجم أكبر كثيراً من المتوقع ومن متن الكتاب الذي تفترض نسبتها إليه، ويعزى ذلك إلى استفاضة هذه الخاتمة في تعداد جملة سمات وقضايا «مستمرة تدخل بها النظم العربية الألفية الثالثة»، كقضية الخلافة السياسية التي تفرض نفسها على النظم الجمهورية والنظم الملكية على السواء، وتحدي كلٍ من الحركات الإسلامية والإثنية، واستمرار حدة العنف السياسي.

وعلى الرغم من الثراء المميز لموضوعات الكتاب وعناصره التحليلية، إلا أنه يمكن تخير بعضها لتناوله بشيء أكبر من التفصيل، وذلك على النحو التالي:

١ ـ خصوصية النظم السياسية العربية

تمثل النظم العربية مجموعة متمايزة من الدول النامية يطلق على مكوناتها الأمة العربية، أو الوطن العربي. وهذا التمايز والخصوصية مصدرهما تاريخي وثقافي، بناءً على ما مرت به شعوب المنطقة في تطورها من تفاعل وتلاقح فرضه الفتح الإسلامي على سكان البلاد الأصليين وأفرز في المحصلة النهائية «كياناً واضح القسمات». والأمة العربية لها تركيبتها الثقافية، وتطورها التاريخي الخاص، ولها طابعها القومي الذي هو أكثر ما تنفرد به وتحرص عليه، وإليه تعزى مختلف الدعوات الفكرية إلى الوحدة العربية، كما ينسب إليه قيام أحزاب وحركات سياسية تبنت تلك الدعوات وعملت على ترويجها (ص ٢٢).

٢ ـ خصائص التحليل في السياق العربي

في تحليل النظم العربية يبرز الكتاب ثلاث خصائص أساسية تعد الأكثر تعبيراً عن تلك النظم وتمايزها (ص ٤٩)، وتشمل:

أ ـ تداخل العوامل الداخلية والخارجية، وذلك بناءً على عوامل الجغرافيا السياسية، والثروة النفطية، والتبعية الاقتصادية، والتجارة والمديونية والسلاح، وأزمات النظام العربي وسياساته (أزمة الخليج وتداعياتها، وقضية لوكربي، والإسلام السياسي في السودان وممارسات النظام القائم).

ب ـ أهمية العوامل الإقليمية على مستوى الفكر والممارسة، فثمة انسياب سريع للأفكار والتيارات السياسية عبر الحدود بين الدول العربية كانتشار أفكار الإخوان المسلمين وتنظيماتهم من مصر إلى السودان وسوريا والعراق والأردن وبلدان المغرب العربي، وانتشار شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة والأحزاب ذات الصلة مثل حزب البعث في سوريا

ولبنان والعراق والأردن وغيرها، هذا بخلاف ذيوع أفكار المفكرين القوميين أمثال ساطع الحصري، وقسطنطين زريق. ومن الجوانب النظرية والتنظيمية ينتقل الكاتبان لرصد تعدد جوانب التأثير السياسي للسياق الإقليمي في تطور الأوضاع في الدول العربية، من قبيل النزاعات العربية ـ العربية التي ترتبط بعوامل جغرافية وأيديولوجية، ويميزها انخفاض نسبة العنف. وقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي التي تؤثر في التفاعلات بين الدول العربية، وتطبع صياغة برامج أحزابها وتنظيماتها، وتلقي بظلالها على تحديد مجالات إنفاق الدخل القومي في كل دولة على حدة.

ج ـ التغير الاقتصادي ـ الاجتماعي السريع الذي تعيشه النظم السياسية العربية، وهو ما يطلق عليه المؤلفان تعبير «سمة التحول أو الصيرورة»، وما يسميه منظرو التنمية السياسية والاجتماعية «التعبئة الاجتماعية ـ كالتحضر والتصنيع ـ «وما يرتبط بذلك من تأثيرات في الأطر التقليدية وعمليات المشاركة ومظاهر الاستقرار».

٣ ـ التكوين الاجتماعي

يقدر الكتاب عدد سكان الوطن العربي عام ٢٠٠٠ بنحو ٢٩٠ مليون نسمة، ويسجل الانفصال بين مواطن تركز هؤلاء السكان ومناطق تجميع الثروة، ويرد إلى هذا الانفصال ـ بين أسباب أخرى ـ هجرة العقول والكفاءات إلى الخارج، خصوصاً الولايات المتحدة وكندا في ما يسميه المؤلفان «نزيف العقول»، كما يرد إليه تدني مستويات البحث العلمي والنشر والاختراعات. وعلى صعيد آخر، فإن استئثار المدن العربية بالخدمات والمرافق، واتساع حجم التفاوت بين الريف والحضر، وازدياد حدته، تعد مسؤولة عن شكل آخر من أشكال الخلل السكاني نتيجة تدفق الهجرة من الريف إلى الحضر وتفريغ الريف من كفاءاته والتحول بها إلى طاقات عاطلة في الحضر (ص ١٠٣).

وفي ما يخص الخريطة الإثنية، يشير الكتاب إلى تميز الوطن العربي بتنوع اجتماعي بالغ من خلال تعدد مِلله ونحله وأقوامه بما يجعل هذا التعدد مصدراً للثراء والغنى، وإن تفاوتت حدود هذا الثراء من إقليم عربي إلى آخر ومن قطر عربي إلى ثان. ويرد المؤلفان هذه التعددية الاجتماعية إلى ظاهرتين: الأولى لغوية، حيث تتحدث بعض الجماعات لغة أخرى غير العربية كلغة أولى في تعاملها، والثانية دينية، تعبر عنها جماعات مسيحية أو يهودية، أو فرق إسلامية مختلفة. والظاهرتان معاً كان لهما أثرهما في النيل من درجة التبلور الطبقي في الوطن العربي (ص ١١٤)، مع إقرار المؤلفين بوجود ثلاث طبقات رئيسية:

أ ـ طبقة برجوازية كبيرة، وقوامها فئات وشرائح تطورت بعد الاستقلال وإن احتفظ جانب منها بعلاقات وطيدة مع الرأسمالية الغربية، ومارس أعمال الوساطة والسمسرة. وأهم مكونات هذه الطبقة البرجوازية: البيروقراطية التي تهيمن على الوظائف العليا في مؤسسات الدولة، وكذلك برجوازية رجال الأعمال.

ب ـ طبقة وسطى، وهي طبقة دعمتها ووسعت حجمها وامتيازاتها النخب العسكرية التي وصلت إلى السلطة بعد

الاستقلال في عدد لا بأس به من البلدان العربية.

ج ـ طبقة الكادحين من عمال وفلاحين، فإذا كان الفلاحون يحوزون مساحات محدودة من الأرض الزراعية بعد تفتيت الملكيات الكبيرة مما يفسر نزوحهم إلى المدن، فإن طبقة العمال في المدن تتأثر بشدة نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامجه.

٤ ـ النخب السياسية

يميز المؤلفان في هذا الجزء بين أنماط ثلاثة من النخب السياسية العربية (ص ١٦٤)، هي:

أ ـ النخب التقليدية التكيفية ويمثلها كبار ملاك الأراضي، وزعماء القبائل وكبار التجار. وشرعية هذه النخب تقليدية ودينية، وهي تقاوم التغيير قدر الإمكان، أو تستجيب له بحد أدنى من التكيف.

ب ـ النخب الإصلاحية التحديثية وتمثلها الطبقة الوسطى من ملاك الأراضي والمشتغلين بالصناعة والتجارة والبيروقراطية المدنية والعسكرية. وتميل هذه النخب إلى التغيير السلمي دون عنف.

ج ـ النخب الثورية التعبوية وتمثلها أبناء الطبقة الوسطى الدنيا من صغار الموظفين والعسكريين، وتصل إلى السلطة عن طريق ثوري. وهي مالكة لرؤية شاملة للتغيير، وترفض التسامح سواء مع النخب البديلة أو مع الجماهير، مع إمكان استنادها إلى حزب واحد يعينها على تكتيل الجماهير من ورائها.

ويستدرك المؤلفان منوهين إلى أن هذه الأنماط الثلاثة للنخب العربية ليست جامدة، فقد يشهد الواقع العملي خليطاً منها، فالنخب الخليجية، وكذلك الأردنية، تقليدية، لكنها تسعى إلى تنويع شرعيتها من خلال الانفتاح على المجتمع واستيعاب مطالب الطبقة الوسطى. والحقيقة أن التزاوج بين نخب تقليدية وأخرى جديدة قد يتم لبعض الوقت، لكن النخب الجديدة متى استشعرت قدرتها على إزاحة النخب القديمة من السلطة، وامتلكت الأدوات، فإنها لا تتردد في أن تفعل ذلك.

وعلى الرغم من أن العرض السابق لا يستوعب كل ما تضمنه الكتاب من أفكار وتحليلات، إلا أنه يكفي لتسليط الضوء على كتاب في حقل يندر الإسهام فيه هو: حقل السياسات المقارنة، وعلى حالات يقل الاهتمام بها كنماذج للدرس والتحليل هي: النظم السياسية العربية □

علي خليفة الكواري (محرر)

المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١). ٢٧٨ ص.
(مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

هاني لبيب

كاتب وباحث عربي من مصر.

- ١ -

تعد علاقة المواطنة بالديمقراطية في الوطن العربي إحدى أهم الإشكاليات التي بدأت تثار الآن في الخطاب العربي بشقيه السياسي والديني، وبخاصة إذا تناولنا هذه العلاقة في إطار تداعيات أزمة المجتمع العربي.

من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يمثل في **قسمه الأول** أعمال اللقاء السنوي العاشر لمشروع دراسة الديمقراطية في البلدان العربية، بالإضافة إلى الدراسات التطبيقية التي أعدت بعد اللقاء السنوي في **قسمه الثاني**. والكتاب يرصد تطور العلاقة بين المواطنة والديمقراطية، والتي تتأرجح بين الهبوط/الانكسار تارة، والصعود/الاستمرار تارة أخرى، وذلك بحسب آلية عمل النظام الحاكم من جانب، وبحسب فقه الأولويات في تحديد مضمون المواطنة في أمتنا العربية من جانب آخر.

ومما لا شك فيه أن صفة المواطنة تلحق بالفرد بسبب علاقته بالوطن، ويترتب على هذه الصفة أن تكون للمواطن حقوق سياسية، بمعنى أن يكون له الحق في الإسهام - طبقاً للدستور والقانون - في ممارسة السلطة العامة في بلده. ويُعتبر وعي الإنسان بأنه مواطن في بلاده نقطة البداية في تشكيل نظرته إلى نفسه وإلى وطنه، وكذلك إلى شركائه في صفة المواطنة، وهذا يبرر جهد الفرد لممارسة صفة المواطنة والتمسك بها والدفاع عنها.

إن المواطنة - في اعتقادنا - مفهوم قانوني، لأن الفرد هو أساس الشرعية السياسية وجزء من الجماعة التي تنتخب الحكومة، كما أنه مصدر العلاقات الاجتماعية كمكون أساسي من مكونات المجتمع العربي.

وعلى الرغم من أن المواطنة منذ نشأتها لم تكن حقاً طبيعياً لكل إنسان، بل مثلت امتيازاً لفئة محددة، إلا أنها تضع الدولة دائماً في مأزق التعامل مع السواد الأعظم من الفئات المحرومة من هذه الامتيازات على اعتبار أن «الكل»

طرف في صنع القرار. فالمواطنة تتجاوز روابط الدم والقرابة إلى الاهتمام بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاته، بمعنى أنها تجعل من السياسة موضوعاً لمشاركة عموم المواطنين في تقرير ما يخص مصيرهم.

ونذكر هنا أن مصطلح «المواطنة» و«المواطن» في اللغة العربية يشير إلى المنزل الذي يقيم فيه الإنسان لما يحمله من دلالة كونه موطنه ومحله (أوطنت الأرض، وطنتها توطيناً، واستوطنتها، أي اتخذتها وطناً).

- ٢ -

في إيماءة تاريخية إلى أصل مفهوم المواطنة يؤكد علي خليفة الكواري في الفصل **الأول** من الكتاب أن أقرب تعبير عنه كان هو الذي توصلت إليه دولة المدينة عند الإغريق في العصور القديمة من خلال نموذج الممارسة الديمقراطية الأثينية على الرغم مما رافق هذا النموذج من قصور في التطبيق.

أما عند العرب والمسلمين، فإن مقاربة مفهوم المواطنة يعود الفضل فيها إلى الفهم الإسلامي للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات إلى جانب مبادئ العدل والقسط والإنصاف.

ثم يعود الكواري ليتوقف أمام ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي في أوروبا وما تبعه من حركات إصلاح ديني ونهضة وتنوير راصداً ثلاثة تحولات كبرى متداخلة ومتكاملة في مجال تطوير مفهوم المواطنة، وهي: بروز الدولة القومية، والمشاركة السياسية، وتطبيق حكم القانون، منوهاً بأبعاد هذا المبدأ (مادية، قانونية، ثقافية، سلوكية) التي تجعله يتأثر بالنضج السياسي للدولة والمجتمع ورقيهما الحضاري.

وفي معرض حديثه عن إعمال المفهوم، يتطرق الكواري إلى ضرورة إقرار المبادئ، والالتزام بالمؤسسات، وتوظيف الأدوات والآليات التي تضمن تطبيقه على أرض الواقع. ويشدد في هذا الخصوص على شرطين اثنين، هما:

أ ـ زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك على اعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، وفي ظل ضمانات لحماية مبادئه والحيلولة دون انتهاكها.

ب ـ اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون جنسية دولة أخرى مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات بحيث يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية مع سواه.

كذلك يتمسك الكواري بمقومين هما:

أ ـ تجسيد نوع من الشعب يتكون من مواطنين يتبادلون الاحترام، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع.

ب ـ تجسيد المواطنة في الواقع بمساواة القانون بين الكافة دونما اعتبارات سياسية أو دينية أو جهوية.

- ٣ -

إن صفة «المسلم» في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام تشير إلى «المواطن» بما له من حقوق وما عليه من واجبات. ويرجع ذلك، بحسب عبد الوهاب الأفندي في الفصل **الثاني** من

الكتاب، إلى أن هوية المجتمع الديني والسياسي في بداية العصر الإسلامي كانت محسومة حيث كان الفرد يتمتع (بحكم كونه مسلماً) بعضوية فورية وكاملة في المجتمع السياسي بالمعنى الإيجابي، بل «الجمهوري» للمواطنة الفعالة.

غير أن تمتع المسلمين بحقوق المواطنة كان مسألة نظرية، إذ تم حرمان غالبيتهم من المشاركة السياسية لأسباب عملية، أهمها سلطوية النظم في العديد من الأقطار الإسلامية. وعلى صعيد آخر، حيل بين غير المسلمين وبين حقوق المواطنة الكاملة في فترات تاريخية بذاتها، وبخاصة مع وجود بعض الرموز الإسلامية المتشددة، أمثال أبي الأعلى المودودي، ممن كانوا ينكرون المواطنة على غير المسلمين، ويرون أن باستطاعتهم العيش كأقليات تحميها الدولة، دون أن يحق لها تبوّؤ مراكز أساسية فيها، وبخاصة المناصب القيادية ومن قبيلها عضوية مجلس الشورى. لكن في مقابل ذلك كان هناك موقف جماعة الإخوان المسلمين التي قبلت ـ ولو ضمنياً ـ بالدولة القومية الحديثة وبالنظام البرلماني كأساس للتعبير عن جوهر الدين الإسلامي. ثم قامت نخبة من المفكرين الإسلاميين (حزبيون وغير حزبيين) بتطوير عدد من الأفكار المماثلة، بداية من طارق البشري ومحمد سليم العوا، مروراً بأحمد كمال أبو المجد، وصولاً إلى فهمي هويدي، وذلك في اتجاه إقرار مبدأ المواطنة المتساوية لجميع أعضاء المجتمع مسلمين وغير مسلمين. وعلى الرغم من أن الاجتهادات الإسلامية الحديثة التي تسعى لاحتواء المطالب الحديثة للمواطنة المتساوية تسير في الاتجاه الصحيح، إلا أنها لا تزال دون المستوى المقبول.

ـ ٤ ـ

لم تحظ المواطنة بمعناها الحديث (القانوني والديمقراطي) بتأصيل عميق في الفكر القومي العربي التقليدي في القرن العشرين. لكن لئن لم يوجد ذكر للمواطنة في الفكر القومي الكلاسيكي بحكم استغراق الرعيل الأول في التنظير للقضية المحورية، قضية بعث الهوية العربية، إلا أن مضمون المواطنة ظل موجوداً بتلاوينه المتعددة وبطرق غير مباشرة من خلال مقاربات الفكر القومي للقضايا التي تمس هذا المضمون من قبيل قضايا الفرد والديمقراطية والأقليات، وذلك بحسب رصد خالد الحروب في الفصل الثالث.

وفي الفكر القومي للمؤسسين، لم نجد أية معالجة مباشرة تعريفاً أو تفصيلاً أو إقراراً للمواطنة، لاستغراق الرعيل الأول في قضايا مصيرية، وعلى سبيل المثال: بعث الهوية العربية وتعريف الفرد العربي. ويعد ساطع الحصري أحد أبرز الآباء المؤسسين الذين اهتموا بتعريف واضح للهوية العربية، وبخاصة في أطروحته حول: من أنا، من نحن، ومن هو العربي؟!. كما حفلت كتابات ميشيل عفلق بإيماءات لقضية المواطنة من خلال تطرقه لدور الحزب السياسي وعلاقته بالديمقراطية.

أما في ما يخص الفكر القومي العلمي، فلقد احتفل بتكريس الهوية العربية الجماعية. ويُعد قسطنطين زريق نموذجاً لهذا الاتجاه ومضمونه أن «المواطنة» لا توجد بالسليقة، ولا تنشأ اعتباطاً، ولا

تمنح من مصدر خارجي، بل تكتسب اكتساباً شأن قيم الحياة الأخرى بمقدار ما يبذله أبناء المجتمع من جهد من أجلها، وبمدى إقبالهم على التضحية بمصالحهم وبولاءاتهم الأخرى في سبيل ولائهم الوطني المشترك. هذا في حين كان الغائب الأكبر في الفكر القومي الثوري الاشتراكي هو علاقة الفرد بالدولة، وتعريف الفرد وحقوقه.

وينتقل خالد الحروب إلى تفصيل ما قد أجمل، فيعزو غياب مبدأ المواطنة في تنظيرات القوميين العرب إلى عدة أسباب، هي:

أ ـ غلبة التنظير لدور الدم واللغة والتاريخ (على النمط الألماني) في تشكيل الوعي القومي على حساب التنظير للحقوق والواجبات (على النمط الفرنسي) في تشكيل أي مجتمع قومي حديث.

ب ـ ضغط أولويات التخلص من الاستعمار والتبعية للخارج وبناء دولة ما بعد الاستقلال، بالتوازي مع مواجهة التحدي الصهيوني.

ج ـ الموقف المتشكك الذي اتخذه الفكر القومي الكلاسيكي من قيام ديمقراطية عربية في الدول التي سماها دول «التجزئة القطرية».

وعلى الصعيد العملي كان فشل التجربة القومية الجزئية في التعامل مع قضية الأقليات غير العربية سبباً في تعذر تجاوز السلبيات القامعة لأشواق الأقليات إلى المساواة، بل اتهامها أحياناً بالتآمر وارتباطها بالخارج.

ـ ٥ ـ

ويتضمن القسم الثاني دراسات تطبيقية تنتمي إلى نموذج اللقاء السنوي العاشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية.

الدراسة **الأولى** تتناول حالة النساء في الأردن، وتخلص إلى أنه على الرغم من التباين في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية، إلا أن الخصائص العامة المميزة لتلك الظروف والضاغطة بشدة على المرأة تبدو متشابهة إلى حد كبير حسبما تقول فادية أحمد الفقير. وتؤكد الدراسة أن رفض ثنائية التفكير التي تفصل بين المجالين العام (الحياة السياسية) والخاص (المحيط المنزلي)، يمكن أن يكون بداية جدية لتحليل وضع النساء في الأردن بصفة خاصة، والوطن العربي بصفة عامة. وما يترتب على ذلك من وجود مفهوم جديد للمواطنة يقضي على العزلة السياسية للنساء.

أما الدراسة **الثانية**، فتتناول المواطنة المتساوية في اليمن. ويرصد فيها سمير عبد الرحمن الشميري أهم معوقات إعمال مبادئ المواطنة، ودولة القانون، ويجعل بين أهم تلك المعوقات تأثير الثقافة الشمولية، وضعف البنية الاجتماعية التقليدية، وتفشي ظاهرة الفساد.

ومن أجل تعميق مفهوم المواطنة المتساوية في النظرية والتطبيق، وتحويل المواد الدستورية والقوانين الصادرة إلى حيز الواقع.. لا بد من: توافر النيات الحسنة، ونشر نهج الثقافة الديمقراطية، وتفعيل المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني، وتطوير البنية الاجتماعية التقليدية، ومحاربة الفساد، ورفع المستوى المعيشي.

- ٦ -

بقي أن نسجل هنا ملاحظات عدة حول المواطنة ومنها:

أولاً: أن العلاقة الأساسية التي تحكم الدولة الحديثة هي علاقة «المواطنة»، ولا دخل إطلاقاً للدين في العلاقة بين المواطنين ودولتهم. ويحتاج هذا المعنى إلى تأكيده في ظل تعرض المواطنة العربية إلى العديد من التحديات والضغوط.

ثانياً: هناك بعض المتغيرات السلبية التي تضعف من المواطنة كقيمة وممارسة، منها: عدم احترام القوانين، وضعف مسؤولية الدولة، والفهم غير الدقيق لدور الحكومة في إدارة المجتمع، والممارسات الخاطئة للحرية، وافتقاد الممارسة الديمقراطية السليمة، والسلبية التي تسيطر على الجميع.

ثالثاً: إن الجهد الذي بذله طارق البشري ووليم سليمان قلادة قبل ما يزيد على العشرين عاماً تأكيد لعمق العلاقة بين الأقباط والمسلمين في الحالة المصرية، وهذا جهد محمود ولكن لم ينشأ تراكم عليه حتى الآن.

رابعاً: إن المواطنة كمفهوم ونظرية تحتاج إلى تأمل نقدي مستمر حتى تتكيف في شكلها وفي مضمونها مع متغيرات العصر، وأبرزها متغير التعددية الثقافية ووجوب احترامها في إدارة المجتمعات الإنسانية المعاصرة، دون أن ينال ذلك شيئاً من المشتركات القائمة بين المواطنين.

خامساً: نرصد هنا - بكل تقدير - الدور الذي يقوم به التيار القومي العربي الذي ينشط ويتفاعل في إطار كل من: مركز دراسات الوحدة العربية والمؤتمر القومي العربي، وتشديده على مبدأ المساواة الكاملة بين المواطنين، واتخاذ الديمقراطية شرطاً لنجاح الوحدة العربية المأمولة.

سادساً: نؤكد رفضنا التام لإسقاط مفهوم «المواطنة»، كما ظهر في سياق الفكر الغربي وفي ظل ظروف مغايرة، على واقع/تاريخ أمتنا العربية كما يفعل بعضهم، لأننا في تاريخنا العربي نجد العديد من مقومات هذا المفهوم وتطبيقاته، وبالطبع ليس بالشكل النموذجي، ولكن بمصطلحات ومفاهيم مختلفة. وهو ما يؤكده بشكل أو بآخر هذا الكتاب □

ناصر الريس

المستوطنات الإسرائيلية من منظور القانون الدولي الإنساني

(رام الله: مؤسسة الحق، ٢٠٠٠). ١٣٩ ص.

عماد عواد

دبلوماسي مصري في البرازيل.

- ١ -

تمثل الدراسة إضافة مهمة في الملف الفلسطيني سواء من حيث المضمون أو التوقيت. ففي ما يتعلق بالمضمون يتناول الكاتب، من وجهة نظر قانونية، واحدة من أهم نقاط الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وأكثرها تعقيداً ألا وهي المستوطنات، نظراً إلى صلتها المباشرة بقضية الأرض (المصادرة - نهب الثروات - انتهاك حقوق وملكيات شعب واقع تحت الاحتلال) وموضوع التسوية السلمية للصراع (فرض أمر واقع يحول دون إقامة دولة فلسطينية أو يجعل منها - في أفضل الظروف - ممزقة الأوصال). أما في ما يتعلق بالتوقيت، فإنه من المؤكد أن صدور الدراسة عام ٢٠٠٠ - الذي شهد نهاية عملية أوسلو المتعثرة وفشل قمة كامب ديفيد الثانية، واندلاع انتفاضة الأقصى - يوفر مسوغاً قانونياً لتبرير مشاعر الغضب التي عمت الشارع الفلسطيني وفصائله المختلفة، وما أعقبها من تداعيات سواء من حيث استخدام مبالغ فيه للقوة من قبل قوات الاحتلال، أو من عمليات انتحارية نفذتها تنظيمات فلسطينية على قناعة بعدم إمكانية تطبيق معايير الشرعية الدولية على القضية الفلسطينية في ظل الإطار الدولي الحالي.

عرض الكاتب للوسائل المتعددة التي لجأت إليها الإدارة العسكرية الإسرائيلية - بغض النظر عن الحزب الحاكم - للاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية ومصادرتها، وقد بلغت نسبتها - منذ بداية الاحتلال وحتى الربع الأول من عام ١٩٩٩ - ٧٠ بالمئة من إجمالي أراضي الضفة الغربية، و٤٨ بالمئة من إجمالي قطاع غزة. وتم توظيف هذه الأراضي لبناء ما يقرب من ٢٠٠ مستوطنة سكنية لإيواء آلاف المستوطنين والمهاجرين الجدد القادمين من كافة أنحاء العالم. ثم انتقلت الدراسة إلى تفنيد الأسس القانونية للإجراءات الإسرائيلية، سواء في ما يتعلق بإساءة استخدام قواعد القانون الدولي الإنساني التي تجيز للمستعمر إدارة الأراضي والممتلكات

العامة في الأراضي المحتلة وفقاً لقواعد معينة، أو عبر طريقة التعامل مع ممتلكات «الغائبين»، أو من خلال السماح لقوات الاحتلال بمصادرة أراض بحجة المتطلبات الأمنية، وللمواطنين بشراء أراض فلسطينية مع فرض التكتم والسرية على مثل هذه المعاملات.

وفضلاً عن الجهد الكبير الذي بذله الكاتب لتفنيد الادعاءات الإسرائيلية، فإنه خلص في نهاية الدراسة - واستناداً إلى تحليل قانوني - إلى مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها: اندراج الأراضي الفلسطينية في دائرة التعريف القانوني للأراضي الواقعة تحت الاحتلال، مما يفرض سريان قواعد القانون الدولي الإنساني المنظمة لأسلوب تعامل القوة المحتلة وإدارتها العسكرية مع سكان الإقليم المحتل وممتلكاتهم. وفي هذا الخصوص يوضح الكاتب أن قواعد القانون الدولي الإنساني يجب أن تعتبر الأساس القانوني الوحيد لاتخاذ القرارات المتعلقة بممارسات المحتل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. وقد حرص الكاتب على التأكيد على عدم وجود أي سند قانوني لرفض إسرائيل الاعتراف بانطباق وسريان القانون الدولي الإنساني على هذه الأراضي، موضحاً أن مثل هذا الرفض لا يمكن - تحت أي ظرف من الظروف - أن يعفي الدولة العبرية من مسؤوليتها طبقاً للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني في ما يتعلق بانتهاكاتها لمقرراتهما من خلال سلوكها تجاه هذه الأراضي وسكانها المدنيين.

على صعيد آخر، قدم الكاتب عرضاً مفصلاً للآثار السلبية للمستوطنات، والتي لم تقتصر على سلب الأراضي الفلسطينية الخاصة والعامة - مما يعتبر في حد ذاته انتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني - وإنما امتدت لتشمل نهب ثروات الأراضي المحتلة وإلحاق خسائر مادية مقصودة بالممتلكات العامة والخاصة. وفي ما يتعلق بالمستوطنين، فقد قدم الكاتب الأدلة والمبررات القانونية التي تستبعد وصفهم بأنهم «مدنيون» من وجهة النظر القانونية، موضحاً أنه يجب النظر إليهم باعتبارهم أعضاء في مجموعات منظمة سياسياً فرضت وجودها على أراضٍ وممتلكات فلسطينية تم الاستيلاء عليها بالقوة، وعمدت إلى تنظيم نفسها عسكرياً لحماية وجودها وبسط سيطرتها والتصدي - بالقوة إذا ما تطلب الأمر - لأية مساعٍ مناهضة للانتشار الاستيطاني في مواقعه الجديدة.

وبالإضافة إلى دحض المبررات المقدمة من قبل الدولة العبرية لإضفاء الصفة الشرعية على ممارساتها في مجال المستوطنات والتأكيد على بطلانها تماماً من وجهة نظر قواعد كل من القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، تمثلت أهم نتائج الدراسة في الدفع بأن عملية إقامة المستوطنات والممارسات الوثيقة الصلة بها تقع في نطاق «جرائم الحرب» و«الجرائم الدولية» نظراً إلى انتهاكها الصارخ للعديد من المبادئ الدولية، من قبيل حق الشعوب في تقرير مصيرها - باعتباره أحد حقوق الإنسان الجوهرية - والمبادئ المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة. واستطردت الدراسة إلى النتيجة الطبيعية لهذا التوصيف، ومفادها أنه ليس هناك مجال للشك في أن انطباق مفهوم جرائم الحرب على المستوطنات تستتبعه مسؤولية إسرائيل الدولية عن هذه الجرائم، وبالتالي أحقية الشعب

الفلسطيني في مطالبة إسرائيل ليس فقط بالإيقاف الفوري للأنشطة الاستيطانية، وإنما أيضاً بإزالة ما تمت إقامته بالفعل ودفع تعويض عادل عن الضرر الناتج من جراء هذا النشاط. والأهم من ذلك تركيز الكاتب على نشوء حق قانوني للشعب الفلسطيني في المطالبة بملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم ومساءلتهم، سواء أولئك الذين أعطوا الأوامر بإقامة المستوطنات (السياسيون) أو الذين قاموا بتنفيذ الجرم (المستوطنون). ويلقي ذلك مسؤولية على المجتمع الدولي بالتدخل للتصدي لهذه الانتهاكات. وفي هذا الصدد، حرص الكاتب على تحديد مسؤولية الأطراف الدولية، سواء تعلق الأمر بمجلس الأمن الدولي أو بالدول الموقعة على مواثيق القانون الدولي الإنساني. ففي ما يتعلق بمجلس الأمن الدولي - الذي تقع على عاتقه المسؤولية الأولى في حفظ الأمن والسلم الدوليين - فإن عليه اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية لنصوص ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية التي عكسها العديد من القرارات الصادرة عن كل من المجلس والجمعية العامة للأمم المتحدة. ويوضح الكاتب أن المعالجة السلبية من قبل مجلس الأمن لمثل هذه الانتهاكات تمنح الشعب الفلسطيني الحق الشرعي في مواجهة هذه الانتهاكات بكافة الوسائل المتاحة له بما في ذلك اللجوء إلى القوة. ومن ناحية أخرى، فإن هناك مسؤولية للدول - بشكل فردي أو جماعي - استناداً إلى التزامها بمبادئ وأطر القانون الدولي الإنساني، فضلاً عن سابق إقرارها للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان، بالامتناع عن الاعتراف بالتغيرات المادية والسكانية الناجمة عن الاستيطان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وفضلاً عن ذلك فإن على هذه الدول الالتزام بمساعدة الشعب الفلسطيني في جهوده لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية. ثم إنه على هذه الدول اللجوء إلى كافة الوسائل الممكنة - بما في ذلك استخدام القوة - للتصدي للانتهاكات الإسرائيلية لمبادئ القانون الدولي الإنساني. وأخيراً فإن الدول الموقعة على الاتفاقيات الخاصة بالقانون الدولي الإنساني (اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وبروتوكول جنيف الأول لعام ١٩٧٧) تقع تحت طائلة الالتزام بمساءلة مرتكبي جرائم الحرب من الإسرائيليين في ما يخص بناء المستوطنات، سواء تعلق الأمر بمصدري الأوامر أو بمنفذيها.

- ٢ -

وختاماً لهذا العرض، فإنه يمكن القول إنه فضلاً عما قدمته الدراسة من أسانيد قانونية لدحض وتفنيد الادعاءات الإسرائيلية المبررة لنشاطها الاستيطاني، فإن أهميتها في الحقيقة تكمن - بشكل غير مباشر - في كشف النقاب عن نقاط الضعف الكامنة في «النظام الدولي الجديد» وأسلوب تطبيق المعايير المزدوجة. فليس هناك جدال في أن الحزم والسرعة اللذين اتسمت بهما معالجة قضية الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، يتناقضان بشكل صارخ مع التراخي في التعامل مع قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي هددت مراراً عملية السلام التي بدأت عام ١٩٩٣، وما زالت الأحداث التي رافقت قرار حكومة رئيس الوزراء الأسبق

بنيامين نتنياهو بإقامة مستعمرة «هارحوما» في جبل أبو غنيم حاضرة في الأذهان.

إن الدراسة المقدمة قد تكون نقطة بداية لدعوى قضائية أمام المحكمة الدولية لحقوق الإنسان - على غرار الدعوى المنظورة أمام المحاكم البلجيكية ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي آرييل شارون - وفي حقيقة الأمر فإن تقديم مثل هذه الدعوى قد يكون خطوة جريئة من قبل الشعب الفلسطيني ومساهمة إيجابية في إلقاء مزيد من الضوء على مفهوم «عالمية ووحدة» المبادئ والقيم التي تستند إليها الشرعية الدولية □

ليبانون تاكسي

١ - خدمة تاكسي ٢٤ ساعة فعلياً يومياً.
خدمات أخرى:
٢ - للأعراس أفخم السيارات:
- مرسيدس شبح.
- كاديلاك ليموزين.
٣ - سيارات ٦ و٧ أشخاص.
٤ - فانات من ١٠ إلى ١٤ راكب.
٥ - أوتوبيسات من ٢٠ إلى ٤٨ راكباً.
٦ - فرع لتأجير السيارات.
٧ - سيارات لجميع المناطق السورية.
هاتف: ٢٥٣١٥٢ - ٣٥٣١٥٣
٣٤٠٧١٧ - ٣٤٠٧١٨
فاكس: ٣٤٠٧١٩ - شارع الحمراء
بيروت - لبنان.

Alain Gresh
Israel, Palestine: Vérités sur un conflit
(Paris: Fayard, 2001). 203 p.

إسرائيل وفلسطين: حقائق حول صراع

طاهر شاش

كاتب سياسي مصري.

ـ ١ ـ

مؤلف هذا الكتاب آلان غريش كاتب سياسي وصحفي فرنسي مرموق، فهو رئيس تحرير جريدة **لوموند ديبلوماتيك**، وهو معني بشؤون الشرق الأوسط ومشاكله، وله عدة مؤلفات منها كتاب عن منظمة التحرير الفلسطينية ونضالها من الداخل نحو الدولة الفلسطينية المستقلة، وكتابان شارك في تأليفهما، أحدهما بعنوان **الأبواب المائة للشرق الأدنى**، والآخر بعنوان **الإسلام وما يُثار بشأنه من تساؤلات**.

وقد نشأ المؤلف في مصر التي ولد فيها، وأبوه من أقباطها. أما أمه فمن أصل يهودي، وتعلم في إحدى المدارس الفرنسية ـ المصرية، ثم غادر مصر إلى فرنسا حيث التحق بمعهد اللغات الشرقية بباريس، ثم حصل على الدكتوراه من المدرسة التطبيقية للدراسات العليا، وأصبح يمارس العمل الصحفي متخصصاً في شؤون الشرق الأوسط.

وتتسم كتابات غريش بأكبر قدر من الموضوعية، ويتوجه بكتابه هذا إلى ابنته مستهلاً خطابه إليها قائلاً: «إن الله مع المضطهدين»، وإنه عندما دوّن كتابه كان يفكر فيها وفي شباب العشرين من العمر، إذ على مدى عقدين من الزمان ظل يلقي المحاضرات ويجري التحقيقات الصحفية عن الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وقضية السلام، وهو على اقتناع بقوة العقلانية والمنطق وبضرورة تجاوز الأحكام المسبقة، محاولاً تفهم ذلك الشرق المعقد في نظر البعض.

ويشير المؤلف إلى الموقف الذي ساد بعد فشل اتفاقات أوسلو ووقوع المنطقة من جديد تحت طائلة المواجهات، وما أدى إليه ذلك من التهاب مشاعر الشباب في فرنسا سواء ضد العرب أو ضد اليهود، ذاكراً أنه يرفض المثل القائل «أنا مع أخي ضد ابن عمي ومع الأخير ضد الأجنبي»، وأنه يبدي تعجبه من أن اليسار الفرنسي ـ الذي ينتمي إليه ـ قد نأى بنفسه عن أحداث فلسطين، وتخلى عن الشباب فشبوا بعيداً عن تأثير

اليسار بثقافته ونظرته إلى العالم، اللهم إلا بعض الأصوات الشجاعة لعدد من المفكرين، منها بيان نشرته صحيفة **لوموند** في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ يتضمن، بعد إدانة العنصرية والعداء للسامية، رفض ما يدعيه حكام إسرائيل من الحق في التحدث باسم جميع الضحايا اليهود. وبعدها شكل بعض المفكرين من أصل عربي لجنة للدفاع عن السلام في الشرق الأدنى، كما أدانت مقالة في إحدى المجلات اليهودية الشهيرة موقف تلك الحفنة من اليهود التي لم تتضامن مع إسرائيل متهمة إياها بأنها نصف خائنة.

ويمضي الكاتب شارحاً نظرته الموضوعية لهذا الصراع الذي انخرطت الدول الكبرى في مراحله المختلفة، وتسبب في خمس حروب، وأثار الخلافات والمواجهات بين المفكرين، مؤكداً ضرورة استذكار الأحداث كشرط أساسي لأي حوار جاد. ولكن على الرغم من مئات المؤلفات عن هذا الصراع، فإن كلاً منها يصبغ الأحداث بالصبغة التي يراها، فماذا تقول لمن يخبرك بأن أرض إسرائيل قد أعطاها الله لليهود، أو للمسلم الذي يعتقد أن فلسطين وقف إسلامي؟ وهناك علمانيون يدافعون عن المواقف القومية المتشددة ويناصرون فريقهم ضد الفريق الآخر. أما الموقف الذي يتخذه كاتبنا، فإنه يرى أنه لا يوجد في فلسطين حق طبيعي أو ديني، فالرجوع إلى ثلاثة آلاف عام مضت لتحديد من يملك الأرض أمر غير مشروع ويؤدي إلى سفك الدماء. وإزاء هذه الادعاءات المتعارضة يتعين تأكيد سيادة القانون الدولي. فقرارات الأمم المتحدة تعترف بأن هناك شعبين توطنا في أرض فلسطين التاريخية، أحدهما إسرائيلي، والآخر فلسطيني، ولكليهما الحق في دولة مستقلة. وفي حين يتمتع الشعب الإسرائيلي منذ خمسين عاماً بدولته، فإن الفلسطينيين لا يزالون حتى الآن محرومين من دولتهم ويعيشون إما في المنفى، وإما تحت الاحتلال. كما أن الفلسطينيين قد تعرضوا للظلم الذي أوقعته بهم منذ البداية العصابات اليهودية والجنود الإسرائيليون الذين طردوهم من ديارهم ابتداءً من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٠، الأمر الذي أصبح من الحقائق الثابتة، وبخاصة في ظل ما كتبه المؤرخون الإسرائيليون الجدد.

ومن ناحية أخرى، فإن إبادة اليهود على أيدي النازية تلقي بثقلها على الصراع، وقد كان لشعور الدول الكبرى بالذنب، لعجزها عن إنقاذ اليهود، أثره في صدور قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧.

ويعلن المؤلف رفضه الانحياز إلى جانب ضد الآخر، أو الوقوف دائماً في صف الضحايا، إذ ان ضحايا الأمس قد يصبحون جلادي اليوم، ويتولى الرد على عدد من المقالات المنحازة لإسرائيل التي نشرتها الصحافة الفرنسية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى ذاكراً أنها تطبق بشأن إقليم فلسطين/إسرائيل مبادئ وقواعد للتحليل لا تطبقها في مجالات أخرى، حتى إن البعض حاول التشكيك في حقيقة مقتل محمد الدرة برصاص الجنود الإسرائيليين.

- ٢ -

يخصص آلان غريش الفصل الثالث من كتابه للحديث عن اليهودية والصهيونية بعد أن يتناول بالعرض

نشأة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وقبل أن يستطرد في سرد تاريخ هذا الصراع. ويتحدث في هذا الفصل عن تعريف «اليهودي»، والخلافات القائمة في هذا الشأن. فالمحكمة العليا الإسرائيلية عرفت اليهودي في حكم لها عام ١٩٧٠ بانه هو المولود من أم يهودية أو الذي يعتنق اليهودية ولا ينتمي إلى دين آخر. غير أن هذا الحكم لا ينهي الخلافات، فالحاخامات الأرثوذكس لا يعترفون باعتناق اليهودية على أيدي الحاخامات المحافظين والليبراليين، ثم ما هو مكان اللادينيين؟ وما هو تعريف الأم اليهودية؟ وفضلاً عن ذلك فإن عدة آلاف من مواطني الاتحاد السوفياتي الذين هاجروا إلى إسرائيل قد منحوا الجنسية الإسرائيلية، على الرغم من أن ثلثهم لا علاقة له باليهودية ورفض الحاخامات دفنهم في الأراضي المقدسة، كما كان للنازية تعريفها لليهود بقوانين نورنبرغ عام ١٩٣٥.

وبعدها، يتحدث المؤلف عن تعريف الأمة متسائلاً عما إذا كانت هناك جماعة يهودية متجانسة عبر التاريخ، مبدياً التشكيك في ذلك. ثم يروي تاريخ العبرانيين وأساطيرهم منذ أسطورة وعد الرب لإبراهيم، ثم توطنهم في فلسطين، ونفيهم إلى بابل، وخضوعهم لحكم الرومان، ثم انتصار المسيحية، ووجود اليهود كأقليات في معظم البلدان. ويشير في هذا الصدد إلى ما اكتشفه إسرائيل فنكلشتاين ـ أحد كبار علماء الآثار الإسرائيليين ـ من أن العبرانيين لم يعيشوا أبداً في مصر ولم يعرفوا التيه في الصحراء كما لم يغزوا الأرض المقدسة، وأن مملكتي داود وسليمان لم تكونا سوى مملكتين قبليتين صغيرتين. ثم يمضي الكاتب في متابعة تاريخ اليهود خارج فلسطين، ذاكراً أن القرن التاسع عشر هو الذي خلق قضية الأجناس، وكان اليهود من ضحايا تلك النظريات حيث نشأ العداء للسامية الذي دفع بالحركة الصهيونية على أيدي ثيودور هرتزل إلى الظهور.

وفي عرضه تاريخ الصهيونية، يذكر غريش أن الصهيونية السياسية نشأت في منتصف القرن التاسع عشر شأنها شأن الحركات القومية الحديثة التي سادت في شرق أوروبا والامبراطوريات القيصرية والعثمانية والنمساوية المجرية وأوكرانيا واستونيا، حيث كانت النخب تتطلع إلى إقامة الدولة القومية على النمط الأوروبي الغربي. وقد استفادت في دعوتها إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين من محاكمة الضابط اليهودي دريفوس في فرنسا، ومن عمليات الاعتداء على اليهود في الامبراطورية القيصرية بين عامي ١٨٨١ و١٨٨٤، فأصدر هرتزل كتابه **دولة اليهود**، وعقد مؤتمر بازل عام ١٨٩٧، حيث وضع أسس إنشاء هذه الدولة وبرنامجها. كما أدت أحداث الأعوام من ١٩٠٣ إلى ١٩٠٦ في روسيا ـ ومنها مذبحة كيشنيف لليهود ـ إلى الموجة الثانية للهجرة اليهودية إلى فلسطين. ومع ذلك، فلم تكن الصهيونية وحدها هي الرد على «المسألة اليهودية»، فقد كانت غالبية يهود أوروبا الشرقية وروسيا تهاجر إلى الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، في حين سعى عدد منهم للاندماج في مجتمعاتهم. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الزيجات المختلطة في ألمانيا عام ١٩٢٩ ٥٩ بالمئة بعد أن كانت ١٦,٩ بالمئة في عام ١٩٠١، وفي حين انخرط عدد منهم في الحركات الثورية،

الشيوعية والاشتراكية بوجه خاص، كان معظم المتدينين يرفضون الصهيونية. كما لم تكن الصهيونية هي الحركة الوحيدة المنظمة لليهود، فقد كانت هناك منظمة البوند التي ظلت تنافس الحركة الصهيونية حتى الثلاثينيات من القرن الماضي، ولكن إقامة دولة إسرائيل ـ والتي جعل العداء الهتلري للسامية وعمليات إبادة اليهود إقامتها ممكنة ـ قد حققت النصر للصهيونية.

ويتحدث غريش عن البعد الاستعماري للصهيونية، فيذكر أن الصهيونيين يشبهون الكولون (المستعمرون الفرنسيون في الجزائر وفي جنوب أفريقيا)، فكل هؤلاء يعتقدون أنهم يعملون على تقدم الحضارة في مواجهة الشعوب المتوحشة، فها هو ثيودور هرتزل يكتب إلى سيسيل رودس: إن برنامجي برنامج استعماري، ويقول جابوتنسكي إن عليهم القضاء المنظم على أية آثار للروح الشرقية، وأنهم يساعدون بذلك أولئك الذين يعيشون على أساس تقاليد قديمة وفقاً لقوانين بالية. وتشبه صحيفة **جويش كرونيكل** البريطانية اليهودية أحداث المقاومة الفلسطينية في يافا عام ١٩١٠ بخروج الحيوانات المتوحشة من قفصها في حديقة الحيوانات، أما إسرائيل زانغويل فيرى الحل في تهجير ٦٠٠ ألف فلسطيني إلى الدول العربية. ويمضي المؤلف في عرضه للصراع ليبين تواطؤ بريطانيا مع الصهيونية بفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية وتمكين اليهود من الاستيلاء على الأراضي، ليختم هذا الفصل بتأكيد أن «إسرائيل عمل استعماري» (un fait colonial) على حد ما ذكره ماكسيم رودنسون، فهي ـ شأنها شأن استراليا والولايات المتحدة ـ ولدت بالغزو ونزع ملكية سكانها، وبنيت على الظلم، ولكنها مع ذلك قائمة ومعترف بها، وطرد الإسرائيليين منها ليس بالحل العملي أو الأخلاقي، فإن الظلم لا يصحح بظلم آخر.

ـ ٣ ـ

وعودة إلى تاريخ الصراع كما يرويه آلان غريش، حيث يتحدث عن الفترة من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٣٩، وعن الوعود البريطانية المتناقضة خلال الحرب العالمية الأولى، وإصدار وعد بلفور لكسب تأييد اليهود ـ بما لهم من نفوذ مالي ـ والتأثير في موقف روسيا والولايات المتحدة بعد الحرب، ثم إقامة الانتداب البريطاني على فلسطين وتبني عصبة الأمم وعد بلفور في صك الانتداب بما يحقق أهداف بريطانيا من الدفاع عن قناة السويس والهند، ومقاومة الفلسطينيين لمخطط بناء الوطن القومي اليهودي ـ وهي مقاومة بدأت منذ بدء الاستيطان اليهودي في أواخر القرن التاسع عشر ـ كما يتابع حركة الهجرة اليهودية وشراء اليهود للأراضي المملوكة لغير الفلسطينيين المقيمين في لبنان، ويوضح دور بريطانيا في دعم اليشوف (الجالية اليهودية) وتمكينها من إقامة مؤسساتها لتصبح أشبه بمؤسسات الدولة ـ بإداراتها وقواتها المسلحة ـ ومن ثم تحولها بسهولة إلى دولة إسرائيل عند إعلان قيامها. أما عن دور بريطانيا تجاه الفلسطينيين، فإنها سعت إلى بث الفرقة بين العائلتين الكبيرتين (الحسيني والنشاشيبي)، وقمعت الانتفاضات الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني والانتداب البريطاني ومنها ثورة

١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ الطويلة، إلى أن بدأت تحاول استرضاء الفلسطينيين والدول العربية مع اقتراب خطر الحرب العالمية الثانية، فأصدرت **الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩**، متضمناً إقامة دولة فلسطينية بعد عشر سنوات ووضع قيود على الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود. لكن الجانبين رفضا الكتاب، وبعد سنوات من الهدوء بدأت المنظمات الإرهابية اليهودية عملياتها الإرهابية ضد الانتداب البريطاني والفلسطينيين، ومع انتهاء الحرب العالمية وإزاء الضغوط الأمريكية على بريطانيا لجأت الأخيرة إلى الأمم المتحدة لحل المشكلة التي سببتها سياستها الفاشلة في فلسطين.

ويتابع المؤلف تطورات الأحداث منذ إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين، فيتحدث عن الحرب العربية ـ الإسرائيلية، وما أشاعته الصهيونية عن هذه الحرب من دعايات كاذبة قام المؤرخون الجدد الإسرائيليون بكشف مدى بعدها عن الحقيقة، فقد عمل بن غوريون على الحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية، واتضح كذب ما كانت إسرائيل تدعيه من أنها كانت دائماً تريد السلام مع الفلسطينيين والعرب ولكن الأخيرين لم يقبلوه، حيث حاول عبد الله أمير الأردن عقد سلام مع إسرائيل، وعرض رئيس سوريا حسني الزعيم قبول توطين ٣٠٠ ألف لاجئ لإنهاء الصراع، غير أن بن غوريون رفض كل المحاولات وظل على تعنته متفقاً مع آبا إيبان الذي أشار عليه بأنه «يجب ألا نجري وراء العرب من أجل عقد السلام لأن العرب سوف يطالبون بالثمن من الأرض أو عودة اللاجئين».

ويخصص غريش الفصل الخامس من كتابه لقضية اللاجئين الفلسطينيين تحت عنوان «من الإبادة إلى الطرد، معاناة الآخر»، فيذكر أنه يسمع من الآن احتجاجات الذين يستهجنون المقارنة بين المحرقة اليهودية وطرد الفلسطينيين من ديارهم، وفي حين يعترف أن الأمرين مختلفان فإنه يشرح أبعاد المأساة التي تتمثل في طرد أكثر من ٧٠٠ ألف فلسطيني خارج بلادهم وما يعانونه منذ أكثر من نصف قرن. وبعد أن يقوم بتحليل ما تعنيه المحرقة اليهودية على أيدي النازية، يذكر أنها نقلت إلى الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وأصبحت تستخدم لأغراض سياسية، فالصهيونيون يستندون إليها لجلب يهود العالم إلى إسرائيل، كما تستخدم لإسكات من ينتقدون إسرائيل باتهامهم بالعداء للسامية. ويسرد مواقف من حاولوا مناقشة أحداث تلك المحرقة والتحقيق في هذا الحدث، من أمثال روجيه غارودي مستهجناً التشكيك في الحدث من جهة، واتهام كل من ينتقد السياسات الإسرائيلية بعداء السامية من جهة أخرى.

وبعدها، يعود غريش إلى مأساة اللاجئين الفلسطينيين، فيتحدث عن مذبحة دير ياسين، وما أثبته بعض المؤرخين الجدد الإسرائيليين من أن طرد الفلسطينيين كان هدفاً إسرائيلياً حيث أخرجوا من ديارهم ووطنهم تحت تهديد السلاح (في حين يعترض بني موريس على ذلك ويرى أنهم فروا تحت وطأة الحرب)، وينهي هذا الفصل بأن من حق أي شخص أن يعود إلى البلدة، فهذا حق أساسي معترف به في القانون الدولي وبموجب القرار رقم (١٩٤)، وأن على إسرائيل والمجتمع الدولي الاعتراف بهذا

الظلم الذي حاق باللاجئين الفلسطينيين، فهذه المأساة تتطلب من ناحية الاعتراف المعنوي، كما يجب على الوطن العربي الاعتراف بإسرائيل في حدود عام ١٩٦٧، وعلى الفلسطينيين أن يضعوا في اعتبارهم حقيقة معاناة اليهود من ناحية أخرى.

وفي الفصل الأخير، يمضي المؤلف في متابعته تطورات الصراع بموضوعية واضحة، فيتابع الأحداث منذ عام ١٩٥٠ سواء في إسرائيل أو الوطن العربي، ويتحدث عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وعن نتائج حرب ١٩٦٧، ثم إبرام كلٍ من مصر وإسرائيل معاهدة السلام بعد حرب ١٩٧٣. ويتحدث عن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وبخاصة عمليات الاستيطان وقمع الفلسطينيين، ثم اندلاع انتفاضة عام ١٩٨٧، وما أصبحت عليه إسرائيل من قوة عسكرية وتقدم اقتصادي، وما تواجهه من معضلة كبرى قوامها إما أن تكون دولة يهودية أو دولة ديمقراطية فيما هي تمارس الاحتلال وتلجأ إلى التعذيب.

وفي عرض أسباب اندلاع انتفاضة الأقصى، يذكر غريش أن إسرائيل لم تتعامل مع الفلسطينيين كأنداد لها واستغلت ما اتسمت به نصوص اتفاقات أوسلو من غموض لمواصلة قمعها لهم والاستيلاء على أراضيهم وإقامة المزيد من المستوطنات، وتجاوزت الجداول الزمنية للمفاوضات وتنفيذ الاتفاقات، حيث أعلن رابين أنه لا توجد مواعيد مقدسة. وعندما رأى إيهود باراك أن يبدأ التفاوض على قضايا الوضع الدائم المؤجلة طبقاً لاتفاقات أوسلو، وذلك بعد وقت طويل أضاعه في مفاوضات فاشلة مع سوريا، اقترح إجراء تلك المفاوضات في مؤتمر كامب ديفيد متوهماً إمكان حسم مشاكل القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات وغيرها من القضايا المعقدة في أيام، وقدم مقترحات لا يمكن قبولها، حيث عرض على عرفات كياناً فلسطينياً تكون فيه الضفة الغربية مقطعة الأوصال إلى ثلاثة أجزاء تفصل بينها المستوطنات، وتظل الحدود تحت السيطرة الإسرائيلية، ولا حل لمشكلة اللاجئين، وعلى الرغم من بعض المرونة بشأن القدس طالب باراك بالسيادة على الحرم القدسي. ومع كل ذلك ملأت الدعاية الصهيونية العالم ضجيجاً عن رفض عرفات العروض السخية التي قدمتها إسرائيل لأول مرة. وبعد استئناف المفاوضات في طابا، حدث تقدم نتيجة تنازلات قدمها الجانبان، لكن باراك رفض التوقيع على ما تم التوصل إليه تخوفاً من تأثير ذلك في مركزه في الانتخابات التي كان من المقرر أن يخوضها، ثم جاءت زيارة شارون الاستفزازية للحرم القدسي لتلهب مشاعر الشعب الفلسطيني الذي أصابه الإحباط واليأس من عملية السلام.

وينهي المؤلف كتابه بالإعراب عن الأمل في أن يتحقق في المستقبل إحياء ما تم التوصل إليه في طابا وتقديم التنازلات اللازمة من أجل السلام.

- ٤ -

وبعد، فإن كتاب آلان غريش يصدر في وقت تجتاح فيه الدبابات والمصفحات الإسرائيلية المدن الفلسطينية، وتعمل فيها القتل والدمار في حملة همجية شرسة، يستهدف بها شارون نسف عملية السلام والعودة بالأوضاع إلى ما كانت

عليه قبل مؤتمر مدريد، لكي يفرض على الشعب الفلسطيني الاستسلام لخطته المعروفة التي تقوم على أساس تجميد الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث تظل المناطق الفلسطينية مقسمة إلى «كانتونات» تخضع لسيطرة إسرائيل، وتبقى مشاكل الحدود والقدس واللاجئين وغيرها مؤجلة بما يتيح لإسرائيل مواصلة الاستيطان وإجراءات التهويد وكسر إرادة الشعب الفلسطيني والقضاء على تطلعاته في التحرر والاستقلال، متوهماً نجاحه في ما فشلت فيه كل القوى الاستعمارية على مدى التاريخ.

والكاتب، في روايته أسباب الصراع وتطوراته، ينطلق من نظرة موضوعية منصفة، ويتسم بشجاعة المفكر الحر الذي لا تثنيه الدعايات المضللة أو الاتهامات السخيفة بالعداء للسامية التي يكيلها أصحابها لكل من يقول كلمة حق □

صدر حديثاً

سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي

د. محمد نجيب بوطالب

إن طرافة هذا الكتاب وجرأته تكمنان في سعيه لجعل القبيلة موضوعاً سوسيولوجياً بعدما ساد الاعتقاد بأنه مجرد موضوع تاريخي. إن في التحولات والأحداث المعاصرة التي تطبع أغلب المجتمعات في الوطن العربي وفي العالم ما يؤكد مشروعية هذا التناول وينبّه إلى ضرورة إزاحة بعض الأغشية الايديولوجية عن طريق تحليل تلك المجتمعات.

١٨٦ ص
الثمن: ٥ دولارات
أو ما يعادلها

كتب مختارة (موجز)

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

(١)

جلال أمين. **عولمة القهر: الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢. ١٨٩ ص.

في هذا الكتاب يرصد جلال أمين المفارقة القائمة دائماً وإن كشفت عنها أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بشكل لا لبس فيه، وتلك هي المفارقة بين رفع الولايات المتحدة شعارات العولمة بما توجبه من تحاور ونقاش موسع لاختيار الأفضل، والتفرد بالرأي والمبادرة إلى اتهام المسلمين بالمسؤولية عن التفجيرات دونما بينة.

(٢)

جميل مطر. **أول حكاية: حكايتي مع الدبلوماسية**. القاهرة: [دار الهلال]، ٢٠٠٢. ٢٧٠ ص. (كتاب الهلال؛ العدد ٦١٦)

في هذا الكتاب يقلب جميل مطر واحدة من صفحات عطائه الثري، هي تلك التي ارتبطت بعمله في الدبلوماسية المصرية التي تنقّل فيها في عددٍ من العواصم الآسيوية والأوروبية والأمريكية اللاتينية. وبقدر ما يسجل مطر في هذا الكتاب حصيلة تجاربه الإنسانية مع نماذج من رجال الخارجية المصرية الشديدة التنوع والاختلاف، فإنه يؤرخ لواحدة من أكثر مراحل النظام العربي زخماً وتقلباً وازدحاماً بالأحداث، وتلك هي المرحلة الممتدة على مدار الخمسينيات والستينيات. والكتاب يجمع بين رؤية السياسي المحنك الذي يعود إلى الوراء ليلقي نظرة على الخارجية المصرية من داخلها، وحس الأديب المبدع الذي يشرك قارئه في ما يرسم من لوحات للطبيعة وصور للمخلوقات وتفاصيل للمواقف.

(٣)

رفعت السعيد. **التيارات السياسية في مصر: رؤية نقدية**. عابدين، القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر، ٢٠٠١. ٣٧٣ ص.

يؤرخ هذا الكتاب لنشأة أربعة تيارات رئيسية: هي التيار الماركسي بزعامة كارل ماركس، والتيار القومي برمزه الأشهر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، والتيار اليساري كما يمثله ويجسده خالد محيي الدين زعيم حزب التجمع، وأخيراً التيار الإسلامي الذي أعطاه حسن البنا إطاره التنظيمي ليعود ويمثل المظلة التي ظللت العديد من التنظيمات المشابهة في العديد من الأقطار العربية. كما يتناول الكتاب بالتحليل أهم أطروحات هذه التيارات وما اعتراها من تطور مؤكداً على جذورها وإرهاصاتها المصرية.

(٤)

شذا جمال خطيب. **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال.** القاهرة: مؤسسة طابا، ٢٠٠٢. ١٧٦ ص.

يناقش هذا الكتاب قضية عولمة رؤوس الأموال العربية وأثر ذلك في كلٍ من عمليتي التنمية الاقتصادية والتكامل المالي. وفي هذا الإطار ينقسم الكتاب إلى فصول أربعة أساسية: **الأول** عن الفرص والمحاذير أمام العولمة المالية، **والثاني** عن دور أسواق رأس المال العربية في تحقيق التنمية، **والثالث** عن التعاون المالي العربي وكيف يمكن أن يمثل خطوة على طريق التكامل المالي، أما الفصل **الرابع** والأخير فيناقش تحديات التحرير المالي لأسواق رأس المال العربية في ظل الاندماج المالي العالمي.

(٥)

عبد العزيز السيد أحمد ونواف الزرو. **الخليل: صراع بين التهويد والتحرير من انتفاضة ١٩٢٩ إلى انتفاضة ٢٠٠٠.** عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١. ٣٦٨ ص.

يعد هذا الكتاب من بين الأعمال القليلة التي تتناول مدينة الخليل من حيث موقعها في سفر الجهاد والنضال الفلسطيني العام، وذلك من خلال أربعة أبواب ينتظم فيها أربعة عشر فصلاً، والأبواب الأربعة هي: الخليل في المشروع الصهيوني، ومن وعد بلفور إلى النكبة ١٩١٧ ـ ١٩٤٨، ومن الهزيمة الكبرى في ١٩٦٧ إلى الانتفاضة الكبرى في ٢٠٠٠، والخليل وعام من انتفاضة الأقصى المباركة. والكتاب مزود بثلاثة عشر ملحقاً بخلاف عدد من الوثائق والصور والخرائط والجداول.

(٦)

علي ليلة. **التيار الإسلامي بين التأييد والمعارضة: قراءة في الصحافة المصرية.** [القاهرة]: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠١.

يهدف هذا الكتاب إلى تحليل أبعاد تصور الإعلام المقروء للموقف من التيار الإسلامي تأييداً ومعارضة، وذلك من خلال تحليل عينة من صحيفة قومية هي **الأهرام** وصحيفتين معارضتين هما **الشعب والأهالي**. وفي هذا السياق ينقسم الكتاب إلى أحد عشر فصلاً، تتناول موضوعات: الإطار النظري لأهداف الدراسة ومتغيراتها، ورؤية الصحيفة القومية للعنف الإسلامي من حيث أسبابه ومظاهره واستراتيجيات التعامل معه، ثم يقوم بتطبيق العناصر نفسها على رؤية صحيفتي المعارضة، ليختم بتحليل اتجاهات الموقف بنماذجه الثلاثة.

(٧)

متروك الفالح. **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريّف المدن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. ٢٠٦ ص.

يسلط هذا الكتاب الضوء على العلاقة بين بعض أهم المدن العربية من جهة، والمجتمع المدني من جهة أخرى، مقارناً بين هذه المدن العربية ونظيراتها الأوروبية، وراصداً بعض خصائص المدن العربية من قبيل التريف، والتمحور حول الذات الاجتماعية أو المناطقية أو الطائفية، وهي الخصائص نفسها التي تحول دون أن تنشأ بيئات حاضنة للمجتمع المدني على النسق الغربي. والكتاب موضع العرض يبدأ بتحديد الإطار النظري للدراسة، ثم ينتقل إلى ظاهرة تمدين الريف في الغرب، وتريف المدن في الوطن العربي، ويناقش محددات الهوية والمنظومة الثقافية والطبقة الوسطى، ويختتم بملاحظات عن التحولات الديمقراطية في آسيا.

(٨)

مصطفى الفقي. **الرهان على الحصان**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢. ٣١٩ ص.

يتخذ الكتاب «نموذج الحصان» عنواناً له كونه يعبر عن روح الفروسية والإقدام والفعالية، ويستهدف تقديم هذا النموذج لأجيال الوطن تمييزاً لها من الجيل السابق عليها والذي كان أشبه ما يكون بـ «الجيل المسروق» أو بـ «الطابق المسحور» في البنايات المختلفة. ومن تلك الزاوية يتضمن الكتاب العناوين الآتية بالترتيب: اعترافات، والشركاء، ومستقبليات، وثقافة القرن، والشعوب والحكام، و١١ سبتمبر ٢٠٠١.

(٩)

مصطفى الفقي. **العرب: الأصل والصورة**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢. ٣١٧ ص.

يحدد الكاتب غرضه من الكتاب موضع العرض في تقديم وجهة نظر مصرية في بعض القضايا المصيرية المتصلة بالانتماء القومي لمصر، وتحليل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وتداعياتها بالنسبة إلى العرب بخاصة، والى مختلف شعوب الشرق الأوسط بعامة. وفي هذا الخصوص يتناول الكتاب عدة موضوعات تحمل العناوين الآتية: الماضي يتحدث، والعرب والعالم، والنظم العربية، والعرب.. خصوصية وتوحد، والقضية المركزية والخطاب المعاصر، والجامعة والقمة، والتعددية ميزة قومية، والفتنة الكبرى، وصورة الآخر، والعرب والغرب.

(١٠)

هبة رؤوف عزت (محرر). **العولمة نحو رؤى مغايرة**. [د. م.]: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠١. ١٨٧ ص.

يمثل هذا الكتاب الإصدار الثالث لقسم العلوم السياسية الذي يتناول للسنة الثالثة على التوالي قضية العولمة موضوعاً لموسمه الثقافي مع اختلاف زاوية المعالجة والتحليل. فلقد اختار الكتاب الأول التركيز على الجانب النظري الصرف من حيث البحث في علاقة العولمة بمختلف أوجه التخصص في مجال العلوم السياسية. أما الكتاب الثاني فلقد آثر

دراسة تأثير العولمة في جملة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو التقليد الذي حافظ عليه وطوره الكتاب الثالث موضع العرض. تأسيساً على ذلك اشتمل الكتاب على ستة فصول أو ست قضايا هي بالترتيب: الفضائيات، الثقافة العربية، الحداثة، الانتماء الوطني، العمالة، التحولات الاجتماعية.

ثانياً: الكتب الأجنبية

(١)

Abdolkarim Soroush. *Reason, Freedom and Democracy in Islam: Essential Writings of Abdolkarim Soroush*. Translated, edited, and with a critical introduction by Mahmoud Sadri and Ahmad Sadri. New York: Oxford University Press, 2000. xix, 236 p.

يمثل هذا الكتاب تجميعاً لبعض مقالات المفكر الإيراني الشهير عبد الكريم سوروش الذي تحول من عضويته في اللجنة التي تشكلت بعد الثورة الإسلامية لأسلمة الجامعات الإيرانية، ليشكل تهديداً للمحافظين في إيران من خلال تأكيده على الديمقراطية والتوافق بين الإسلام والعلم أو المنطق. وعلى الرغم من أن سوروش لم يقطع مع جذوره الحضارية الإسلامية بانفتاحه على نتاج أمثال هابرماس والكساس دو توكفيل، إلا أنه تعرض للملاحقة في إطار حملة أكبر تعرض لها المثقفون الإصلاحيون.

(٢)

Bureau international du travail. *Annuaire des statistiques du travail*. Paris: [Le Bureau], 2001. 1528 p.

يقدم هذا الكتاب بعض البيانات الإحصائية الخاصة بأوضاع العمل وظروفه في نحو ١٩٠ دولة ومنطقة من مناطق العالم، وذلك على امتداد الفترة بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٠. ينقسم الكتاب إلى تسعة فصول أساسية تتعرض للسكان الناشطين اقتصادياً، والعمل، والبطالة، وساعات العمل، والأجور، وتكلفة العمل، والأسعار، والإضرابات والظروف المعيقة للعمل، علاوة على العديد من الملاحق ذات الصلة. وبيانات الكتاب موضع العرض معروضة باللغات الإنكليزية والفرنسية والإيطالية على التوالي.

(٣)

Preparing America's Foreign Policy for the 21st Century. Edited by David L. Boren and Edward J. Perkins. Norman: University of Oklahoma Press, 2001. xiv, 432 p.

يضم هذا الكتاب بين دفتيه مقالات لعدد من أبرز المتخصصين في السياسة الدولية من الأكاديميين والممارسين على حد سواء، أمثال هنري كيسنجر وزبينيو بريجنسكي ووالتر ماندیلا.. الخ. وتتمحور مختلف هذه المقالات حول القضايا التي تواجهها الولايات المتحدة في الألفية الثالثة من قبيل استخدام القوة العسكرية، وأولويات المشاكل الاقتصادية، وحماية كوكب الأرض، وذلك في إطار متغيرات البيئة الداخلية (المجتمع التعددي)، والخارجية (الثورة الاتصالية).

(٤)

Dov Lynch. *Russian Peacekeeping Strategies in the CIS: The Cases of Moldove, Georgia and Tajikistan*. New York: St. Martin's Press, 2000. 265 p.

يعنى هذا الكتاب باستخلاص الدروس التي استقتها روسيا من خلال مقاربتها

أحداث العنف في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وانعكاس ذلك على تطور سياستها الخارجية تجاه دول الجوار. ويعتبر المؤلف أن السياسة الخارجية الروسية قد جنحت خلال العقد الأخير إلى لجم التدخل العسكري في أزمات الجمهوريات المحيطة بها لسببين رئيسيين: السبب **الأول** هو تجربتها في الشيشان، والسبب **الثاني** هو اقتناع قادتها أن الخطر على روسيا ينبع من داخل حدودها بأكثر مما يأتيها من الخارج. وهو تحليل يحتمل المناقشة.

(٥)

Gregory White. *A Comparative Political Economy of Tunisia and Morocco: On the Outside of Europe Looking in*. Albany: State University of New York Press, 2001. xii, 252 p.

يهتم هذا الكتاب بتحليل التطور في السياسات الاقتصادية لكلٍ من تونس والمغرب بعد الاستقلال، إلا أنه يعطي اهتماماً أكبر لهذا التطور على ضوء اتفاقيات الشراكة التي وقعتها الدولتان مع الاتحاد الأوروبي، ويدرس أثر الشراكة في الأوضاع الاقتصادية فيهما.

(٦)

Jeffrey Mehlman. *Émigré New York: French Intellectuals in Wartime Manhattan, 1940-1944*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2000. 209 p.

في هذا الكتاب لا يَدَّعي مؤلفه أستاذ التاريخ الحرص على التأريخ للهجرة الفرنسية إلى مدينة نيويورك خلال الحرب العالمية الثانية، ولا الاهتمام بتحليل الانقسامات التي عانوها في صفوفهم. لكنه من منطلق المشابهة بين هذه الهجرة والنزوح السابق من فرنسا في أعقاب اندلاع الثورة الفرنسية، يسعى لتحليل مواقف هؤلاء. وكثير منهم حرفته الكتابة والأدب، تجاه حكومة فيشي والجنرال ديغول.

(٧)

Uwaidah M. Al- Juhany. *Najd before the Salafi Reform Movement*. Reading, UK: Ithaca Press, 2002. 213 p.

تعود بدايات هذا الكتاب إلى البحث الذي تقدم به مؤلفه ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، وكان عنوانه «تاريخ نجد السابق على الوهابيين: دراسة الظروف الاجتماعية والسياسية والدينية في نجد خلال القرون الثلاثة السابقة على حركة الإصلاح الوهابي». وقد أدخل المؤلف بعض التعديلات على عنوان البحث الأصلي كما عَدَّل بعض الجداول والخرائط. ومن تلك الزاوية يتناول الكتاب موضع العرض الخلفية الجغرافية والإيكولوجية والتاريخية لنجد، وبدو نجد خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٤٤٦ و١٧٣٨، وسكان نجد المقيمين خلال الفترة نفسها تقريباً، ونمو الأفكار الدينية في نجد بين عامي ١٤٩٥ و١٧٨٥، وأخيراً الظروف السياسية والاجتماعية والدينية في نجد بين عامي ١٤٤٦ و١٧٣٨.

(٨)

William C. Prillaman. *The Judiciary and Democratic Decay in Latin America: Declining Confidence in the Rule of Law*. Westport, Conn: Praeger, 2000. viii, 198 p.

يقدم هذا الكتاب نقداً لاذعاً للنظام القضائي في دول أمريكا اللاتينية بعد أن

يستثني تشيلي التي يخص قضاءها بأوصاف من قبيل الاستقلالية والمحاسبية والفعالية والطهارة. ويعزو استثنائية النموذج التشيلاني إلى النظام الذي اتبعته الدولة في إعداد الكوادر القضائية، وإبداعها أشكالاً جديدة لتسوية النزاعات بين المواطنين. ويدعو بريلامان إلى تعميم هذا النموذج في سائر دول أمريكا اللاتينية مخافة تحولها إلى نظم نصف ديمقراطية في ظل سلطة تنفيذية لا توازنها مؤسسات أخرى، ومع وجود مجتمعات غير قادرة على التعاطي مع انتشار الجريمة.

(٩)

Yves Bénot. *Massacres coloniaux: 1944-1950: La IV^e république et la mise au pas des colonies françaises*. Préface de François Maspéro. Paris: La Découverte, 2001. 202 p. (Textes à L'appui. Série histoire contemporaine)

يمر هذا الكتاب على مرحلة دقيقة من مراحل التطور السياسي الفرنسي، هي تلك المرحلة التي شهدت قيام الجمهورية الرابعة، موضحاً لماذا اختارت هذه الجمهورية القمع أسلوباً للحفاظ على تماسك الإمبراطورية الفرنسية وما هي أشكال القمع التي اتبعتها، وعارضاً في هذا السياق للجدل السياسي الذي أثاره جنوح الجمهورية الرابعة لاستخدام العنف.

(١٠)

Yves Thoraval. *Dictionnaire de civilisation musulmane*. Paris: La Ruse, 2001. 288 p.

يمثل هذا القاموس طبعة جديدة مزيدة ومنقحة لثبت مختلف مكونات التاريخ والحضارة الإسلاميين، بدءاً من الشعوب والإثنيات كالأمازيغ والأكراد والأوزبك التي عاشت في ظلها، مروراً بالأسر الحاكمة من عباسيين وفاطميين ومغول، وانتهاء بمراكز الإشعاع الحضاري كالقاهرة وقرطبة وأصفهان، والإنجازات العلمية والثقافية التي ميزت هذه الحضارة وفاضت بها على العالمين □

البيان الختامي
دورة «مخيم جنين» للمؤتمر القومي ـ الاسلامي

الدورة الرابعة، بيروت، يومي ٢٥ ـ ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٣هـ الموافق ٦ ـ ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٢م

مقدمة

على ارض لبنان الشامخ بمقاومته وصموده، وفي بيروت عاصمة الحرية والحوار، انعقدت في ٢٥ ـ ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٣ هـ/٦ ـ ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٢م الدورة الرابعة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي مسجلة بالتقدير للبنان، شعباً وحكومة ورئيساً، استضافته للمؤتمر بكل دوراته، ومتمسكة بروح الرسالة التي كانت وراء انطلاقة المؤتمر واستمراره، في أصعب الظروف، حريصة على تجنب كل الشوائب التي كثيراً ما علقت بالمبادرات الشعبية العربية وحاصرتها وحالت دون تحقيقها لمهماتها، واستجابتها لمطالب الأمة وقواها الحية ونخبها الواعية.

ومن منطلق الاعتزاز ببطولات شعبنا العربي في فلسطين وصموده الأسطوري في وجه الحرب الصهيونية ـ الأمريكية العاتية، قرر المؤتمرون بالإجماع إطلاق اسم «دورة مخيم جنين» على الدورة الرابعة للمؤتمر.

في الصراع العربي ـ الصهيوني

وفي مواجهة حملة امريكية صهيونية مكثفة، على المستويين الدولي والإقليمي، تحاول أن تصم مقاومتنا بالإرهاب، وان تجرد بطولات مجاهديها الاستشهاديين من شرعيتها وأخلاقيتها وجدواها، جاء انعقاد الدورة الرابعة ليؤكد على اعتصام الأمة بالمقاومة والانتفاضة، وإدراكها بان ما يقوم به أبناؤها الاستشهاديون هو السلاح الأفعل للدفاع عن النفس والحقوق ولتحقيق الحد الأدنى من توازن الردع مع قوة عدو متماد في إجرامه وعدوانه وانتهاكه لحقوق الإنسان كافة، وهو المستوى الأرقى من مستويات الجهاد والمقاومة الذي تتواضع عنده القامات والمستويات.

وفي ظرف بالغ الدقة والخطورة، حيث يسعى أعداء الأمة بقيادة الحلف الأمريكي ـ الصهيوني إلى إشاعة مناخ الهزيمة والإحباط وما يرتبط بهما من تراجع واستسلام في قراءة معكوسة

لنتائج عملية «السور الواقي» الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، رأى المؤتمر أن تلك العملية قد فشلت بكل المقاييس، كما فشلت سابقاتها من كل العمليات التي استهدفت إخضاع الشعب العربي الفلسطيني، مجدداً إيمانه العميق والمسؤول بحتمية انتصار المقاومة المتصاعدة في فلسطين، وهو إيمان عززته أيضا تجربة الانتصار اللبناني على الاحتلال، وتباشير الانتفاضة الشعبية العربية المباركة والمتنامية تضامناً مع شعب فلسطين، وصور حركة الاعتراض العالمية على العنصرية الصهيونية، كما على عولمة متوحشة معادية لحقوق الإنسان وكرامته كما لقيم الشعوب وثقافات الأمم.

وانطلاقاً من التاكيد على أن القضية الفلسطينية قضية عربية إسلامية وتقع مسؤولية تحريرها على كل العرب والمسلمين، فقد شدد المؤتمر على الالتزام بمبادئ رئيسية تعبر عن الموقف من تداعيات الأحداث الراهنة، وبخاصة المبادئ التالية:

- لا مكان للاستعمار الاستيطاني الصهيوني العنصري في وطننا العربي ودائرتنا الحضارية الإسلامية.

- التمسك بالقيم العليا التي أوصى بها الله سبحانه وتعالى ومنها قيمة مقاومة الظلم.

- المقاومة هي السبيل للقضاء على هذا الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

- الاستشهاد هو أعلى درجات الجهاد في إطار المقاومة.

- التحرير هو الهدف «تحرير فلسطين والجولان والأراضي اللبنانية المحتلة» والتحرير هو احد أهداف المشروع الحضاري يتكامل مع الأهداف الاخرى.

ولقد سجل المجتمعون لانتفاضة فلسطين المباركة، انها رغم كل التضحيات والآلام، نجحت في اسقاط المشروع الصهيوني الرامي الى التهجير الجماعي، كما في ملحمة جنين، وفي ارهاق امن الكيان الصهيوني ذاته، وزعزعة اقتصاده ومؤسساته، وإرباك مؤسسته العسكرية، وتحويل مستعمراته الاستيطانية الى جحيم يومي لسكانها، كما نجحت في استنهاض أبناء الامة العربية والاسلامية في هبة غير مسبوقة وفي ايجاد حركة شعبية عالمية مساندة للحق الفلسطيني وكاشفة للعنصرية الصهيونية التي كانت تتغذى من ابتزاز الراي العام الغربي والايحاء بدولة الديمقراطية وحقوق الانسان.

واذ درس المؤتمر مجمل المشاريع والمناورات والخطط الصهيونية الامريكية الرامية الى استخدام النظام الرسمي العربي من اجل وأد الانتفاضة الفلسطينية، وضرب الوحدة الوطنية الكفاحية الفلسطينية، والتراجع عن خيار المقاومة كخيار رئيسي لتحرير الارض، ومحاصرة الحركة الشعبية العربية المتصاعدة على امتداد الوطن الكبير، فإنه يقرر ما يلي:

١ ـ اعتبار المقاومة والجهاد، والعمليات الاستشهادية بخاصة، خياراً استراتيجياً لتحرير كامل الارض واستعادة كل الحقوق، يتعين دعمه بكل انواع الدعم، بما فيها فتح الحدود العربية أمام الامداد بكل اشكاله، وتوفير مقومات الصمود والرفع من قدرات الشعب الفلسطيني على مواجهة العدوان

والحصار. ودعوة السلطة الفلسطينية الى العودة الى ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية بعد ان اثبتت التطورات سقوط اتفاق اوسلو ومنطقه، ومطالبة الحكومات العربية برفض كل التسويات المنقوصة التي جرى التأسيس لها في مؤتمر مدريد، واعتماد القوة الذاتية العربية القائمة على التكامل والتضامن العربيين لمواجهة شاملة ضد العدوان الامريكي والصهيوني.

٢ ـ التأكيد على الوحدة الوطنية الكفاحية للشعب الفلسطيني بكل فصائله المقاتلة وإحباط المخططات الرامية الى تفجير الوضع الداخلي الفلسطيني في لعبة الاختزال المتبادل للقوى الذاتية للمقاومة، ويدعو المؤتمر الفصائل الفلسطينية المقاتلة الى الارتقاء بوحدتها الميدانية والى إقامة جبهة سياسية تعتمد برنامج عمل مرحلي، سياسي وعسكري، موحد تحصيناً للانتفاضة وتعزيزاً لقدراتها.

وفي هذا المجال يدعو المؤتمر الى الافراج الفوري عن أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الاخ المناضل احمد سعدات ورفاقه، وكذلك الافراج عن العميد فؤاد الشوبكي وسائر المجاهدين المعتقلين، رافضاً أي رضوخ من السلطة الفلسطينية للضغوط الامريكية والصهيونية في ملاحقة الفصائل الجهادية.

٣ ـ يدعو المؤتمر الى مواجهة عربية ودولية فاعلة لاجراءات الفصل العنصري التي يمارسها الكيان الصهيوني على مدن الضفة الغربية، واجراءات الفصل والعزل ضد مدينة القدس وعمليات التهويد المتفاقمة التي تتعرض لها القدس، ولا سيما تكثيف الاستيطان في المدينة وحولها، وهدم المنازل والاستيلاء على الأراضي، واعاقة حركة الدخول اليها والخروج منها.

٤ ـ يدعو المؤتمر الى مواجهة عربية ودولية، اسلامية ومسيحية، للانتهاكات الصهيونية التي تعرضت، وتتعرض لها، الاماكن المقدسة، الاسلامية والمسيحية، ولا سيما استمرار حفر الانفاق تحت المسجد الاقصى، وقصف كنيسة المهد، وهدم كنيسة عابود، واحراق جزء من مسجد عمر بن الخطاب (رض).

٥ ـ التنبه الى المحاولات الرامية لصرف الانظار عن الجرائم الصهيونية ضد أبنائنا ومقدساتنا في فلسطين، خصوصا في جنين ونابلس وبيت لحم وغيرها، والى الانغماس في احاديث ومناقشات حول «اصلاح مزعوم للسلطة بشروط امريكية وصهيونية»، وعن «دولة فلسطينية مفرغة من كل المقومات» وعن «مؤتمر دولي واقليمي يحدد شارون أطرافه وأهدافه».

٦ ـ العمل بمختلف الوسائل والآليات والاطر من اجل تنمية وتطوير المشاركة الشعبية العربية في معركة تحرير فلسطين لكي تتحول الى عنصر مؤثر وحاسم في معادلة الصراع. وفي هذا الاطار يدين المؤتمر قمع بعض الانظمة العربية للمظاهرات والمسيرات، وسائر الفعاليات المؤيدة للانتفاضة، ويطالب بالافراج الفوري عن جميع المعتقلين على خلفية اسناد الانتفاضة، وذلك في اطار برنامج متكامل يوفر اطلاق الحريات العامة بما يمكن أبناء الامة من التعبير عن عمق تضامنهم مع شعب فلسطين.

٧ ـ تعزيز وتصعيد معركة رفض الكيان الصهيوني، فضلاً عن مقاطعته

ومقاطعة السلع والبضائع الأمريكية وكل اقتصاد يساند العدو، ومواجهة كل المحاولات الرامية الى كسر هذه الحملة، سواء من خلال العلاقات والزيارات على المستوى الرسمي، او من خلال السماح لافراد او جهات او نواد صهيونية بالمشاركة في مؤتمرات تعقد على الارض العربية مثلما حصل مؤخراً في المغرب.

٨ ـ قيام تنسيق فاعل بين كل الهيئات الشعبية العاملة في مجال دعم الانتفاضة ومقاومة التطبيع والمقاطعة في اطار لجان وطنية داخل كل بلد، وفي اطار لجنة تنسيق عربية عليا على المستوى القومي.

٩ ـ وضع خطة اعلامية وسياسية من أجل تنمية وتطوير الحركة الشعبية العالمية المساندة للحق العربي والمناهضة للعنصرية الصهيونية، وذلك بالاعتماد على تنظيم جهود الجاليات العربية والاسلامية في الخارج، كما على دعم بعض المبادرات الاعلامية التي تقوم بها منظمات اهلية عربية كمشروع «تعريف مليون مواطن اوروبي وامريكي بمذابح اسرائيل في فلسطين».

١٠ ـ اطلاق حركة عربية وعالمية واسعة للافراج عن عشرات الآلاف من المعتقلين الفلسطينيين وعلى رأسهم المناضل مروان البرغوثي، وشيخ المعتقلين الفلسطيني ابو السكر، جنباً الى جنب مع اطلاق حركة للافراج عن المعتقلين والاسرى اللبنانيين في سجون الاحتلال وفي مقدمهم الشيخ عبد الكريم عبيد، وابو علي الديراني، وعميد الاسرى اللبنانيين سمير القنطار.

١١ ـ يدين المؤتمر ابعاد المناضلين الثلاثة عشر الذين كانوا محاصرين في كنيسة المهد من الوطن الى المنافي الموزعة في العالم، ويطالب باتخاذ الاجراءات الفورية لاعادتهم الى فلسطين ليواصلوا النضال الى جانب اخوانهم ضد الاحتلال والعدوان.

١٢ ـ تنظيم حملة لفضح قانون العودة الاسرائيلي الذي تستغله الصهيونية العنصرية في تهجير اليهود وغيرهم من أوطانهم الى فلسطين العربية، باعتباره قانوناً عنصرياً، وكذلك العمل على فضح تواطؤ أية دولة تستجيب لهذا القانون او تيسر له.

١٣ ـ تعزيز كل المبادرات العربية والاسلامية والعالمية الرامية الى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني سواء في مجالات التكافل الاسري، او التوأمة بين المدن والبلدات، او دعم الطالب الفلسطيني.

١٤ ـ يدعو المؤتمر الى تشكيل لجنة دائمة لاحياء القرار رقم (٣٣٧٩) الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية، لتعمل مع المنظمات الأهلية غير الحكومية التي اجتمعت في دربان ضمن مؤتمر الهيئات غير الحكومية لمناهضة العنصرية التي قررت احياء ذلك القرار الذي صدر عام ١٩٧٥ واغتيل بمناسبة عقد مؤتمر مدريد. ولخلق شبكة دولية من تلك المنظمات من اجل المساهمة في فضح ومواجهة ما ترتكبه العنصرية الصهيونية من جرائم ضد الانسانية ومن حرب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني الصامد ونصرة الحق الفلسطيني.

١٥ ـ يسعى المؤتمر الى اجراء الاتصالات اللازمة لعقد مؤتمر اسلامي شعبي دولي يسعى الى حشد الطاقات الاسلامية في العالم كله من اجل المعركة

الرئيسية في فلسطين، ورسم استراتيجية لقضايا العالم الاسلامي وتحديد اولوياتها، ويدعو المؤتمر لجنة المتابعة لتكوين لجنة تحضيرية لهذا الغرض.

واذ يحيي المؤتمر الدور الوطني والقومي الذي نهضت به المقاومة اللبنانية وحزب الله وكل القوى الحية في لبنان انتصاراً للشعب الفلسطيني، يحيي أيضاً صمود سوريا وتمسكها بالثوابت الوطنية والقومية ورفضها للضغوط والتهديدات الأمريكية والصهيونية التي تستهدف، فيما تستهدف أيضاً، التطور الايجابي في العلاقة بين سوريا والعراق، ولا سيما مع مشاركة العراق الفعالة في دعم الانتفاضة والمقاومة سواء من خلال تفعيل سلاح النفط او تقديم العون لاسرى الشهداء والصمود في وجه الحصار والعدوان الامبريالي.

كما يحيي المؤتمر أيضاً وقفة الشعب المصري على امتداد نيسان/ابريل الماضي، الى جانب شعب فلسطين، وكذلك المظاهرات والمسيرات التي عمت كل أرجاء الوطن العربي من المحيط الى الخليج، والتي لم يتخلف قطر عربي واحد عن المشاركة فيها، وقد توجتها مسيرة الثلاثة ملايين في المغرب.

كما حيا المؤتمر بشكل خاص عريضة المثقفين السعوديين والتي عبرت عن مستوى عال من الالتزام الوطني والقومي والاسلامي بحقوق الأمة غير القابلة للتصرف، وكذلك الوقفة الشعبية الباسلة لابناء البحرين ضد الوجود العسكري الامريكي في بلادهم، متطلعاً الى ان تتسع ظاهرة رفض هذا الوجود وصولاً الى جلاء كامل للقوات الامريكية والاجنبية عن منطقة الخليج وكل الاراضي العربية.

كما نوه المؤتمر بالمعاني المهمة التي مثلتها حملات التبرع المالية الواسعة التي شارك فيها بحماس أبناء الجزيرة والخليج مشدداً على أهمية الاسراع في ايصال كل اشكال الدعم الى أهلنا الصامدين في فلسطين.

كما يحيي المؤتمر دور جمهورية ايران الاسلامية في دعم مقاومة الشعبين اللبناني والفلسطيني وصمود القيادة الايرانية والشعب الايراني في مواجهة التهديدات والضغوط التي تتعرض لها بغية تحويلها عن مسارها الملتزم قضايا الأمة.

يحيي المؤتمر الدول والهيئات التي وقفت وتقف الى جانب الشعب الفلسطيني دعماً واسناداً وادانة لجرائم الكيان الصهيوني ومقاطعة للسلع الامريكية والصهيونية. ويبدي المؤتمر أيضاً تقديره لموقف دولة النيجر بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني داعياً كل الدول العربية والاسلامية التي تقيم علاقات مع كيان العدو أن تحذو حذوها.

كما يبدي المؤتمر تقديره للمواقف التي صدرت عن مؤسسات رسمية في بلجيكا، وعن شخصيات حكومية وشعبية في دول أوروبية لصالح الحق الفلسطيني. كما يحيي المؤتمر القوى الشعبية الغربية التي انتقلت الى فلسطين لتقف في وجه الحواجز الصهيونية وتفضحها في محاولة لحماية الشعب الفلسطيني مما يرتكب ضده من جرائم.

كما يوجه المؤتمر تحية لشعب فنزويلا الذي أطاح بالانقلاب العسكري الامريكي وأعاد الى بلاده نظامها الديمقراطي المستقل.

في الحصار والعدوان على العراق

وانطلاقاً من أن الخطر الذي يواجه فلسطين هو الخطر ذاته الذي يواجه العراق وكل الأمة طالما أن العدو واحد وطالما ان المصالح العربية والاسلامية واحدة، ومن هنا فإن المؤتمر يقرر ما يلي:

١ ـ الرفض والتصدي الحازم للتهديدات الامريكية ضد العراق والتأكيد على التضامن العربي والاسلامي الكامل مع أشقائنا في العراق والتصدي الحاسم لكل المبررات والمساومات والمقايضات التي تستهدف التغطية على العدوان الامريكي.

٢ ـ الاصرار على ضرورة رفع الحصار عن العراق فوراً وبدون شروط، والغاء كل ما يهدد سيادته على أرضه وما يسمى بمناطق حظر الطيران في شمال وجنوب العراق التي لا تحظى بأية مشروعية دولية ولا تعبر الا عن الاستكبار الامريكي والبريطاني.

٣ ـ رفض أي مشاريع مشبوهة جديدة تستهدف اطالة أمد الحصار وتعطيل نهضة العراق والحاق المزيد من الأذى به ونهب ثرواته من خلال ما يسمى بالتعويضات التي فرضت عليه.

٤ ـ ضرورة الاسراع باستكمال خطوات المصالحة الكويتية ـ العراقية التي بدأت في قمة بيروت، ودعم العلاقات العراقية مع كل الدول العربية وفي مقدمتها دول الخليج العربية.

٥ ـ دعم صمود العراق بشتى السبل رسمياً وشعبياً والمطالبة بوضع خطة لعلاقات عربية جديدة مع دول الجوار لمنع شن أي عدوان ضد العراق من هذه الدول، والعمل على حل المشاكل العالقة بين ايران والعراق كضرورة لتأسيس منظومة جديدة من العلاقات الاقليمية في الخليج تحول دون تعريض ايران والعراق للعدوان الامريكي، وتقضي على كل مبررات الوجود الامريكي في الخليج.

٦ ـ السعي الى تفعيل الفقرة (١٤) من قرار مجلس الامن رقم (٦٨٧) والقاضية بتجريد الكيان الصهيوني من أسلحة الدمار الشامل، والعمل على جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من هذه الاسلحة وفي مقدمتها السلاح النووي الاسرائيلي.

٧ ـ يدعو المؤتمر الى مواجهة المؤامرة الرامية الى فصل جنوب السودان، والتي تدعمها قوى معادية للأمة، كما يدعو الى رفض كل اشكال الحصار الاقتصادي والسياسي على السودان.

٨ ـ يجدد المؤتمر إدانته لاستمرار العقوبات المفروضة على ليبيا إنفاذاً لتصعيد الضغوط السياسية عليها.

في الشورى والديمقراطية وحقوق الانسان

يؤكد المؤتمر على ما يلي:

أولاً: التكامل بين مفهومي الشورى والديمقراطية، حيث الاولى من صميم أحكامنا الاسلامية، والثانية نظام حكم له قواعده ومضامينه وآلياته التي اصبحت بديهيات مستقرة نحتاج كمجتمعات عربية واسلامية الى الالتزام بها وتطوير انظمة الحكم لتنتهي كل مظاهر الاستبداد والحكم الفردي والتسلط على مصائر الشعوب وإهدار إرادتها، وهذا يتم عبر

وسائل عديدة من أهمها نشر ثقافة الشورى والديمقراطية ومبادئها وتنشئة الأجيال عليها وتربيتهم وتدريبهم على قيمها ومبادئها سواء في البيت او في مراحل التعليم، وليمتد الامر الى المجتمع فتكون الديمقراطية منظوراً شاملاً للحكم ومنهجاً لتسيير شؤون الامة بالفصل بين السلطات واحترام استقلال القضاء وتوفير الاعلام الحر المتسع لكل الآراء والافكار والحرص على حقوق الانسان ومنها حق انشاء الجمعيات السياسية والمدنية وضمان احترام الرأي الآخر مهما كان حجمه ليعبر عن نفسه وليحصل على حقه في تمثيل نزيه في المؤسسات المنتخبة، وهذا متصل بالمواطنة كحق وواجب أصيلين متوازيين متاحين للجميع ليتحقق بالتالي التداول السلمي للحكم ونفي أي شكل من اشكال العنف والاكراه كأداة او اسلوب للوصول الى السلطة واحتكارها.

ثانياً: إن حقوق الانسان - وهي من صميم مطالب الشورى والديمقراطية للمؤتمر القومي - الاسلامي منذ نشأته - تعد سمة أساسية جوهرية من سمات ديمقراطية أي حكم وغيابها يؤكد عدم ديمقراطية أي نظام، وهي كل متكامل لا يتجزأ ولا يكال فيه بمكيالين، وفي هذا الاطار تأتي نظرة المؤتمر القومي - الاسلامي لحقوق الانسان شاملة الموقف منها على الصعيد الداخلي العربي وعلى الصعيد العالمي.

فعلى الصعيد الداخلي العربي:

١ - يعلن المؤتمر أسفه وحزنه على استمرار الانظمة العربية في خرق قواعد الشورى والديمقراطية وحقوق الانسان، وهي خروقات لها نماذج صارخة من الاعتقالات العشوائية والحجز السري بلا محاكمة او بمحاكمات صورية لا تتوفر فيها أية ضمانات لتطبيق القانون وتحقيق العدالة. ويزداد الأسف لغياب عدد من اعضاء المؤتمر عن حضور هذه الدورة لمنعهم من السفر او لسجنهم او لحرمانهم من تأشيرات الدخول.

٢ - يناشد المؤتمر كافة الانظمة العربية المعنية اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعدم سجن أي انسان الا عبر محاكمة صحيحة امام قاضيه الطبيعي مستوفية كل شروط العدالة، ويناشدها الاستجابة لنداء أسر المفقودين الذين لا يعرف اذا كانوا أحياء أو أمواتاً بتسليم هذه الاسر كل البيانات المتعلقة بذويها وتيسير السبل الاجرائية والقانونية والقضائية لتحديد مصير هؤلاء المفقودين ومصير من أهدروا حقوقهم او غيبهم عن الحياة ذاتها.

وفي هذا السياق، فان المؤتمر يطالب الأنظمة العربية بفتح سجونها لمراقبة وتفقد جمعيات حقوق الانسان المحلية والعربية والدولية وضمان توفير ما تقتضيه مواثيق حقوق الانسان للمسجونين طيلة المدد المحكوم بها عليهم، الامر الذي يعني مباشرة استنكار المؤتمر وادانته الشديدة لكل نظام يخضع المساجين والمعتقلين للاهانات والمس بالكرامة والتعذيب الجسدي والنفسي.

٣ - يطالب المؤتمر الأنظمة التي ما زالت تطبق حكم الطوارئ منذ مدد طويلة وبغير مبررات أن تنهي هذا الوضع المشين الذي يحرم المجتمع من حقوقه الاساسية ويحرم المواطنين من حق وواجب المواطنة ابتداء من حرية الاعتقاد والتفكير والتعبير والتنظيم بكافة

أشكالها وليس انتهاء بواجب تطوير المجتمع المدني وتعظيم مكاسبه ومزيد من تماسكه وتعميق دوره في خدمة قضايا الوطن والامة.

٤ ـ ويندد المؤتمر بمحاولات الاستفادة من حالة الحرب التي تشن عالمياً على ما يسمى «الارهاب» للنيل من حقوق الانسان وتدمير حق المواطنة. كما يندد بعدم التمييز بين الارهاب ومقاومة المحتل وهي مقاومة مشروعة.

أما على الصعيد العالمي:

١ ـ يدعو المؤتمر الدول العربية لاستكمال آليات التوقيع والتصديق على نظام المحكمة الجنائية الدولية قبل شهر تموز/يوليو من اجل ان يكون لها الامتيازات المنصوص عليها للاطراف التي توقع وتصادق قبل هذا التاريخ، ومن اهمها: الحق في المشاركة باختيار قضاة المحكمة، مما يوفر للقضايا العربية سنداً في هذا المستوى، ويتصل بذلك أن تبذل اقصى الجهود للاستفادة من الامكانيات التي توفرها القوانين المعمول بها في بعض الدول الاوروبية لشن حملة عالمية لمحاكمة كل قيادات الكيان الصهيوني مجرمي الحرب، اضافة لتعبئة كل الجهود الممكنة من اجل تعيين شخصية مناسبة تخلف المفوضة الحالية لحقوق الانسان، والنظر في فكرة انشاء هيئة محلفين اهلية أممية لملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الانسانية.

٢ ـ يرفض المؤتمر ويستنكر الخلط المقصود من قبل الادارة الامريكية والحكومات المرتبطة بها بين الارهاب والاسلام وما يستتبعه من مظاهر كره وارهاب للعرب والمسلمين، وتفشي روح العنصرية المقيتة ضد الجاليات العربية والاسلامية، وبخاصة ما تلاقيه المرأة والفتاة الطالبة المسلمة من مضايقات وتعسف في المعاملة بسبب الالتزام في مسلكها وملبسها.

٣ ـ يندد المؤتمر باستخدام الادارة الامريكية وحلفائها لتهمة الارهاب كسيف مصلت لاخضاع الدول المستقلة وابتزازها، وبخاصة أن مسألة «الارهاب» قد ارتدت الى الغرب نفسه، حيث أصدرت تشريعات واتخذت اجراءات أهدرت كثيراً من التراث الليبرالي للانظمة السياسية في الولايات المتحدة وبعض الانظمة الغربية، وفي هذا الاطار يعلن المؤتمر أنه من العار ان تظهر ممارسات في دول تعتبر نفسها مهد الديمقراطية وتنطوي على اقصى النعرات والفظائع الوحشية والعنصرية والانتقام الغريزي، كما تجلى بشكل خاص في معتقلات جزيرة غوانتينامو.

٤ ـ يستنكر المؤتمر بقوة الاستخدام السياسي المغرض لقيم الديمقراطية وحقوق الانسان باستعمالها كسلاح لزعزعة الاستقرار في بعض البلدان، بينما يسكت عن أنظمة اخرى تعبث كما تشاء في المبادئ الديمقراطية وتستهين بشعوبها ولا تعترف لها بأي قدر من حقوق الانسان عدا عن التواطؤ من بعض التنظيمات (غير الحكومية) الخاضعة لقوى الهيمنة على الاستقلال والسيادة الوطنية.

ويندد المؤتمر بحالة الضعف التي فرضت على منظمة الأمم المتحدة حين لم تقو على ارسال اللجنة التي شكلتها لتقصي الحقائق في جنين، ويدعو المؤتمر الأمم المتحدة الى ارسال لجنة محايدة

للتحقيق في كل الجرائم التي ارتكبها ويرتكبها الكيان الصهيوني في حق كل فئات الشعب الفلسطيني المجاهد، وهي جرائم ضد الانسانية وضرب من ضروب الابادة البشرية.

التنمية وتحديات العولمة

في الوقت الذي ارتبطت فيه اقتصادات الدول العربية بالاقتصاد العالمي بقيت التبادلات البينية بين الدول العربية محدودة. ولا بد من تكامل الاقتصاديات العربية بتكامل مصدر الموارد للمشاريع من أقطار مختلفة وليس إقامة مشاريع كاملة في أقطار معينة.

وجاء الاصلاح والهيكلية في بعض الاقطار حسب مواصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهدف تامين استقرار الكتلة النقدية والميزان التجاري، ولكن اقتصادات هذه الدول ما زالت معرضة للانهيار مع التحديات طالما ان هذه الاصلاحات لا تستهدف تصحيح الاختلالات البنيوية للاقتصاد.

وتتعرض الأمة العربية لهجمة عسكرية سياسية وثقافية في اطار نظريات صراع الحضارات ونهاية التاريخ في المفهوم الامريكي في النظام العالمي الجديد، مما يكرس صراع الشمال والجنوب او بالاحرى صراع الغرب والعالمين العربي والاسلامي.

واتفقت الآراء على ان العولمة في الغالب استعمار جديد قديم، فهي إما اقتصادية، اي مشروع امريكي يدعو لاندماج الاسواق العالمية ودفع الدول لشد قبضتها على النشاط الاقتصادي وازالة قيود الاستيراد وفتح الاسواق للمنتجات الغربية، وبخاصة في وقت الصناعات المحلية الأقل نوعية والأكثر كلفة، وبالتالي ستجد صعوبة للتنافس مما يعرض الصناعات المحلية الناشئة لاخطار الإقفال وزيادة البطالة في المجتمع.

دعا المؤتمر الى التمييز بين عولمة النهب والاستغلال التي ينبغي مقاومتها، والعالمية التي توظف ثورة الاتصال والتي ينبغي الاستفادة منها.

وفي هذا المجال يدعو المؤتمر الى مواجهة الضغوط التي تمارسها قوى الاستعمار والهيمنة العالمية من أجل تغيير المناهج التربوية والخطط التعليمية بما يخدم التوجهات التغريبية والصهيونية، ولا سيما في مجال تغيير معالم الهوية القومية بتهميش مادة التربية الاسلامية او تغييبها بصفة كاملة، والنيل من مكانة اللغة العربية كأداة أساسية لنقل العلوم والمعارف، وانتزاع هذا الدور منها لصالح اللغات الاجنبية، على اهميتها، مما يؤدي في النهاية الى تنشئة الأجيال على قيم الاستلاب والانسلاخ، مما يؤكد على اهمية تأصيل قيمنا وهويتنا الثقافية العربية والاسلامية لمواجهة ثقافة العولمة.

وتكون المجابهة على المستويات الثقافية السياسية والاقتصادية أساساً التمسك بالقيم الدينية والوطنية، والاعتماد على الذات والتكامل بين الاقطار العربية واستخدام الموارد المحلية ونقل وتطبيق التكنولوجيا المناسبة، وتشجيع المجموعات الاقتصادية المتكاملة وتكتل العرب والمسلمين.

وذلك من خلال الخطوات التالية:

- نشر الوعي بأهمية الاقتصاد العربي

المشترك، وتشجيع التعاون بين فعاليات القطاع الخاص في الدول العربية المختلفة.

- الاسراع بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كخطوة نحو تحقيق السوق العربية المشتركة واقامة الوحدة الاقتصادية العربية، والعمل على اقامة مناطق التجارة الحرة الثنائية بين البلدان العربية لزيادة حجمها بينها والعمل على توسيع مبادرة العراق المتمثلة بتوقيعه اتفاقيات لإقامة مناطق للتجارة الحرة مع تونس ومصر والاردن وسوريا ولبنان والامارات وقطر وعمان والسودان والجزائر وغيرها.

- تأكيد اعادة التوازن ومساهمات القطاعات الاقتصادية المتنوعة في اقتصاد الاقطار العربية.

- تنمية المدخرات الوطنية وجذب المدخرات الخاصة الخارجية من الخارج بتشجيعها للاستثمار في مشاريع انمائية.

- التأكيد على دور في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم الركون الى آليات السوق وحدها، نظرا لعدم توفر الشروط الضرورية لقيام آليات السوق بدورها حالياً في ترشيد وتوزيع الموارد في الاقتصادات العربية.

- تأهيل وحماية الصناعات الوطنية وتشجيعها على التكامل الافقي والرأسي مع الصناعات العربية الأخرى.

- اصلاح القطاع العام بزيادة انتاجيته وقدرته على التنافس وتطهير الفساد فيه وتشجيع القطاع الخاص في المشاريع الانتاجية.

- تأهيل الموارد البشرية وتحفيز عودة الخبرات المهاجرة.

- زيادة مخصصات البحث والتطوير وتوطين وتوظيف النقابات الحديثة المناسبة.

- ترشيد استخدام المياه وتأمين الامن المائي العربي.

- دخول مفاوضات التجارة العالمية واتفاقيات التجارة العالمية كمجموعة عربية وليس انفرادياً.

- اعتماد المقايضة بين الاقطار العربية واستخدام عملات بديلة للدولار.

- العمل على الغاء الاحتكار العالمي للتكنولوجيا والتصنيع والعلوم تحت مظلة الاتفاقية العالمية لحقوق الملكية الفكرية، وذلك من اجل افادة الشعوب من الاكتشافات العلمية.

- السعي لتوثيق العلاقات مع سائر القوى المكافحة ضد العولمة في اوروبا والولايات المتحدة وامريكا اللاتينية وآسيا، والمطالبة باقامة نظام اقتصادي عالمي اكثر عدالة، وافساحاً لفرص تنمية اقتصادات الشعوب المقهورة التي دمر الاستعمار الغربي اقتصادها الوطني، وفرض عليها حالة التخلف والتبعية حتى أصبحت بعض شعوب افريقيا الآن مهددة بالابادة.

في مجال تطوير العلاقة بين التيارين

توقف المؤتمر باهتمام أمام ما تحقق من انجازات على صعيد تطور العلاقة بين التيارين القومي العربي والاسلامي، حيث سقطت تلك الفجوة المصطنعة بينهما، وقامت علاقات متينة في اكثر من

ساحة عربية، ودعا الى الارتقاء بهذه العلاقة باتجاه المزيد من التنسيق والتعاون والتكامل على المستوى السياسي والاجتماعي والاعلامي والتربوي والتنظيمي.

واذ شدد المؤتمر على أهمية تعميق الحوار الفكري بين التيارين، وهو الحوار الذي ولدت فكرة المؤتمر في رحمه، نبه الى أهمية التنوع الفكري داخل الوحدة، كما أهمية انفتاح المؤتمر على تيارات الأمة كافة، بما فيها التيار اليساري والتيار الليبرالي والسعي لتوسيع نطاق المشترك معهما.

واذ أكد المؤتمر على أن ضمانة نجاحه واستمراره هو في الانحياز الدائم الى صف الجماهير وقواها المناضلة وقضاياها، لاحظ أن بعض الساحات العربية ما زالت تفتقد التعبير السياسي الاسلامي والقومي الفاعل نتيجة لظروف متعددة، مما يتطلب من النظم العربية اتخاذ مبادرات شجاعة باتجاه انفراج سياسي يقوم على اطلاق حرية العمل السياسي والتعددية وفتح الآفاق أمام حوار حر مثمر يدفع الأمة نحو المزيد من التماسك والقوة.

كما رأى المؤتمر أن اللقاء بين التيارين القومي والاسلامي يقود حتماً الى تشجيع كل الخطوات الرامية الى تعزيز الحوار الاسلامي ـ المسيحي بما يزيل أية رواسب او شوائب معروفة.

كما شدد المؤتمر على أهمية التفاعل بين أعضائه، سواء على مستوى الأقطار، او الاقاليم، من خلال المنتديات والمنابر وهيئات العمل المشتركة بحيث تكون اعمال المؤتمر وانجازاته حصيلة تفاعل اعضائه في اقطارهم، كما في أقاليمهم.

ودرس المؤتمر جملة اقتراحات عملية بهذا الصدد وقرر احالتها الى لجنة المتابعة لدراستها وتنفيذ ما يمكن تنفيذه منها.

خاتمة

وفي الختام، اذ يؤكد المؤتمر على أن نجاح أعماله مرهون بدور كل اعضائه في ترجمته على كل المستويات، وفي كل القوى والمواقع والمنابر والمؤسسات التي يعملون من خلالها، يعيد التأكيد على ان اللقاء بين التيارين هو رسالة، رسالة وحدة، ورسالة نهضة، ورسالة تحرير للوطن والانسان □

المشاركون

اللقب	الاسم	البلد	الصفة
أ.	ابراهيم بن علي الوزير	اليمن/ السعودية	عضو اتحاد القوى الشعبية واتحاد الشوروبين التعاونيين
أ.	ابو العلا ماضي	مصر	وكيل مؤسسي حزب الوسط ومدير المركز الدولي للدراسات
أ.	ابو عماد الرفاعي	فلسطين	ممثل حركة الجهاد الاسلامي في لبنان
أ.	احمد الجمال	مصر	صحفي - عضو المكتب السياسي وامين الشورى العربية والدولية في الحزب الناصري
أ.	احمد القميري	اليمن	عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح
أ.	احمد المبارك محمد الحسن	السودان	مدير مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا - الخرطوم
د.	أحمد ثابت	مصر	استاذ جامعي
أ.	احمد حسن علي	مصر	عضو الحزب العربي الديمقراطي الناصري
أ.	احمد حسين اليماني	فلسطين/لبنان	عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
د.	احمد صدقي الدجاني	فلسطين/مصر	المنسق العام السابق للمؤتمر القومي - الاسلامي
أ.	احمد كفاوين	الاردن	جماعة الاخوان المسلمين - الاردن
أ.	احمد ولد داداه	موريتانيا	رئيس حزب تكتل القوى الديمقراطية - موريتانيا
أ.	اسامة حمدان	فلسطين/لبنان	ممثل حركة المقاومة الاسلامية في لبنان
د.	اسامة محيو	لبنان	مدير كلية الآداب والعلوم الانسانية (الفرع الأول) - الجامعة اللبنانية ومدير المؤتمر القومي - الاسلامي
د.	اسحق الفرحان	الاردن	رئيس مؤتمر الاحزاب العربية
الشيخ	اسحق عبد الجواد خليل طه	الاردن	ممثل مفتي القدس
د.	اسماعيل الشطي	الكويت	نائب سابق
د.	أكرم الحلواني	فلسطين/ لبنان	مدير مؤسسة القدس
الاب د.	انطوان ضو	لبنان	عالم دين
أ.	انور ابو طه	فلسطين/لبنان	باحث
أ.	بشارة مرهج	لبنان	نائب ووزير حالي
أ.	بلال زهير الشاويش	سوريا/ لبنان	مدير دار نشر
أ.	تيسير الخطيب	لبنان	مركز الاسراء للدراسات والبحوث
أ.	جار الله عمر	اليمن	الحزب الاشتراكي اليمني
الشيخ	جواد الخالصي	العراق/سوريا	مدرس في الحوزة العلمية
د.	جورج جبور	سوريا	استاذ محاضر في الدراسات العليا في كلية الحقوق - جامعة دمشق
أ.	حذام زهور عدي	سوريا	باحثة
د.	حسن حنفي	مصر	استاذ جامعي
أ.	حسن فضل الله	لبنان	عضو المجلس السياسي في حزب الله
الشيخ	حسين قبريس	لبنان	المسؤول السياسي في تجمع العلماء المسلمين
أ.	حمد حجاوي	فلسطين/ مصر	عضو لجنة متابعة للمؤتمر القومي - الاسلامي

أ.	خالد السفياني	المغرب	محام
الشيخ	خلدون عريمط	لبنان	رئيس المركز الاسلامي في عكار
أ.	خليل بركات	لبنان	محام
د.	خير الدين حسيب	العراق/لبنان	مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية
أ.	رسول الجشي	البحرين	عضو لجنة التنسيق للمؤتمر القومي - الاسلامي
أ.	رضيه محمد عبدالملك المتوكل	اليمن	جامعية
أ.	رفعت النمر	فلسطين/لبنان	مصرفي
أ.	رفعت سيد احمد	مصر	مدير مركز يافا للدراسات والابحاث - كاتب سياسي
د.	رياض قاسم	لبنان	عميد كلية الاداب والعلوم الانسانية - الجامعة اللبنانية
د.	زاهية قدورة	لبنان	عميدة كلية الاداب سابقاً - الجامعة اللبنانية
د.	زهير الخطيب	لبنان	رجل اعمال
د.	زهير العبيدي	لبنان	استاذ جامعي - عضو الجماعة الاسلامية
أ.	سامي لطيف	ليبيا	كاتب وباحث
د.	سعود المولى	لبنان	معهد الدراسات الاسلامية المسيحية - مركز الحوار
د.	سليم الحص	لبنان	رئيس وزراء سابق
أ.	سمير الطرابلسي	لبنان	عضو قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني
أ.	صلاح عبدالمقصود متولي	مصر	مدير مركز الاعلام العربي - الامين العام المساعد لنقابة الصحفيين
أ.	ضياء الدين داوود	مصر	امين عام المؤتمر القومي العربي
أ.	طارق البشري	مصر	مستشار سابق - نائب رئيس مجلس الدولة المصري
أ.	طارق علي نيازي التل	الاردن	نقيب مهندسين زراعيين سابق - مدرس بجامعة الزرقاء الاهلية
اللواء	طلعت احمد مسلم	مصر	لواء اركان حرب متقاعد
أ.	طلعت رميح	مصر	رئيس تحرير جريدة «الشعب»
أ.	الطيب الدجاني	فلسطين/ الكويت	مدير شركة اطلس الدولية
د.	عبد الاله بلقزيز	المغرب/ لبنان	استاذ جامعي
د.	عبد الحسين شعبان	العراق/بريطانيا	باحث وحقوقي
أ.	عبد الحفيظ السريتي	المغرب	صحفي
أ.	عبد الحميد مهري	الجزائر/فرنسا	الامين العام السابق للمؤتمر القومي العربي
د.	عبد الرحمن عطية	سوريا	أستاذ جامعي
د.	عبد العزيز السيد	الاردن	امين عام مؤتمر الاحزاب العربية
أ.	عبد القادر النيال	سوريا	نائب رئيس جمعية العلوم الاقتصادية
أ.	عبد القادر غوقة	ليبيا	سفير سابق
د.	عبد القدوس المضواحي	اليمن	طبيب - التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
أ.	عبد اللطيف الحاتمي	المغرب	محام
اللواء	عبد الله عبد العالم	اليمن/سوريا	عضو مجلس قيادة الدولة اليمنية سابقاً
أ.	عبد المجيد بن محمد حمو	سوريا	امين عام مساعد لاتحاد المحاسبين العرب

أ.	عبد المحمود ابو ابراهيم	السودان	الامين العام لهيئة شؤون الانصار
د.	عبد الناصر الهاجري	البحرين	طبيب
أ.	عدنان كامل السالم	فلسطين/ فرنسا	كاتب ومفكر فلسطيني
د.	عزام تميمي	لندن	معهد الفكر السياسي الاسلامي
د.	عصام نعمان	لبنان	محام ووزير سابق
الاب د.	عطا الله حنا	فلسطين	الناطق الرسمي باسم الكنيسة الارثوذكسية في القدس
د.	علي بن محمد	الجزائر	استاذ جامعي ووزير سابق
أ.	عمر امكاسو	المغرب	جمعية العدل والاحسان
أ.	عوني فرسخ	الامارات	كاتب
أ.	فتح الله ارسلان	المغرب	جمعية العدل والاحسان
د.	فتحي خليل محمد خليل	السودان	نقيب المحامين في السودان
أ.	فهمي هويدي	مصر	كاتب وصحفي
أ.	فيصل جلول	لبنان/ فرنسا	كاتب/وصحفي
د.	فيصل كلثوم	سوريا	مدير مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة دمشق
الشيخ	فيصل مولوي	لبنان	الامين العام للجماعة الاسلامية
أ.	كمال شاتيلا	لبنان	رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني
م.	ليث شبيلات	الاردن	رئيس جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية
أ.	ماجد عزام	فلسطين/لبنان	عضو حركة الجهاد الاسلامي
د.	ماهر الطاهر	فلسطين	عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومسؤول قيادتها في الخارج
د.	مجدي حسين	مصر	امين عام حزب العمل
د.	مجدي حماد	مصر/لبنان	كاتب
د.	مجدي قرقر	مصر	امين عام مساعد - حزب العمل
أ.	محمد البصري	المغرب	عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي
أ.	محمد الرباعي	اليمن	وزير وسفير سابق
د.	محمد السعيد ادريس	مصر	خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الاهرام
أ.	محمد الكبيسي	العراق	استاذ جامعي
د.	محمد المجذوب	لبنان	رئيس المنتدى القومي العربي - لبنان
د.	محمد المسعود الشابي	تونس/لبنان	امين سر مؤسسة القدس
أ.	محمد المقالح	اليمن	كاتب وباحث سياسي
السيد	محمد حسن الامين	لبنان	عالم دين
أ.	محمد زهير الشاويش	سوريا/ لبنان	رئيس المركز الاسلامي - لبنان
أ.	محمد صادق الحسيني	ايران	مستشار الشؤون العربية والاسلامية - كاتب
أ.	محمد صياح المعراوي	سوريا	محام
أ.	محمد عبد المجيد منجونة	سوريا	وزير سابق - امين سر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي
د.	محمد عبد الملك المتوكل	اليمن	المنسق العام للمؤتمر القومي - الاسلامي
د.	محمد علي الضناوي	لبنان	رئيس جمعية الإنقاذ الإسلامية اللبنانية - طرابلس

د.	محمد عمر الزبير	السعودية	مستشار (البنك الاسلامي للتنمية) - استاذ جامعي
د.	محمد عويضة	الاردن	نائب سابق
أ.	محمد فائق	مصر	امين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان
أ.	محمد فاضل زيان	ليبيا/بريطانيا	عضو اللجنة التنفيذية لرابطة حقوق الانسان الليبية
أ.	محمد قاسم العتمة	سوريا	كاتب
أ.	محمد نزال	فلسطين/سوريا	حركة حماس
أ.	محمود الجيوش	سوريا	محام
د.	مصطفى احمد عبود	صنعاء	استاذ جامعي
أ.	مصطفى الحاج علي	لبنان	عضو المكتب السياسي في حزب الله
أ.	مصطفى الحكيم	لبنان	رئيس حزب النجادة
أ.	مصطفى الرميد	المغرب	رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب المغربي - منسق الساحة المغربية
أ.	مصطفى اللداوي	فلسطين/سوريا	عضو حركة المقاومة الاسلامية - حماس - في سوريا
أ.	معن بشور	لبنان	المنسق العام لتجمع اللجان والروابط الشعبية في لبنان
أ.	ممدوح رحمون	سوريا/لبنان	مستشار في التامين
أ.	منير شفيق	فلسطين/الاردن	كاتب
د.	موسى ابو مرزوق	فلسطين/لبنان	نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس
أ.	نبيل عبدالله الوزير	اليمن	المدير التنفيذي لمركز التراث والبحوث اليمني
د.	نبيل نجم	العراق	سفير سابق
د.	نشات حمارنة	سوريا	طبيب
أ.	نصر شمالي	سوريا	مدير معهد الاعداد الاعلامي - سوريا
أ.	نضال السبع	فلسطين	ناشط سياسي
السيد	نواف الموسوي	لبنان	مسؤول العلاقات الدولية في حزب الله/عضو المكتب السياسي
أ.	هاني فاخوري	لبنان	ندوة العمل الوطني
أ.	هشام ساتر	البحرين	مهندس
د.	وميض نظمي	العراق	استاذ جامعي
أ.	الياس المطران	لبنان	محام
اللواء د.	ياسين سويد	لبنان	امين عام الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع في لبنان
أ.	يحي المتوكل	اليمن	عضو مجلس الشورى
الشيخ	يس عمر الامام	السودان	صحفي
الشيخ	يوسف حسن محمد يس	السودان	مساعد الامين العام للادارة والتدريب

البيان الختامي
للمؤتمر الثالث للمؤتمر الشعبي
لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الخليج

البحرين، ١٨ ـ ١٩ ربيع الأول ١٤٢٣هـ/
٣٠ ـ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢م

في الوقت الذي يسطر فيه الشعب الفلسطيني الصابر المناضل أروع ملاحم التضحية والفداء من أجل تحرير الأرض المغتصبة والمقدسات الإسلامية والمسيحية رافعاً بذلك هامات العز والفخر عالياً، ومتحدياً الظلم والقهر والتخاذل والتآمر والصمت الرسمي للكثير من الأنظمة العربية والدولية أمام العدوان والعربدة الصهيونية وأنصارهما من الظلمة في فلسطين الحبيبة، عقد المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الخليج مؤتمره السنوي الثالث في مملكة البحرين خلال الفترة من ١٨ ـ ١٩ ربيع الأول ١٤٢٣هـ الموافق ٣٠ ـ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢م تحت شعار «نحو آليات شعبية عملية لمقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة».

وقد تميز المؤتمر لهذا العام بحضور واسع لممثلي دول الخليج والجزيرة العربية المؤمنين بضرورة التصدي للجرائم الصهيونية في فلسطين الجريحة ومؤامرات الكيان الصهيوني العنصري ضد أمتنا العربية والإسلامية، كما استجاب لدعوة المؤتمر معظم المنظمات والجمعيات العربية والعديد من الشخصيات المناضلة والتي تعمل بجد لمناصرة الشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه، والرافضة لأي شكل من أشكل التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب.

وقد جاء انعقاد هذا المؤتمر في الوقت الذي يسجل فيه الشعب الفلسطيني أروع أشكال الصمود والتحدي للآلة العسكرية الهمجية للكيان الصهيوني ومن يقف وراءها من قوى الظلم والشر والطغيان في العالم.

كما جاء انعقاد هذا المؤتمر في الوقت الذي تبين فيه بوضوح للكثير من المؤيدين لعملية ما يسمى بالسلام، أن لا إمكانية للسلام مع هذا الكيان المجرم وأن لا حل إلا بالصمود والتصدي والكفاح ضد هذا الكيان العنصري الغاصب.

إن المؤتمرين الذين يحيون صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة

ويقفون إجلالاً وإكباراً للتضحيات العظيمة التي قدمها وما زال يقدمها أبناء شعب فلسطين دفاعاً عن شرفها وكرامتها وحقها في الحياة، يؤكدون أهمية تلاحم أبناء الأمتين العربية والإسلامية في هذه الظروف الحرجة والعصيبة، الأمر الذي يتطلب شحذ المزيد من الطاقات والإمكانيات واستنهاض الهمم لدعم برنامج الصمود أمام الهجمة الأمريكية والصهيونية الشرسة تحت شعار ما يسمى بمحاربة «الإرهاب»، هذا الشعار الذي ترفعه قوى الظلم والطغيان المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وفي مقدمتهم الكيان الصهيوني الغاصب.

وتأكيداً لدور أبناء الخليج والجزيرة العربية القومي والإسلامي في معركة الأمة التاريخية، فإن المؤتمرين يتطلعون إلى مزيد من الدعم الشامل للأشقاء في فلسطين والعمل على إيجاد آليات فاعلة تحقق ما يصبو إليه الشعب الفلسطيني المناضل من أجل تحقيق حريته وكرامته على أرضه السليبة وانتزاع حقوقه التاريخية المشروعة.

كما يؤكد المؤتمرون أهمية مقاومة محاولات التغلغل الصهيوني في الوطن العربي والإسلامي وبشكل خاص في منطقة الخليج وضرورة العمل على استنهاض طاقات أبناء المنطقة لتكون رافداً من روافد دعم الصمود والتحدي للمخططات الاستعمارية والصهيونية.

وإدراكاً من أبناء منطقة الخليج والجزيرة العربية لمسؤولياتهم التاريخية وتضامنهم وتلاحمهم مع قضايا أمتهم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، فقد عبرت جماهير المنطقة عن غضبها واستنكارها للسياسات العدوانية للكيان الصهيوني العنصري من خلال المسيرات والمظاهرات الحاشدة والمباشرة بتاسيس جمعيات ولجان مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني، والتي كانت رسالة واضحة من أبناء المنطقة إلى الصهاينة وحلفائهم لسقوط رهان أعداء الأمة على تهميش وإقصاء دور شعب هذه المنطقة وتمسكه بثوابته القومية والإسلامية.

لقد أثبتت الأحداث والتطورات الأخيرة الحاجة الماسة إلى وجود تنسيق وتعاون فاعل بين أبناء الأمة الواحدة، وفي هذا السياق فإنه من الضروري أن ترتقي كافة الجمعيات على امتداد الساحة العربية التي ترفع راية النضال ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب إلى مستوى التحدي، وذلك من خلال إنشاء كيان عربي موحد يؤطر كافة الجهود والنشاطات لمواجهة عدونا المشترك، ويحمي ويحصن شباب الأمة وأجيالها الواعدة من الخطر المحدق بها ويبعث فيهم روح المواجهة والتمسك بثوابت الأمة.

ولا يفوت المؤتمر أن يحيي الشعب اللبناني الشقيق ومقاومته البطلة، ويشاركه أفراحه في ذكرى تحرير أرضه وطرد الغزاة الصهاينة ويؤكد دعمه المطلق لاستكمال تحرير كامل ترابه الوطني المحتل.

كما يشيد المؤتمر بصمود أبناء الجولان السوري المحتل على درب التحرير من الكيان الصهيوني الغاصب.

توصيات لجنة مقاومة التطبيع

لقد اجتمعت لجنة مقاومة التطبيع في المؤتمر الشعبي الخليجي الثالث لمقاومة

التطبيع مع الكيان الصهيوني بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٤٢٣هـ الموافق ٣٠/٥/ ٢٠٠٢م.

وأوصت بالآتي:

أولاً: في المجال الثقافي والإعلامي:

١ ـ على لجان مقاومة التطبيع والمهتمين بهذا الشأن مخاطبة وتوعية كافة قطاعات المجتمع وخصوصاً الطفولة والشباب لنشر ثقافة المقاطعة ومقاومة التطبيع.

٢ ـ توفير برامج إعلامية في مجال المقاطعة تناسب كافة الفئات.

٣ ـ الاهتمام بالإعلام الأجنبي والتواصل مع الفئات والجمعيات الإنسانية في العالم.

٤ ـ التركيز في المناهج الدراسية على قضية الصراع العربي ـ الصهيوني... ورفض دعوات التدخل في المناهج الدراسية... وفق أولويات غير وطنية.

ثانياً: في المجال الاقتصادي:

١ ـ دعوة رجال الاقتصاد والصناعة إلى إيجاد بدائل للمنتجات المقاطعة.

٢ ـ الاستعانة بمراكز الدراسات الاقتصادية لرصد الشركات العربية الداعمة للكيان الصهيوني.

٣ ـ توسيع دائرة المقاطعة لتشمل الخدمات التي تقدمها الشركات الغربية الداعمة للكيان الصهيوني.

ثالثاً: آليات عمل لجان مقاومة التطبيع:

١ ـ تأسيس موقع انترنت خليجي يحتوي قاعدة معلومات تضم الدراسات والبضائع المقاطعة وتصل المتصفح بالمواقع الأخرى المهتمة بهذا الشأن وإصدار نشرة دورية الكترونية.

٢ ـ التركيز على العمل المؤسسي لضمان استمرارية وتأثير برامج مقاومة التطبيع.

٣ ـ تقوم الأمانة العامة بإسناد مهام متخصصة لكل لجنة قطرية أو أفراد وذلك بغرض التكافل ومنعاً للازدواجية وتشتيت الجهود.

٤ ـ الاهتمام بقضايا استطلاع الرأي العام في كل قطر وعمل الدراسات العلمية والتحليل في مجال المقاطعة ومقاومة التطبيع.

٥ ـ استغلال المناسبات العالمية المختلفة لإثارة القضية الفلسطينية وإبقائها حية على الدوام في ذاكرة وضمائر شعوب العالم.

٦ ـ الحوار والتواصل المستمر مع المؤسسات الرسمية لتحقيق أهداف المؤتمر وخدمة القضية الفلسطينية وتفعيل برامج المقاطعة.

٧ ـ التواصل الالكتروني المستمر مع الأفراد والهيئات في العالم العربي والإسلامي بما يخدم رسالة المؤتمر عالمياً.

٨ ـ تخصيص أول جمعة من كل شهر للقيام بفعاليات متنوعة لتأصيل واستمرار جهود مقاومة التطبيع.

٩ ـ التنسيق بين لجان المقاومة الخليجية والعربية لضمان التعبئة الجماهيرية.

١٠ ـ إيجاد آليات متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر واللجان.

والله الموفق لكل خير □

تقرير عن:

ندوة «أولويات العلم الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين»

القاهرة، ١٦ ـ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٢

محمد محيي الدين كيلاني

باحث اجتماعي ـ مصر.

مع استمرار المدار الكاسح والمتزايد للعولمة بمختلف آلياتها وجوانبها وأبعادها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والتي أضحت قدراً محتوماً بحكم كونها مرحلة من مراحل تطور التاريخ الإنساني ـ إذا أخذنا برأي فريق ليس بالقليل من المفكرين والباحثين ـ بغض النظر عن القيم والتوجهات الأيديولوجية التي تحملها وتعمل على نشرها وتكريسها، ومع بدايات دخول القرن الحادي والعشرين، وما صاحبه من متغيرات عالمية واقليمية ومحلية، أصبح الوقوف لرصد مجمل هذه المتغيرات وتأثيرها في نظم المجتمع قضية ضرورية وملحة لكافة المشتغلين بالعلم والبحث العلمي. وتصبح المراجعة وترتيب الأولويات وتحديد الضروريات التي يتحتم على الباحثين في مختلف التخصصات متابعتها ودراستها وتحليلها أمراً أكثر ضرورة وأشد إلحاحاً.

وتسليماً بهذه المتغيرات وما يصاحبها من تحديات وما تفرضه من ضرورات نظمت لجنة الدراسات الاجتماعية في المجلس الأعلى للثقافة ندوتها تحت عنوان: «أولويات العلم الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين»، وقد شارك في أعمال الندوة نخبة من المشتغلين بعلم الاجتماع والبحث الاجتماعي في مصر بأقسامه العلمية ومراكزه البحثية المختلفة، وعلى رأسها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة.

وقد دارت أعمال الندوة خلال يومين حول ثلاثة محاور أساسية طرحت فيها ثلاث عشرة دراسة عن العلم الاجتماعي، والمهام والأولويات المنوطة به، والأدوار المختلفة التي يجب عليه طرحها مع بدايات القرن الحادي والعشرين.

وقد جاءت أعمال الندوة في ثلاث جلسات رئيسية بخلاف الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية، حيث رأس الجلسة الافتتاحية د. **أحمد أبو زيد**، أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة الاسكندرية ومقرر اللجنة الاجتماعية بالمجلس، وقدم فيها د. **محمد الجوهري**، أستاذ علم

الاجتماع ومدير مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية بجامعة القاهرة، بحثه تحت عنوان «أزمة الدور الاجتماعي لعلم الاجتماع في مصر»، حيث تناول الأزمة وأرجعها إلى العديد من الأسباب والعوامل أهمها:

١ ـ تقصير من جانب المشتغلين بهذه العلوم في رؤية واقعهم الاجتماعي رؤية نقدية، ومن ثم وضع أيديهم على المشكلات والموضوعات الحقيقية الأجدر بالدراسة وطرح العديد من الأمثلة المهملة والغائبة عن عين الباحثين والمشتغلين بعلم الاجتماع على رغم كونها موضوعات وقضايا معاصرة ومهمة وجديرة بالاهتمام والدراسة.

٢ ـ التداخل أو الفهم المغلوط من جانب السلطة لطبيعة الواقع الاجتماعي الذي تحكمه أو لإمكانيات البحث العلمي الاجتماعي وقدرة أصحابه على الإسهام في صياغة السياسات الاجتماعية وترشيدها.

المحور الأول

جاء هذا المحور تحت عنوان «علم الاجتماع والقضايا المعاصرة» وقدمت خلاله ثلاث دراسات، هي:

الدراسة الأولى، بعنوان: «علم الاجتماع وحوار الحضارات» تناول فيها **د. أحمد أبو زيد**، استاذ علم الاجتماع، جهود العلماء والباحثين في موضوع حوار الحضارات / صراع الحضارات / حوار الثقافات، والمهام والأسئلة التي يتحتم على علم الاجتماع الإسهام في الإجابة عنها، وبخاصة ما يرفعه الغرب من أفكار حول إمكانية حدوث صدام حضاري بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، كما تناول فيه المعاني المختلفة لمفهوم الحضارة كما وردت في الكتابات السوسيولوجية، وتتبع الصور المختلفة لمفهوم الحضارة وما ينتج منه من فرضيات حول العلاقات المعاصرة بين الحضارات.

الدراسة الثانية قدمها **د. جمال مجدي حسنين**، أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بجامعة حلوان، تحت عنوان: «دور علم الاجتماع في رصد الواقع الاجتماعي ـ نظرة نقدية»، وهو يرى فيها أن علم الاجتماع قد لعب دورين مزدوجين في مواجهة الواقع الاجتماعي، أحدهما **إيجابي** متمثل في ما قام به من دراسات أجراها المهتمون بعلم الاجتماع للعديد من قضايا الواقع الاجتماعي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك من خلال الدراسات الميدانية لأقسام علم الاجتماع، بالإضافة إلى جهود المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ومعهد التخطيط القومي، والمراكز العلمية الخاصة، بالإضافة إلى الجامعة الأمريكية.

أما الدور **السلبي** لعلم الاجتماع في رصد الواقع المجتمعي فكان له الغلبة في نهاية الأمر تحت تأثير جملة من العوامل الموضوعية والذاتية، أهمها أن أغلبية دراساته تركزت على مستويين: مستوى جزئي بالغ الخصوصية، ومستوى نظري بالغ العمومية، من دون أن تتحقق حلقة الوصل بين المستويين، بالإضافة إلى الضعف الكبير في مجال التنظير الاجتماعي المبدع، وهو الخلاق في رؤية الواقع الاجتماعي.

ويرى أن هذا كله قد أثر إلى حد كبير في القيمة الأكاديمية للعلم، وأنه لم يرتبط

باحتياجات السوق بالنسبة إلى المجتمع، وانتهى تشخيصه إلى أن علم الاجتماع انحصر بين مجالين: أحدهما بالغ التجزؤ والمحدودية، والآخر بالغ العمومية والتنظير، كما فقد أهميته المجتمعية. وقد عرض للعديد من الأسباب والعوامل المختلفة التي أدت بعلم الاجتماع إلى هذا الوضع.

الدراسة الثالثة حملت عنوان: «علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية»، وعرض فيها د. **محمد أحمد بيومي**، أستاذ علم الاجتماع بجامعة الاسكندرية ومقرر الندوة، لمدى إسهام علم الاجتماع في ترشيد السياسات الاجتماعية.

وتناول الحالة التي عليها بحوث علم الاجتماع وأوضاع الباحثين والحالة التي عليها صانع ومتخذ القرار، وكيف أن هناك ما يشبه القطيعة بينهم. وركز في طرحه على أهمية النظرية السوسيولوجية وعلاقتها بمجال السياسة الاجتماعية، وكيف عانت السياسات الاجتماعية تبعات افتقادها المحتوى السوسيولوجي والدور الذي قام به رواد علم الاجتماع في تطوير السياسة الاجتماعية، وكيف يمكن أن يكون هذا الدور أكثر فاعلية في المستقبل. ودعت ورقته إلى ضرورة مد الجسور بين الباحثين وواضعي السياسات الاجتماعية.

المحور الثاني

حمل المحور الثاني عنوان: «دور العلم الاجتماعي في رصد الواقع الاجتماعي»، وضم أربع أوراق بحثية كانت على النحو التالي:

الدراسة الأولى، قدمتها د. **حكمت أبو زيد**، أستاذة علم الاجتماع بجامعة القاهرة، ووزيرة الشؤون الاجتماعية سابقاً، تحت عنوان: «الرؤية المستقبلية للعلوم الاجتماعية في العالم الثالث والمتغيرات في القرن الواحد والعشرين»، وعرضت فيها لمعنى الرؤية المستقبلية وأهميتها، والموضوعات المختلفة التي تشغل المهتمين بالدراسات المستقبلية، كما ركزت على المتغيرات التي صارت تحكم العالم عام ٢٠٠١ وحصرتها في:

أ ـ ثورة العلم والتكنولوجيا.

ب ـ ثورة الاتصالات والمعلومات وما نتج منها من تغيرات في النظم السياسية والاجتماعية والثقافية.

كما تعرضت لمستقبل العلم الاجتماعي في العالم الثالث في القرن الواحد والعشرين وطرحت فيه العديد من الإشكاليات والتحديات التي تواجه علماء العلم الاجتماعي في العالم الثالث في القرن الواحد والعشرين، وتتطلب وضع أسس جديدة لعلم اجتماعي جديد لا يستثني علماً من العلوم (اجتماع، اقتصاد، أنثروبولوجيا، سياسة، تاريخ، علم نفس).

وأكدت الباحثة أنه لا يمكن تبني قيم التحديث بحذافيرها، مشيرة إلى أن قيم التحديث في مصر في الألفية الثالثة تتطلب تحديداً لأولوياتها ووضع السياسات الملائمة للعصر والمكان، وكذلك وضع الخطط لمواجهة تحدياتها عن طريق التنمية البشرية الشاملة والمستدامة كطريق للتقدم.

وأكدت في خاتمة الدراسة أن صناعة المستقبل لا بد أن تكون صناعة محلية، وبخاصة في ظل فلسفة الكونية أو العولمة بأبعادها المتعددة، ويمكن أن تتغير صناعة المستقبل عبر عمليات إرادية وعبر إدارة مختلفة، ومن ثم تصبح صناعة المستقبل بإرادتنا وبوعي منا.

الدراسة الثانية، قدمها د. **محمود الكردي**، أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة، وتحمل عنوان: «آليات إعداد المشتغلين بالعلم الاجتماعي»، وقد ركز فيها على مسألة إعداد المشتغلين بالعلم الاجتماعي، على اعتبار أنها تلعب دوراً حيوياً في تقدم المعرفة وتطوير العلم، واقترح بعض الآليات لإعداد المشتغلين بالعلم الاجتماعي أهمها:

أ ـ التهيئة العلمية الرصينة والجادة للطلاب الذين سيدرسون العلم الاجتماعي في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي.

ب ـ مراجعة اللوائح التدريسية في أقسام علم الاجتماع بالجامعات المصرية في ما يتعلق بمرحلة الإجازة والدراسات العليا لضمان مستوى جيد للخريجين.

ج ـ الاهتمام بتدريب الطلاب في مراحل دراساتهم المختلفة على البحث الاجتماعي سواء في أصوله النظرية والمنهجية أو ممارساته الواقعية بشتى الطرق والوسائل.

د ـ وضع خطة عملية لاطلاع المشتغلين بعلم الاجتماع على اتجاهات المعرفة في فروع العلم الاجتماعي الأخرى، ليس فقط بتدريس بعض المقررات في مرحلتي الإجازة أو الدراسات العليا، وإنما بدمجها في برامج بحثية كبرى.

هـ ـ إكساب دارسي علم الاجتماع والمشتغلين به بعض المهارات الأساسية التي لا غنى عنها لإعداد باحث جيد، ومن بينها اللغات، والحاسب الآلي، والتعامل مع مصادر المعلومات.

و ـ تأسيس «جمعية مصرية لعلم الاجتماع» يكون هدفها الأساسي تنظيم ممارسة العلم بشكل مؤسس تراجع أولوياته وتضبط ممارساته وتقوّم إنجازاته.

الدراسة الثالثة، قدمها د. **فاروق العادلي**، أستاذ علم الاجتماع في جامعة القاهرة، بعنوان: «الصياغة الاجتماعية لعلاقة الإنسان بالبيئة في مصر»، وعرض فيها للعلاقة التفاعلية المتبادلة بين الإنسان والبيئة والبناء الاجتماعي، وما يحويه من نظم اجتماعية، كما هدف إلى تأكيد أن مشكلات البيئة الطبيعية لن يتم حلها إلا عن طريق البيئة الاجتماعية وما يمثله من قيم اجتماعية وأنماط سلوكية مساعدة للحفاظ على البيئة الطبيعية أو عدم الحفاظ عليها.

وقدم الباحث في الورقة مجموعة من المحاور الرئيسية أهمها: التفاعل والتأثير المتبادل بين الإنسان والبيئة والبناء الاجتماعي، التأثير المدمر للإنسان وللدول المتقدمة بصفة خاصة في البيئة. وعرض لمجموعة من المشكلات كمشكلة التلوث، والتدهور البيئي، والمساكن العشوائية، كما حدد العناصر الرئيسية الضالعة في صياغة علاقة الإنسان بالبيئة

في الآتي: التكلفة الاجتماعية، المسؤولية الاجتماعية، الثقافة البيئية، البيئة الصحيحة، الضمير البيئي، تنمية الوعي البيئي، التربية البيئية.

كما دعت الورقة إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني حتى يمكن للبشر أن يكونوا أكثر استعداداً لتقبل الأنماط الجديدة للتنشئة والسلوك الاجتماعي السليم، تحقيقاً لمزيد من الوئام والأمان والسلام مع البيئة.

أما الدراسة الرابعة: فكانت للدكتورة **سامية الساعاتي**، أستاذة علم الاجتماع في كلية البنات، جامعة عين شمس، تحت عنوان: «اغتراب المرأة في العلم الاجتماعي المعاصر»، حيث تنطلق من مقولة مؤداها أن اغتراب المرأة في العلم الاجتماعي المعاصر يتخذ مظاهر شتى. وقد طرحت الباحثة في الورقة العديد من التساؤلات عن مكان ووضع المرأة داخل حقل العلم الاجتماعي، مشيرة إلى أن وضع المرأة كموضوع يمكن أن يعطينا انطباعاً محرفاً عن واقعها الاجتماعي. فالمرأة لا تمثل في العلم الاجتماعي بتجاربها وأهميتها الحقيقية شكلاً واقعياً، ومرد ذلك أن هناك حاجة لأن تتفق صورتها مع الصورة الموجهة ذكورياً، والمحددة لها سلفاً مع العلم الاجتماعي. ويعد ذلك التوجيه الذكوري من وجهة نظر الباحثة هو المسؤول الرئيسي عن اغتراب المرأة في العلم الاجتماعي بعناصره الأربعة، وهي: عدم الفاعلية، والخلو من المعنى، والعزلة، والغربة الذاتية.

المحور الثالث

دار هذا المحور حول «الدور الأكاديمي والتنظيمي للعلم الاجتماعي»، وقدمت خلاله أربع دراسات كانت على النحو التالي:

الدراسة الأولى كانت للدكتورة **علياء شكري**، أستاذة علم الاجتماع في كلية البنات، جامعة عين شمس، بعنوان: «الأبعاد الثقافية لدراسة المرأة: تأملات في المشكلات والحلول»، حيث تشير في بداية ورقتها إلى مفارقة مؤداها أنه منذ اللحظة الأولى يلمس المتأمل لأولويات الأجندة البحثية للمؤتمرات والندوات والبرامج البحثية ـ على المستويين الدولي والمحلي ـ أن المرأة تحتل فيها مكان الصدارة. كما يدلنا النظر في الموضوعات المطروحة أيضاً أنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تغيير واقع المرأة من حيث تمكينها وإعطاؤها الفرص المساوية للرجل، وغير ذلك من الأهداف المرتبطة بتفعيل أدائها. ولكن المزيد من إمعان النظر في واقع المرأة المصرية، سوف يدلنا على أن تحقيق تلك الأهداف الطموحة يحتاج إلى قاعدة بيانات تعبر عن واقع تلك المرأة أينما كانت، وفي مختلف مواقعها الاقليمية (ريف، حضر، بدو) أو مستوياتها التعليمية، أو مجالاتها المهنية... إلخ. فالمخاطب هنا ملايين النساء المصريات العاديات، وليس فقط صفوة النساء.

كما دعت إلى ضرورة الاهتمام بالمنهج الانثروبولوجي عند التعرض لدراسات المرأة ومعايشة واقعها، والتعرف على المعوقات الحقيقية لتنمية قدراتها.

الدراسة الثانية قدمتها د. **ناهد صالح**، أستاذة علم الاجتماع في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، تحت عنوان: «النقد العلمي من أولى

أولويات العلم الاجتماعي»، حيث أكدت منذ البداية، وكما هو واضح من العنوان، ضرورة الاعتماد على المدخل النقدي للأعمال العلمية باعتباره أولى الأولويات في الارتقاء بالعلم الاجتماعي وفي الحد من الممارسات البحثية التي تتغاضى عن القواعد المنهجية وتتجاهل المبادئ الأخلاقية.

وطرحت في الدراسة أربع نقاط أساسية متعلقة بقضية النقد العلمي وحتميته وضرورته للعلم الاجتماعي: **أولاها** دور النقد في إثراء النظرية وتطوير المنهج ودعم أخلاقيات ممارسة العمل العلمي. **وثانيتها** رصد الواقع العلمي من حيث مدى ممارسة النقد العلمي في الأعمال والكتابات العلمية المنشورة. **وثالثتها** المناخ الثقافي والعلمي الذي يؤدي إلى ازدهار النقد العلمي أو انحساره أو غيابه، وبخاصة مفهوم النقد البناء والنقد الهدام. **ورابعتها** محاولة تنمية وغرس الروح النقدية وممارسة النقد العلمي لدى الباحثين وكيفية تضافر مؤسسات التعليم والبحث العلمي لتحقيق ذلك.

الدراسة الثالثة قدمتها د. **هدى مجاهد**، أستاذة علم الاجتماع في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، تحت عنوان: «كفاءة العلوم الاجتماعية في ترشيد السياسات الاجتماعية»، وتنطلق دراستها من رأي أو اتفاق عام بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية على وجود علاقة غاية في التعقيد بين العلوم الاجتماعية والسياسات الاجتماعية، وأن هناك فجوة واضحة تعوق الاستفادة من مخرجات هذه العلوم في ترشيد السياسات واتخاذ القرارات.

وترى الباحثة أن كفاءة العلوم الاجتماعية في ترشيد السياسات الاجتماعية تتوقف إلى حد كبير على العلاقة المتبادلة والتأثير المتبادل بينها وبين وضع هذه العلوم في المجتمع من ناحية، وبين المتطلبات الأساسية التي تحتاجها العلوم الاجتماعية من أجل الوجود على الساحة الأكاديمية والمجتمعية من ناحية أخرى، حتى يتم التأثير المتبادل بصورة تحقق المنشود لكلا الطرفين.

وقد طرحت في الورقة العديد من القضايا والتساؤلات، وعرضت للمعوقات التي تحول دون تحقيق الاستفادة من العلوم الاجتماعية، وانتهت إلى أن كفاءة العلوم الاجتماعية يمكن التعرف على وقعها على السياسات الاجتماعية من خلال طرق منهجية مختلفة مثل: تسويق نتائج البحوث الاجتماعية، وتقويم برامج السياسات الاجتماعية، وتقديم المشورة العلمية، واستطلاع رأي متخذ القرار.

أما الدراسة الرابعة والأخيرة فكانت تحت عنوان: «العولمة وسؤال العلوم الاجتماعية»، وعرض فيها د. **محمد حافظ دياب**، أستاذ الانثروبولوجيا في آداب بنها، لأثر العولمة في العلوم الاجتماعية، حيث بدأ ورقته بالسؤال: «هل يتراجع دور العلوم الاجتماعية مع زحف العولمة؟»، وعرض في ورقته للأزمة التي تمر بها العلوم الاجتماعية والتغيرات والرؤى المختلفة لهذه الأزمة، مشيراً إلى أن الكثير من الدراسات الشائعة حول أزمة العلوم الاجتماعية تتجاهل الإطار الذي تدور في نطاقه هذه الأزمة، أي بنية الواقع التاريخي بعناصرها التكوينية (اقتصادية -

سياسية)، أو يمر عليها بسرعة.

ويطرح الباحث تساؤلاً آخر عن كيفية السبيل إلى منظور نقدي يؤمن فهم حيثيات أزمة هذه العلوم ويستجليها في ظروف توافر نذر العولمة. ويرى أنه من المستطاع مقاربة أزمة هذه العلوم الحالية بصورة أجلى من خلال محاولة الإجابة عن تساؤلات من قبيل: ما هي جذور هذه الأزمة؟ ما هي الآليات التي تسهم فيها هذه العلوم لتحقيق الشرط التاريخي المجتمعي العام للعولمة؟ ما هي شواهدها، إن على مستوى الحقول المعرفية التي تتضمنها العلوم الاجتماعية، أو منظومتها المفاهيمية، أو اتجاهاتها النظرية، أو أسسها المنهجية؟ وأخيراً، ماذا عن التوجهات التي ينتظر أن تترسمها هذه العلوم مستقبلاً؟

وقد انتهت أعمال الندوة، وجاءت أهم التوصيات في الجلسة الختامية على النحو التالي:

أ ـ العمل على إحياء الجمعية المصرية لعلم الاجتماع، وإعادة تشكيلها وتفعيل دورها.

ب ـ إصدار مجلة دورية كمنبر للحوار بين المشتغلين بعلم الاجتماع والبحث الاجتماعي في مصر.

ج ـ إصدار تقرير اجتماعي سنوي عن حالة المجتمع المصري يكون له صفة الاستمرارية يضم دراسات وأبحاثاً عن المجتمع ويرصد التغيرات ويحدد الأولويات □

تقرير عن:

ندوة «من أجل ترسيخ وتأكيد الوحدة الأفريقية»

درنه ـ ليبيا، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

مفيد الزيدي

كلية الآداب، جامعة بغداد،
وأستاذ زائر في جامعة درنه ـ ليبيا، حالياً.

ـ ١ ـ

عقدت هذه الندوة في رحاب جامعة درنه في ليبيا بحضور رئيس الجامعة أبريك عبد العزيز بو خشيم ولفيف من الأساتذة والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والتاريخية والأدبية والقانونية والتربوية من أقطار عربية هي: ليبيا، والعراق، ومصر، وقدمت على مدى ثلاث جلسات نقاشية تسعة بحوث دارت حولها تعقيبات صريحة وحرة، وذلك في إطار التوجه العربي الليبي نحو القارة الأفريقية، والدعوات للاندماج في مظلة الفضاء الأفريقي باعتباره يمثل إمكانات كبيرة طبيعية وبشرية، ومواجهة محاولات الاستعمار للعودة من جديد إلى احتكار القارة والسيطرة على ثرواتها، ونشر الفقر والمرض والجهل في صفوف أبنائها.

في **الجلسة الصباحية** حول **المحور الأول** السياسي والتاريخي قدّم **عمران إسماعيل فيتور** ورقة أولى عن «جهود ثورة الفاتح في أفريقيا» أشار فيها إلى الخطوات التاريخية والسياسية التي مرت بها القارة الأفريقية في طريق توحيدها بدءاً من تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا عام ١٩٦٣، ثم جهود الثورة الليبية بعد ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٩، وجاء إعلان إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء نواة الاتحاد الأفريقي، ثم إعلان «سرت» التاريخي بإقامة الولايات المتحدة الأفريقية في ٩/٩/١٩٩٩ في ضوء المتغيرات الدولية ومن أجل إقامة فضاء أفريقي، وتبعتها خطوة أخرى لإنشاء الاتحاد الأفريقي وبرلمان عموم أفريقيا في لومي ـ توغو في ٤ ـ ٨/٧/٢٠٠٠، واهتمام ليبيا بوصفها بوابة أفريقيا لإقامة روابط ثقافية واقتصادية وسياسية بين العرب والأفارقة. وقد أكد الباحث أن جهود القيادة الليبية تبذل من أجل إقامة الفضاء الأفريقي نظراً إلى الإمكانات الكبيرة، والعمق الاستراتيجي للقارة الأفريقية بالنسبة إلى الدول العربية في شمال أفريقيا، وضرورات الوجود في

ظل إقامة التكتلات الإقليمية والدولية في آسيا وأوروبا وأمريكا.

وقدم الورقة الثانية **خزعل الماجدي** بعنوان «مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة» استعرض فيها تطور نشوء أفريقيا عبر التاريخ القديم في عصور ما قبل التاريخ، والعصور التاريخية القديمة، والتي قسّمها إلى حضارة شمال وشرق أفريقيا، ونظم الحضارة المصرية القديمة، والحضارة الليبية، والحضارة القرطاجية، والحضارة النوميدية (الجزائر)، والحضارة الموريتانية، وأثر هذه الحضارات القديمة في ربط حضارات المشرق الآسيوي العربي بأفريقيا وبلورتها في أفريقيا.

أما حضارات جنوب وغرب أفريقيا، فهي حضارات السافان في غرب أفريقيا، وحضارة البامبوتي في وسط أفريقيا، وتشكل هذه الحضارات أنماطاً غنية بالسلوك البشري والحضاري من أساطير وفنون وآثار وفولكلور فيه روح الجرأة والغرابة وتجسيد العمق الإنساني الذي يسهم مع الشريط الشمالي لأفريقيا في إغناء حضارة المتوسط التي هي قلب العالم القديم.

وفي المحور نفسه عرض **الهادي المبروك الدالي** ورقةً ثالثة عن «التاريخ المشترك لأفريقيا» في واقع تجربته التاريخية بالكشف عن المصادر والوثائق الأجنبية والعربية في تأصيل التاريخ الأفريقي في ما وراء الصحراء، وتجواله ورحلاته العلمية إلى مختلف دول القارة الأفريقية للتعرف على واقعها التاريخي وكشف أساليب حياتها، والتعرف كذلك على معتقداتها ومؤسساتها الأهلية والرسمية، وأشار إلى الجذور التاريخية المشتركة للقارة بين العرب والأفارقة منذ عدة قرون، مروراً بالفترة الإسلامية الزاهرة، ودور الإسلام في نقل العربية والعروبة إليها. وقد حذّر الباحث في الوقت نفسه من عودة تغلغل القوى الغربية والجمعيات التبشيرية والمستكشفين في أنحاء من القارة مستغلين الفقر والحاجة المادية، والجهل والتخلف، ودعا إلى احتضان العرب لأفريقيا، وبخاصة دول شمال أفريقيا والتلاحم معها وإزالة تعبير «ما وراء الصحراء» باعتباره إرثاً استعمارياً، واعتبر أن خير العرب في إقامة تحالف استراتيجي مع القارة الأفريقية، قارة الزراعة والمعادن والمياه والقوى البشرية.

وأما البحث الرابع والأخير فقد قدمه **محمد عبد الله العزاوي** عن «العلاقات العربية ـ الأفريقية: دراسة تاريخية سياسية» تابع فيه الجذور التاريخية بين العرب وأفريقيا منذ التاريخ القديم وبحكم الموقع الجغرافي أساساً، وتكشف المواقع الأثرية والنقوش طبيعة هذه العلاقات، ودور الهجرات العربية في توطيد هذه العلاقات بين شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا، وقد أسهمت العلاقات التجارية بين الطرفين أيضاً في التواصل التاريخي، وقيام علاقات اجتماعية وسياسية بمرور الزمن، وتكوّن إمارات عربية على الساحل الشرقي لأفريقيا في كلوه وممبسه وزنجبار ومقديشو والجزر المحيطة بها، وانتعاش تلك العلاقات خلال العصور الوسطى وتطورها فيما بعد، وبخاصة في المرحلة الاستعمارية التي سيطرت على أفريقيا، ودور عُمان كقوة بحرية في طرد البرتغاليين من ساحل شرق أفريقيا في العصور الحديثة، ثم جاءت مرحلة ما

بعد الحرب العالمية الثانية لتشهد انعقاد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، وهو تتويج للتواصل العربي ـ الأفريقي، ثم مؤتمرات التضامن الأفرو ـ آسيوية التي ساندت الكفاح ضد الاستعمار ودعم القضية الفلسطينية، مروراً بالمؤتمرات الأفريقية والحضور العربي فيها في العقود التالية، وحتى ظهور الاتحاد الأفريقي وتشكيل الفضاء الافريقي مطلع الألفية الثالثة.

في **المحور الثاني**، الجغرافي، قدم **محمد علي مرزا** ورقة عن «أفريقيا: الإمكانات والموارد»، أشار فيها إلى تكوين أفريقيا من وحدة مكانية، وإمكانات هائلة تتطلب رؤية اقتصادية وسياسية من قبل العرب للتعامل معها والتنسيق مع حكوماتها لفائدة الطرفين. واستدل على ذلك من خلال قراءة في الإحصاءات الجغرافية من حيث المساحة والسكان وامتلاك المحاصيل الزراعية المتنوعة والغابات والمراعي والثروات الحيوانية والثروة السمكية، فضلاً عن الخامات كالمنغنيز، ويشكل ٢٨ بالمئة من الإنتاج العالمي، والنحاس ٢٤ بالمئة، والفوسفات ٣٢ بالمئة، وغيرها. أما الذهب فيشكل ٧٠ بالمئة من الإنتاج العالمي، والماس ٧٠ بالمئة أيضاً، بالإضافة إلى الأحجار الكريمة الأخرى. وتمتلك القارة إمكانات من الطاقة بشكل مقبول، وتصل الطاقة الشمسية والكهرومائية إلى نسبة ٤٠ بالمئة من الطاقة العالمية. وقد اعتبر الباحث أن هذه المؤتمرات الاقتصادية تشير بوضوح إلى الإمكانات الكبيرة التي تختزنها هذه القارة، وما يمكن أن تشكله من قوة ونمو في المستقبل إذا أحسن التعامل معها وتمت الاستفادة منها، ولا سيما من قبل الدول العربية في شمال أفريقيا في ضوء التقارب والتكامل الأفريقي المتوقع.

في **المحور الثالث**، الثقافي والاجتماعي، قدمت أربع أوراق بحثية، وكانت الورقة الأولى هي التي قدمها **صباح عبد الرضا** بعنوان «ارتباط الآداب الأفريقية بحركات التحرر الوطني»، وأشار فيها إلى تعرض القارة الأفريقية لاستعمار مباشر لأكثر من خمسة قرون، وانعكاس ذلك على ظهور أدباء أفارقة شاركوا شعوبهم مأساة الاستعمار، وعبروا عن الأدب الملتزم بقضية التحرر والكفاح الوطني، أمثال بلوك موديان، وفرانسيس كوبينا، وفرنسيسكا بيتوندا بيربرا، وثورتهم على الأوضاع المحلية في البلدان الأفريقية، وانسجام ذلك مع الأدب العربي في شمال أفريقيا الذي تصاعد، وبخاصة في الخمسينيات والستينيات في القرن الماضي، وبروز أدباء ملتزمين أمثال أحمد الشارف، وأحمد رفيق المهدوي، وأبو القاسم الشابي، وصلاح عبد الصبور وغيرهم. وخلص الباحث إلى أن الأدب العربي يعتبر مكوناً آخر للدلالة على الصلات العربية ـ الأفريقية في سبيل الكفاح ضد المستعمر الأجنبي ونيل الحرية والاستقلال.

وفي الورقة الثانية عرضت **سهيلة الفتلاوي** ورقة عن «الاستراتيجية المقترحة للتربية في أفريقيا» تحدثت فيها عن دور التربية ومناهجها في تطوير القارة الأفريقية من خلال المشاريع والبرامج العلمية، والتيارات التربوية، وإقامة الدورات التدريبية، وتكثيف نقل النشاطات والخبرات العربية إلى القارة، وتوحيد التعاون التربوي سواء من خلال مؤسسات التربية أو الجامعات في تطوير العمل التربوي. ووضعت الباحثة مجموعة إجراءات مقترحة وتوصيات

عرضت فيها إقامة مراكز بحثية تربوية تربط الجامعات العربية بالأفريقية، وإقامة دورات للأفارقة، واستخدام اللغة العربية ونشرها بديلاً من اللغات الأجنبية السائدة، وتكثيف اللقاءات العلمية والمؤتمرات لتوثيق الصلات التربوية العربية ـ الأفريقية.

أما الورقة الثالثة، فعرض فيها **رؤوف القيسي** ورقة عن «أشكال الزواج في المجتمعات الإفريقية». وعلى الرغم من أن الموضوع يبدو بعيداً عن جوهر الندوة، إلا أنه أشار فيه إلى العادات والتقاليد الأفريقية وعلاقاتها بالأسس الاجتماعية والتقاليد القديمة التي ما زالت سائدة على رغم التقدم وانتشار التعليم، إلا أن ذلك أصبح سيفاً مصلتاً على الفئة المثقفة لا يمكن الحياد عنه. ودعا الباحث إلى دراسة العادات الأفريقية واستكشاف جذورها، وتحدث عن دور المؤسسات الاجتماعية والباحثين العرب في الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا في توعية المجتمعات الافريقية ونقلها إلى مصاف الدول الأكثر وعياً وتقدماً في التعامل مع الموروث الشعبي والاجتماعي بوعي وحكمة.

وقدم الورقة الرابعة أو الأخيرة **عادل عبد الحفيظ كنديز** بعنوان «التجمعات القارية في ضوء أحكام القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي» عرض فيها وجهة النظر القانونية في إقامة الاتحاد الأفريقي كتجمع إقليمي في ظل التجمعات الدولية القائمة حالياً، وأكد أن انضمام الدولة إلى الاتحاد الأفريقي لا يحد من قانونية كونها دولاً أعضاء في الجامعة العربية بالنسبة إلى الدول في شمال أفريقيا والسودان ومصر، أو لكتلة دول عدم الانحياز بالنسبة إلى دول أفريقية أخرى، بل أن الإطار القانوني يحكم هذه الدول وغيرها في الالتزام ببنود ميثاق الاتحاد الذي يسعى للدفاع عن حقوق القارة ودعم وحدتها وتكاملها السياسي والاقتصادي والعلمي، والدفاع عن قضاياها الإقليمية والدولية، وإنهاء الأزمات والصراعات المحلية والثنائية وجعل دول القارة الأفريقية كفضاء أفريقي متكامل ومنسجم إقليمياً ودولياً.

ـ ٢ ـ

وفتحت بعد ذلك جلسة عامة للتعقيبات والمناقشات من الأساتذة والباحثين المشاركين تخللتها إجابات من الباحثين حول القضايا المطروحة، وقد تكللت في صياغة توصيات الندوة والتي تضمنت:

ـ التأكيد على التواصل التاريخي والحضاري بين العرب والقارة الأفريقية وتأكيد استمراره في الحاضر والمستقبل.

ـ دعم الخطوات الرائدة للقيادة الليبية في تشجيع الاتحاد الأفريقي والاستمرار بتفعيل آلياته ومؤسساته وبرامجه.

ـ القناعة بأن شمال أفريقيا ومناطق ما وراء الصحراء الافريقية تمثل نسيجاً متكاملاً بحيث يصبح العرب بوابة أفريقيا نحو المتوسط وأوروبا، وتشكل أفريقيا عمقاً استراتيجياً للدول العربية هناك.

ـ فتح أبواب الاستثمار الاقتصادي والتكنولوجي العربي في دول القارة الأفريقية وتشجيعه رسمياً وشعبياً.

ـ ربط الجامعات والمعاهد العربية في أفريقيا مع بقية دول القارة من خلال زيارة الأساتذة والمتخصصين، وتبادل

الطلاب، والإعارات والبرامج الدراسية وبعثات الدراسات العليا.

- إقامة مراكز بحثية في الجامعات الليبية تختص بالقارة الأفريقية ودراستها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية.

- إعداد دراسات عليا تكرس فيها الجهود نحو استكشاف ماهية القارة في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية.

- دعم برامج نشر اللغة العربية في الدول الأفريقية وتدريسها في مدارس عربية هناك، فضلاً عن السماح بتدريس ودراسة اللغات الأفريقية في الجامعات العربية بغية إيجاد لغة تواصل عربية - أفريقية.

- تكثيف الجهود السياسية والثقافية في مواجهة الخطط الغربية للتغلغل في أفريقيا عبر المبشرين والتجار ورجال الأعمال من أجل إلغاء الموروث الأفريقي وقطع صلته بالإسلام والعروبة.

- إقامة ندوات ومؤتمرات أخرى في الجامعات الليبية والعربية تعقد في الاتحاد ذاته من أجل تأصيل الوحدة الأفريقية، والعلاقات العربية - الأفريقية.

- كشف المخططات الصهيونية للتغلغل في القارة الأفريقية، والإسراع في وقفها من خلال التقارب مع الجانب الأفريقي، وفهم مشكلاته، وحاجياته، وتوثيق العلاقات معه وقطع الطريق أمام الصهاينة للالتفاف على الدول العربية من جنوبها وجنوبها الشرقي.

- دعوة الأشقاء الأفارقة لوقف نزيف الصراعات المذهبية والعرقية والطائفية وإنهاء الحروب الأهلية، واستخدام لغة الحوار والتفاهم بديلاً من لغة السلاح والحرب.

- استخدام الخطاب الإعلامي الواعي لشرح أهمية التوجه العربي نحو أفريقيا، وإيجاد فضاء أفريقي تكون فيه القارة عمقاً استراتيجياً لليبيا والدول العربية في شمال أفريقيا بعامة □

موجز يوميات الوحدة العربية(*)

أيار (مايو) ٢٠٠٢

إعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ اختتم مكتب مقاطعة إسرائيل اجتماعاً استغرق ثلاثة ايام في دمشق، غابت عنه مصر والأردن وموريتانيا، وحض المكتب في بيان له الدول الإسلامية على مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وقال ان «تفعيل المقاطعة الاقتصادية الشعبية للمنتجات الإسرائيلية في دول العالم يخدم عملية السلام» (**النهار**، بيروت، ١/٥/ ٢٠٠٢).

ـ اعتبر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أن «بناء اتحاد المغرب العربي خيار استراتيجي لا رجعة فيه» وقال ان بلاده تسعى بلا كلل لإقامة الصرح المغاربي «الذي ينبغي أن تشيع الديناميكية داخله مناخ ثقة واخوة» بين دوله، وهي موريتانيا وليبيا وتونس والمغرب والجزائر. ومعلوم ان نشاط اتحاد المغرب العربي الذي أعلن قيامه في مراكش عام ١٩٨٩ مجمد منذ عام ١٩٩٤ بطلب من المغرب احتجاجاً على دعم الجزائر لجبهة «بوليساريو» (**النهار**، بيروت، ٥/ ٥/٢٠٠٢).

ـ عقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي الاجتماع الـ ١٣ للجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية في دول المجلس، وقال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية محمد المزروعي، ان الاجتماع ناقش عدداً من المواضيع وتوصيات اللجان وفرق العمل الفنية المنبثقة عنها، كما بحث في ما توصلت إليه اللجنة الإحصائية للاتحاد الجمركي في شأن البيان الموحد حول رصد تنقل البضائع وإمكان الاستفادة من التجربة الأوروبية في هذا المجال إلى قضايا أخرى تهم دول المجلس (**الحياة**، بيروت، ١٤/٥/٢٠٠٢).

ـ عقدت لجنة المتابعة العربية لمبادرة السلام التي أقرتها قمة بيروت، اجتماعاً في العاصمة اللبنانية بيروت ضمّ بالإضافة إلى الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى وزراء خارجية مصر، السعودية، سوريا، الأردن، اليمن، المغرب، البحرين ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يخلص المجتمعون إلى بيان ختامي، واكتفى الأمين العام للجامعة عمرو

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكّل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تمّ توسيع اطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: العمل العربي المشترك، العلاقات العربية ـ **العربية، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، العلاقات** العربية ـ الدولية، المجتمع المدني العربي (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) وشؤون قطرية (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

موسى بالقول ان اللجنة بحثت في الوضع الحالي من مختلف جوانبه المتعلقة بالنزاع العربي - الإسرائيلي وجرى نقاش لفكرة المؤتمر الدولي وتأجيل إصدار الموقف لحين طرح الموضوع رسمياً (الحياة، بيروت، ١٩/٥/٢٠٠٢).

- استقبل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في تونس الحبيب بولعراس الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، وقال بولعراس ان البحث تناول التحضيرات لقمة الاتحاد المقررة في ٢١ و٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ (القدس العربي، لندن، ٢٢/٥/٢٠٠٢).

- أعاد قادة مجلس التعاون الخليجي في ختام قمتهم الرابعة نصف السنوية في جدة تأكيد رفضهم العنف «بكل أشكاله»، وقال الأمين العام للمجلس عبد الرحمن العطية ان «القادة أكدوا على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي للأمة العربية»، وأضاف العطية ان القادة أعربوا عن دعمهم لمبادرة السلام العربية ودعوا إلى جعلها «أساساً لأي تحرك يهدف إلى تحقيق سلام دائم وعادل في المنطقة» واستعرضوا كذلك التدابير المتخذة لإقامة اتحاد جمركي بدءاً من عام ٢٠٠٣ (السفير، بيروت، ٢٧/٥/٢٠٠٢).

- بدأ رؤساء الأركان في دول مجلس التعاون الخليجي الست اجتماعاً في المنامة يستهدف بحث التعاون بين الدول في الميدان العسكري وخصوصاً تطوير القوة المشتركة لهذه الدول المعروفة باسم قوات درع الجزيرة (السفير، بيروت، ٢٨/٥/٢٠٠٢).

٢ - العلاقات العربية - العربية

- اجتمع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في القاهرة مع وزير الخارجية المصري أحمد ماهر، وصرح الأمير الفيصل عقب الاجتماع انه قدم تقريراً إلى نظيره المصري حول زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى الولايات المتحدة الأمريكية (الشرق الأوسط، لندن، ١٠/٥/٢٠٠٢).

- أعلن وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح أن قيمة المشتريات العراقية من المملكة العربية السعودية تجاوزت المليار دولار، مؤكداً أن هناك تنامياً في العلاقات بين البلدين (الحياة، بيروت، ١١/٥/٢٠٠٢).

- التأمت في منتجع شرم الشيخ قمة ثلاثية ضمت الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس السوري بشار الأسد وولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز. وأفادت مصادر مطلعة أن القمة حددت مجموعة من المواقف إزاء الوضع المتدهور في المنطقة، وأشارت إلى أن الزعماء الثلاثة اتفقوا على تفعيل مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت، وأكدوا مساندة الشعب الفلسطيني على كل الصعد (الحياة، بيروت، ١٢/٥/٢٠٠٢)، وأوضح البيان الختامي المشترك أن القادة تدارسوا الأوضاع الدولية والإقليمية، خصوصاً الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأكدوا التمسك بمبادرة بيروت، واعتبروها الأساس لأي تحرك من أجل السلام، كما أكدوا الإدانة الكاملة للعنف بجميع أشكاله (الحياة، بيروت، ١٣/٥/٢٠٠٢).

- أعرب الرئيسان المصري حسني مبارك والسوداني عمر حسن البشير خلال قمة جمعتهما في القاهرة عن تأييدهما لدمج مبادرات السلام في السودان، وأشارا إلى أهمية الوحدة الوطنية في السودان وضرورة المحافظة عليها (السفير، بيروت، ١٦/٥/٢٠٠٢)، كما بحث الرئيسان في سبل تفعيل المبادرة المصرية - الليبية المشتركة لإيجاد حل للأزمة السودانية (الحياة، بيروت، ١٦/٥/٢٠٠٢).

- وقعت مصر وليبيا في ختام اجتماعات اللجنة العليا المصرية - الليبية المشتركة في القاهرة، على ستة اتفاقات للتعاون السياحي والاستثماري وزيادة الصادرات، وأقرت اللجنة تأسيس شركة للنفط والغاز تتولى الربط بين البلدين وبرأسمال قدره مئة مليون دولار (الحياة، بيروت، ٢٠/٥/٢٠٠٢).

- استقبل الرئيس السوري بشار الأسد النائب الأول للرئيس السوداني علي عثمان محمد طه، وتناول الحديث خلال اللقاء الأوضاع على الساحة العربية والفلسطينية وكيفية مواجهة الأخطار المحدقة بالأمة العربية، كذلك تم استعراض أعمال اللجنة العليا السورية - السودانية المشتركة وآفاق التعاون الثنائي (السفير، بيروت، ٢١/٥/٢٠٠٢).

- أجرى الرئيس المصري حسني مبارك وسلطان عمان قابوس بن سعيد جلستي محادثات في شرم الشيخ الأولى موسعة حضرها أعضاء الوفدين المصري والعماني، والأخرى ثنائية تناولت تطورات الشرق الأوسط وعلى الساحة الفلسطينية والجهود المبذولة لوقف الاعتداءات الإسرائيلية والعودة إلى مائدة المفاوضات والعلاقات الثنائية (الحياة، بيروت، ٢٢/٥/٢٠٠٢).

- أجرى الرئيس المصري حسني مبارك وملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لقاء قمة في منتجع شرم الشيخ، وتحولت القمة إلى اجتماع موسع في حضور أعضاء الوفدين، وصرح وزير الإعلام المصري صفوت الشريف بأن هذه القمة هي استمرار للمشاورات العربية (الحياة، بيروت، ٢٤/٥/٢٠٠٢).

- وقع العراق والإمارات العربية المتحدة في ختام اجتماعات الدورة الأولى للجنة العراقية - الإماراتية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري، اتفاقاً لتوسيع تعاونهما الثنائي، وينص محضر الاتفاق على «العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي والصحي والعلمي» (الحياة، بيروت، ٢٥/٥/٢٠٠٢).

- عقد في اديس ابابا اجتماع ثلاثي ضم وزير الخارجية المصري أحمد ماهر ونظيره السوداني مصطفى عثمان اسماعيل وأمين اللجنة الشعبية العامة الليبية للوحدة الأفريقية علي عبد السلام التريكي، وصرح ماهر بأن اللقاء بحث في موضوع العلاقات بين الدول الثلاث، والتنسيق بين المبادرة المصرية - الليبية لإحلال السلام في السودان والمبادرات الأخرى (الحياة، بيروت، ٢٥/٥/٢٠٠٢).

- وقع العراق وسوريا على مجموعة من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية في دمشق، بعد اجتماع للجنة السورية العراقية المشتركة، اتفق الجانبان في خلاله على تنشيط حركة الاستثمارات المتبادلة وعلى إلغاء جميع الرسوم الجمركية، وشكلت لجنة مشتركة تجتمع كل ثلاثة اشهر لمراقبة تطبيق هذه الاتفاقات (السفير، بيروت، ٢٧/٥/٢٠٠٢).

- اعتبر الملكان الأردني عبد الله الثاني والمغربي محمد السادس في ختام محادثات ثنائية عقدها الملكان في القصر الملكي الأردني في عمان أن المبادرة التي أقرتها القمة العربية الأخيرة «تشكل موقفاً عربياً جاداً وشجاعاً لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم وضمان الأمن والاستقرار في المنطقة» مشددين على ضرورة «وقف العنف وإعادة الهدوء كسبيل لاستئناف عملية السلام» (السفير، بيروت، ٢٩/٥/٢٠٠٢).

- وقعت الحكومة اليمنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالأحرف الأولى اتفاق قرض جديداً بشروط ميسرة بقيمة ١٠٥ ملايين دولار، سيخصص لتمويل مشروع ربط الكهرباء بين صنعاء ومأرب بخط طاقته ٤٠٠ كيلوفولت من محطات توليد الكهرباء بالغاز التي ستبنى في مأرب (الحياة، بيروت، ٣٠/٥/٢٠٠٢).

٣ - الصراع العربي - الإسرائيلي

- طلب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان من أعضاء فريق تقصي الحقائق في مخيم جنين العودة إلى بلادهم، ملغياً رسمياً الفريق الذي كان مزمعاً إرساله إلى المخيم لجلاء حقيقة ممارسات القوات الإسرائيلية التي اجتاحته في نيسان/ابريل الماضي، وتزامنت هذه الخطوة مع إصدار منظمة «هيومان رايتس ووتش» تقريراً تحدث عن ارتكاب الجنود الإسرائيليين جرائم حرب في المخيم (النهار، بيروت، ٤/٥/٢٠٠٢). واعتبرت المفوضة العليا للجنة حقوق الإنسان ماري روبنسون ان تقرير «هيومان رايتس ووتش» في ما يتعلق بمخيم جنين «يتمتع بالصدقية» وأضافت أن هناك مسؤولية واضحة للدولة الإسرائيلية، ودعتها إلى بدء تحقيق مستقل وملاحقة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان (الحياة، بيروت، ٤/٥/٢٠٠٢).

- قدر المدير العام لمنظمة العمل العربية ابراهيم قويدر عقب لقائه في القاهرة مع وفد من اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول أوضاع العمال في فلسطين، خسائر الاقتصاد الفلسطيني من جراء الممارسات الإسرائيلية الأخيرة بأكثر من ٨,٥

مليار دولار ما تسبب في فقدان ٤٥٠ ألف شخص أعمالهم وارتفاع نسبة البطالة إلى حدود ٦٥ في المئة، في حين أصبح أكثر من مليوني فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر (الحياة، بيروت، ٥/٥/٢٠٠٢).

ـ فجر استشهادي فلسطيني نفسه في ملهى إسرائيلي في مدينة «ريشون لتسيون» قرب تل أبيب، وقد أدت العملية إلى مقتل حوالى عشرين إسرائيلياً وإصابة أربعين آخرين، وكانت الأيام الأربعة الأخيرة شهدت سقوط عشرة شهداء فلسطينيين بينهم ثلاثة أطفال خلال عمليات توغل واعتداءات نفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي في عدد من مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة (السفير، بيروت، ٨/٥/٢٠٠٢). وأصيب كذلك أربعة إسرائيليين خلال تفجير عبوة ناسفة في بئر السبع نفذه فلسطينيان جرى اعتقالهما لاحقاً، وفيما واصل الاحتلال عمليات التوغل والاعتقالات في مدن الضفة وغزة، اعتقلت أجهزة الأمن الفلسطينية أكثر من عشرين عضواً من حركة حماس في قطاع غزة (السفير، بيروت، ١١/٥/٢٠٠٢).

ـ بعد ٣٨ يوماً من الحصار المفروض على كنيسة المهد تمكن ١٢٣ فلسطينياً كانوا يحتمون داخل الكنيسة من مغادرتها بموجب اتفاق نص على إبعاد ١٣ ناشطاً إلى قبرص مؤقتاً بانتظار إيجاد بلد أوروبي يستقبلهم، ونقل ٢٦ فلسطينياً إلى قطاع غزة، في غضون ذلك توالت ردود الفعل على الاتفاق، فالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات اعتبره «خطوة مهمة»، في حين انتقده مسؤولون وناشطون فلسطينيون واعتبروه «كارثة» (الحياة، بيروت، ١١/٥/٢٠٠٢).

ـ نفذ فدائي فلسطيني ينتمي إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عملية استشهادية في نتانيا أدت إلى وقوع ثلاثة قتلى إسرائيليين وإصابة نحو ٦٠ بجروح، وأعلنت الجبهة مسؤوليتها عن العملية في بيان رسمي حذرت فيه أيضاً السلطة الفلسطينية من الاستمرار في اعتقال أمينها العام أحمد سعدات. وأعلن أيضاً عن إصابة أربعة من الجنود الإسرائيليين في كمين مسلح استهدف دورية عسكرية في قطاع غزة تبنته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. إلى ذلك قتلت قوات الاحتلال فلسطينياً من أراضي الـ ٤٨، غداة قتلها لامرأة قرب طولكرم واستشهاد الطبيب الفلسطيني محمد علي زحايكة في منطقة الخليل (السفير، بيروت، ٢٠/٥/٢٠٠٢). وقتلت قوات الاحتلال ستة فلسطينيين في الضفة الغربية بينهم ثلاثة من ناشطي «كتائب شهداء الأقصى» واعتقلت ١٥ شخصاً بينهم أحد قادة حماس خلال توغل في بلدة سلفيت شمال الضفة، وأفادت مصادر أمنية فلسطينية أيضاً عن اعتقال ١٣ فلسطينياً بينهم سبعة من أفراد الأمن العام وستة من المخابرات العسكرية الفلسطينية، كما اعتقل أربعة في قطاع غزة، وطالب وزير الحكم المحلي صائب عريقات المجتمع الدولي بالتدخل الفوري من أجل إنقاذ حياة مروان البرغوثي (النهار، بيروت، ٢٣/٥/٢٠٠٢). ولاحقاً، قام فدائي فلسطيني ينتمي إلى كتائب الأقصى بتفجير نفسه في شارع تجاري في مدينة ريشون ليتسيون قرب تل أبيب ما أدى إلى استشهاده ومقتل ثلاثة إسرائيليين وإصابة نحو ثلاثين بجروح، وقالت كتائب الأقصى في بيان لها «لقد انتقمنا لمقتل جهاد جبريل» (السفير، بيروت، ٢٣/٥/٢٠٠٢).

ـ اغتيل في بيروت المسؤول العسكري في الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة جهاد أحمد جبريل النجل الأكبر للأمين العام للجبهة أحمد جبريل، وذلك بعبوة ناسفة قدرت القوى الأمنية زنتها بكيلوغرامين من مادة (تي. ان. تي) الشديدة الانفجار، زرعت في مقعد سيارته، أدى انفجارها إلى مقتله على الفور. واتهم جبريل الأب أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية «الموساد» باغتيال نجله، وتوعدت الجبهة الشعبية والفصائل الأخرى إسرائيل برد حازم (الحياة، بيروت، ٢١/٥/٢٠٠٢). وشيع آلاف الفلسطينيين في دمشق جبريل وأحرقوا العلمين الأمريكي والإسرائيلي (النهار، بيروت، ٢٣/٥/٢٠٠٢).

ـ نددت منظمة العفو الدولية بظروف اعتقال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووصفتها بأنها تتسم بـ «اللاإنسانية والمهينة وأحياناً بالتعذيب» ودعت إسرائيل إلى «إنشاء لجنة تحقيق في هذه الانتهاكات وتقديم المسؤولين عن إساءة معاملة المعتقلين إلى العدالة»، وذكرت المنظمة في تقرير أصدرته أن السلطات الإسرائيلية اعتقلت أكثر من ٨٥٠٠ فلسطيني بين ٢٧ شباط/فبراير و٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ (الحياة، بيروت، ٢٤/٥/٢٠٠٢).

٤ ـ العلاقات العربية ـ الدولية

ـ وقع اليمن اتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي يحصل بمقتضاه على نحو ٧٠ مليون يورو للإسهام في تمويل برامج التنمية اليمنية حتى العام ٢٠٠٤، وسيستخدم المال في مشروعات للطرق في الريف وسدود في أنحاء متفرقة في البلاد إلى مشروعات أخرى (**المستقبل**، بيروت، ٢٠٠٢/٥/١).

ـ وقعت وزارة الصحة السورية والمفوضية الأوروبية اتفاقية تمويل برنامج لدعم القطاع الصحي في سوريا بقيمة ٣٠ مليون يورو (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٢/٥/١).

ـ أجرى العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والرئيس الأمريكي جورج بوش مباحثات في البيت الأبيض تناولت الطروحات الجارية حالياً للخروج من الأزمة التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط. وأكد الملك عبد الله خلال المحادثات أهمية استناد أي أفكار مقبلة إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧ بالإضافة إلى المبادرة العربية الأخيرة مشدداً على أن يتم ذلك ضمن إطار زمني محدد (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٢/٥/١٠).

ـ أعلن مصدر عسكري قطري أن القوات القطرية والأمريكية واصلت التمرين العسكري المشترك المسمى «حسم العقبان ٢٠٠٢»، وذلك في إطار اتفاق دفاعي وقّع بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية، والذي يتضمن أيضاً السماح لواشنطن بتخزين معدات عسكرية في قطر (**السفير**، بيروت، ٢٠٠٢/٥/١٣).

ـ أجرى وزير خارجية أفغانستان عبد الله عبد الله في أول زيارة له إلى بيروت محادثات مع كبار المسؤولين اللبنانيين بهدف توثيق العلاقات الثنائية و«الإفادة من تجربة لبنان في إعادة الإعمار وعودة المهجرين»، وأعلن أنه نقل إلى الرئيس اللبناني اميل لحود «رسالة صداقة» من رئيس الحكومة الأفغانية الانتقالية حميد كارازاي (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠٠٢/٥/١٤).

ـ وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على أكبر تعديلات تدخل على العقوبات المفروضة على العراق منذ ١١ سنة، من أجل تشديد الحظر على السلع ذات الاستخدامات العسكرية، لكنه في الواقع يهدف إلى ترميم جدار الحصار الذي تعرض للتداعي في السنوات القليلة الماضية، وحصل التصويت بعدما قررت سوريا الموافقة على مشروع القرار في اللحظات الأخيرة حفاظاً على وحدة مجلس الأمن كما قال المندوب السوري السفير ميخائيل وهبة، على رغم اعتراض وهبة عليه، معتبراً أن الوقت قد حان لرفع العقوبات، لافتاً إلى ازدواجية المجلس في التعامل مع العراق من جهة ومع إسرائيل من جهة ثانية (**النهار**، بيروت، ٢٠٠٢/٥/١٥).

ـ أكد الرئيس العراقي صدام حسين أن العراق قرر التعامل مع قرار مجلس الأمن الجديد الرقم ١٤٠٩ القاضي بتخفيف العقوبات المفروضة على هذا البلد منذ ١٩٩٠ وفقاً لروحية مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والأمم المتحدة عام ١٩٩٦، ويحرم القرار الولايات المتحدة من كونها الوصي الوحيد القادر على تعطيل استيراد العراق سلعه، ويعطي مزيداً من السلطة لمسؤولي الأمم المتحدة. وفي ردود الفعل عبرت موسكو عن ارتياحها لقبول بغداد نظام العقوبات الجديد (**الحياة**، بيروت، ٢٠٠٢/٥/١٨).

ـ تلقى الأردن ٥٧,٥ مليون دولار هي الجزء الثاني من مساعدة اقتصادية أمريكية قيمتها ١٥٠ مليون دولار للسنة ٢٠٠٢، سوف تخصص لتطوير مشاريع المياه وتطوير قطاع الصحة (**المستقبل**، بيروت، ٢٠٠٢/٥/٣١).

٥ ـ المجتمع المدني العربي

ـ اختتم وزراء الشؤون الإسلامية في منظمة المؤتمر الإسلامي أعمال مؤتمرهم في كوالالمبور ودعوا المسلمين إلى الاتحاد لمواجهة التوسع الإسرائيلي، منتقدين الإعلام الغربي لربطه الإسلام بالإرهاب. وجدد وزراء منظمة المؤتمر في بيان أصدروه في ختام محادثات استمرت ثلاثة أيام دعمهم للقضية الفلسطينية وطالبوا بالضغط على إسرائيل لسحب قواتها من الأراضي الفلسطينية (**المستقبل**، بيروت، ٢٠٠٢/٥/٩).

ـ أقام وزير الثقافة اللبناني غسان سلامة حفلاً تكريمياً لمدير عام مركز دراسات الوحدة

العربية خير الدين حسيب في قاعة الاجتماعات الكبرى، قلده خلاله باسم رئيس الجمهورية اللبنانية اميل لحود وسام الأرز الوطني من رتبة كومندور، واشار سلامة في كلمته إلى إصدار المركز اكثر من ٤٠٠ دراسة حول مواضيع الوحدة العربية، وعرض كذلك للمؤتمرات التي نظمها وتجاوز عددها المائة، إضافة للندوات المختلفة. ورد حسيب بكلمة شكر فيها الرئيس لحود والوزير سلامة، وحضر الحفل الرئيس سليم الحص، الوزيران عبد الرحيم مراد وبشارة مرهج، وحشد من الشخصيات اللبنانية والعربية والثقافية (**السفير**، بيروت، ١٦/٥/٢٠٠٢).

- أوصى البيان الختامي للمؤتمر الشعبي الأول لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأمريكية المنعقد في دبي بـ «تشكيل هيئة تنسيقية للجان المقاطعة في جميع الأقطار العربية وإصدار ميثاق شرف حول الالتزام الشامل بالمقاطعة»، ونظم المؤتمر جمعية الصحافيين في دولة الإمارات العربية المتحدة ولجنة الإمارات الوطنية للمقاطعة بالتعاون مع جامعة الدول العربية واستمرت اعماله ثلاثة أيام (**السفير**، بيروت، ١٦/٥/٢٠٠٢).

٦ - شؤون قطرية

الكويت

- قال نواب كويتيون ان الأرقام التي اعلنتها وزارة الداخلية الكويتية حول انخفاض عدد غير محددي الجنسية (البدون) لا يشكل تقدماً حاسماً في هذه المشكلة ذات الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والأمنية، وطالبوا بآليات حل جديدة تضمن منح المستحقين من (البدون) الجنسية الكويتية وتوصد الباب امام الباقين لدفعهم نحو تحديد وضعهم القانوني (**الحياة**، بيروت، ٤/٥/٢٠٠٢).

مقديشو

- تم في مقديشو اختيار طاهر ريالي كاهن رئيساً لجمهورية ارض الصومال خلفاً للرئيس محمد ابراهيم عقال الذي توفي قبل يومين في بريتوريا في جنوب افريقيا، وقد اتفق بالإجماع على تكليف كاهن الذي كان يشغل منصب نائب الرئيس لإكمال ما تبقى من الفترة الرئاسية الحالية التي تنتهي في نهاية كانون الأول/ديسمبر من العام الجاري (**الشرق الأوسط**، لندن، ٥/٥/٢٠٠٢).

بغداد

- أعلنت وزارة الصحة العراقية ان ١٤٧٥٦ عراقياً بينهم ٥٦٢٤ طفلاً توفوا خلال آذار/مارس ٢٠٠٢ بسبب العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على العراق منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ (**المستقبل**، بيروت، ٩/٥/٢٠٠٢).

المنامة

- جرت في البحرين في سابقة خليجية هي الأولى من نوعها، انتخابات المجالس البلدية، وبلغت نسبة الإقبال على الاقتراع ٥١ في المئة وشارك فيها حوالى ٢٠٠ الف شخص وفاز في الدورة الأولى ثلاثون مرشحاً، وتقرر إجراء دورة ثانية لانتخاب عشرين عضواً في ما لم تفز أي سيدة من مجموع ٢١ سيدة ترشحن للانتخابات (**الحياة**، بيروت، ١١/٥/٢٠٠٢). هذا وجرت الدورة الثانية لاختيار العشرين عضواً المتبقين من بين ٤٠ متنافساً، وتكرر إخفاق مرشحي اليسار والليبراليين والنساء من احتلال أي مقعد في المجالس التي سيطر عليها مرشحو التيارات الدينية (**الحياة**، بيروت، ١٧/٥/٢٠٠٢).

الخرطوم

- تجدد النزاع في «حزب الأمة» السوداني المعارض بزعامة الصادق المهدي، في شأن المشاركة في السلطة، إذ أعلن المسؤول السياسي للحزب مبارك المهدي أن حزبه سيصل إلى اتفاق مع الحكومة، لكن رئيس المكتب السياسي الدكتور آدم مادبو أعلن أن المكتب القيادي لحزب الأمة عقد اجتماعاً برئاسة الصادق المهدي وقرر تعليق الحوار مع الحكومة، وإعادة تشكيل فريق التفاوض (**الحياة**، بيروت، ١٣/٥/٢٠٠٢).

القاهرة

- أحال النائب العام المصري المستشار ماهر

عبد الواحد اثنين من ضباط الشرطة على محكمة الجنايات بتهمة تعذيب مواطن حتى الموت، والقرار هو الثاني من نوعه خلال شهرين، إذ تنظر دائرة أخرى تابعة للمحكمة في قضية اتهم فيها أربعة من رجال الشرطة، بينهم ثلاثة ضباط بتعذيب مواطنين (**الحياة**، بيروت، ١٣/٥/٢٠٠٢).

القدس

- أعلن الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء أن مليونين ومائتين وخمسين ألف فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر، وان حوالى نصف الأسر الفلسطينية فقدت أكثر من نصف دخلها قبيل الانتفاضة، جاءت هذه النتائج في مسح نفذه الجهاز خلال الفترة من ١٩ كانون الثاني/يناير وحتى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (**السفير**، بيروت، ١٣/٥/٢٠٠٢).

دمشق

- أصدر الرئيس السوري بشار الأسد مرسوماً قضى بزيادة ٢٠ في المئة على رواتب موظفي القطاع العام المدنيين والعسكريين (**النهار**، بيروت، ١٤/٥/٢٠٠٢).

الجزائر

- قتل عشرة جزائريين وأصيب ما يزيد على ٣٠ آخرين بجروح بانفجار قنبلة شديدة المفعول في السوق الاسبوعي لمدينة تازمالت في ولاية بجاية في منطقة القبائل، وهذا الاعتداء هو الأكبر الذي تشهده هذه المنطقة منذ انسحاب قوات الدرك الوطني منها، بناءً على طلب السكان (**الحياة**، بيروت، ١٦/٥/٢٠٠٢).

بيروت

- عثر أمس في بيروت على جثة المسؤول عن الجامعة اللبنانية في مصلحة الطلاب في «القوات اللبنانية» (المحظورة) المهندس رمزي عيراني داخل صندوق سيارته. وكان عيراني (٣٦ عاماً) قد اختطف في السابع من أيار/مايو ٢٠٠٢، وتبين أنه قتل برصاصة في رأسه ووضع في صندوق السيارة منذ يوم اختفائه (**الحياة**، بيروت، ٢١/٥/٢٠٠٢).

الرباط

- أفادت وكالة المغرب العربي للأنباء أن العاهل المغربي الملك محمد السادس أصدر قراراً بالعفو شمل ٩٧٩ سجيناً لمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف (**النهار**، بيروت، ٢٥/٥/٢٠٠٢).

موروني

- نصب الكولونيل عثمان غزالي رئيساً لاتحاد جزر القمر خلال احتفال أداء اليمين الدستورية جمع نحو عشرة آلاف شخص في موروني وحضور الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية عمارة عيسى وممثلون عن المنظمة الدولية الفرنكوفونية وجامعة الدول العربية (**الحياة**، بيروت، ٢٧/٥/٢٠٠٢).

تونس

- جرى في تونس استفتاء حول مشروع تعديل الدستور. وقد أظهرت النتائج الرسمية تأييد اغلبية التونسيين للمشروع الذي يتيح للرئيس التونسي زين العابدين بن علي ترشيح نفسه لولايتين إضافيتين (**السفير**، بيروت، ٢٨/٥/٢٠٠٢).

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

فكر قومي وسياسة

كتب

١ ـ حرب، أسامة الغزالي. **جمال عبد الناصر: مدخل لقراءة جديدة**. القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٢.

٢ ـ حطيط، كاظم. **العرب وتحديات المصير**. بيروت: دار الكتب الحديثة، ٢٠٠٢. ٣٠٤ ص.

٣ ـ عبد الحميد، خالد أحمد. **جامعة الدول العربية بين المتغيرات والإقليمية**. الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١.

دوريات

٤ ـ أبو عامود، محمد سعد. «الدور المصري في الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٥٣ ـ ٥٩.

٥ ـ البرصان، أحمد سليم. «إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٣٥ ـ ٤٠.

٦ ـ بشور، معن. «تأثيرات هزيمة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ في الحركة القومية العربية.» حوار. **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ص ١١ ـ ٢١.

٧ ـ توفيق، سعد حقي. «خيارات العرب حيال المتغيرات الدولية الجديدة.» **العلوم السياسية** (جامعة بغداد): السنة ١٣، العدد ٢٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ص ١٣ ـ ٢٤.

٨ ـ جاد، عماد. «شارون وخيار السلاح: مؤشرات الفشل.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٩٩ ـ ١٠١.

٩ ـ «حلقة نقاشية: مستقبل الانتفاضة الفلسطينية.» شارك في الحلقة أنيس صايغ [وآخرون]؛ أدار الحوار خير الدين حسيب. **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ص ٦٥ ـ ١٤٩.

١٠ ـ «حلقة نقاشية: مؤتمر القمة العربية في بيروت.» شارك في الحلقة أحمد صدقي الدجاني [وآخرون]؛ أدار الحوار جميل مطر. **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ص ١٥٠ ـ ١٧٤.

١١ ـ «الخامس من حزيران/يونيو: معركة أمة لم تستسلم.» افتتاحية العدد. **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ص ٨ ـ ١٠.

١٢ ـ ربيع، نوار محمد. «الأزمة الصومالية بين الأوضاع الداخلية والتدخلات الدولية.» **العلوم السياسية** (جامعة بغداد): السنة ١٣، العدد ٢٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ص ١١١ ـ ١٤١.

١٣ ـ زرنوقة، صلاح سالم. «الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه!» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٦٥ ـ ٧٢.

١٤ ـ زهران، جمال علي. «ثورة المعلومات بين أمن

وسيادة الدولة.» **الديموقراطية**: السنة ٢، العدد ٦، ربيع ٢٠٠٢. ص ٢٧ ـ ٤٤.

١٥ ـ السامرائي، خليل ابراهيم. «التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية: دراسة استراتيجية.» **العلوم السياسية** (جامعة بغداد): السنة ١٣، العدد ٢٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ص ٢٥ ـ ٤٨.

١٦ ـ السامرائي، محمود سالم. «المياه في استراتيجية تركيا السياسية المعاصرة.» **العلوم السياسية** (جامعة بغداد): السنة ١٣، العدد ٢٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ص ٨٧ ـ ١١٠.

١٧ ـ سويلم، حسام. «خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ١٩٢ ـ ١٩٦.

١٨ ـ شافعي، بدر حسن. «الجزائر.. ماذا بعد مرور أكثر من عقد على الأزمة؟» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ١٠٢ ـ ١٠٥.

١٩ ـ الشوبكي، عمرو. «مستقبل حركات الإسلام السياسي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٦٠ ـ ٦٤.

٢٠ ـ صالح، غانم محمد. «الرؤية القومية في مواجهة التحديات (حالة التطبيع).» **العلوم السياسية** (جامعة بغداد): السنة ١٣، العدد ٢٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ص ١ ـ ١٢.

٢١ ـ طاهر، أحمد محمد. «العلاقات الهندية الإسرائيلية وتداعيات ١١ سبتمبر.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ١٢٣ ـ ١٢٨.

٢٢ ـ العزاوي، قيس جواد. «تقرير عن: ندوة «العالم العربي في مواجهة تحدي العولمة: الاندماج الإقليمي ومستقبل الدول القومية (باريس: معهد العالم العربي، ٩ آذار/مارس ٢٠٠٢).» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ص ٢٢١ ـ ٢٢٦.

٢٣ ـ ـــــ . «العرب والانتخابات الرئاسية الفرنسية: قراءة في حصيلة الدورتين الانتخابيتين، ورؤية لاستشراف مستقبل العلاقات العربية ـ الفرنسية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ص ٣٧ ـ ٥٤.

٢٤ ـ عكاشة، سعيد. «المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط: خربشات في جدار صلب [رؤية عربية].» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٧٨ ـ ٨١.

٢٥ ـ المناني، خليل. «الصومال بين رحى الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ١١٣ ـ ١١٦.

٢٦ ـ عودة، عبد الملك. «قضايا العلاقات العربية ـ الأفريقية واستراتيجية مقاربتها.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٣٠ ـ ٣٤.

٢٧ ـ عوني، مالك. «القمة العربية: قضايا صعبة في وقت حرج.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٩٤ ـ ٩٨.

٢٨ ـ القرعي، أحمد يوسف. «القمة العربية.. وأولوية تفعيل الدور الأوروبي في المنطقة.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٩٠ ـ ٩٣.

٢٩ ـ كاتو، عبد المنعم سعيد. «التقديرات السائدة لأسلحة التدمير الشامل العراقية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ١٨٨ ـ ١٩١.

٣٠ ـ كيلة، سلامة. «في المسألة اليهودية: الصهيونية والعرب.» **الطريق**: السنة ٦١، العدد ٢، آذار/مارس ـ نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٢٨ ـ ٣٤.

٣١ ـ ماركو، جون. «أوروبا والشرق الأوسط: رغبة تنتظر القدرة! [رؤية فرنسية].» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٧٣ ـ ٧٧.

٣٢ ـ مروة، كريم. «دروس في الديمقراطية من مملكة البحرين الدستورية!» **الطريق**: السنة ٦١، العدد ٢، آذار/مارس ـ نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٣٥ ـ ٤٣.

٣٣ ـ منيسي، أحمد. «أزمة التحول الديمقراطي في البحرين.» **الديموقراطية**: السنة ٢، العدد ٦، ربيع ٢٠٠٢. ص ١٩٩ ـ ٢٠٤.

٣٤ ـ النادي، علاء. «الديمقراطية في أمريكا بعد ١١ سبتمبر: رؤية نقدية للخطاب العربي.» **الديموقراطية**: السنة ٢، العدد ٦، ربيع ٢٠٠٢. ص ١٥٥ ـ ١٦٨.

٣٥ ـ نبيل، رشا. «مؤتمر تقييم ومراجعة الإطار المؤسسي للقمة العربية، عمان، ١٠ ـ ١١ فبراير ٢٠٠٢.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

٣٦ ـ نهرا، موريس. «في ضوء أخطار النهج الأميركي بعد ١١ أيلول: لبنان الطائفي، أم لبنان الوطن؟!» **الطريق**: السنة ٦١، العدد ٢، آذار/مارس ـ نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٢٠ ـ ٢٧.

٣٧ ـ الهواري، أنور. «الشرق الأوسط: الحرب المزدوجة.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٥٠ ـ ٥٢.

انظر ايضاً: ٨٥، ٩٦

مراجعة كتب

٣٨ ـ حرب، أسامة الغزالي. «جمال عبد الناصر: مدخل لقراءة جديدة.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨. (السيد أمين شلبي)

٣٩ ـ حماد، مجدي. «نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي ـ الصهيوني.» **حصاد الفكر:** العدد ١١٩، آذار/مارس ٢٠٠٢. ص ٣١ ـ ٣٨. (علاء النادي)

٤٠ ـ عبد الحميد، خالد أحمد. «جامعة الدول العربية بين المتغيرات والإقليمية.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٢١٦ ـ ٢١٧. (خالد الأصور)

٤١ ـ Ben-Ami, Shlomo. «Quel avenir pour Israël?» **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ص ١٩٤ ـ ٢٠٤. (صفوت حاتم)

انظر أيضاً: ٧٦، ٧٧

اقتصاد

كتب

٤٢ ـ أمين، جلال. **كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية.** القاهرة: دار الهلال، ٢٠٠٢. (كتاب الهلال)

٤٣ ـ **الشراكة العربية ـ الأوربية (تجارب قطرية).** دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠١.

٤٤ ـ صندوق النقد العربي. **أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠.** أبو ظبي: الصندوق، ٢٠٠١. ١٥٩ ص. (العدد ١٦)

٤٥ ـ ـــــ . **التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠.** أبو ظبي: الصندوق، ٢٠٠١. ٢٣٣ ص. (العدد ١٩)

٤٦ ـ ـــــ . **الحسابات القومية في الدول العربية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠.** أبو ظبي: الصندوق، ٢٠٠١. ١٦٧ ص. (العدد ٢١)

٤٧ ـ ـــــ . **الدول العربية: مؤشرات اقتصادية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠.** أبو ظبي: الصندوق، ٢٠٠١. ٧٧ ص. (العدد ١٨)

٤٨ ـ ـــــ . **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠.** أبو ظبي: الصندوق، ٢٠٠١. ١٤٧ ص. (العدد ١٥)

٤٩ ـ ـــــ . **النقد والإئتمان في الدول العربية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠.** أبو ظبي: الصندوق، ٢٠٠١. ١٠٦ ص. (العدد ٢١)

دوريات

٥٠ ـ بلقاسم، زايري ودربال عبد القادر. «تأثير منطقة التبادل الحر الأورو ـ متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر.» **بحوث اقتصادية عربية:** السنة ١١، العدد ٢٧، ربيع ٢٠٠٢. ص ٣١ ـ ٧٠.

٥١ ـ «البيان الختامي للمؤتمر الشعبي الأول للمقاطعة.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ص ٢١٨ ـ ٢٢٠.

٥٢ ـ الحرازي، شبير عبد الله. «واقع التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية الإماراتية خلال العقد الأخير من الألفية الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩).» **آفاق اقتصادية:** السنة ٢٣، العدد ٩٠، ٢٠٠٢. ص ١٣ ـ ٦١.

٥٣ ـ خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم. «التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية: دراسة تحليلية مقارنة.» **السياسة الدولية:** السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٨ ـ ١٩.

٥٤ ـ الشراح، رمضان علي ومحمد سعيد الشريف. «العولمة والبنوك الإسلامية: دراسة حالتي بيت التمويل الكويتي وبنك دبي الإسلامي.» **آفاق اقتصادية:** السنة ٢٣، العدد ٩٠، ٢٠٠٢. ص ٦٣ ـ ٩٨.

٥٥ ـ طاهر، جميل (معدّ). «تقرير بشأن اجتماع خبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية، الإسكوا، بيروت ٢٥ ـ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.» **النفط والتعاون العربي:** السنة ٢٨، العدد ١٠٠، ٢٠٠٢. ص ١٠١ ـ ١٣٣.

٥٦ ـ عبده، سعيد. «إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في سلطنة عمان (١٩٧٠ ـ ١٩٩٨): دراسة في جغرافية الطاقة.» **المجلة الجغرافية العربية:** السنة ٣٣، العدد ٣٨، الجزء الثاني ٢٠٠١. ص ٣٩ ـ ١٠٠.

٥٧ ـ الفارس، جاسم. «نحو مفهوم علمي للاقتصاد الإسلامي.» **بحوث اقتصادية عربية:** السنة ١١، العدد ٢٧، ربيع ٢٠٠٢. ص ٧١ ـ ١٠٤.

٥٨ ـ فرجاني، نادر. «مقاطعة المصالح الإسرائيلية والأمريكية وتنشيط الاقتصاد الوطني في البلدان العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ص ١٧٥ ـ ١٧٨.

٥٩ ـ قبازرد، حسن ومأمون عيسى حلبي. «الخطط المستقبلية للصناعة البتروكيماوية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الأسواق الآسيوية.» **النفط**

والتعاون العربي: السنة ٢٨، العدد ١٠٠، ٢٠٠٢. ص ٩ ـ ٣٧.

٦٠ ـ مكحول، باسم. «النمو الاقتصادي والتوظيف في الضفة الغربية وقطاع غزة.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١١، العدد ٢٧، ربيع ٢٠٠٢. ص ٥ ـ ٢٩.

٦١ ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. الأمانة العامة. «المصادر الهيدروكربونية: الإمدادات المستقبلية والطلب.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٢٨، العدد ١٠٠، ٢٠٠٢. ص ٧١ ـ ٩٩.

٦٢ ـ هلوده، عوض مختار (معدّ). «حلقة نقاشية: الاستعمار التكنولوجي الاقتصادي والعولمة والخروج من الركود.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١١، العدد ٢٧، ربيع ٢٠٠٢. ص ١١٢ ـ ١٢٤.

٦٣ ـ اليوسف، نورة عبد الرحمن. «الإنتاج من الدول المصدرة للنفط خارج أوبك: الواقع والتوقعات.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٢٨، العدد ١٠٠، ٢٠٠٢. ص ٣٩ ـ ٧٠.

انظر أيضاً: ١٦، ٨٥، ٩٣

مراجعة كتب

٦٤ ـ جاد، عماد (محرّر). «الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط: الواقع واحتمالات المستقبل.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٢٢٢. (سنية محمود الفقي)

٦٥ ـ زكي، رمزي. «في وداع القرن العشرين: تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١١، العدد ٢٧، ربيع ٢٠٠٢. ص ١٠٦ ـ ١١١. (محيا زيتون)

٦٦ ـ عبد الله، اسماعيل صبري [وآخرون]. «التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة.» المحرّر الموضوعي خالد الوزني. **النفط والتعاون العربي**: السنة ٢٨، العدد ١٠٠، ٢٠٠٢. ص ١٣٥ ـ ١٤٢. (عبد الرحمن فايز المصري)

٦٧ ـ العفوري، عبد الواحد. العولمة والجات: التحديات والفرص.» **آفاق اقتصادية**: السنة ٢٣، العدد ٩٠، ٢٠٠٢. ص ١٦٧ ـ ١٧٧. (عقلية عز الدين محمد طه)

اجتماع

كتب

٦٨ ـ بوطالب، محمد نجيب. **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. ١٨٦ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤١)

٦٩ ـ المجلس العربي للطفولة والتنمية. **واقع الطفل العربي: التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠٠١**. القاهرة: المجلس، ٢٠٠١.

٧٠ ـ النقيب، خلدون حسن. **آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة**. تحرير عبد الرحيم حسين. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢، ٤٦٣ ص.

دوريات

٧١ ـ رمزي، ناهد. «حماية صغار الفتيات في سوق العمل في البلدان العربية.» **مجلة الطفولة والتنمية**: السنة ٢، العدد ٥، ربيع ٢٠٠٢. ص ١٣ ـ ٣٣.

٧٢ ـ عبد الفتاح، نبيل. «المجتمع المدني المصري في عالم مضطرب: الإعاقات البنائية، والأسئلة، والاحتمالات الملتبسة.» **الديموقراطية**: السنة ٢، العدد ٦، ربيع ٢٠٠٢. ص ١٣ ـ ٢٦.

٧٣ ـ العقلا، حمد عقلا. «الفقر وأثره على التنمية للطفولة العربية.» **مجلة الطفولة والتنمية**: السنة ٢، العدد ٥، ربيع ٢٠٠٢. ص ١٦٥ ـ ١٦٩.

٧٤ ـ الوالي، عبد الحميد. «حماية اللاجئين في العالم العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٢٠ ـ ٢٩.

٧٥ ـ اليازجي، أحمد. «عمالة الأطفال في فلسطين: تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عمالة الأطفال في فلسطين.» **مجلة الطفولة والتنمية**: السنة ٢، العدد ٥، ربيع ٢٠٠٢. ص ١٧١ ـ ١٨٠.

انظر أيضاً: ٨١، ٨٤

مراجعة كتب

٧٦ ـ عبد الله، ثناء فؤاد. «الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع.» **الديموقراطية**: السنة ٢، العدد ٦، ربيع ٢٠٠٢. ص ٢٩٩ ـ ٣٠٤. (مروة نظير)

٧٧ ـ ـــــ . ـــــ . **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٢١٥ ـ ٢١٦. (محمد السعيد ادريس)

٧٨ ـ المجلس العربي للطفولة والتنمية. «واقع الطفل العربي: التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠٠١.» **مجلة الطفولة والتنمية**: السنة ٢، العدد ٥، ربيع ٢٠٠٢. ص ٢٢١ ـ ٢٣١. (أحمد عبد العليم أحمد)

٧٩ ـ النجار، باقر سلمان. «حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي.»

حصاد الفكر: العدد ١١٩، آذار/مارس ٢٠٠٢. ص ٣٩ ـ ٤٨.

٨٠ ـ ـــــ . «سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي: دراسات في إشكاليات التنمية والتحديث.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ص ٢٠٥ ـ ٢١١. (يوسف حسن أوليل)

بيئة

دوريات

٨١ ـ جعفر، جعفر ضياء وعادل ج. نعوم. «اقتراح لإدماج العوامل المؤثرة في مناخ العالم في مؤشر التنمية البشرية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ص ٥٥ ـ ٦٤.

٨٢ ـ الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. «البيئة والتنمية في دول مجلس التعاون: الإنجاز والتحديات.» **آفاق اقتصادية**: السنة ٢٣، العدد ٩٠، ٢٠٠٢. ص ١٤٣ ـ ١٦٤.

قانون

دوريات

٨٣ ـ بسيوني، محمود شريف. «حرب ١٩٥٦.. وجرائم تطالب بحقها.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٤١ ـ ٤٦.

٨٤ ـ العزاوي، منذر جهاد. «البرلمان العراقي وقانون إسقاط الجنسية عن اليهود في العراق.» **العلوم السياسية** (جامعة بغداد): السنة ١٣، العدد ٢٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ص ٦٥ ـ ٨٦.

٨٥ ـ «وثيقة: قرار مجلس الأمن رقم ١٤٠٩ (٢٠٠٢) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم ٤٥٣١ المعقودة في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ص ١٧٩ ـ ١٨٧.

انظر أيضاً: ٧٤

تربية وتعليم

مراجعة كتب

٨٦ ـ «الديمقراطية والتربية في الوطن العربي: أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية ـ جامعة الكويت.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ص ١٨٨ ـ ١٩٣. (محمد سعد أبو عامود)

ثقافة

كتب

٨٧ ـ عبد الدائم، عبد الله. **العرب والعالم وحوار الحضارات**. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ٢٠٠٢. ١٣٦ ص.

دوريات

٨٨ ـ الرميحي، محمد. «الثقافة والتنمية.» **المنتدى**: السنة ١٧، العدد ١٩٩، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٩ ـ ١٣.

أدب ولغة

دوريات

٨٩ ـ بلاسي، محمد. «الترجمة.. ومشكلاتها.» **الرافد**: السنة ٩، العدد ٥٦، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٢٢ ـ ٢٧.

٩٠ ـ الجميل، سيار. «المجامع العلمية واللغوية العربية اليوم: معالجات نقدية من أجل المستقبل.» **الرافد**: السنة ٩، العدد ٥٦، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٩ ـ ١٤.

علوم وتقانة

دوريات

٩١ ـ راشد، رشدي. «بناء مجتمع علمي عربي يتم بالاستناد إلى دروس التراث العلمي.» مقابلة فكرية. حاوره وفاء شعراني ونقولا فارس. **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ص ٢٢ ـ ٣٦.

٩٢ ـ رسول، رسول محمد. «العرب والمعلوماتية الجديدة.. إلى أين؟» **الرافد**: السنة ٩، العدد ٥٧، أيار/مايو ٢٠٠٢. ص ٤ ـ ٦.

٩٣ ـ عيسى، محمد عبد الشفيع. «التكنولوجيا والمعلومات في إطار التكامل الاقتصادي العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٨، العدد ١٤٨، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ١٧٢ ـ ١٧٨.

تاريخ وجغرافيا

كتب

٩٤ ـ المسيري، عبد الوهاب. **الجماعات الوظيفية اليهودية: نموذج تفسيري جديد**. القاهرة:

دار الشروق، ٢٠٠٢.

دوريات

٩٥ ـ العلاف، ابراهيم خليل. «من تاريخ العراق الحديث: بواكير ظهور الحركة الطلابية في النضال الوطني في العراق حتى عام ١٩٣٢.» **آفاق عربية:** السنة ٢٧، العددان ١ ـ ٢، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ٢٠٠٢. ص ١٦ ـ ٢٣.

٩٦ ـ هيكل، محمد حسنين. «ثورة يوليو/خمسون عاماً، ١٩٥٢ ـ ٢٠٠٢: الإنقلاب العسكري الأول في السياسة المصرية.» **الكتب: وجهات نظر:** السنة ٤، العدد ٣٩، نيسان/ابريل ٢٠٠٢. ص ٦ ـ ٢٥.

انظر أيضاً: ٨٣

ثانياً: المصادر الأجنبية

Reference, General & Bibliography

Books

1- Clements, Frank A. *Historical Dictionary of Arab and Islamic Organizations.* Lanham, MD; London: Scarecrow Press, 2001. xx, 346 p.

National Thought & Politics

Books

2- Amanat, Abbas (ed.). *The United States and the Middle East: Diplomatic and Economic Relations in Historical Perspective.* New Haven, CT: Yale Center for International and Area Studies, 2000. iv, 233 p.

3- Cerutti, Furio and Rodolfo Ragionieri (eds.). *Identities and Conflicts: The Mediterranean.* New York: Palgrave, 2001. x, 179 p.

4- Crocker, Chester A., Fen Osler Hampson and Pamela Aall (eds.). *Turbulent Peace: The Challenges of Managing International Conflict.* Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2001. xxxiv, 894 p.

5- Deaver, Michael V. *Disarming Iraq: Monitoring Power and Resistance.* Westport, CT: Praeger Publishers, 2001. xiii, 151 p.

6- Esposito, John L. *Unholy War: Terror in the Name of Islam.* New York: Oxford University Press, 2002.

7- Hinnebusch, Raymond A. and Anoushiravan Ehteshami (eds.). *The Foreign Policies of Middle Eastern States.* Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2002. viii, 381 p. (Middle East in the International System)

8- Liel, Alon. *Turkey in the Middle East: Oil, Islam, and Politics.* Translated by Emanuel Lottem. Boulder, CO; London: Lynne Rienner Publishers, 2001. viii, 252 p.

9- Telhami, Shibley and Michael N. Barnett (eds.). *Identity and Foreign Policy in the Middle East.* Ithaca: Cornell University Press, 2002. vii, 207 p.

See also: 54, 78

Periodicals

10- Agha, Hussein and Robert Malley. «The Last Negotiation: How to End the Middle East Peace Process.» *Foreign Affairs:* vol. 81, no. 3, May-June 2002. pp. 10-18.

11- Benn, Aluf. «The Last of the Patriarchs.» *Foreign Affairs:* vol. 81, no. 3, May-June 2002. pp. 64-78.

12- Cohen, Eliot A. «A Tale of Two Secretaries.» *Foreign Affairs:* vol. 81, no. 3, May-June 2002. pp. 33-46.

13- Gause III, F. Gregory. «Iraq's Decisions to Go to War, 1989 and 1990.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 47-70.

14- Ghabra, Shafeeq N. «Iraq's Culture of Violence.» *Middle East Quarterly:* vol. 8, no. 3, Summer 2001. pp. 39-49.

15- Irani, George Emile. «Acknowledgement, Forgiveness and Reconciliation in Conflict Resolution: Perspectives from Lebanon.» *Chronos:* no. 5, 2002. pp. 195-220.

16- Luft, Gal. «The Mirage of a Demilitarized Palestine.» *Middle East Quarterly:* vol. 8, no. 3, Summer 2001. pp. 51-60.

17- O'Hanlon, Michael E. «A Flawed Masterpiece.» *Foreign Affairs:* vol. 81,

no. 3, May-June 2002. pp. 47-63.

18- Rose, Alexander. «Aspects of American Islam: How Did Muslims Vote in 2000?» *Middle East Quarterly:* vol. 8, no. 3, Summer 2001. pp. 13-27.

19- Rumsfeld, Donald H. «Transforming the Military.» *Foreign Affairs:* vol. 81, no. 3, May-June 2002. pp. 20-32.

20- Shaim, Yossi and Barry Bristman. «Diaspora, Kinship and Loyalty: The Renewal of Jewish National Security.» *International Affairs* (London): vol. 78, no. 1, January 2002. pp. 69-95.

21- Stein, Kenneth W. «La Doctrine Bush de l'engagement sélectif ou continuité de la politique étrangère américaine au Moyen-Orient.» *Politique étrangère:* vol. 67, no. 1, janvier-mars 2002. pp. 149-171.

22- Telhami, Shibley. «The Challenge We Face.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 9-18.

23- Thompson, Eric V. «Will Syria Have to Withdraw from Lebanon?» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 72-93.

See also: 44, 70

Book Reviews

24- Ghanem, As'ad. «The Palestinian Regime: A «Partial Democracy».» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 177-178. (Sarah E. Meyers)

25- Hass, Amira. «Drinking the Sea at Gaza: Days and Nights in a Land under Siege.» *Race & Class:* vol. 43, no. 4, April-June 2002. pp. 73-75. (Nancy Murray)

26- Kechichian, Joseph A. «Succession in Saudi Arabia.» *International Affairs* (London): vol. 78, no. 1, January 2002. p. 199. (Gerd Nonneman)

27- Kepel, Gilles. «Jihad: Expansion and Decline of the Islamist Movement.» *Foreign Affairs:* vol. 81, no. 3, May-June 2002. pp. 145-150. (James Piscatori)

28- Martinez, Luis. «The Algerian Civil War, 1990-1998.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 150-151. (Don Holsinger)

29- Olson, Robert. «Turkey's Relations with Iran, Syria, Israel, and Russia, 1991-2000: The Kurdish and Islamist Questions.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 167-168. (Michael B. Bishku)

30- Talhami, Ghada Hashem. «Syria and the Palestinians: The Clash of Nationalisms.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 166-167. (Bassel F. Salloukh)

See also: 64, 79, 82

Economics

Books

31- Amuzegar, Jahangir. *Managing the Oil Wealth: OPEC's Windfalls and Pitfalls.* London; New York: I. B. Tauris, 2001. xiii, 282 p.

32- Bakr, Mohammed A. *A Model in Privatization: Successful Change Management in the Ports of Saudi Arabia.* London: London Center of Arab Studies (LCAS), 2001. xxiii, 136 p.

33- Cans, Roger. *La Ruée vers l'eau.* Paris: Gallimard, 2001. 224 p. (Collection Folio/actuel; 84)

34- Economic and Social Commission for Western Asia. *Globalization of Financial Markets: Implications for the ESCWA Region.* New York: United Nations, 2002. vii, 29 p.

35- ———. *Impact of the World Oil Market on the Economies of Gulf Cooperation Council States: Quantitative Assessment and Forecast.* New York: United Nations, 2001. vi, 30 p.

36- Ghars El-Din, Mohamed Abdul Hafez and Yousuf Hasan Jawad Mohammad. *Exchange Rate and Domestic Prices in the GCC Countries.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran & Turkey, [2002]. 20 p. (Working Paper; 0105)

37- Karam, Philippe D. *Exchange Rate Policies in Arab Countries: Assessment and Recommendations.* Abu Dhabi: Arab Monetary Fund, 2001. 134 p. (AMF Economic Papers; no. 3)

38- Sadik, Ali T. and Ali A. Bolbol. *Mobilizing International Capital for Arab Economic Development: With Special Reference to the Role of FDI [Foreign Direct Investment].* Abu Dhabi: Arab

Monetary Fund, 2001. 91 p. (AMF Economic Papers; no. 1)

39- El-Sayed Selim, Mohammad. *Arab Perceptions of the Euro-Mediterranean Partnership*. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2001. 50 p.

40- White, Gregory. *A Comparative Political Economy of Tunisia and Morocco: On the Outside of Europe Looking In*. Albany, NY: State University of New York Press, 2001. xii, 252 p.

See also: 2, 8

Periodicals

41- Attia, Khalid. «Greening Kuwait's National Accounts: Two Contrasting Methodologies and Conflicting Results.» *Arab Economic Journal:* vol. 11, no. 27, Spring 2002. pp. 3-35.

42- Fawzi, Howayda Hassan. «Legislative and Contractual Framework for Oil Exploration and Production in Sudan.» *Journal of Energy and Natural Resources Law:* vol. 19, no. 3, August 2001. pp. 244-259.

43- Gately, Dermot. «How Plausible Is the Consensus Projection of Oil Below $25 and Persian Gulf Oil Capacity and Output Doubling by 2020?» *Energy Journal:* vol. 22, no. 4, 2001. pp. 1-27.

44- Gendzier, Irene L. «Oil, Politics and Intervention: An Examination of U.S. Policy in Lebanon and the Middle East in 1958 with Special Attention to Related Developments in Indonesia.» *Chronos:* no. 5, 2002. pp. 117-154.

45- Al-Hajji, A. F. «Middle East: Investment Levels Rise Higher.» *World Oil:* vol. 222, no. 8, August 2001. pp. 89-99.

46- Al-Sayyari, Nasser. «The Challenges Facing Middle Eastern Petrochemical Producers.» *Oil Review Middle East:* no. 4, 2001. pp. 18-22.

47- Stubing, Darren. «Middle East Braces for Economic Downturn.» *The Banker:* vol. 151, no. 908, October 2001. pp. 86-87.

Book Reviews

48- Allan, Tony. «The Middle East Water Question: Hydropolitics and the Global Economy.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 171-173. (John Kolars)

49- Bakr, Mohammed A. «A Model in Privatization: Successful Change Management in the Ports of Saudi Arabia.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 163-165. (Fatima Al-Shamsi)

50- Rivlin, Paul. «Economic Policy and Performance in the Arab World.» *International Affairs* (London): vol. 78, no. 1, January 2002. p. 200. (T. P. Najem)

51- White, Gregory. «A Comparative Political Economy of Tunisia and Morocco: On the Outside of Europe Looking In.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 162-163. (Clement M. Henry)

Sociology

Books

52- Ali, Tariq. *The Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads and Modernity*. London: Verso Books, 2002. x, 342 p.

53- Economic and Social Commission for Western Asia. *Decentralization and the Emerging Role of Municipalities in the ESCWA Region*. New York: United Nations, 2001. vi, 55 p.

54- Migdal, Joel. *Through the Lens of Israel: Explorations in State and Society*. Albany, NY: State University of New York Press, 2001. ix, 237 p. (SUNY Series in Israeli Studies)

Periodicals

55- El-Affendi, Abdelwahab. «Islam and Human Rights: The Lessons from Sudan.» *Muslim World:* vol. 91, nos. 3-4, Fall 2001. pp. 481-506.

56- Ahmed, Akbar. «Ibn Khaldun's Understanding of Civilizations and the Dilemmas of Islam and the West Today.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 20-45.

57- Appleby, R. Scott and Martin E. Marty. «Fundamentalism.» *Foreign Policy:* no. 128, January-February 2002. pp. 16-22.

58- Bayat, Asef. «Activism and Social Development in the Middle East.»*International Journal of Middle East Studies:*

vol. 34, no. 1, February 2002. pp. 1-28.

59- Calvert, John. «The Islamist Syndrome of Cultural Confrontation.» *Orbis:* vol. 46, no. 2, Spring 2002. pp. 333-349.

60- Dhaouadi, Mahmoud. «The Role of Ibn Khaldun's Personality Traits in the Making of His Pioneering Social Thought.» *Arab Historic Review for Ottoman Studies:* no. 24, December 2001. pp. 43-62.

61- Palazzi, Abdul Hadi. «The Islamists Have it Wrong.» *Middle East Quarterly:* vol. 8, no. 3, Summer 2001. pp. 3-11.

62- Takeyh, Ray. «Two Cheers from the Islamic World.»*Foreign Policy:* no. 128, January-February 2002. pp. 70-71.

Book Reviews

63- Jok, Jok Madut. «War and Slavery in Sudan.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 165-166. (W. Stephen Howard)

64- Migdal, Joel. «Through the Lens of Israel: Explorations in State and Society.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 159-161. (Amal Jamal)

Education

Books

65- Fergany, Nader. *Human Development and the Acquisition of Advanced Knowledge in Arab Countries: The Role of Higher Education, Research and Technological Development.* New York: United Nations, 2001. v, 77 p. (Human Development Series; no. 11)

Culture

Books

66- Dhaouadi, Mahmoud. *Globalization of the Other Underdevelopment: Third World Cultural Identities.* Kuala Lumpur: A. S. Nordeen, 2002. 181 p.

Philosophy & Psychology

Periodicals

67- Marmura, Michael E. «Ghazali and Ash'arism Revisited.»*Arabic Sciences and Philosophy:* vol. 12, no. 1, March 2002. pp. 91-110.

Science & Technology

Books

See also: 65

Periodicals

68- Abgrall, Philippe. «Une contribution d'Al-Qūhī à l'analyse géométrique.» *Arabic Sciences and Philosophy:* vol. 12, no. 1, March 2002. pp. 53-89.

69- Bravo, Julia Maria Carabaza. «La Filāha yūnāniyya et les traités agricoles Arabo-Andalous.» *Arabic Sciences and Philosophy:* vol. 12, no. 1, March 2002. pp. 155-178.

70- Chyba, Christopher F. «Toward Biological Security.» *Foreign Affairs:* vol. 81, no. 3, May-June 2002. pp. 122-136.

71- El-Eswed, Bassam I. «Lead and Tin in Arabic Alchemy.» *Arabic Sciences and Philosophy:* vol. 12, no. 1, March 2002. pp. 139-153.

Information & Communication

Periodicals

72- Gonzalez-Quijano, Yves. «La Révolution de l'information arabe aura-t-elle lieu?» *Politique étrangère:* vol. 67, no. 1, janvier-mars 2002. pp. 135-148.

History & Georgraphy

Books

73- Goldschmidt, Arthur, Jr. *A Concise History of the Middle East.* 7th ed. Boulder, CO: Westview Press, 2002. xvi, 504 p.

74- Le Sueur, James D. *Uncivil War: Intellectuals and Identity Politics during the Decolonization of Algeria.* Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2001. xii, 338 p.

75- McMurray, Jonathan S. *Distant Ties: Germany, the Ottoman Empire, and the Construction of the Baghdad Railway.* Westport, CT; London: Praeger Publishers, 2001. x, 155 p.

76- Rey-Goldzeiguer, Annie. *Aux origines de la guerre d'Algérie, 1940-1945: De*

Mers-El-Kébir aux massacres du Nord-Constantinois. Paris: La Découverte, 2002, 402 p. (Textes à l'appui. Histoire contemporaine)

77- Roshwald, Aviel. *Ethnic Nationalism and the Fall of Empires: Central Europe, Russia and the Middle East, 1914-1923*. New York: Routledge, 2001. 273 p.

78- Sicker, Martin. *The Middle East in the Twentieth Century*. Westport, CT: Praeger Publishers, 2001. 293 p.

Periodicals

See also: 44

Book Reviews

79- Hazony, Yoram. «The Jewish State: The Struggle for Israel's Soul.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 158-159. (Donna Robinson Divine)

80- Huneidi, Sahar. «A Broken Trust: Herbert Samuel, Zionism and the Palestinians, 1920-1925.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 175-176. (Elaine C. Hagopian)

81- Le Sueur, James D. «Uncivil War: Intellectuals and Identity Politics during the Decolonization of Algeria.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 154-155. (John D. Ruedy)

82- Lewis, Bernard. «What Went Wrong? Western Impact and Middle Eastern Response.» *Foreign Affairs:* vol. 81, no. 3, May-June 2002. pp. 145-150. (James Piscatori)

83- Makdisi, Ussama. «The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon.» *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 161-162. (Leila Fawaz)

84- Stora, Benjamin. «Algeria, 1830-2000: A Short History.» *International Affairs* (London): vol. 78, no. 1, January 2002. pp. 200-201. (Roger Hardy)

85- Wall, Irwin M. «France, the United States, and the Algerian War.» *International Affairs* (London): vol. 78, no. 1, January 2002. pp. 188-189. (Rachel Utley)

86- ——— . ——— . *Middle East Journal:* vol. 56, no. 1, Winter 2002. pp. 151-154. (Phillip C. Naylor)

* الملف الإحصائي

(٩٨) إحصاءات المالية العامة في الوطن العربي

إعداد: ربيع كسروان

مركز دراسات الوحدة العربية.

- مقدمة
- مجموع الإيرادات الحكومية في موازنات الأقطار العربية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠
- مجموع النفقات الحكومية في موازنات الأقطار العربية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠
- الفائض أو العجز الكلي في موازنات الأقطار العربية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠
- هيكل الإيرادات الحكومية في الوطن العربي، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠
- هيكل النفقات العامة في الوطن العربي، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠

مقدمة

يستعرض الملف الإحصائي (٩٨) بعض مؤشرات المالية العامة للأقطار العربية في ما يتعلق بالإيرادات والنفقات الحكومية والعجز في الموازنات العامة بالإضافة إلى هيكل الإيرادات والنفقات الحكومية لمجموع الوطن العربي.

يبين الجدول رقم (١) أن مجموع الإيرادات الحكومية في الوطن العربي بلغ عام ١٩٩٠ حوالى ١٣٥ مليار دولار أمريكي، وارتفع في عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٩٧ مليار دولار أمريكي.

كما يبين الجدول رقم (٢) أن مجموع النفقات الحكومية في الوطن العربي بلغ عام ١٩٩٠ ما يزيد قليلاً على ١٥١ مليار دولار أمريكي وارتفع في عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٩٨ مليار دولار أمريكي.

ونلاحظ من الجدول رقم (٣) أن إجمالي موازنات الأقطار العربية كانت في عجز دائم خلال الفترة ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٠. فلقد بلغ عجز الموازنات لإجمالي الأقطار العربية خلال عام ١٩٩٠ حوالى ١٧ مليار دولار أمريكي، وفي عام ١٩٩١ ما يزيد قليلاً على ٦٩ مليار دولار أمريكي، وهو أكبر عجز سجل خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠، ومنذ ذلك الحين يتجه العجز إلى الانخفاض حيث وصل عام ٢٠٠٠ إلى حوالى مليار دولار نتيجة للجهود التي تبذلها معظم الحكومات العربية لتخفيض عجز الموازنات لديها.

ومن الجدول رقم (٤) نلاحظ أن الإيرادات النفطية مثلت حوالى ٦٧ بالمئة من إجمالي الإيرادات الحكومية في الوطن العربي عام ١٩٩٠، بينما انخفضت عام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد قليلاً على ٥٩ بالمئة، وزادت حصة الإيرادات الضريبية من ٢٣ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٢٨ بالمئة عام ٢٠٠٠، كما ارتفعت حصة الإيرادات غير الضريبية من ما يزيد قليلاً على ٨ بالمئة إلى حوالى ١١ بالمئة عام ٢٠٠٠.

وأخيراً يبين الجدول رقم (٥) أن حصة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق العام في الوطن العربي بلغت عام ١٩٩٠ ما يزيد قليلاً على ٦٣ بالمئة، وزادت في عام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد قليلاً على ٨٠ بالمئة، أما حصة الإنفاق الإنمائي، فقد بلغت عام ١٩٩٠ حوالى ٣٢ بالمئة، وتراجعت عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٩ بالمئة. أما صافي الإقراض الحكومي فلقد تراجع من حوالى ٥ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى أقل من واحد بالمئة عام ٢٠٠٠.

الجدول رقم (١)
مجموع الإيرادات الحكومية في موازنات الأقطار العربية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠
(مليون دولار أمريكي)

القطر / السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأردن	١٣٦٨,٥	١٥٤٨,٢	١٨٩٠,٠	١٩٥٠,٥	٢٠٢٩,٠	٢٢١٧,٠	٢٣٦٥,٠	٢٢٢١,٠	٢٣٩٧,٠	٢٥١٦,٠	٢٥٤٥,٠
الإمارات العربية المتحدة	١١٠٠٤,٤	١٣٠٣٠,٠	١٣٩٥٤,٢	١٠٩٠١,١	١٠٢٠٥,٠	١١٥٨٦,٠	١٣٩٥٦,٠	١٥٣٠١,٠	١٦٦٣٠,٠	١٢١٨٢,٠	٢٠١٢٣,٠
البحرين	١٣١٧,٠	١٣٥٣,٢	١٣٣٧,٨	١٥٠١,٣	١٣٦٧,٠	١٥٠١,٠	١٦٨٧,٠	١٨٠٩,٠	١٤٧٤,٠	١٧٧٠,٠	١٥٢١,٠
تونس	٣٤٤٠,٩	٣٤٣١,٣	٤١٥٥,٠	٤٠٣٥,٠	٥١٠٠,٠	٥٦٣٤,٠	٦٠٢٨,٠	٥٥٣٤,٠	٦٣٦٠,٠	٥٨٢١,٠	٥٦٨٥,٠
الجزائر	١٧٨٨٤,٥	١٤٧٤٥,٨	١٤٥٠٨,٢	١٣٧١١,٧	١٢٣٨٥,٠	١٢٦٠٢,٠	١٥٠٦٢,٠	١٦٠٥٠,٠	١٣١٨٦,٠	١٤٢٦٣,٠	١٥٦٨٤,٠
السعودية	٤٧١١٧,٢	٣٩٦٤٦,٢	٤٥٢٩٩,٦	٣٧٧٦٩,٠	٣٤٤٤٢,٠	٣٩٠٦٠,٠	٤٧٧٤٦,٠	٥٤٨٧٣,٠	٣٧٧٦٢,٠	٣٩٣٧٤,٠	٦٦٦٠٩,٠
السودان	١٣٢٢,٣	١٤١٥,٨	٨٤٨,٣	٦٥٧,٠	٤٥٣,٠	٤٩٢,٠	٥٦٠,٠	٦٨٩,٠	٨١٤,٠	٨٥٦,٠	١٠٥٤,٠
سوريا	٣٢٨٠,٨	٣١٢٥,٨	٣٠٩٤,٠	٣٣٣١,٦	٢٩٦٧,٠	٣٦٦٠,٠	٤٠١٩,٠	٤١٥٠,٠	٤١٢٠,٠	٤٢٦٧,٠	٤٦٠٧,٠
الصومال	٣٠٨,١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عمان	٥٣٠٥,٣	٤٨٣٧,٧	٤٣٦٩,٨	٤٤٨٣,٥	٤٥٧١,٠	٤٨١٦,٠	٥١٧٦,٠	٥٨٩٦,٠	٤٨٠١,٠	٤٧٨٥,٠	٥٧٨٥,٠
قطر	٣٢٩٩,٠	٢٨٤٨,٩	٣٣٨٧,٦	٢٩٢٤,٢	٢٨٠٥,٠	٣٣١٥,٠	٣٦٩٨,٠	٤٠٥٠,٠	٤١٧٦,٠	٤١٩٦,٠	٥٠٤٣,٠
الكويت	١١١٠٦,٣	٩٤٤,٠	٢٢١٠,٠	٧٨٤٤,٠	٩٢٩٤,٠	١٠٣٨٩,٠	١١٦٠٠,٠	١٤٤٧٥,٠	١١٨٣٧,٠	٩١٩١,٠	١٧٠٨٤,٠
لبنان	١٨٠,١	٥٦٣,١	٦١٨,٢	١٠٦٥,٢	١٣٣٤,٠	١٩١٦,٠	٢٢٩٥,٠	٢٤٨٥,٠	٢٩٣٥,٠	٣٢٣٧,٠	٣٠٦٦,٠
ليبيا	١٠٧٥٩,٧	٧٩٦٠,٠	٨٨٩٤,٥	٦٩٨٢,٠	٧٣٥٢,٠	١٠٧٩٤,٠	١٢٥٥٠,٠	١٣١٠٧,٠	٩٦٢٠,٠	١١٦٥٢,٠	١٢٠٠٣,٢
مصر	٨٦٧٦,٢	١١٣٥٤,٠	١٥٤١٢,٤	١٣٩٢٨,٧	١٥٥٢١,٠	١٦٤٣١,٠	١٧٩٥٢,٠	١٩٠٣٣,٠	٢٠٠٧١,٠	٢١٤٩٠,٠	٢١٩٤٠,٠
المغرب	٦١٨٢,٤	٦٣٧٨,٤	٧٤٥٦,٠	٧٣٤٨,٧	٧٥٦٥,٠	٧٩١٣,٠	٨٦١٤,٠	٨٦٠١,٠	٨٧٣٦,٠	٩٦٠٨,٠	٩٩٠٩,٠
موريتانيا	٢٧٢,٦	٢٦٩,٧	٢٦٢,٨	٢٧٣,٥	٢٥٩,٠	٢٧٧,٠	٣٥٠,٠	٣٠٣,٠	٢٨٩,٠	٢٥٣,٠	٢٦٩,٠
اليمن	١٨١٧,٧	١٤٤٣,٥	١٠٥٤,٠	٨٨٥,٧	٦٨٩,٠	٩٥٣,٠	١٩٧١,٠	٢١٦٢,٠	١٦٦٣,٠	٢١٧٢,٠	٣٧٣٩,٠
مجموع الوطن العربي	١٣٤٦٤٣,٠	١١٤٨٩٥,٦	١٢٨٧٥٢,٤	١١٩٥٩٢,٧	١١٨٣٣٨,٠	١٣٣٥٥٦,٠	١٥٥٦٢٩,٠	١٧٠٧٣٩,٠	١٤١٨٧١,٠	١٤٧٦٣٣,٠	١٩٩٦٦٦,٢

ملاحظتان عامتان: لا تتضمن هذه الجداول كلاً من جزر القمر وجيبوتي والعراق.

(-) تعني هذه الإشارة أن البيانات غير متوافرة.

المصدر: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، **الدول العربية: مؤشرات اقتصادية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠** (أبو ظبي: الصندوق، ٢٠٠١)، الجدول رقم (٦)، ص ١٠.

الجدول رقم (٢)
مجموع النفقات الحكومية في موازنات الأقطار العربية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠
(مليون دولار أمريكي)

السنوات / القطر	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأردن	١٦٤١,٦	١٦٤٨,٢	١٨٧٢,٩	٢٠٤٠,٤	٢١٤٩,٠	٢٣٢١,٠	٢٤٢٣,٠	٢٦٨٨,٠	٢٨٩٩,٠	٢٨٣١,٠	٢٨٢٧,٠
الإمارات العربية المتحدة	١٣١٥٦,٧	١٦١٩٦,١	١٤٠١٤,٧	١٤٧٤٨,٦	١٤٩٦٨,٠	١٦٩٢٦,٠	٢٠١١٠,٠	١٧٥٣٣,٠	١٩٤٦١,٠	٢٠٢٢٢,٠	٢١٩٩٩,٠
البحرين	١٥٩١,٢	١٥٣٣,٠	١٦٤٣,٩	١٥٠٦,٤	١٥٢٢,٠	١٨٣٧,٠	١٨٣٣,٠	٢١٤٢,٠	١٧٨٤,٠	١٩٠٩,٠	١٩٤١,٠
تونس	٤٧٠٥,١	٤٢٠٢,٤	٤٦٤٠,٢	٤٥٠٦,٠	٥٣١٦,٠	٦٢٠٩,٠	٦٦٤٣,٠	٦٢١٨,٠	٦٤٤٣,٠	٦٢٧٣,٠	٦١٨٨,٠
الجزائر	١٥٦٢٩,٤	١٣٩٧١,٧	١٥٠٦٦,٩	١٨٠٢١,٠	١٤٢٥٠,٠	١٣١٩٣,٠	١٣٦٩٤,٠	١٤٩٠٦,٠	١٥٠٢٧,٠	١٤٥١١,٠	١٦٦٣٧,٠
السعودية	٥٣٦٢٦,٢	٧١٣٠١,٩	٥٦٤٣٢,٦	٥٠١٧٠,٩	٤٥٦٨١,٠	٤٦٣٨٥,٠	٥٢٩٠٢,٠	٥٩٠٨٥,٠	٥٠٦٨٢,٠	٤٩٠٩٠,٠	٦٠٤٨٧,٠
السودان	١٨٩٧,٦	١٨٥٠,١	١٤٧١,٧	٨٦١,٦	٥٠٠,٠	٥٥٥,٠	٧٢٦,٠	٨٢٧,٠	٨٨٠,٠	٩٣٩,٠	١١٨٩,٠
سوريا	٣١٨١,٣	٣٢٠١,٧	٣٢٣٩,٣	٤٠٩٢,٤	٤٠٥٠,٠	٤٧١٦,٠	٤٧٨٩,٠	٤٧٠٤,٠	٤٨١٦,٠	٥٢٢٨,٠	٥٧٥٥,٠
الصومال	٢٧٢,٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عمان	٤٩٠٨,٧	٤٨٥٨,٥	٥٨٧٤,٤	٥٨٣٢,٠	٥٨٥٩,٠	٦٠٦٢,٠	٥٨٦١,٠	٦٠٠١,٠	٥٧٧٨,٠	٥٨٨٨,٠	٦٠٨٧,٠
قطر	٣١٢٩,١	٣٢٣٤,٠	٣٦٩٣,١	٣٨٤٠,١	٣٥٥١,٠	٣٦٥٧,٠	٤٤٢٩,٠	٤٩٧٢,٠	٤٦٩٨,٠	٤٨٤١,٠	٤٨٦٢,٠
الكويت	١٢٤٧٧,٣	٢٦٣٢٧,٥	٢٠٨٣٧,٠	١٣٠٦٣,٣	١٤٢٠٤,٠	١٤٠٥٠,٠	١٣٧٨٢,٠	١٢٨١٩,٠	١٣٠٥١,٠	١٣٢٧٥,٠	١٣٠٦٩,٠
لبنان	١١٠٩,١	١٢٨٩,١	١٢٩٥,٥	١٧٣٢,٥	٣٢٠٢,٠	٣٩١٣,٠	٤٩٢٢,٠	٦٣٢٠,٠	٥٢١٥,٠	٥٦٠٧,٠	٦٩١٣,٠
ليبيا	١١٤٢٧,٦	١١٤٥٤,٥	٩٥٣٤,٣	٨٧٥٦,٢	٨٣٥٣,٠	١٠٩٥٢,٠	١٢٦٩٣,٠	١٣٥٢٤,٠	١٠١٨٢,٠	١١٠٢٨,٠	١١٠٥٥,٠
مصر	١٢٠٧٤,٩	١٣٥٧٢,١	١٨٥٧٩,٣	١٥٥٧٥,٠	١٦٦١٣,٠	١٧١٨٠,٠	١٨٨٣٥,٠	١٩٧٢٠,٠	٢٠٨٩٧,٠	٢٥٢٢٢,٠	٢٥٣٧١,٠
المغرب	٧٣٢٩,٠	٧٢٤١,٨	٧٩٥٩,١	٨١٤٧,٣	٨٥٥٨,٠	٩٠٤٨,٠	٩٨٣٢,٠	٩٦١٦,٠	٩٣٥٩,٠	١٠٤٣١,٠	١٠١١٠,٠
موريتانيا	٣١١,٠	٣١٢,٩	٢٩٥,٧	٣٤٦,٨	٢٨٥,٠	٢٦٥,٠	٢٦٧,٠	٢٤٧,٠	٢٤٩,٠	٢٣١,٠	٢٤٤,٠
اليمن	٢٨٥٣,٧	٢١٣٤,٧	١٨٤٦,٦	١٧٠٢,٤	١٥٤٢,٠	١٢٥٤,٠	٢١٧٧,٠	٢٢٨٨,٠	٢٠٦٢,٠	٢١٦٤,٠	٢٨٨١,٠
مجموع الوطن العربي	١٥١٣٢٢,٠	١٨٤٣٣٠,٢	١٦٨٢٩٧,٢	١٥٤٩٤٢,٩	١٥٠٦٠٠,٠	١٥٨٥٢٣,٠	١٧٥٩١٨,٠	١٨٣٦١٠,٠	١٧٣٤٨٣,٠	١٧٩٩٩٠,٠	١٩٧٦٠٨,٠

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٧)، ص ١١.

الجدول رقم (٣)
الفائض أو العجز الكلي في موازنات الأقطار العربية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠
(مليون دولار أمريكي)

السنوات / القطر	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأردن	٢٧٣,٠-	١٠٠,٠-	١٧,١	٨٩,٩-	١١٧,٠-	١٠٤,٠-	٥٨,٠-	٤٦٧,٠-	٥٠٢,٠-	٣١٥,٠-	٢٨٢,٠-
الإمارات العربية المتحدة	٢١٥٢,٤-	٣١٦٦,٢-	٦٠,٥-	٣٨٤٧,٥-	٤٧٩٢,٠-	٥٣٤٠,٠-	٦١٥٥,٠-	٢٢٣٣,٠-	٧٨٣٠,٠-	٨٠٤٠,٠-	١٨٧٦,٠-
البحرين	٢٧٤,٢-	١٧٩,٨-	٣٠٦,١-	٥,١-	١٥٥,٠-	٣٣٧,٠-	١٤٦,٠-	٣٣٣,٠-	٣١٠,٠-	١٣٩,٠-	٤٢٠,٠-
تونس	١٢٦٤,٣-	٧٧١,٠-	٤٨٥,٢-	٤٧١,٠٠	٢١٦,٠٠	٥٧٥,٠-	٦١٥,٠-	٦٨٣,٠٠	٨٣,٠٠	٤٥٢,٠-	٥٠٢,٠-
الجزائر	٢٢٥٥,١	٧٧٤,١	٥٥٨,٧-	٤٣٠٩,٣-	١٨٦٥,٠٠	٥٩١,٠-	١٣٦٨,٠	١١٤٥,٠	١٨٤١,٠٠	٢٤٧,٠٠	٩٤٦,٠٠
السعودية	٦٥٠٩,١-	٣١٦٥٥,٧-	١١١٣٣,٠٠	١٢٤٠١,٩-	١١٢٣٩,٠٠	٧٣٢٥,٠٠	٥١٥٦,٠-	٤٢١١,٠-	١٢٩٢٠,٠٠	٩٧١٦,٠٠	٦١٢٢,٠
السودان	٥٧٥,٣-	٤٣٤,٤-	٦٢٣,٤-	٢٠٤,٦-	٤٧,٠٠	٦٣,٠٠	١٦٦,٠٠	١٣٨,٠٠	٦٦,٠٠	٨٣,٠٠	١٣٤,٠٠
سوريا	٩٩,٥	٧٥,٩-	١٤٥,٣-	٧٦٠,٨-	١٠٨٣,٠٠	١٠٥٦,٠٠	٧٧٠,٠٠	٥٥٥,٠٠	٦٩٦,٠٠	٩٦١,٠٠	١١٤٨,٠٠
الصومال	٣٥,٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عُمان	٣٩٦,٦	٢٠,٨-	١٥٠٤,٦-	١٣٤٨,٥-	١٢٨٩,٠٠	١٢٤٧,٠٠	٦٨٥,٠٠	١٠٤,٠٠	٩٧٧,٠٠	١١٠٣,٠٠	٣٠٢,٠٠
قطر	١٦٩,٩	٣٨٥,١-	٣٠٥,٥-	٩١٥,٩-	٧٤٦,٠٠	٣٤٢,٠٠	٧٣٢,٠٠	٩٢٢,٠٠	٥٢٢,٠٠	٦٤٥,٠٠	١٨١,٠
الكويت	١٣٧١,٠٠	٢٥٣٨٣,٥-	١٨٦٢٧,٠٠	٥٢١٩,٣-	٤٩١٠,٠٠	٣٦٦٠,٠٠	٢١٨٢,٠٠	١٦٥٩,٠	١٢١٤,٠٠	٤٠٨٤,٠٠	٤٠١٥,٠
لبنان	٩٢٩,٠٠	٧٢٦,٠٠	٦٧٧,٠٠	٦٦٧,٣-	١٨٦٨,٠٠	١٩٩٧,٠٠	٢٦٢٧,٠٠	٣٨٣٥,٠٠	٢٢٨١,٠٠	٢٣٧٠,٠٠	٣٨٤٧,٠٠
ليبيا	٦٦٧,٨-	٣٤٩٤,٦-	٦٣٩,٩-	١٧٧٤,٢-	١٠٠١,٠٠	١٥٧,٠٠	١٤٣,٠٠	٤١٨,٠٠	٥٦٣,٠٠	٦٢٤,٠	٩٤٨,٠
مصر	٣٣٩٨,٧-	٢٢١٨,١-	٣١٦٦,٩-	١٦٤٦,٣-	١٠٩٢,٠٠	٧٤٨,٠٠	٨٨٣,٠٠	٦٨٧,٠٠	٨٢٦,٠٠	٣٧٣٢,٠٠	٣٤٣١,٠٠
المغرب	١١٤٦,٧-	٨٦٣,٣-	٥٠٣,٢-	٧٩٨,٦-	٩٩٣,٠٠	١١٣٥,٠٠	١٢١٨,٠٠	١٠١٥,٠٠	٦٢٣,٠٠	٨٢٢,٠٠	٢٠١,٠٠
موريتانيا	٣٨,٣-	٤٣,٢-	٣٢,٩-	٧٣,٣-	٢٦,٠٠	١٢,٠	٨٢,٠	٥٦,٠	٤١,٠	٢٢,٠	٢٥,٠
اليمن	١٠٣٦,١-	٦٩١,٢-	٧٩٢,٧-	٨١٦,٦-	٨٥٣,٠٠	٣٠٢,٠٠	٢٠٧,٠٠	١٢٦,٠٠	٣٩٩,٠٠	٨,٠	٨٥٨,٠
مجموع الوطن العربي	١٦٦٧٩,٢-	٦٩٤٣٤,٧-	٣٩٥٤٤,٨-	٣٥٢٥٠,١-	٣٢٢٦٢,٠٠	٢٤٩٦٧,٠٠-	٢٠٢٩٣,٠٠-	١٢٨٧٠,٠٠-	٣١٦١٢,٠٠-	٣٢٠٥٥,٠٠-	٩٤٠,٠٠-

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٨)، ص ١٢.

الجدول رقم (٤)
هيكل الإيرادات الحكومية في الوطن العربي، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠
(نسب مئوية)

السنوات / المؤشر	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩[٣]	٢٠٠٠[٣٣]
الإيرادات النفطية	٦٦,٧	٦٤,٢	٦١,٨	٦١,٢	٥٨,٧	٥٧,٢	٥٤,٢	٥٦,٩	٤٧,٥	٤٨,٨	٥٩,٣
الإيرادات الضريبية منها:	٢٣,٠	٢٤,٩	٢٤,٢	٢٧,٣	٢٨,٦	٢٨,٠	٣١,٦	٢٩,٦	٣٦,٩	٣٥,٦	٢٧,٧
الضرائب على الدخل والأرباح	٦,٧	٧,٧	٨,٣	٩,٠	٨,٨	٩,١	٨,٣	٧,٩	٩,٨	٩,٦	٧,٥
الضرائب على السلع والخدمات	٧,٦	٧,٠	٧,١	٧,٥	٧,٥	٧,١	٦,٦	٧,٢	٩,٢	٨,٩	٧,٠
الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	٥,٣	٥,٩	٦	٦,١	٧,٢	٧,٩	٧,٠	٥,٧	٧,١	٧,١	٥,٣
الإيرادات غير الضريبية	٨,١	٨,٢	١٠,٨	٧,٩	٩,٤	١١,٧	١١,٥	١٠,٩	١٢,٢	١٣,٠	١٠,٩
إيرادات أخرى	٢,١	٢,٧	٣,٢	٣,٦	٣,٢	٣,١	٢,٧	٢,٦	٣,٤	٢,٩	٢,١

(*) فعلية أولية.

(**) فعلية تقديرية.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥، الملحق رقم (٥ ـ ٤)، ص ٢٧٨؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨، الملحق رقم (٦ ـ ٤)، ص ٢٧٤؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٩، الملحق رقم (٦ ـ ٤)، ص ٢٧٤، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١، الملحق رقم (٧ ـ ٤)، ص ٣٢٨.

الجدول رقم (٥)
هيكل النفقات العامة في الوطن العربي، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠
(نسب مئوية)

المؤشر / السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩ (*)	٢٠٠٠ (**)
الإنفاق الجاري	٦٣,٢	٦٨,٠	٦٨,٧	٧١,٠	٦٩,٤	٧٥,٣	٧٦,٥	٧٥,٥	٧٩,٠	٨٠,٠	٨٠,٩
الإنفاق الإنمائي	٣١,٩	٢٩,٣	٢٨,٦	٢٦,١	٢٧,٥	٢٢,٩	٢٢,٢	٢٣,٢	١٩,٨	١٩,٢	١٨,٧
صافي الإقراض الحكومي	٤,٩	٢,٧	٢,٨	٣,٠	٣,١	١,٨	١,٢	١,٣	١,٢	٠,٨	٠,٤

(*) فعلية أولية.
(**) فعلية تقديرية.
المصدر: المصادر نفسها، الملحق رقم (٥ ـ ٥)، ص ٢٧٩؛ الملحق رقم (٦ ـ ٥)، ص ٢٧٥؛ الملحق رقم (٦ ـ ٥)، ص ٢٧٥؛ الملحق رقم (٦ ـ ٥)، ص ٢٧٥، والملحق رقم (٧ ـ ٥)، ص ٢٢٩ على التوالي.

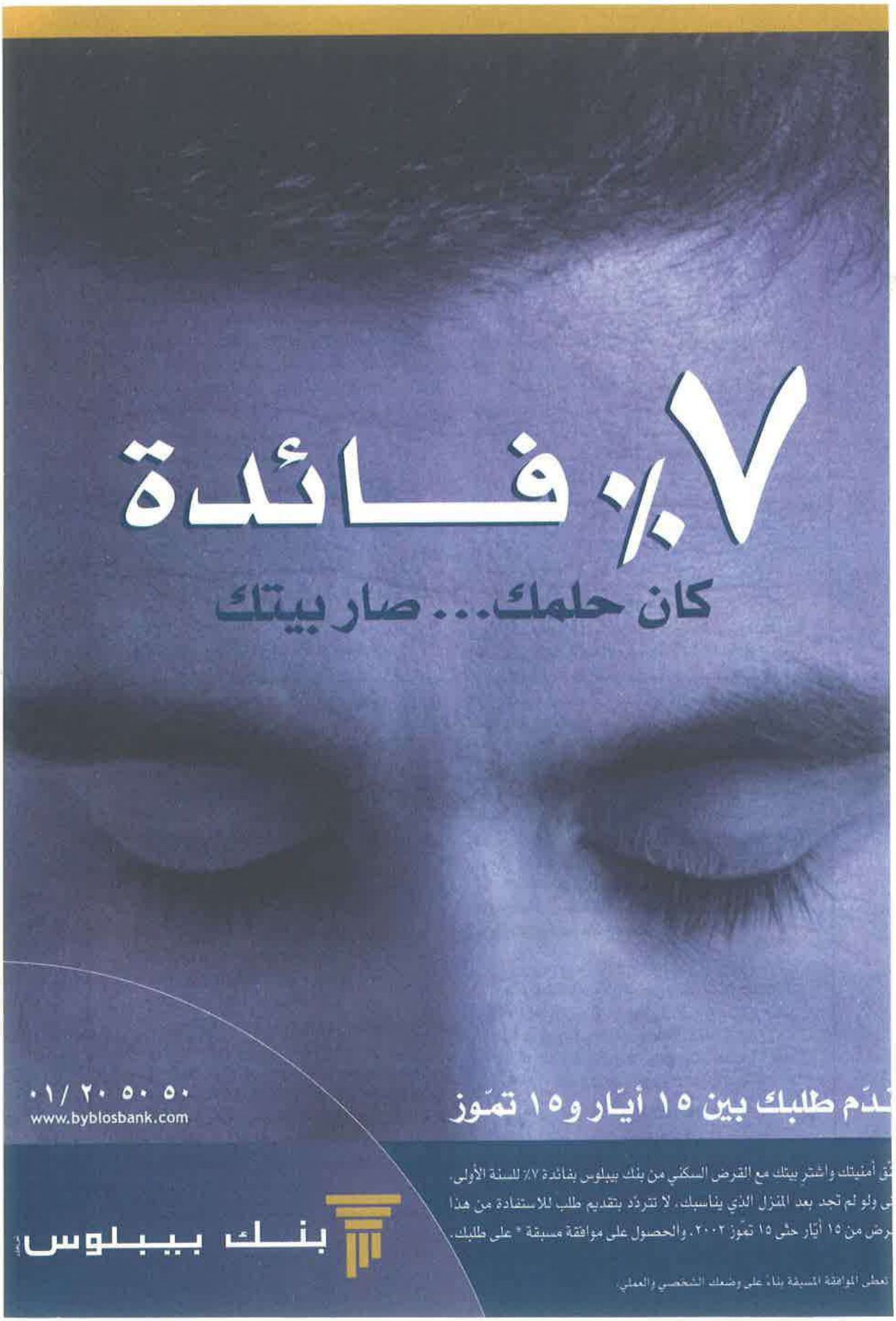
٧٪ فائدة
كان حلمك... صار بيتك
٠١/ ٢٠ ٥٠ ٥٠
www.byblosbank.com
قدّم طلبك بين ١٥ أيّار و١٥ تمّوز
ق أمنيتك واشتر بيتك مع القرض السكني من بنك بيبلوس بفائدة ٧٪ للسنة الأولى.
ى ولو لم تجد بعد المنزل الذي يناسبك، لا تتردّد بتقديم طلب للاستفادة من هذا
رض من ١٥ أيّار حتى ١٥ تمّوز ٢٠٠٢. والحصول على موافقة مسبقة * على طلبك.
تعطى الموافقة المسبقة بناءً على وضعك الشخصي والعملي.
بنك بيبلوس

إطلاق الدورة السادسة لجائزة الشارقة للإبداع العربي
الإصدار الأول: ٢٠٠٢/٢٠٠٣

انطلاقاً من توجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، وانسجاماً مع جهود سموه في دعم الموهوبين من الكتّاب والكاتبات في دولة الإمارات وفي أنحاء الوطن العربي الكبير، يسر دائرة الثقافة والإعلام بحكومة الشارقة أن تعلن عن المسابقة السادسة لجائزة الشارقة للإبداع العربي - الإصدار الأول، والتي تخص المخطوطات المعدة للإصدار الأول للكاتب أو الكاتبة، ولم يسبق نشرها في كتاب، وذلك في المجالات الآتية:

١ ـ القصة القصيرة (مجموعة).
٢ ـ الشعر الفصيح (مجموعة).
٣ ـ الرواية.
٤ ـ المسرحية.
٥ ـ أدب الأطفال، وتخصص هذه الدورة لمسرح الطفل (نثراً أو شعراً) مع مراعاة تحديد الفئة العمرية التي يتوجه إليها العمل.
٦ ـ النقد، ويخصص هذا العام لجماليات النص المسرحي.

شروط وأحكام المشاركة:

المشاركات في المسابقة مفتوحة للجنسين من دولة الإمارات العربية المتحدة ومن البلدان العربية الأخرى وفق الشروط التالية:

١ ـ ألا يتجاوز عمر المتسابق أربعين عاماً، على أن يرفق المتسابق صورة من جواز سفره أو شهادة ميلاده أو أي وثيقة رسمية أخرى تفيد بتاريخ ميلاده، ولن تقبل أي مشاركات لا يلتزم أصحابها بذلك..

٢ ـ أن يكون المخطوط المقدم للمسابقة معداً للنشر لأول مرة ولم يسبق أن طبع في كتاب.

٣ ـ يشترط في المادة المقدمة ألا تكون قد فازت في مسابقة مشابهة، أو قدمت لنيل درجة جامعية، وألا يكون قد سبق نشر ما يزيد عن نصفها في الصحف والدوريات.

٤ ـ أن تكون هذه المادة هي العمل الأول الذي ينوي مؤلفه نشره في المجال المتقدم للمسابقة فيه.

٥ ـ أن تكون باللغة العربية الفصحى.

٦ ـ ترسل ثلاث نسخ أصلية مطبوعة مع قرص الكمبيوتر المنسوخ عليه العمل، ومشفوعة بسيرة ذاتية، وصورة عن جواز السفر، وصورتين شخصيتين، ويرامى عدم كتابة اسم المشارك أو الإشارة إليه على العمل المطبوع.

٧ ـ لا يمكن الاشتراك بالنصوص إلا في فرع واحد من فروع المسابقة.

٨ ـ لا تلتزم الدائرة بإعادة النصوص فازت أم لم تفز.

٩ ـ تستبعد الأعمال غير المستوفية لأي من شروط المسابقة.

١٠ ـ يغلق باب قبول المشاركات في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٢م.

١١ ـ تعلن النتائج في شهر شباط (فبراير) ٢٠٠٣، وتوزع الجوائز إبان ورشة الإبداع في نيسان (أبريل) ٢٠٠٣م.

١٢ ـ يتم دعوة الفائز أو الفائزة بالمركز الأول في كل حقل، لحضور مراسم توزيع الجوائز، والمشاركة بورشة إبداعية علمية، على نفقة الجهة المنظمة.

١٣ ـ تتكفل دائرة الثقافة والإعلام في الشارقة بطباعة جميع الأعمال الفائزة بمراكز الجائزة على نفقتها، وتحتفظ لنفسها بحقوق الطبعة الأولى من هذه الأعمال، كما تحتفظ بحقها في نشر بعض النصوص المنوه عنها إما على شكل كتب أو في أعداد مجلة الرافد الثقافية الشهرية الصادرة عن الدائرة.

آلية التحكيم:

١ ـ بعد التأكد من استيفاء النصوص للشروط المنصوص عليها في هذا الإعلان، تعهد أمانة الجائزة إلى لجنة من المختصين في كل حقل من حقول المسابقة لإجراء فرز أول للنصوص، لحصر ما لا يزيد عن خمسين نصاً في كل حقل جديرة بالتسابق على الفوز.

٢ ـ تعهد النصوص المفروزة إلى اثنين من المحكمين لاختيار النصوص الفائزة بالمراكز الثلاثة الأولى وفق معايير نقدية متفق عليها، وفي حال تعذر اتفاقهما على تحديد هذه النصوص، تحال النصوص التي اختارها كل منهما إلى محكم مرجح لاختيار ثلاثة نصوص فائزة من بينها، ويكون قراره نهائياً.

٣ ـ تعلل لجان التحكيم اختيارها للنصوص الفائزة، وتوفر للفائزين ملاحظات على نصوصهم، إن وجدت، لتعديل ما يلزم قبل طباعة هذه النصوص.

الجوائز:

* خمسة آلاف دولار أمريكي في كل مجال للفائز الأول.
* ثلاثة آلاف دولار أمريكي في كل مجال للفائز الثاني.
* ألفا دولار أمريكي في كل مجال للفائز الثالث.

ترسل المشاركات إلى أمانة جائزة الشارقة للإبداع العربي، ص. ب ٥١١٩، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

للاستفسار والاستعلام:

هاتف: ٥٦٧١١١٦ ـ ٠٠٩٧١٦
فاكس: ٥٦٦٢١٢٦ ـ ٠٠٩٧١٦

دائرة الثقافة والإعلام ـ حكومة الشارقة
دولة الإمارات العربية المتحدة
جائزة الشارقة للإبداع العربي ـ الإصدار الأول

استمارة مشاركة

مجال المشاركة في الجائزة:

القصة القصيرة ☐ الرواية ☐

المسرح ☐ الشعـر ☐

النـقـد ☐ أدب الطفل ☐

عنوان العمل المشارك به: .....

الاسم: ..... الكنية: .....

مواليد: ..... الجنس: .....

مدينة: ..... محافظة: ..... دولة: .....

المؤهل العلمي: .....

العمل الحالي: .....

العنوان البريدي الدائم: .....

العنوان البريدي الحالي: .....

رقم جواز السفر: ..... مكان وتاريخ الإصدار: .....

رقم الحساب المصرفي: .....

رقم الهاتف الحالي: ..... رقم الفاكس: .....

المرفقات الضرورية:

١ ـ صورة عن جواز السفر أو إثبات هوية.
٢ ـ قرص الكمبيوتر المسجل عليه العمل.
٣ ـ سيرة ذاتية أدبية.
٤ ـ صورتان شخصيتان.

ترسل المشاركات باسم أمانة جائزة الشارقة للإبداع العربي.
دولة الإمارات العربية المتحدة ـ الشارقة ـ ص.ب. ٥١١٩ ـ هـ: ٥٦٧١١١٦ / ف: ٥٦٦٢١٢٦

مجلة الدراسات الفلسطينية

صدر العدد 50 من

مقابلة مع حنان عشراوي:
نعيش مرحلة حالكة، لكننا نشهد أيضاً انبعاث التصميم الفلسطيني

سؤدد

انتفاضة الأقصى بين رؤية السلطة وتطلعات المعارضة: وجهات نظر

نبيل عمرو — إصلاح جاد
عزمي الشعيبي — محمد حمزة غنايم

من أيام العرب: ١١ أيلول ٢٠٠١ أم ٢٨ أيلول ٢٠٠٠؟

طارق البشري

تاريخ الاستيطان اليهودي في البلدة القديمة في القدس

نظمي الجعبة

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي)

دول عربية
أفراد ٢٥ دولاراً
مؤسسات ٤٠ دولاراً

دول أخرى
أفراد ٤٠ دولاراً
مؤسسات ٦٠ دولاراً

ترسل الطلبات إلى مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ متفرع من فردان
ص. ب. ٧١٦٤ ـ ١١، الرمز البريدي: ٢٢٣٠ ١١٠٧
بيروت ـ لبنان
هاتف/فاكس ٨٦٨٣٨٧ ـ ٨١٤١٩٣
e-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

نحو مشروع حضاري نهضوي عربي

ندوة فكرية

(١١٦٧ ص ـ ٢٠ $)

المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية

تحرير: د. عبد الإله بلقزيز

(١٧١ ص ـ ٥ $)

حقوق الإنسان في الفكر العربي: دراسات في النصوص

تحرير: د. سلمى الخضراء الجيوسي

(١٢٠٧ ص ـ ١٨ $)

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات

المؤتمر القومي العربي

(٥٧١ ص ـ ١٤ $)

المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية

تحرير: د. علي خليفة الكواري

(٢٧٨ ص ـ ٨ $)

العرب... إلى أين؟

مجموعة من الباحثين

(٥٢٨ ص ـ ١٤ $)

المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية

د. متروك الفالح

(٢٠٦ ص ـ ٦ $)

التعريب ونظرية التخطيط اللغوي

د. سعد بن هادي القحطاني

(١٣١ ص ـ ٤ $)

مستقبل الديمقراطية في الجزائر

مجموعة من الباحثين

(٣٤٤ ص ـ ١٠ $)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع لبون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
هاتف: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ برقياً: مرعربي
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١) ـ بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني: info@caus.org.lb
انترنت: http://www.caus.org.lb

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 281 July 2002
ISSN 1024 - 9834
Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies
Address: "Al Mustaqbal Al Arabi"
"Sadat Tower" Bldg. - Lyon Street - P.O. Box: 113-6001
Hamra - Beirut 1103 2090 - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - 801587 - Cable: MARARABI - Beirut
Fax: (9611) 865548
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

Annual Subscription

- Individuals:	
- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Elsewhere	$ 90
- Institutions:	
- Arab Countries	$100
- Elsewhere	$120
Lifetime Subscription:	
- Individuals	$500
- Institutions	$750

سعر البيع

• لبنان	٣٠٠٠ ل.ل.	• الكويت	١,٥ دينار	• اليمن	١٧٥ ريالاً	• الجزائر	٢٠٠ دينار
• سوريا	٧٥ ل.س.	• الإمارات	١٥ درهماً	• عُمان	ريال واحد	• تونس	٢ دينار
• الأردن	٢ دينار	• البحرين	١,٥ دينار	• مصر	٥ جنيهات	• المغرب	١٥ درهماً
• العراق	١٥٠٠ دينار	• قطر	١٥ ريالاً	• السودان	١٥٠٠ جنيه	• موريتانيا	٢٠٠ أوقية
		• السعودية	١٥ ريالاً	• ليبيا	٣ دينار		

Price List

• Cyprus	C£ 3.00	• Greece	6€	• Switzerland	Sfr 10
• France	6€	• Italy	3€	• U.S.A. and other Countries	$ 8
• Germany	4€	• UK	£ 3		